الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربى

دراسة تاريخية سياسية

1971 - 1990

محمد محمود الطناحى

كرم شعبان

نال هذا العمل
جائزة الجمعية المصرية
للدراسات التاريخية

إهـــــــداء2006

الأستاذ/ محمد محمود الطناحى

القاهرة

الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي

١٩٧١م – ١٩٩٠م

دراسة تاريخية سياسية

محمد محمود الطناحي

نال هذا العمل جائزة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية



الطبعة الأولى

1426 هـ - 2005 م

رقم الإيداع : 15710 / 2005 م

m_tanahy @hotmail.com
m_tanahy @yahoo.com
002010 1693025
002012 3355676

بسم الله الرحمن الرحيم

"قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"

صدق الله العظيم

"آل عمران: ٢٦"

الإهداء

إلى أجل من عرفت ، وأشرف من خالطت ، وأنقى من عاشرت ، وأخلص من أحببت ؛

أبي - الأستاذ الدكتور محمود الطناحي -

في مستقره الآمن بدار الخلود جوار الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ذي العزة والجلال والطول والإنعام ، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله — صلى الله عليه وسلم — وعلى إخوانه المصطفين الأخيار وآله الأطهار وصحبه الأبرار .

ثم أما بعد ...

فإنه لم تحظَ منطقة فى العالم بأهمية بالغة من قبل القوى الرئيسية العالمية مثلما حظيت منطقة الخليج العربى ، تلك المنطقة التى تعبر وبوضوح شديد عن تلاطم مصالح الدول الكبرى فى العالم، ومن ثم فقد كتب الكثير عن أهميتها ومصالح وأطماع الدول الكبرى فيها ، وعلى الرغم من كثرة ما كتب عن هذه المنطقة فإنه لا تزال هناك فترات فى تاريخها تحتاج إلى تسليط الضوء عليها أكثر وأكثر كى توضح الحقائق الغائبة ويكشف الستار عن حقيقة السياسات الدولية تجاه هذه المنطقة .

وعلى رأس هذه الفترات التى لم تسبر أغوارها — حتى الآن — تلك الفترة التى تلت الانسحاب البريطانى من المنطقة مباشرة عام 1971 وما تلاها من أحداث جسام مرت بمنطقة الخليج وكادت فى بعض الفترات أن تعصف باستقرارها السياسى ، ولعل من أهم هذه الأحداث : التوجهات الإيرانية تجاه الإمارات العربية المتحدة والبحرين ، ثم حرب السادس من أكتوبر سنة 1973 وما صاحبها وتلاها من قرارات عربية مؤثرة بدءاً بتقنين لإنتاج البترول مروراً بضبط لأسعاره وصولا إلى حظر كامل على تصديره إلى دول بعينها ، وبعد ذلك قيام الثورة الإسلامية بإيران سنة 1979 ومحاولات إيران المتكررة نشر أفكارها الثورية أو ما أطلق عليه فى حينه (تصدير الثورة) ، ثم اشتعال فتيل الحرب العراقية الإيرانية طيلة سنوات ثمانٍ ومن ثم معاناة المنطقة من تداعيات هذه الحرب التى استترفت ثروات دولها التى دعمت أحد طرفى التراع فجاءت خسارتها — فى بعض الأحيان — أفدح من خسارة طرفى هذه الحرب ، وما صاحب هذه الحرب من محاولات متكررة من قبل القوى العالمية الكبرى للتدخل فى شؤون المنطقة سياسياً واقتصاديا وعسكريا حتى كللت بعض هذه المحاولات بالنجاح — الأمريكية على سبيل المثال — حتى أوصلتنا هذه الفترة - السبعينيات والثمانينيات - إلى الحدث الأكثر فداحة ليس فى تاريخ دول هذه المنطقة فحسب بل فى تاريخ أمتنا العربية فى النصف الثانى من القرن الماضى ألا وهو الغزو العراقى لدولة الكويت .

وما يهمنا فى هذا الكتاب والذى سلطنا عليه الضوء أكثر من غيره عند تناولنا لهذه الفترة من تاريخ منطقة الخليج العربى (1971 – 1990) هو تطور السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة بدءاً من ردة الفعل الأمريكية فور الإعلان البريطانى عن الانسحاب من المنطقة ، ثم ظهور مايسمى بـ (مبدأ نيكسون) الذى حدد شكل التعاون والدعم الأمريكى لدول المنطقة ، مرورا بكشف الإدارة الأمريكية عن وجهها الحقيقى ونظرتها الفعلية تجاه دول المنطقة وثرواتها النفطية عقب حرب السادس من أكتوبر 1973. ثم ننتقل للحديث عن الضربة القاسية التى تلقتها الإدارة الأمريكية بعد الثورة الإسلامية فى إيران وسقوط الدعامة والركيزة الأساسية لسياستها فى المنطقة وهى إيران وصديقها المخلص الشاه محمد رضا بهلوى ، وما تلا تلك الأحداث من تغير لسياسة إيران تجاه أمريكا وتنحيها عن الدور الذى كانت تقوم به سابقا فى عهد الشاه والذى كان متمشيا مع رغبتها ومصالحها بالمنطقة .

وقد فرضت تلك التطورات على الإدارة الأمريكية ضرورة إعادة التفكير فى الطريقة المثلى للتعامل مع دول المنطقة ففاجأ الرئيس الأمريكى جيمى كارتر الدول ذات المصالح المشتركة مع دول الخليج العربية بإسقاطه مبدأ نيكسون وتبنيه لمبدئه الخاص به والمسمى باسمه . ودعمًا لهذا المبدأ دعا كارتر إلى إنشاء قوات التدخل السريع وحاول أن ييسر من مهمتها ويجعلها أكثر فاعلية ، فسعى سعياً حثيثا ومن ورائه الرئيس رونالد ريجان نحو الحصول على أكبر قدر من القواعد العسكرية والتسهيلات على أراضى دول الخليج العربى ، كما حاولا أن يربطا دول المنطقة بأكبر كم من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية المشتركة وما تبعها من عقود لتسليح دول المنطقة وتدريب أفرادها وربطها أكثر وأكثر بالولايات المتحدة الأمريكية.

وتمتد بنا فترتا رئاسة ريجان إلى محاولاته الدؤوبة إقحامَ الولايات المتحدة فى شؤون المنطقة مستغلا نشوب الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988) والمخاوف الشديدة التى عانت منها دول المنطقة حديثة العهد بالحروب فما بالنا بحرب كهذه تمتع طرفاها بنفس طويل ، و لم تسفر فى نهايتها عن طرف فائز أو آخر مهزوم [1] .

وجديـــــر بالذكـــر أنه رغم أن هذا الكتـــاب يتناول فترة من وجهة نظر البعض تعد قصيرة (1971 – 1990) ، إلا أنني- وبفضل من الله – قد وضعت يدي على عدد من الثوابت فى السياسة الخارجية الأمريكية رغم توالى رؤسائها وتعدد مبادئهم وتغير ظروف المنطقة خاصة

(1) طرفا الحرب – حسبما أعتقد – خسرا خسارة قد تكون متفاوتة لكن المنتصر الوحيد في هذا الصراع كان الإدارة الأمريكية التى ثبتت أقدامها أكثر من ذى قبل في هذه المنطقة .

وظروف العالم عامة وتحول مراكز القوى العالمية من دول إلى أخرى لكن الأهداف بقيت واحدة والمصالح ظلت دائمة لا تغيرها أزمان ولا تبدلها ظروف.[1]

فالمصالح الأمريكية فى المنطقة واضحة بدءا من تأمين وصول النفط إليها وإلى حلفائها من الدول الغربية بانتظام وبأسعار معتدلة،وجعل المنطقة سوقاً استهلاكية من الطراز الأول للمنتجات الأمريكية،وإتباع وإخضاع نظم الحكم بالمنطقة للنظريات والأفكار الأمريكية،وربط المنطقة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وثقافياً بالولايات المتحدة الأمريكية [2] وانتهاء بأهداف ومصالح أخرى سنوردها إجمالاً وتفصيلا فى حينه.

وقد حاولت من خلال هذا الكتاب إثبات صحة فرضية ثبات السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربي رغم تبدل الإدارات من خلال تقديم الأدلة والوقائع التاريخية المؤكدة مدعماً إياها بأحاديث ووثائق خاصة بالرؤساء الأمريكين وأبرز رجالاتهم السياسيين. وحقيقة الأمر أننى لم أستطع البدء فى صلب الموضوع مباشرة بالحديث عن فترة حكم نيكسون وسياسته تجاه دول المنطقة عقب إعلان الحكومة البريطانية قرارها بالانسحاب من المنطقة مباشرة حيث وطأت لهذا الموضوع بتمهيد حوى ثلاثة أقسام أولها : مقدمة موجزة عن الوضع الجيوستراتيجى للخليج العربى. وثانيها : دراسة أوسع قليلاً عن الأهداف الأمريكية فى هذه المنطقة ، وثالثها : موجز مختصر لسياسة الرؤساء الأمريكيين فى الفترة التى سبقت انسحاب بريطانيا من تلك المنطقة عام 1971 والتى لم تختلف كثيرًا عن سياسة الرؤساء التالين لهم.

وبعد هذا تأتى فصول الكتاب الرئيسة التى تبدأ بالفصل الأول الذى يتناول ردة الفعل الأمريكية على القرار البريطانى بالانسحاب من الخليج وما سمى بـ (قضية الأمن فى الخليج) ، وما تبعها من إشكالية ملء الفراغ الأمنى بالمنطقة — على حسب تعبير الإدارة الأمريكية آنذاك — إلى جانب شرح أبعاد السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس نيكسون تجاه منطقة الخليج متضمنة الإعلان عن مبدئه الخاص به وسياسته التى اختطها لنفسه نحوه .

ثم يأتى الفصل الثانى الذى يشمل الحديث عن أزمة النفط الناجمة عن القرارات العربية المصاحبة لحرب السادس من أكتوبر عام 1973 ومحاولات أمريكا ردع الدول العربية عن طريق التلويح

(1) لرئيس الوزراء البريطانى الأسبق ونستون تشرشل رأى خاص فى قضية المصالح والأهداف عبر عنه بقوله : "ليست هناك صداقة دائمة ، وليست هناك عداوة دائمة ، فقط هناك مصالح دائمة" .

(2) يطلق على عملية الربط الثقافى هذه لفظة (العولمة Globalization) من باب التخفيف واستمالة العقول.

بالخيار العسكرى كحل لهذه الأزمة ، وبعد ذلك استكمال الحديث عن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة بعد انتهاء هذه الأزمة ، وكذا الحديث عن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمملكة العربية السعودية اللتين اتخذتهما أمريكا كدعامتين لسياستها فى الخليج العربى ، ثم تحديد أهم جوانب تلك السياسة فى عهد الرئيس الأمريكى فورد .

ثم يأتى الفصل الثالث الذى يتناول أهم الأحداث التى جعلت الرئيس كارتر يختط لنفسه سياسة خاصة ومبدأ خاصا أيضا تجاه منطقة الخليج العربى ، ويأتى على رأس هذه الأحداث قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 وما تبعها من أحداث جسام كاحتلال السفارة الأمريكية بطهران واحتجاز دبلوماسييها كرهائن لدى حكومة الثورة ثم المحاولة العسكرية الفاشلة لإنقاذ الرهائن ويكشف هذا الفصل عن ردة الفعل الأمريكية تجاه الغزو السوفيتى لأفغانستان ومبادرة الرئيس السوفيتى ليونيد بريجينيف للسلام فى المنطقة .

ويركز الفصل الرابع على كيفية تطبيق مبدأ كارتر المتمثلة فى إنشاء الولايات المتحدة قوات التدخل السريع ، وتنتهى أحداث هذا الفصل بنهاية حكم كارتر.

بينما يبدأ الفصل الخامس بالحديث عن بداية حكم الرئيس رونالد ريجان للولايات المتحدة حيث تم تسليط الضوء على سياسته العامة تجاه دول المنطقة بشكل عام ، بالإضافة إلى الحديث عن كيفية نظر الولايات المتحدة إلى التجربة الوحدوية لدول الخليج المتمثلة فى إنشائها مجلس التعاون الخليجى.

ويوضح الفصل السادس والأخير الدور الأمريكى الحقيقى فى الحرب العراقية الإيرانية وسياستها الفعلية — غير المعلنة — تجاه طرفى الحرب ، حيث يكشف هذا الفصل عن أهم حدثين قامت بهما الإدارة الأمريكية تجاه طرفى الحرب وهما محاولة أمريكا تقديم الدعم العسكرى لإيران وكذا المشاركة العسكرية فى الحرب تحت ستار حماية الناقلات وشعار حماية حرية الملاحة فى الخليج .

وبنهاية هذه الحرب تنتهى فصول الكتاب الستة الرئيسة حيث تأتى بعدها مجموعة من الاجتهادات الشخصية بهدف تحليل السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربى فى الفترة مابين عامى (1971 — 1990) وما سبقها بغية توضيح أن ما تعرضت له تلك المنطقة من أحداث خطيرة عقب نهاية الحرب العراقية الإيرانية لم يكن مستغربا أو غير متوقع الحدوث [1] وذلك من

---

(1) كان غزو العراق للكويت هو النتيجة الأكثر منطقية لهذه الحرب وما تخللها من دور أمريكى واضح لإشعال فتيل الصراع فى هذه المنطقة بالتحديد ، وسيتم شرح هذه النقطة فى حينها وفى موضعها إن شاء الله .

خلال خاتمة ضافية للكتاب قدمت فيها تحليلا وتعليقا على موضوع الكتاب مع تقديم مجموعة من الملاحظات والنتائج التى رأيتها جديرة بالإيضاح والعرض.

ولعل ما دفعنى إلى اختيار هذا الموضوع والتصدى له هو الرغبة فى إيضاح حقيقة التوجهات الأمريكية والأبعاد الحقيقية لسياستها تجاه تلك المنطقة مع التأكيد على أن الأحداث العاصفة التى مرت بها المنطقة فى الربع الأخير من القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين كان لأمريكا اليد الطولى فيها بشكل أو بآخر.[1] كما حاولت إثبات أن هذه المنطقة ما كانت لتتعرض لكل هذه الأحداث لو تركت حرة فى تسيير أمورها واتخاذ قراراتها وتحديد توجهاتها. إلى جانب أن معظم الكتاب والمحللين السياسيين الذين كتبوا حول هذا الموضوع وعن تلك الفترة بالتحديد فقدوا بعضا من مصداقيتهم وموضوعيتهم ، فبين كاتب أمريكى يرى صواب السياسة الخارجية الأمريكية فى كل توجهاتها، وبين كاتب خليجى متشدد يأمل فى واقع ومستقبل أفضل أكثر تحررا لوطنه، وبين كاتب روسى شديد التحفز ضد سياسة أمريكا الخارجية، وبين كاتب عربى ساخط على أوضاع هذه المنطقة تاهت الحقيقة وضاعت فأخذت تبحث لنفسها عن جانب آمن تدنو منه لتأوي إليه .

وقد هدفت من اختيار هذا الموضوع وتناوله بهذه الصورة إلي الإجابة على مجموعة من الأسئلة الهامة من ضمنها كيف كانت سياسة أمريكـــا الخارجية تجاه منطقة الخليج العربى فى الفترة ما بين: (1971-1990) ؟،وهل كان للسياسة الأمريكية تجاه تلك المنطقة مجموعة من الثوابت أم لا؟، وهل جاءت تصرفات أمريكا المعلنة وتصريحات مسؤوليها متوافقة مع أهدافها ومصالحها فيها؟

إلى غيرها من الأسئلة التى شغلت ولا تزال تشغل بال المتابعين للسياسة الخارجية الأمريكية والتى حاولت أن أجيب عليها إجابات وافية لا تعتمد على الظنون بل على الاجتهاد في قراءة وتحليل أكبر قدر من المراجع المتعلقة بهذا الموضوع وكذا الدوريات العلمية العربية والأجنبية والوثائق الأمريكية المتعلقة بتلك الفترة والتى استطعت الحصول عليها من المكتب الثقافي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة حيث لم أكتف بنقلها وترجمتها إلى العربية بل حاولت – قدر المستطاع – فهم ما فيها والبحث عن الحقائق الخفية بين ثناياها.كما اعتمدت أيضا على الجرائد اليومية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية وغيرها من مصادر البحث العلمية التى أتيحت لي داعيا المولى–عز وجل – أن يكون قد وفقني إلى الاستفادة الفعلية الحقة من كل ما أتيح لي.

---

(1) قد يفسر البعض إرجاعى مسببات حدوث بعض الأزمات فى منطقة الخليج العربى إلى السياسة الأمريكية تجاه تلك المنطقة على أنه نوع من الميل نحو اتباع مدرسة التفسير التآمرى لأحداث التاريخ ، لذا لم يكن أمامى سوى تقديم الأدلة الواضحة لإثبات فكرتى هذه ، والله الموفق .

هذا وقد كان أمر هذا العمل من بدايته إلى نهايته بين يدى أستاذى العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ جمال زكريا قاسم الذى كان من حسن طالع هذا العمل أن وقع تحت إشراف سيادته، فنال هو وكاتبه خيراً كثيراً من خلال توجيهاته المتتابعة ونصائحه الغالية التى دعمت هذا الكتاب كثيرا فلسيادته وافر الشكر والثناء على ما قدم للعمل وصاحبه ، كما أتقدم بوافر الشكر وأجزله للأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم– رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية – الذى منحنى فرصة السفر إلى دولة الكويت وجمع أكبر قدر من المصادر والمراجع العربية والأجنبية الموجودة بمكتبة المركز العامرة ، كما ساعدنى على الاستفادة من المكتبة المركزية بجامعة الكويت والمكتب التابع لهيئة الأمم المتحدة بالكويت ومكتبة مركز دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية وكذا فقد عاوننى فى الحصول على أهم المراجع الموجودة بالمكتبة الخاصة بالديوان الأميرى الكويتى ، هذا وقد تكفل سيادته برعايتى ومتابعتى طيلة فترة وجودى بالكويت وبعد عودتى حيث لم ينقطع اهتمامه بي ولم يتوقف دعمه العلمى والمعنوى فلسيادته جزيل شكرى ووافر امتناني وعظيم تقديرى. ثم كان من حظ هذا العمل أن حظى بمتابعة وإشراف نخبة من أساتذة الجامعات العربية الذين دعموه بالكثير ولم يبخلوا عليه بأى شكل من أشكال المساعدة ، وأخص بالشكر سعادة الأستاذ الدكتور/أحمد زكريا الشلق والأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد على ملاحظاتهما القيمة التى أثرت هذا العمل وأعطته الشكل التاريخى والسياسى اللائق به . كما أشكر سعادة الأستاذ الدكتور/عبد الله محارب الأستاذ بكلية الآداب جامعة الكويت والمستشار الثقافى الكويتى السابق بالقاهرة الذى تفضل بتيسير الاتصال بينى وبين مركز البحوث والدراسات الكويتية وتحمل فى كل هذا عناءً كبيرا ، كما أشكر سعادة الأستاذ الدكتور/ حنيف القاسمى مدير جامعة الشيخ زايد الذى أمدنى بكل ما يهمنى ويفيدنى من مطبوعات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية دعماً ومساندة للكتاب وصاحبه ، كما أقدم عميق شكرى للأستاذ الدكتور/عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية الذى قدم لى مجموعة هامة من الكتب المتعلقة بتاريخ المنطقة ، وإلي الأخ المخلص الدكتور إيهاب أبو ستة خالص شكري على مراجعته اللغوية الدقيقة لهذا الكتاب ، والدعاء الخالص لزميلة الدراسة الأستاذة / تغريد نبيل سعيد – رحمها الله – التى أمدتنى بمراجع عربية وأجنبية كثيرة تتعلق بموضوع الدراسة من خلال أسفارها المتعددة ، فجزاها الله خيرا عما صنعته وتقبلها فى الصالحين – إنه نعم المولى ونعم النصير – ، والدعاء الموصول الذى لا ينقطع إلى أبى – رحمه الله وأسكنه فسيح جناته – الذى وضع بين يدى أول كتاب للمطالعة فعلمنى كيف أقرأ وأتدبر حيث كان- رحمه الله – ولا يزال قدوة ومثالا يحتذى به ونموذجا راقياً

للأستاذ الجامعى ، فأفادنى كطالب علم قبل أن أكون ابنا ، كما كان- رحمه الله – رمزاً لكل معنى سام ونبيل وقدوة صالحة ، فخالص الدعاء للمولى عز وجل أن يتغمده برحمته التى وسعت كل شيء وأن يجعل كل حرف كتبه ذوداً عن لغة القرآن الكريم شفيعاً له يوم تجد كل نفس ما عملت من خيرا محضرا ، وإلى أمى – حفظها الله وسلمها – بقية الخير فى هذه الدنيا - خالص الشكر ، فهى التى ساعدتنى بدعائها المتواصل وبتوفيق من الله فى الوصول بهذا العمل إلى نهايته ، وإلى كل من قدم لى دعما علمياً أو معنويا من أساتذة وزملاء وأصدقاء بالغ شكرى وتقديرى وامتنانى.

والله من وراء القصد ، وهو الهادى إلى سواء السبيل .

محمـــد محمود الطنـــاحى
6 شارع بشار بن برد – المنطقة السادسة
مدينة نصر – القاهرة
جمادى الأولى 1426 هـــ
يـــوليـــــو 2005 م

التمهيد

أولا

الوضع الجيوستراتيجى للخليج العربى

يعتبر التاريخ هو بؤرة العلوم الاجتماعية والإنسانية ومركز انطلاقها ، ويكاد يكون هو العلم الاجتماعي الوحيد الذى يدخل فى أغلب الدراسات فى أى فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة ، ولكن الباحث فى التاريخ قد يضطر – أحياناً – إلى اعتماد بعض العلوم المساعدة التى تسهل فهم حركة التاريخ وتبين مساراته .

ولعل من أهم العلوم المساعدة التى يلجأ إليها الباحث فى التاريخ لخدمة بحثه علوم اللغة والاقتصاد والأدب والجغرافيا ، والجغرافيا بالتحديد تعد من أهم هذه العلوم المساعدة ، فالبقاع ، كما يقول المقدسى تؤثر فى الطباع. [1] وتعتبر منطقة الخليج العربى إحدى المناطق التى يظهر فيها جلياً دور الجغرافيا فى تسيير الأحداث التاريخية بها وجعلها مطمعاً للقوى العالمية الساعية إلى الزعامة والسيطرة على المناطق الأكثر إستراتيجية فى العالم. ويقصد من مصطلح الوضع الجيوستراتيجى الذى اتخذته عنواناً للقسم الأول من التمهيد :(تفاعل العناصر المادية والمعنوية والنظامية فى تشكيل دور الدولة أو المنطقة فى محيطيها الإقليمي والدولى) . [2]

ولمزيد من التوضيح فإن هذه العناصر التى تتفاعل لتشكل دور الدولة أو المنطقة هى: الموقع الجغرافى والموارد الاقتصادية والنظام السياسى والتضاريس والمناخ وعدد السكان وطبيعتهم وأخيرا درجة التقدم.ولتطبيق هذا الكلام فعلياً على منطقة الخليج العربى [3]نبدأ بالحديث عن أول هذه العناصر وهو الموقع الجغرافى ، فالخليج العربى يبدو كذراع يمتد فى اليابس شمالاً بشرق وكأنه يسعى ليتصل بالبحر المتوسط أو حتى ليقترب منه،كما هو الحال فى البحر الأحمر،ولكنه لا ينال مبتغاه [4].

ويعد الخليج العربى واحداً من المسطحات المائية التجارية النشطة ؛ حيث تطل عليه ثمانى دول ، ولكنه يعد خليجا صغيرا نسبيا ؛ حيث تبلغ مساحته الكلية نحو 239 ألف كم2 بـــــما يساوى

---

(1) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر البناء رحالة جغرافى ولد بالقدس عام 336هـــ – 947م وتوفى نحو سنة 380هـــ – 990م وصنف كتابه (أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم) ، للترجمة الكاملة انظر : خير الدين الزركلى ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، (بيروت : دار العلم للملايين ، 1979) ، الطبعة الرابعة ، المجلد الخامس ، ص 312 .

(2) رسل . هـــ فيفيلد ، ج اتزل بيرسى ، الجيوبولتيكا (القاهرة : الكرنك للنشر ، د .ت) ، ترجمة : يوسف مجلى ولويس اسكندر – ص 11

(3) سيلحظ القارئ تكراري لمصطلح "الخليج العربى" في هذا الكتاب أكثر من مرة ، على الرغم من دخول إيران كعنصر أساسى ورئيسى فى عناصر الدراسة إيماناً مني بعروبة الخليج وحسماً لقضية الخليج هل هو عربى أم فارسى؟

(4) محمد عبد الغنى سعودى ، دراسة بمناسبة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية نشرت بجريدة القبس الكويتية بتاريخ 17-2-1981 .

تقريبا 92.5 ألف ميل مربع ، وتتراوح أبعاده مابين 1000كم من أقصى الطرف الشمالى حتى مضيق هرمز ، ويصل عرضه فى أقصى أجزائه اتساعا إلى حوالى 300كم، ويرتبط بخليج عمان عن طريق مضيق هرمز الذى لا يتعدى عرضه 10كم. [1]

وكلمة الخليج – مجردة من عربيتها أو فارسيتها – يستعملها العرب والأوربيون كاصطلاح محايد للإشارة إلى جزء من العالم ، وكذا للإشارة إلى كيان سياسى أو إلى مجموعة من الناس ، بل وصل الأمر إلى استعمالها للتعبير عن وجهة نظر معينة أو طريقة محددة للتفكير وبالنسبة إلى الدول الأوروبية فإنها تعنى مجموعة الدول التى تزود الغرب أو العالم الحر – كما يطلقون عليه – باحتياجاته البترولية وتعنى للبعض الآخر مجموعة الدول الإقطاعية الرجعية [2] .

وللتدليل على الموقع المتميز للخليج العربى يفترض بعض الجغرافيين أن العالم على شكل دائرة مستوية الأطراف والجوانب ، وإذا حاول شخص النظر إلى مركز هذه الدائرة ، فسيبدو له جليا أن الخليج العربى هو هذا المركز . وقديما فرض هذا الموقع على الخليج أن يكون مجمعاً لحضارات عديدة قامت على شواطئه كحضارة بلاد الرافدين والحضارة الفارسية أو من هى على مقربة منه كالحضارة الهندية ، فكان له الدور البارز فى ربط هذه الحضارات المتقاربة ببعضها ، وكذلك ربطها بحضارات الصين وروما وقرطاجة ، ثم ربطها جميعاً بالحضارة العربية الإسلامية التى ولدت بظهور الإسلام ونشأت وترعرعت بين أحضان أركانه وشرائعه. ومن ثم زادت أهمية الخليج بعد وصول الإسلام إلى شواطئ المحيط الهادى ، فأصبح الخليج هو قلب العالم الإسلامى الذى يصل بين المشرق الأقصى الإسلامى والمغرب الأقصى الإسلامى ، أو بشكل أوضح بين أندونيسيا شرقاً ودول المغرب العربى غربا[3] .

وإذا دققنا النظر أكثر وأكثر فى جغرافية هذه المنطقة سيتضح لنا أنه لا يوجد فى العالم أجمع مكان آخر غير الخليج العربى يستحوذ على اهتمام القوى العالمية الكبيرة قديماً وحديثا ويكاد يستأثر على مخططاتها واستراتيجياتها الدولية ، فالخليج – الذى عرف قديماً باسم البحر الإرتيري ، ثم عرف

---

(1) منافذ العراق البحرية ، إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية ،إشراف وتقديم عبد الله يوسف الغنيم، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص 27 .

(2) جون بولوك ، الخليج (لندن : مطبوعات دهام موسى العطاونة ، 1988) ، ترجمة دهام موسى العطاونة، ص 1 .

(3) محمد عبد الغنى سعودى ، " الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم :دراسة اقتصادية سياسية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 20 ، أكتوبر 1979 ، جامعة الكويت ،ص 13، 14

باسم البحر الجنوبى أو البحر الأسمر ثم البحر المُرِّ والخليج الأحمر-[1] لعب دوراً هاماً جداً فى السيطرة على طرق المواصلات البحرية والبرية حيث كان الطريق العالمى يبدأ مشواره بالخروج من أوروبا بحراً حتى يصل لموانئ سوريا ومنها إلى العراق وسواحل الخليج العربى براً ثم يواصل الطريق فى مياه الخليج العربى ومنها إلى بحر العرب ثم إلى الهند ودول الشرق الأدنى الأقصى ؛ لذلك كله احتل الخليج مكانة هامة فى المحيطين الإقليمي والدولى بتشكيله لهذه العقدة البحرية البرية المتلاحمة التى تحيط بها جملة من المصالح الاقتصادية العالمية ، فأصبحت هذه العقدة نقطة التلاقى الدولية التى تحولت بمرور الأيام إلى البؤرة الأكثر خطورة عالمياً بسبب تشابك المصالح بها وفيها . فهذه المنطقة تكاد تكون هى الوحيدة على مستوى العالــم التى تعد منطقة مركزية سليمة لاقتصاد أسلم وأكثر دواماً واستقراراً ، فالمنطقة تحوى الطاقة ورؤوس الأموال الجاهزة وتمتلك القدرة على استقطاب الخبرات وجذب العيون المدربة الماهرة ، وكذا تعد مركز العالم الإسلامي وما يشكله هذا من ثقل معنوى ، وهى أيضا ذلك المركز الكبير لتقديم المساعدات المالية الكبيرة للدول الفقيرة ، ومن أجــل هــذا كله عانت المنطقة من جشع الطامعين ونهم الانتهازيين فأضحت حائرة بين الطامعين فيها وبين المستفيدين الحقيقيين من ثرواتها . [2]

وتأكيداً على عبقرية المكان الذى يتمتع به الخليج ؛ فإنه كان - وما برح - الممر التجارى القصير الآمن لقوافل التجارة المتجهة من شرق العالم إلى غربه ومن شماله لجنوبه ، فمثلما أجاد الخليج العربى لعب هذا الدور قديماً قبل حفر قناة السويس ، فإنه يبدع الآن فى تحقيق هذا المطلب للدول الاقتصادية الكبرى ؛ ويكفى أنه الطريق الأسرع للوصول من وإلى اليابان قلعة الصناعة الحديثة وما جاورها من النمور الآسيوية ، وكذلك فإن موقعه على رأس المحيط الهندى ومدخل مضيق هرمز جعله موقعا إستراتيجيا بحريا مميزا . [3]

---

(1) أنور مهدى صالح وصبرى فارس الهيتى ، جغرافية الخليج العربى ، (بغداد ،مطبعة جامعة بغداد ، 1986) ، ص 1 .

(2) قد يعود الموقع المتميز بالضرر على صاحبه أكثر مما يعود بالنفع ، والأمثلة على هذا كثيرة فى التاريخ القديم والحديث ، فكم عانت مصر وبلاد الشام بسبب موقعها المتميز ، وكم تعانى الآن أفغانستان والعراق وبعض جمهوريات آسيا الوسطى من مواقعها الاستراتيجية المتميزة ، ومرفق فى الجزء الخاص بالملاحق خارطة توضح الموقع المميز لمنطقة الخليج العربى بين قارات العالم وكذا موقعه المتوسط على طرق المواصلات العالمية ؛ رقم (1) ملاحق .

(3)Neville Brown, Strategic Mobility, (London: Chatto and Windus, 1963) p. 229

والخليج العربى – الذى حينما كان يشار إليه قديما فى عصر ما قبل النهضة كان يقرن بالحرارة والرطوبة والجدب وهى من صفات المناطق الصحراوية – أصبح يشار إليه الآن بالبنان بسبب كونه هذا القطب الاقتصادي الموجب والبحر المغنط الذى يجذب إليه بشدة كل من يسعى إلى التقدم الاقتصادي والسيطرة على العالم ، فأتت إليه الشركات العالمية الكبرى مهرولة ومن ورائها دولها لاهثة ابتغاء النفط خاماً ومنتجاً ومستهلكاً وسوقاً ضخمة لا تنضب . لذلك كله فإن علاقة الخليج بالغرب ليست وليدة اللحظة ولكنها حصيلة لتاريخ طويل من الاهتمام والرغبة فى الهيمنة والسيطرة على شؤون الحياة كافة ، فأضحى الخليج منطقة عسكرية تعبوية سوقية تموينية دفاعية عن البترول من المقام الأول .[1]

ولقد لعب الخليج دوراً إقليميا كبيراً فى العقود الأخيرة من القرن الماضى ، فارتباط الخليج بالوطن العربى ارتباط عضوى ومصيرى فهو ارتباط البعض بالكل ؛ فبحكم التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والعقيدة والمذهب هو جزء لا يتجزأ من وطننا العربى الكبير بكل ما يحتمل فى هذا الوطن من إنجازات وإخفاقات وطموحات وتحديات ومواجهات ، فالوطن العربى هو الإطار الكبير الذى يحوى بداخله الخليج العربى الذى يشكل العمق الاستراتيجي الذى يستمد شخصيته ويشكل هويته من وضعه داخل هذا الإطار ، فلا يمكننا فهم ما يجرى فى الخليج العربى وما يتعرض له دون فهم ما يجرى للوطن العربى وما يتعرض له .[2]

وللتأكيد على هذا الدور الكبير الذى يلعبه الخليج العربى ، فإنه يجب علينا أن نوضح أن هذا الدور الإقليمى لا يقتصر فقط على الدائرة العربية فقط أو على المحيط العربى فقط ، بل إن الخليج يعتبر محوراً لخمس دوائر جغرافية مترابطة هى : دائرة المحيط الهندى وجنوب غرب آسيا .[3] ، دائرة

---

(1) يعتقد البعض أن أهل منطقة الخليج العربى مدينون للنفط بالكثير من الشكر والمنة ؛ لأنه هو الذي منحهم الحياة الرغدة بشتى مظاهرها، والحق أن النفط قد عاد بضرر على من يمتلكونه أكثر من النفع الذى منحهم إياه ، فلولاه ما شغل أهل هذه المنطقة بالتفكير فى الرد على مكائد ومخططات كبار الساسة العالميين ، ولله الحمد والمنة فى كل ما يعطى ويمنح .

(2) عبد الخالق عبدالله ، " العلاقات العربية الخليجية " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 205 ، مارس 1996 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص4 .

(3) بكر مصباح تنيره ، " التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربى " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 ، أبريل 1986 ، جامعة الكويت ، ص75 .

شبه الجزيرة العربية ، دائرة المشرق العربى ، دائرة الوطن العربى أجمع ، دائرة الشرق الأوسط بمدلوله الواسع الذى يشمل تركيا وباكستان وأفغانستان وغيرها.

كما أن الخليج العربى لا يعد فقط البوابة الشرقية للوطن العربى ، بل يشكل – أيضاً – الحزام الأمني والعسكري وكذلك مركز الاستطلاع المتقدم لمنطقة الشرق الأوسط بل والأقصى أيضاً، ويعتبر الآن منطقة عسكرية استراتيجية من الدرجة الأولى [1] .

و لم يكتف الخليج العربى بلعب دور الوسيط التجارى أو مجرد الممر أو الطريق التجارى بل تعداه ليلعب دوراً أكثر خطورة وأعمق تأثيراً فى شعوب العالم ألا وهو دوره الحضارى الذى لعبه من خلال كونه معبراً آمنا للحضارة بين هذه الدوائر الجغرافية الإقليمية سالفة الذكر. [2] وقد تنبه البعض لهذا الدور الحيوى الذى يلعبه الخليج العربى فى محيطه الشرق أوسطى حتى أطلق عليه قلب الشرق الأوسط الجغرافى وبابه السحرى وصندوقه الذهبى الرائع الذى يسيل له اللعاب .[3] وقد تعدى الخليج مجرد لعب هذا الدور الإقليمي فقط فلعب دوراً عالمياً ودولياً أكثر خطورة حيث التقت به مصالح الدول الكبرى مجتمعة فوصل الأمر إلى أن أطلق عليه البعض منطقة التصادم أو الارتطام (Crush Zone)[4] .

وإذا عدنا للحديث عن العناصر التى شكلت الوضع الجيوستراتيجى للخليج العربى فإننا لابد أن نتناول التنظيم السياسى لدول الخليج العربية – مجلس التعاون الخليجى – وهو أحد العناصر الهامة فى تحديد وتشكيل دور الدولة فى محيطها الإقليمي والعالمى ، فالأنظمة الخليجية تكاد تتقارب وتتشابه من حيث ظروف نشأتها وعوامل قيامها وطبيعة الحكم بها حتى يبدو للبعض أنها كانت دولة واحدة وبفعل الزمان تحولت إلى دويلات وإمارات صغيرة [5] . ويكاد يصل هذا التشابه والتقارب فيما بين هذه الدول إلى حد التطابق من حيث ما تحويه أراضيها من ثروات وما يتمتع به بعضها من غطاء

---

(1) محمد أحمد آل حامد ، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997)، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم16، ص2.

(2) خالد محيى الدين البرادعى، "هموم الخليج العربي"، مجلة المعرفة،العدد153 ،1974 ، دمشق ، ص174.

(3) جان جاك بيربى،الخليج العربى،(بيروت:المكتب التجارى،1959)، ترجمة: سعيدالعزوبجدة هاجر، ص53.

(4) جيمس فيزجريف ، الجغرافيا والسيادة العالمية (القاهرة : النهضة المصرية ، 1956) ، ترجمة : على رفاعة الأنصارى ومحمد عبد المنعم الشرقاوى ، ص296 .

(5) يحوى الجزء الخاص بالملاحق ثبتاً خاصاً بتاريخ نشأة دول الخليج واسم مؤسسها الأول وكذلك اسم حاكمها الحالى وتاريخ توليه الحكم ، رقم (2) ملاحق .

دولى وكذلك من حيث السيولة الجغرافية.[1] كذلك – أيضاً – فإن بعض دول الخليج العربى قد لا تعانى من الإحساس بالوهن الجغرافى لكنها تعانى من الإحساس بالوهن السياسى. [2] الناجم عن تعرضها للضغوط الدولية المتلاحقة بهدف كسب أكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية بها.

وتكاد تتفق دول الخليج العربى فى توجهاتها الخارجية حيث يلاحظ عليها إعطاء الأولوية فى سياساتها الخارجية للمحافظة على صداقة الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا وكسب ودهما بأكبر قدر ممكن بهدف حماية أمنها الداخلى والخارجى وهو ما يفسره بعض المتشددين بأنه خضوع للسيطرة الإمبريالية [3] على دول العالم الثالث .

ويؤكدون كلامهم هذا بأن دول الخليج العربية توجه أغلب فوائضها المالية موظفة أومستثمرة إلى الغرب ومعظمها – بلا شك – يكون بالدولار الأمريكى ، فالمال حين لا تدعمه قوة يكون عاملاً فى تأكيد الخضوع والتبعية ـــ علي حد قول البعض ـــ.

ولكن من باب إحقاق الحق نرى أن علاقات دول الخليج بالولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا أصبحت الآن أكثر اعتدالاً من ذى قبل فنلمح جلياً قبول دول الخليج للعلاقات الدبلوماسية المعتدلة معهما – أمريكا وغرب أوروبا – كجزء من علاقاتها الدبلوماسية المعتدلة مع باقى دول العالم ، وكذلك قبول دول الخليج لمبدأ التفاوض والتشاور مع رفضها الواضح للتبعية أو الدخول فى المحاور – أو على الأقل – منح امتيازات خاصة مبالغ فيها.

---

(1) السيولة الجغرافية مصطلح يطلقه علماء الجغرافيا على الدول التى لديها القدرة على التوسع على حساب جيرانها والانكماش أيضا بنفس تلك القدرة .

(2) الوهن الجغرافى هو الإحساس بالضعف نتيجة سوء الموقع وضعف تأثيره كالدول الحبيسة أو الدول محدودة الأذرع البحرية ، أما الوهن السياسى فيعنى إحساس الدول بالتبعية أو الولاية لدولة أكبر أو لمجموعة من الدول Suzerainty وكذلك عدم الشعور بالسيادة على نفسها أو على غيرها من الدول Sovereignty .

(3) يعرف البعض الإمبريالية على أنها:(حرمان الدول من تحقيق سيادتها على مواردها وثرواتها،وكذلك حرمانهامن حرية اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي استناداً إلى ذرائع تهدف إلى تعبئة الرأى العام فى الدولة وراء سياسة حكومته، وتتعدد هذه الذرائع وتختلف وفق اختلاف الظروف فأحيانا ما تكون الذريعة هى محاربة الشيوعيةوالأصولية الإسلامية وتحقيق العدالة الدولية،حتى وصلنا إلى الذريعة السائدة هذه الأيام وهى محاربة الإرهاب). وأرى أن الذريعة الأساسية التى تتحكم فى تدخل القوى الدولية فى بعض المناطق هى تحقيق المصلحة والمنفعة الذاتية وتحقيق أكبر كسب من الفوائد الاستراتيجية ، وإلا فبم نفسر عدم تدخل القوى الكبرى فى مناطق تعج بالاضطرابات وبالإرهاب ولكنها لا تحوى أية مكاسب استراتيجية ؟

كذلك فإن دول الخليج من حيث التطور السياسي تتشابه - أيضاً - من حيث اندماجها الواضح مع البلدان العربية ومع الأحداث التى عصفت بالأمة العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فبينما نكاد نلمح دوراً هامشياً لدول الخليج فى المرحلة التى يطلق عليها مرحلة الثورة العربية (1950 - 1973) ، فإننا نلحظ دوراً أكثر ظهور وأعمق تأثيراً فى مرحلة الثروة العربية (1973-1990) وصولاً إلى اعتلاء منطقة الخليج قمـة الأحـداث وذروهّا فى مرحلة ما يسمى بالثورة على الثروة (1990- الآن) . [1]

وكذلك فى المشكلات التى تواجهها دول الخليج فإننا نلحظ اتفاقاً واضحاً فى طبيعة وهوية هذه المشكلات والتى تتمثل فى الثروة الضخمة وكيفية الاستفادة الحقيقية منها وفى مصدر هذه الثروة [2] وكذلك مشكلة قلة عدد السكان مقارنة بالموارد والمساحة ونسبتهم بالمقارنة بالعمالة الوافدة ، ونقص الخبرة والأيدى العاملة المدربة ، ثم المشكلة الخطيرة : مشكلة الخلافات الحدودية وهى أكبر ما يهدد الاستقرار الخليجى وينبئ بأزمات متلاحقة قد تعصف [3] باستقرار هذا الكيان وصولا إلى مشكلة المشاكل وهى الأطماع الأجنبية المتلاحقة فى هذه المنطقة و ثرواهّا .

وهذه المشكلة يعتقد البعض أنها حديثة النشأة ، ولكن الحقيقة أن الأطماع الأجنبية فى منطقة الخليج العربى ترجع إلى فترة بدء العصور الحديثة الأوروبية حيث تعرضت هذه المنطقة - أطراف الجزيرة العربية على الخليج العربى - إلى العديد من الغزوات الأجنبية التى استهدفت السيطرة على الموانئ والمضايق وطرق المواصلات الدولية المهمة . [4]

---

(1) عبد الخالق عبدالله ، مرجع السابق ، ص23 .

(2) سيأتى الحديث بالتفصيل عن هذة الثروة التى منحها الله لدول الخليج - النفط - بشكل أوضح و أوسع يعتمد على احصاءات وأرقام محددة وموثقة من باب التقديم والتوضيح للأسباب التى جعلت الدول الكبرى تطمع فى هذه المنطقة وتحاول السيطرة عليها ، وذلك فى الجزء الخاص بالأهداف و المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج العربى والعوامل التى تحدد سياستها تجاه هذه المنطقة .

(3) تعتبر الخلافات الحدودية من أخطر المشكلات التى تهدد استقرار هذه المنطقة فهي ليست بين دولتين فقط تجمعهما حدود مشتركة ولكنها بين كل دول هذا الإقليم فلا توجد دولة خليجية إلا ولها مشكلة حدودية مع جارهّا أو جاراهّا والأمثلة على هذا كثيرة وأبرزها الخلافات الكويتية العراقية - القطرية البحرينية - الإماراتية الإيرانية - السعودية القطرية - السعودية الإماراتية - السعودية العمانية - الإماراتية العمانية ، بل ومع دول من خارج الخليج العربى مثل الخلافات السعودية اليمنية .

(4) محمود على الداود ، التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية ، (بيروت :مركزدراسات الوحدة العربية ، 1981) ، ص 23.

ويعد البرتغاليون هم أول القوى الأوروبية التي وصلت إلى المنطقة أوائل القرن السادس عشر الميلادى؛حيث أسسوا نظامهم فى البحرين سنة 1521 حتى خرجوا على أيدى الفرس سنة 1622

كذلك كان للهولنديين دورهم الواضح - أيضا - حيث وصلوا المنطقة وأسسوا بها موانئ شمال الخليج على الساحل الإيراني . (1) وفى القرن الثامن عشر الميلادى ظهر البريطانيون وحلوا محل البرتغاليين والهولنديين، وهم الذين لعبوا دوراً كبيراً فى المنطقةفى ميدانى التجارة والسياسة طيلة مائة وخمسين عاماً ، فهم الوحيدون الذين نجحوا فى زحزحة القوى الأوروبية الكبرى من المنطقة ولعل وجود مضيق هرمز فى هذه المنطقة لهو سبب كاف لجعلها مطمعاً للقوى الكبرى ؛ حيث يمثل هذا المضيق عنق الزجاجة بالنسبة للطريق الملاحى المؤدى من وإلى الخليج العربى ومن ثم فان من يتحكم فى هذا المضيق سوف يتحكم بالضرورة فى حركة النقل البحرى فى هذه المنطقة ، فمنذ قرون نالت هرمز شهرة عالمية كبيرة منذ القرن الخامس عشر ؛ حيث تمتعت بازدهار تجارى كبير، فلم تعد تقتصر على نقل التجارة من الهند وسواحل شرق أفريقيا إلى قلب العالم الإسلامي بل أصبحت الحلقة الهامة فى نقل التجارة بين شرق العالم وغربه ، وأصبحت مضرب المثل فى الثراء والازدهار والتقدم . (2)

و لم تتناقص أهمية هرمز بسقوطها أمام البرتغاليين سنة 1507 ، بل تزايدت وتنامت بمرور الأيام فأصبح الآن من أهم الممرات المائية ، يعبره فى اليوم الواحد ما يزيد عن 180 سفينة تجارية ، وهو المسيطر على حركة نقل النفط المصدر إلى أمريكا وأوروبا واليابان وباقى دول العالم وتخضع حركة الملاحة فى هذا المضيق إلى قاعدة حق المرور الحر .(3)

ومما سبق يتضح لنا أن منطقة الخليج العربى تعد من المناطق الأساسية للصراع الدولى فمنذ القدم تصارعت على الخليج القوى الكبرى الطامعة فى السيطرة على العالم ، فاتجهت إليه أساطيل المصريين والسوماريين والأشوريين ، وقبل الميلاد وبالتحديد فى عام 538ق.م غزاه الفرس قاصدين

---

(1) محمد رضا فودة ، الأمن القومى للخليج العربى ، (باريس : الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، 1991) الطبعة الأولى ، ص5 .

(2) جمال زكريا قاسم ، " الأوضاع السياسية فى الخليج العربى إبان الغزو البرتغالى " ، مجلة الوثيقة ، العدد 12 ، 1988 ، البحرين ، ص 46 .

(3) تؤدى هذه القاعدة ، قاعدة حق المرور الحر – في بعض الأحيان – إلى فقدان سيطرة بعض الدول على مضايقها وقنواتها البحرية بدعوى حرية المرور وتأمين حركة الملاحة البحرية من أجل ضمان استقرار العالم الحر أو بالأحرى أمريكا ودول غرب أوروبا .

شاطئه العربي وسيطروا عليه نحو قرنين من الزمان ، ثم جاء الإسكنــــدر مستهـــدفاً تأمين سيطرته على مصـــر. واستمرت الأطماع الأجنبية فى المنطقة حتى الحكم العربى لها بعد الإسلام ، حتى دخلها البرتغاليون والهولنديون والعثمانييون وصولاً إلى البريطانيين الذين بسطوا نفوذهم على المنطقة قرابة 150 عاماً .

وبمرور الأيام ظل الخليج مسرحا لصراع الدول الكبرى – ولكن بتغير الغاية – فبعد أن كانت غايتهم هى السيطرة على طرق التجارة العالمية والتحكم فى شرايين التجارة العالمية أصبحت السيطرة على منابع و طرق مصدر الطاقة الأكثر أهمية فى العالم – وهو النفط – فاستمر الصراع على الخليج وعند ملتقى السببين – قديما وحديثاً – يغدو الصراع على الخليج صراع وجود وليس غير . [1]

وهذا لا يعنى أن سعى الدول الكبرى للسيطرة على الخليج كان سعياً فردياً وعلى هيئة منازعات ثنائية تصطدم ببعضها البعض ؛ حيث إن سير الأحداث فى المنطقة يثبت لنا غير ذلك وهو أن السعى كان – فى بعض الأحيان – سعياً تنافسيا منظماً بهدف السيطرة على هذه المنطقة واحتوائها واستغلال ثرواتها وتسخير مقدراتها للتأثير على مجريات الأمور فى الشؤون الدولية لخدمة أهداف هذه الدول ولا شيء غير ذلك .[2] فأضحى الخليج هو الميدان الحقيقى الذى يدور حوله الصراع وفيه بين القوى الكبرى وذلك بسبب شدة تأثير هذه المنطقة فى ميزان القوى العالمية بفضل مقوماتها الذاتية ووزنها الإستراتيجي الثقيل على مسرح السياسة الدولية .[3] ومنذ مطلع القرن الماضى حينما ظهرت بوادر النفط فى قلب الخليج ثم على شواطئه بدأت عملية تدويل هذه المنطقة ، حيث أضيف إلي أهمية هذه المنطقة – بسبب الموقع – سبب آخر استراتيجي من أسباب الاستقطاب ألا وهو النفط.[4]

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ،(بيروت : دار النهار للنشر، 1997) ، ص13.

(2) تؤكد أحداث التاريخ ما ذكرته حول السعى الجماعى نحو هذه المنطقة ، والدليل قريب وهو موقف أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا من حربى الخليج الأولى والثانية تحت غطاء الأمم المتحدة ومن وراء ستار تحقيق الشرعية الدولية والأمن العالمى .

(3) جورج ليسكا ، "الثالوث الدولى :مشاكله وخططه "، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب:"الحياد وعدم الانحياز:الدول الحديثة فى مجالات الشئون الدولية "، إعداد : لورنس مارتن ، ترجمة :خيرى حماد ، (القاهرة :الدار القومية للطباعة والنشر ، 1964) ،ص315.

(4) أحمد السعدى ،"أمازال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربيةومجموعة السوق الأوروبية؟"، مجلة المستقبل العربى ، العدد187، سبتمبر 1994، بيروت ، ص40 .

وقبل الحرب العالمية الأولى ظهر واضحاً التنافس الألماني التركي البريطاني للحصول على أكبر قدر من المكاسب و الامتيازات في المنطقة ، ثم جاءت نتائج هذه الحرب لتخرج تركيا من دائرة المصالح والنفوذ في المنطقة وكذلك ألمانيا التي خرجت مهزومة في الحرب وبقيت المصالح البريطانية ومعها المصالح الفرنسية وتشابكت معاً فعقدت اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916ومن بعدها اتفاقية سان ريمو سنة 1924 التي كان النفط أحد أبعادها فأخضعت سوريا ولبنان للنفوذ الفرنسي والموصل الغنية بالنفط لصالح بريطانيا. (1)

ثم أقحمت الولايات المتحدة نفسها بين الدول الطامعة في الامتيازات على الرغم من كونها دولة مصدرة للنفط مستفيدة من سياسة الباب المفتوح .وشكل هذا الوضع الجديد بعد الحرب العالمية الأولى إطارا ونموذجاً للصراع الدولي بشكله الجديد للهيمنة على الخليج شاطئا وميناء وأرضا .(2)

وقد عبّر اللورد كيرزون عن الدور الكبير الذي لعبته هذه المنطقة ونفطها في تغيير مسار الحرب بعد اعتماد الدول المتحاربة عليه كمصدر للطاقة ومحرك رئيسي للآليات البرية والبحرية والجوية وذلك في خلال اجتماع للدول المتحالفة في 21 نوفمبر 1918 قائلا : (كان الزيت حتى قبل الحرب يعتبر من أهم الصناعات والموارد القومية، ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت ومستخرجاته من أهم العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها لمواصلة الحرب وكسبها ، وإلا فكيف كان في استطاعة الدول المتحاربة بدونه أن تحقق سرعة انتقال الأساطيل وحركتها ونقل الجنود وصنع المتفجرات ؟) (3)

وقد وصل الأمر بالبعض إلى إرجاع الفضل في كسب الحلفاء للحرب إلى النفط حتى قيل إن اللورد كيرزون نفسه قال بأن الحلفاء سبحوا على موجة من الزيت نحو النصر .(4)

ثم أكد كيرزون على ضرورة قيام الحكومات بإجراءات تستهدف تنظيم موارد إمداد النفط في مختلف أنحاء العالم والاحتفاظ بمقادير منه –احتياطي- والعمل على توزيعها بالعدل واتخاذ التنظيمات التي تكفل نقله وتخزينه في المراكب والأنابيب .(5)

---

(1) المرجع السابق .

(2) نفسه .

(3) قدري قلعجي ، أمريكا وغطرسة القوة ، (لندن : دار الكاتب العربي ، 1987) الطبعة الأولى ، ص111.

(4) المرجع السابق ، ص112 .

(5) نفسه.

ثم ازدادت أهمية هذه المنطقة إبان الحرب العالمية الثانية ، حين استخدمتها بريطانيا وأمريكا فى نقل المعدات العسكرية والمساعدات الضرورية للاتحاد السوفيتى ، فتزايدت أهميتها حتى وصلت إلى ذروتها مع نهاية هذه الحرب .[1]

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع البدايات الأولى للحرب الباردة امتد الإطار الجيوبولتيكى للخليج العربى ليصل إلى حدود حلف شمال الأطلنطى ثم ليتصل بدوله منفردة أو مجتمعة ، فأصبحت منطقة الخليج تقع ضمن الإطار السياسى المنطوى الذى أقامه الغرب بعد الحرب العالمية الثانية لحصار الاتحاد السوفيتى ومنع امتداد الشيوعية إلى دول العالم التى تقع ضمن منطقة المصالح الغربية[2]

ومع تطورات الحرب الباردة ووصول القرن العشرين إلى عقديه السابع والثامن وبالتحديد فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات أصبحت منطقة الخليج العربى هى المحور الأساسى للسياسة الدولية رغم تناقضها أحيانا – واهتم الساسة والقادة والباحثون بهذه المنطقة – موقعاً وثروة وشعوباً – وأضحت المنطقة قاعدة ومسرحاً وميداناً للتنافس الشرس بين القوتين الكبيرتين آنذاك – أمريكا والاتحاد السوفيتى – ومما ألهب هذا التنافس وضاعف من شراسته قرار بريطانيا سحب قواتها من المنطقة ؛ فتعاظم وجود هاتين القوتين فى المنطقة وبالأخص الوجود الأمريكى بشكله غير المباشر آنذاك – وبمرور السنين تغيرت المعادلة الإقليمية بالمنطقة عقب انهيار نظام الشاه فبترت اليد الأمريكية الطويلة فى المنطقة ، واضطرت إلى خلق يد أمريكية جديدة خالصة أكثر طولاً وأعمق تأثيراً حيث بدأت فى التدخل والتواجد المباشر وصاحب هذا التطور تنامى الدور السوفيتى فى المنطقة من خلال تدخل عسكرى سافر فى أفغانستان ، فاحتدم النزاع الأمريكى السوفيتى واشتد شراسة، ومع ظهور أحداث جسام أخرى وتطورات عنيفة وسريعة ومتلاحقة ، ونشوء قوى وخبو أخرى أصبح للقطبين الكبيرين دور أكثر تميزاً ووضوحاً فى هذه المنطقة التى كانت – وما تزال وستظل – محوراً للسياسات الدولية باتجاهاتها كافة ، حتى مع تغيير موازين القوى الدولية العالمية .

---

(1) عبدالله العترى ، " أمن الخليج العربى : دراسة فى الأسباب والمعطيات "، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83 ، خريف 1996 ، جامعة الكويت ، ص215 . .

(2) عبد الجليل مرهون ، العلاقات الخليجية العراقية : بنية الوزن الجيوبولتيكى " ، مجلة شؤون الأوسط، العدد 47 ديسمبر 1995 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ص78 .

ثانيا

الأهداف الأمريكية فى الخليج العربى

لا يمكن لأى كاتب التعرض مباشرة للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربى دون استعراض الأهداف والمصالح الأمريكية فيها ، فهي التى تحدد وتشكل بل-وتصنع هذه السياسة. ولعل فهم هذه الأهداف والمصالح جيداً يمثل الإجابة المثلى للسؤال الذى يلح دائماً على الدارس لهذه السياسة وهو كيف تصنع السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي ؟ ومن الذى يصنعها ؟

وبادئ ذى بدء ، فإنه يجب علينا تأكيد هذه الحقيقة ؛ وهى أن دول الخليج العربى والولايات المتحدة الأمريكية هى دول ذات سيادة يدعم كلا منها ماض ثرى بالتاريخ والثقافة والحضارة ، ورغم المسافات البعيدة التى تفصل بين الطرفين - براً وبحراً - ورغم التباعد الشاسع فى الفكر والتقاليد والعادات ؛ فإن هذا التباعد ما لبث أن أخذ ينحصر باطراد نحو التقارب بفضل المصالح ولا شيء غيرها ، فهى التى تخطت الحدود وعبرت الزمان والمكان وحققت الانسجام .

كذلك فانه يجب علينا أن نؤكد على أن الأهداف الاستراتيجية والمصالح الأمريكية بالمنطقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم الشامل للأمن القومى الأمريكى الذى يرى فى هذه المنطقة منطقة حيوية جداً له وعلى قدر كبير جداً من الأهمية لتأكيد استمرارية السيطرة الأمريكية على العالم.فاضطرت الإدارات الأمريكية كافة لتدعيم النفوذ الأمريكى فيها لضمان نجاحها فى تأدية مهام دورها العالمى كدولة عظمى تضع يديها وتستطيع بسط نفوذها على أكثر المناطق حيوية فى العالم ، فهى منطقة شديدة الأهمية- ليس لأمريكا فقط بل لكل الدول الصناعية المتقدمة - وأى تهديد تتعرض له هذه المنطقة يعد بمثابة تهديد للعالم المتقدم أجمع ، ورغم كل ما سبق فإنه يجب علينا أن نذكر بأن من مصلحة أمريكا أن تعيش هذه المنطقة فى قلق وتوتر دائمين وفى حالة مستمرة من عدم الاستقرار عكس ما يعتقد الكثيرون بأن أمريكا تريد السلام والهدوء والاستقرار للعالم أجمع- ولهذه المنطقة تحديداً - فهذا الكلام وهذه الكلمات البراقة كالسلام والعدل والصداقة والأمن والشرعية لا تصلح إلا للاستخدام فى البيانات الإعلامية الرسمية الموجهة وليس فى الغرف المغلقة لصنع القرار،فالسلام والأمن والاستقرار يعنون وبكل تأكيد عدم الحاجة إلى الدعم الأمريكى بشتى صوره : (عسكريا - اقتصاديا - سياسيا) ، وكذلك عدم الحاجة - أيضاً - إلى الحماية والعون الأمريكيين .

وإذا أردنا الحديث مباشرة عن الأهداف والمصالح الأمريكية بالمنطقة فإننا لن نخرج ولن نحيد عن ثلاثة أهداف يتغير كل شيء وتبقى ، ويتبدل كل شيء وتظل ، ويهتز كل شيء وتزداد ثباتا وهى

ما يطلق عليه (الثالوث الأمريكى المقدس) الذى يعنى : ضمان تدفق النفط ، واستقرار أمن إسرائيل ومناهضة الشيوعية بالطرق كافة .[1]

ولكى نجعل الكلام أكثر وضوحا فإنه يمكننا شرحه بشكل أوسع ، بمعنى أن أمريكا لا تريد تدفق النفط إليها فقط ، ولكنها تريد ضمان التدفق بمنتهى الانتظام ، وبأسعار معقولة وبكميات أكثر من احتياجاتها هى والغرب أجمع ، وكذلك تريد تحسين الوضع الأمنى للدول الصديقة الموالية لها وتطوير مستوى قدراتها الدفاعية العسكرية بهدف تمكينها من مواجهة الأخطار الخارجية التى تتعرض لها ، وعلى رأس هذه الدول الصديقة - بلا شك — إسرائيل- كما أنها تريد أيضاً تأكيد تفوقها الإستراتيجي كخير رادع للتهديد السوفيتى لدول المنطقة ومحاولة نشـــر الشيوعية.[2] — قبل سقوط الاتحاد السوفيتى والشيوعية معاً- .

وكما ذكرت سابقاً فإن النفط -الذى اكتشف لأول مرة فى الخليج فى منطقة مسجد سليمان بإيران عام 1908[3] يأتى على رأس المصالح الأمريكية بالمنطقة ؛ فهو أحد المقومات الاقتصادية لأمريكا ودول الغرب عامة بل هو عماد اقتصادياتها وهو الذى تحول بمرور الأيام من سلعة اقتصادية نبيلة إلى سلعة سياسية مدمرة ليس نفط الخليج فقط بل نفط العالم أجمع والدلائل التاريخية على تحوله إلى سلعة سياسية كثيرة كعمد بريطانيا منذ أوائل القرن السابق إلى تأمين النفط لأسطولها البحرى بأية وسيلة ومعاقبة ألمانيا بحرمانها من استغلال نفط بلاد ما بين النهرين بعد معاهدة فرساى, والسعى الأمريكى الحثيث للحصول على أكبر قدر من الامتيازات النفطية فى أراضى الغير والدعم الأمريكى الكامل لبريطانيا فى إجراءاتها التى استهدفت عرقلة محاولات إيران بيع نفطها خارجيا بعد حركة الدكتور محمد مصدق .[4]

حينئذ تحول النفط من مجرد محور تعاون يستفيد منه الطرفان – المنتج والمستهلك – إلى محور صراع ودمار وخراب ، فهو شريان الحياة النابض زمن السلم وعصب الحرب أيام الصراع ، ولعل

---

(1) جوهانس رايسنر ، " أوروبا والولايات المتحدة والخليج " مجلة شؤون الأوسط ، العدد 66 ، أكتوبر 1997 بيروت ، ص17 .

(2)Anthony H. Cordesman, The Gulf and Search for Strategic Stability, New York :West View Press, 1984) , p. 110.

(3) يحيى حلمى رجب ، أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، 1997) ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، ص15 .

(4) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 35 ، الكويت ، ابريل 1974 ، ص5 .

هذا ما يفسر تشبث الدول الكبرى بالمناطق الغنية بالنفط تشبث الغريق بطوق النجاة ، فالبترول هو رمز القوة الاقتصادية والعسكرية بل والسياسية أيضاً .

ونفط الخليج – بالتحديد – هو الأكثر تأثيراً فيمن يمتلكه ؛ فدول الخليج أكثر دول العالم النفطية اعتماداً وتأثرا بالنفط إلى درجة أصبح أمر بقاء وفناء البعض منها كوحدات سياسية متماسكة مرتبطاً إلى درجة كبيرة ببقاء وفناء النفط ، فنفط الخليج – بالنسبة إلى دوله – أكثر من مجرد مورد ومصدر للدخل وأكثر من مجرد سلعة استهلاكية للدول المستوردة له كأمريكا وغيرها فهو محور الإنتاج بأشكاله كافة – صناعى وتجارى – وهو سبب حالة الإدمان النفطى التى تعانى منها هذه الدول المستهلكة [1] ، وهو – أيضاً – السبب فى تحويل الدول المنتجة له إلى دول ريعية تعتمد على أرباحه وعوائده فقط .[2] حتى وصل الأمر بالكثيرين إلى إطلاق لفظة النفطى كصفة ملازمة للخليج العربى فعرف باسم الخليج العربى النفطى .[3] واتهامهم دوله بانتظار ريعه وكأنه ريع خارجى لا تمتلك أصوله . [4]

ولهذا كله، أصبح نفط الخليج شأناً سياسياً أكثر من كونه شأناً اقتصادياً فخرج من ميدان الاقتصاد متجهاً – وبسرعة شديدة – صوب ميدان السياسة ، فأصبح أكثر تأثراً بالعوامل السياسية عن غيرها من العوامل الاقتصادية والدليل على صدق هذا الكلام أن مسألة تحديد كمية الإنتاج وكذلك أسعاره قد أصبحت مسألة سياسية بالدرجة الأولى وليست لها أية علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية . [5]

والسؤال الذى يعنينا هنا أكثر من غيره هو : ماذا يمثل هذا البترول لأمريكا بالتحديد ؟ وما مدى أهميته لها ؟ والإجابة على هذا السؤال تدفعنا إلى إيضاح أن الخليج الذى تبلغ مساحته قرابـــة

---

(1) الإدمان النفطى مصطلح أطلق على الدول المستهلكة للنفط المستورد بشكل أساسى لا غنى عنه ، مما يجعلها تفعل أى شيء من أجل الحصول عليه حتى لو استلزم الأمر خوض حروب ضارية قد تكلفها الكثير .

(2) يزيد صايغ ، " أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 149 ، يوليو 1991 ، بيروت ، ص12 .

(3) أحمد يوسف أحمد ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، (القاهرة:دار المستقبل، 1985)، ص 45 .

(4) خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية – من منظور مختلف – ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987) ، ص122 .

(5) محمد غانم الرميحى ، النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية – ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1982) ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 52 ، ص236 .

ال3،5 مليون كم2 بما يمثل 3% من المساحة الكلية للعالم ، يحوى نحو 70% من نفط العالم فى أراضيه. [1] علما بأن استهلاك دول الخليج لنفطها لا يتجاوز نسبة 10% وباقى ال90% تذهب إلى التصدير .[2] والولايات المتحدة الأمريكية التى يبلغ مجموع سكانها بالنسبة إلى سكان العالم ما يقرب من نسبة 20:1 ، ويستهلكون قرابة ربع الإنتاج العالمى من النفط أى خمس مرات ضعف النسبة العادية. [3] علماً بأنها تنتج نحو ربع الإنتاج العالمى للنفط .[4] ويشكل نفط الشرق الأوسط نسبة 22% من النفط المستهلك بأمريكا ، وحوالى 50% من إجمالي نفطها المستورد . [5]

وقد عبّر الكثير من القادة والساسة الأمريكيين عن الأهمية المتزايدة لنفط الخليج العربى مراراً و تكراراً فقد صرح مستشار الأمن القومى الأمريكي السابق زبغنيو بريزنسكى قائلا : (إن منطقة الخليج بما تملكه من ثروات نفطية حيوية لبقاء الغرب تقع فى صلب اهتمامات الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربى ككل). [6]

كما عبّر عن هذا المعنى نفسه هارولد براون-وزير الدفاع الأمريكى فى الفترة الرئاسية لجيمى كارتر- فى شهر فبراير 1979 قائلاً :(إن حماية تدفق النفط من الشرق الأوسط هو بوضوح جزء من مصلحتنا الحيوية ، ولحماية تلك المصالح الحيوية سنتخذ أى إجراء مناسب بما فى ذلك استعمال القوة العسكرية). [7]

وتأكيداً على هذه الأهمية أيضاً صرح هارولد سوندرز-مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا- فى البيان الذى ألقاه أمام اللجنة الفرعية الخاصة بشؤون

---

(1) عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص19 .

(2) محمد عبد الغنى سعودى ، " مجلس التعاون لدول الخليج العربية - مقوماته - إنجازاته - معوقاته " ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 70 ، يوليو 1993 ، جامعة الكويت ، ص154 .

(3) الطيب البكوش ، الخليج بين الهيمنة والارتزاق ، (تونس ، 1991) ، ص219.

(4) نصير عازورى ، " أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة والنفط العربى " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الأول ، يناير 1975 ، جامعة الكويت ، ص65 .

(5) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، (البصرة : مطبعة جامعة البصرة 1984) ، ص228 .

(6) عبد الجليل مرهون ، "المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 50 ، مارس 1996 ، بيروت ، ص50

(7) هارولد براون ، حماية المصالح الأمريكية فى الخليج العربى ، (البصرة : مطبعة جامعة البصرة ، د ت) السلسلة الخاصة رقم 70 ، ترجمة :مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة ، ص26.

أوروبا والشرق الأوسط فى الثالث من سبتمبر سنة 1980 قائلاً :(لقد ازدادت مصالحنا اتساعاً ، حيث إننا ومعنا الدول الديموقراطية الصناعية نعتمد على نفط الخليج ، ولقد اتسعت علاقتنا التجارية والثقافية مع هذه الدول التى بدأت تلعب دوراً مهماً فى الشؤون الإقليمية والدولية). [1]

ولم يشغل نفط الخليج بال الساسة الأمريكيين فى النصف الثانى من القرن العشرين أو عقب الحرب العالمية الثانية فقط كما يعتقد الكثيرون ؛ بل إن الحقيقة تقول إن مسألة الحصول على أكبر قدر من نفط الخليج وبأرخص الأسعار وبأضمن الطرق قد شغلت بال الأمريكيين منذ أوائل القرن الماضى مع ظهور أولى بوادر هذا الكنز فى أراضى الخليج ومع نهاية أحداث الحرب العالمية الأولى حيث لم توضح المصادر أية اتفاقات نفطية حصلت عليها أمريكا من دول الخليج قبل هذه الحرب[2]

وفى الفترة التالية لهذه لحرب خولت أمريكا لنفسها حق الحصول على امتيازات بترول الخليج لخبرتها وإمكاناتها الفائقة فى مجال البحث والتنقيب حفاظاً على مخزونها البترولى.[3] وبدأت أمريكا سلسلة الامتيازات النفطية فى المنطقة بحصولها على امتياز بترول البحرين فى 21 ديسمبر 1928[4].

ثم اتبعته بالحصول على امتياز بترول المنطقة الشرقية بالسعودية فى 29 مايو 1933[5].ومنذ ذلك التاريخ انفردت شركات البترول الأمريكية بامتياز التنقيب عن البترول فى الأراضى السعودية تبعاً لرغبـــة المـــلك عبد العزيزآل سعود.[6] ثم حصلت على امتياز بترول الكويت فى 23ديسمبر

---

(1) هارولد أ . ج . سوندرز "العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية " (2) ، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، إصدار مركز دراسات الخليج العربى ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ، جامعة البصرة ، العراق ، السلسلة الخاصة ،رقم 70 ، 1983 ، ترجمة : هاشم كاطع لازم ، ص20 .

(2) جمال زكريا قاسم ، " المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربى " ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد 16 ، 1969 ، القاهرة ، ص206 .

(3) Abdullah M.M, The United Arab Emirates : A Modrn History, (New York:Harper and Row, 1978), p. 58.

(4)R. Said Zahlan, The Creation of Qatar, (Londn : Croom Helm, 1979), p. 70.

(5)Halliday. F., Arabia Without Sultans, (Britain : Penguim Books, 1974), p. 400.

(6) عبد الله القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، (الرياض ، 1986) ، الطبعة الأولى ، ص 368 .

1934 .[1] وفى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية حصلت أمريكا على امتياز البترول فى المنطقة التابعة للسعودية عام 1939 ، وحصلت على امتياز المنطقة التابعة للكويت فى هذه المنطقة المحايدة فى 28 يونيو 1948. [2] ثم حصلت على مجموعة من الامتيازات البترولية فى قطر وسلطنة مسقط وعمان بالاشتراك مع بريطانيا ، ثم حصلت على بعض الامتيازات فى شركة بترول العراق والتى كانت أمريكا تمتلك حوالى ربع أسهمها فترة أوائل الثلاثينات [3]

ثم جاءت خمسينيات القرن العشرين التى كانت بمثابة العقد الذهبى للشركات البترولية العالمية لما حققته من أرباح أسطورية وخاصة الأمريكية منها ، بل زاد نفوذها بشكل واضح حتى أرجع البعض انتصار الرئيس أيزنهاور فى معركة الرئاسة عام 1953 إلى دعم الشركات البترولية الأمريكية له مما دفع أيزنهاور إلى أن يدفع بسبعة من أقطاب هذه الشركات إلى الوزارة التى شكلها بعد نجاحه[4].

وبدأ النفط يلعب دوراً سياسياً كبيراً ، ففى مطلع السبعينات كانت أمريكا تمتلك خمس شركات من أصل سبع شركات بترول رئيسية فى المنطقة كان يطلق عليهن الشقيقات السبع وهى شركة (موبيل – تكساسو – الخليج – ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا – ستاندارد أويل أوف نيوجرسى) وأما الشركتان المتبقيتان وهما شركة (شل – بريتيش بتروليوم) فكانت معظم أسهمها بريطانية .[5]

ومما لا شك فيه أن أمريكا هى أكثر دول العالم- صناعية كانت أم لا- استهلاكا للنفط ، فهى فى الأساس قوة نفطية تتغذى على النفط ، وهى منذ اكتشاف النفط إلى الآن الأكثر استهلاكاً له بين دول العالم ؛ فالاستهلاك اليومى الأمريكى للنفط ارتفع من 2 مليون برميل فى بدايات القرن العشـــرين إلى 5 مليـــون برميل أواسط القرن نفسه وتضاعف بنسبة 300% خلال الفترة الممتدة: (1950 : 1970) ، والفرد الأمريكى يستهلك 2،5 ضعف ما يستهلكه الفرد فى الدول

---

(1)Halliday. F., Ioc cit .

(2) Al Baharna. H., The Arabian Gulf, (Beirut : Librarie du Liban, 1975), p. 267.

(3) بدر الدين عباس الخصوصى ، دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، (الكويت : ذات السلاسل 1988) ، الطبعة الأولى ، الجزء الثانى ، ص279 .

(4) قدرى قلعجى ، مرجع السابق ، ص117 .

(5) نصير عازورى ، مرجع سابق ، ص64 .

الصناعية الكبرى ، والصناعة الأمريكية تستهلك ثلاثة أضعاف استهلاك الصناعة اليابانية للنفط[1] .

ولهذا كله أصبح من السهل تفسير اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بمختلف اتجاهاتها بدول الخليج العربي ككل أو على الأقل بدول بعينها كالسعودية مثلاً التي تمتلك حقل الغوار الذى تم اكتشافه عام 1948 ومساحته 10,000 كم2 وطوله 400 كم ويحوى حوالى90 مليار برميل أى ما يساوى ثلاثة أضعاف الاحتياطي النفطى الأمريكى ، ويكفى هذا الحقل فقط لسد الاحتياجات النفطية الأمريكية مدة 25 سنة قادمة على الأقل .[2]

وقد أوضح تقرير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكى أوائل الثمانينيات أن حرمان أمريكا من بترول السعودية فقط مدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض إجمالي الناتج القومى الأمريكى بمقدار 272 مليار دولار سنوياً وارتفاع معدل البطالة بنسبة 2% وارتفاع معدل التضخم بنسبة كبيرة جدا .[3] وقد بلغ عدد المواطنين الأمريكيين العاملين فى السعودية وحدها فى هذه الفترة – أوائل الثمانينات – قرابة ال 35 ألف مواطن أمريكى .[4]

ووصل الأمر بالبعض إلى القول بأنه لم يستفد أى بلد فى العالم من العلاقات مع المملكة العربية السعودية مثلما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية .[5] ولكن السؤال المهم هنا هو هل تقتصر العلاقة بين أمريكا ودول الخليج على النفط فقط ؟ وهل تقتصر أهمية النفط على استخدامه كمصدر للطاقة فقط ؟ والإجابة تتمثل فى إيضاح حقيقة أنه من الخطأ الاعتقاد بأن أهمية النفط تقتصر على استخدامه كوقود وفى المجال الصناعى فقط فهذا اعتقاد يمثل نصف الحقيقة فقط ، حيث إن القيمة التبادلية لأية سلعة أهم بكثير من قيمتها الاستعمالية فقط ، وهذا يدفعنا إلى الاعتراف بحقيقة أنه لا يمكننا أن نحدد أين تكمن قـــــوة النفط ؟هل تكمن فى كونه مصدرا للطاقة والحركة ؟ أم فى كونه

---

(1) عبد الخالق عبد الله ، " النفط والنظام الإقليمي الخليجى " ، مجلة المستقبل العربى ،العدد 181 ، مارس 1994 بيروت ، ص22 .

(2) المرجع السابق ، ص35 .

(3)Seth Tillman, The United States in the Middle East Interests and Obstacles, Bloomington : Indian University Press,1982) , p. 51 .

(4) ديفيد دى نيوسم ، " علاقة الولايات المتحدة بأقطار الخليج العربى " ، بحث ضمن مجموعة بحوث العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، ص11

(5)William Baur Quandt, Saudia in The 1980 `S : Foreign Polic Securityand Oil, (Washington : Brookings Institution, 1981), P. 139.

وجها من وجوه الثروة والوجاهة ؟ أم فيما ما يجلبه من عائدات ؟ أعتقد أن أهميته تكمن فى كل ما سبق مضافاً إليه ما يجلبه من أزمات وسلبيات ومشاكل ، فأمريكا – مثلا – لا تتعامل مع نفط الخليج على أنه مصدر للطاقة فقط ولكنها تتعامل معه على أنه طريقها نحو تحقيق أهدافها ومصالحها فى المنطقة ؛ فعن طريقه تصدر تقنياتها الحديثة ، وعلى أراضيه تسوقها وبأراضيها تستثمر عوائده النقدية ، لذلك كله لم يخطئ من قال : إن عائدات بترول الخليج العربى النقدية من الغرب وإلى الغرب تعود. [1]

وحسبنا دليلا على صدق هذا الكلام أن نلقى نظرة على الإحصاءات الخاصة بالصادرات والواردات المتبادلة بين دول الخليج العربى وأمريكا وكذلك قيمة الاستثمارات المالية فى البنوك والمصارف الأمريكية والتى تعوض بدون شك المدفوعات الأمريكية مقابل وارداتها من النفط وبأكثر من قيمتها عن طريق زيادة صافية فى حسابات الائتمان والتجارى ورأس المال [2]

ومن الغريب أن هذه الاستثمارات العربية فى البنوك الأمريكية تعوض أية زيادة تنشدها الدول المصدرة للنفط !!وقد بلغت الواردات الخليجية من الصادرات الأمريكية من الخدمات والسلع التجارية والتقنية ما يقدر بـــ 3.688.3 مليار دولار عام 1985. [3] وتشكل صادرات أمريكا لمنطقة الخليج العربى وحدها ما يعادل نصف صادراتها إلى الشرق الأوسط ، وتتيح هذه المبيعات فرص عمل لنحو ربع مليون أمريكى[4] . وحتى على مستوى الحقل التعليمى فقد بلغ عدد الطلاب

---

(1) يطلق الاقتصاديون على هذه العملية مصطلح (البترودولار) ، الذى يعنى أن ما تدفعه الدول المستهلكة للنفط مقابلا له تسترده مرة أخرى مقابل صادراتها التى تغزو أسواق الدول المنتجة للبترول وعن طريق الاستثمارات العربية فى مصارفها ، وتسمى هذه العملية التدوير الظاهرى للبترودولار ، وهى عكس عملية التدوير الجوهرى الذى يسبب تآكل القيمة الحقيقية للدولار النفطى المودع فى المصارف والبنوك الأمريكية وبأسلوب أكثر اختصاراً فإن مصطلح البترودولار يعنى امتصاص الفائض النقدى للدول المصدرة للنفط .

(2) من حديث أدلى به الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز إلى مجلة المستقبل ، العدد 346 ، 8 أكتوبر1983، باريس ، ص 43.

(3) عبد القادر محمد فهمى ، الصراع الدولى وانعكاساته على الصراعات الإقليمية – دراسة تحليلية لصراع قطبى القوة الدوليين ودورهما ، فى صراعات العالم الثالث – أنموذج الدراسة : الحرب العراقية الإيرانية ، (بغداد : دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1990) ، ص 269 .

(4) هارولد أ.ج. سوندرز ، " علاقة الولايات المتحدة بأقطار الخليج العربى (1) " ، بحث ضمن مجموعة كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، ترجمة : هاشم كاظم لازم ، ص 41 .

الخليجيين الذين يدرسون فى المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة الأمريكية سنة 1980 قرابة الـــ 15 ألف طالب [1] .

وقد ساعدت الأموال الخليجية المستثمرة فى البنوك الأمريكية فى إقالة أمريكا من عثرتها عقب الحظر النفطى سنة 1973 وكذلك ساعدتها أيضا في التخفيف من الآثار السيئة لهذه الأزمة ، كما مكنت الحكومة الأمريكية من تمويل العجز الذى كانت تعانى منه موازنتها دون أن تستنفد مصادر رأس مالها الاستثماري المحلى. [2]

والهدف الثانى من الأهداف الأمريكية بالمنطقة هو تحسين الوضع الأمنى للدول الصديقة ، وتطوير قدراتها العسكرية بهدف تمكينها من مواجهة المخاطر الخارجية التى قد تتعرض لها على المستوى الإقليمي ، و تأتى إسرائيـــل – بالطبع – على رأس هذه الدول ، ويمكـــــن لغـــــير المختص فى السياسة الخارجيـــة الأمريكية أن يلحظ اتفاقاً فى توجهـــات الإدارات الأمريكية نحو الشرق الأوسط باعتبار إسرائيل جزءاً من سياسة أمريكا بالشرق الأوسط ، حيث تزودها بأحدث الأسلحة وتساندها دوماً بهدف تمكينها من تحقيق سياستها العدوانية بالمنطقة ، وتوفير الحماية لها والدفاع المتواصل عنها فى الأمم المتحدة واستخدام حق الفيتو من أجل عدم إدانتها أو إنزال العقاب بها. [3]

وقد أثبت تلاحق الأحداث فى الشرق الأوسط صدق هذا الكلام حيث بدا التحول واضحاً فى وظيفة إسرائيل فى المنطقة من قوة إمبريالية تابعة للسياسة الأمريكية إلى شريك فى هذه السياسة. [4] وتصديقاً لهذا الكلام – على أرض الواقع فى الخليج العربى – منحت أمريكا لإسرائيل تأشيرة حرية الحركة فى خليج العقبة والبحر الأحمر وبموجبها قامت إسرائيل بالاعتراض المستمر والدائم على صفقات التسليح الأمريكية للسعودية باعتبارها دولة من دول المواجهة العربية ، ونجحت فى الحد من

---

(1) المرجع السابق ، ص 43 .

(2) خالد بن محمد القاسمى ، الخليج العربى فى السياسة الدولية – قضايا ومشكلات – (الكويت : دار الشرع للنشر 1986) ، ص 172.

(3) بكر مصباح تنيره ، مرجع سابق ، ص 83 .

(4) عبد المهدى الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : آلياته – أهدافه المعلنة – علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1995 ، ص 50)

أهمية بعضها وإلغاء البعض الآخر[1] كذلك أيضًا نجحت إسرائيل وبمساعدة القوات الأمريكية فى ضرب المفاعل النووى العراقى فى يونيو 1981.[2]

والكلام السابق لا يعنى أن إسرائيل وحدها تمثل الاهتمام الأوحد لأمريكا فى الشرق الأوسط ، بل إن لها حلفاء كثيرين فى المنطقة ككل وفى الخليج العربى بالتحديد كالسعودية وإيران. فلا جدال فى أن للسعودية أهمية كبرى لأمريكا على المستوى الاستراتيجي والسياسى والاقتصادى - كما سبق القول - ، بل أنه ليس من قبيل المبالغة اعتبار العلاقة الأمريكية السعودية أحد الأركان الأساسية فى تفهم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، كما إنها تعد عنصرا حاسما فى أية علاقة عربية تجاه الولايات المتحدة[3] كما تعتبر إيران أيضا أحد الحلفاء والجنود المخلصين للولايات المتحدة فى الفترة التى سبقت نشوب الثورة الإسلامية عام 1979 وبالتحديد فى فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوى ، وهى فترة تقارب الأربعين عاماً (1941 : 1979) [4] .

وقد بدأ الاهتمام الأمريكى بإيران عقب الحرب العالمية الثانية وذلك بعد تزايد الضغط السوفيتى عليها ، فبدأت أمريكا بدعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، ثم اضطلعت إيران بدور محورى كبير طوال فترة الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا [5] وإبان العهـــد الملكي فى سياسات الولايات

---

(1) تصديقا لهذا الكلام اعترضت إسرائيل على استخدام السعودية لطائرات الفانتوم فى قاعدة تبوك الجوية المتقدمة وكذلك نجحت فى الضغط على الإدارة الأمريكية كى تسلم السعودية طائرات أواكس مفتقدة للأجهزة اللازمة لمنعها – إسرائيل — من استخدام أدوات التشويش الإلكترونية ، وكذلك عدم قيام أجهزة الرادار الملحقة بالأواكس برصد تحركات القوات البرية المعادية ، فاقتصرت مهامها فى مساعدة العمليات الهجومية فقط .

(2) خالد بن محمد القاسمى ، مرجع سابق ، ص94.

(3) عبدالله الأشعل ، " مراجعة لكتاب أمين نخلة : " The United States and Saudi Arabia " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 13 ، يناير 1978 ، الكويت ، ص97.

(4) حكم الشاه محمد رضا بهلوى إيران بدءاً من عام 1941 ، وذلك بعد أن تنازل له والده الشاه رضا بهلوى عن العرش وبالتحديد فى يوم 19 سبتمبر 1941 إجبارا وضغطاً من قبل قوات الحلفاء البريطانية والسوفيتية والأمريكية بدعوى ميله لدول المحور

(5) يستخدم الكاتب كلمة روسيا للتعبير أحياناً عن الاتحاد السوفيتى فلقد كانت الكلمتان مرادفتين لبعضهما البعض فى الفترة الزمنية التى يتناولها (1971 - 1990) وقبلها أيضاً ، وذلك لأنه بعد هذه الفترة وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت كلمة روسيا تعنى إحدى الجمهوريات المستقلة فضلا عن كونها أكبرها وأهمها جميعاً .

المتحدة الأمريكية حيث هدفت أمريكا إلى تطويق النفوذ السوفيتي ومنعه من التمدد شرقاً وجنوباً ، فتمتعت خلال تلك الفترة بأهمية بالغة على صعيد المعادلة السياسية الدولية .[1]

كذلك كانت أمريكا خلال هذه الفترة وبعدها حتى رحيل الشاه أحد أبرز الشركاء التجاريين لإيران ، فكانت علاقتها التجارية معها تؤمن آلاف فرص العمل للمواطنين الأمريكيين وحوالى ثلاثة مليارات من الدولارات ـــ كمتوسط ـــ لعائداتها السنوية من صادراتهاالإيران ، مضافاً إلى هذا الأرباح التى تحققها الشركات النفطية الأمريكية من استثماراتها وتجارتها فى حقل النفط الإيرانى [2] الأمر الذي دعا البعض إلى القول إن إيران فى فترة حكم الشاه وبفضل علاقاتها بأمريكا قد تحولت من النظام الإقطاعي إلى النظام الكومبرادورى كأساس لنظمها الاقتصادية .[3]

وقد قدمت أمريكا لإيران مساعدات كثيرة ومختلفة طوال فترة حكم الشاه بلغت فقط فى الفترة ما بين (1953 : 1960) حوالى 500 مليون دولار ما بين معونات اقتصادية وعسكرية ومعونات خاصة بلغت 400 مليون دولار [4] ، وكذلك ساهمت فى إعداد وتدريب القوات الخاصة الإيرانية المسماة بالسافاك Savak .[5]

كما قامت أمريكا عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بإعادة الشاه لحكم إيران عام 1953 بعد الإطاحة برئيس الوزراء الإيراني الدكتور محمد مصدق [6] الذى قام بتأميم النفط

---

(1) هيثم مزاحم ، " عقدة العلاقات بين واشنطون وطهران " ، مجلة شؤون الأوسط ،العدد 284 ، يونيو 1999 بيروت ، ص 43 .

(2) المرجع السابق ، ص 61.

(3) النظام الكومبرادورى يعنى اعتماد الدولة فى نظامها الاقتصادي على السواعد الأجنبية التى تسيطر على الأسواق المحلية إنتاجاً وبيعاً عن طريق وكيل محلى يسوق لهذه المنتجات المستوردة ويشرف على بيعها يطلق عليه Comprador .

(4)M.S.Agwani, Politics in the Gulf, (New Delhi :Vikas Publishing House, W.D), p.76.

(5) هكذا اشتهرت هذه الكلمة والصواب السافاك وتعنى منظمة الأمن والمعلومات الخاصة بالبلاد ، أى المخابرات الإيرانية ، وشيدت بعد الاستعانة بخبرة ضباط المخابرات المركزية الأمريكية CIA وكذلك خبرة الموساد .

(6) اسمه الحقيقى محمد ميرزا هدايت ، وأطلق عليه مصدق لصدقه وأمانته . ولد عام 1881 وكان والده وزيرا للمالية طيلة ثلاثين عاماً وينتمى لأسرة ثرية واشتهر بميله للطبقات الكادحة . بدأ حياته موظفاً بوزارة المالية ثم اتجه للعمل السياسى فأبعدته الدولة لباريس فدرس بها الاقتصاد وحصل على دكتوراه فى القانون من جامعة السوربون وعين وزيراً للمالية عام 1921 وانتخب ممثلاً للشعب فى البرلمان وسجن عام 1940م . للمزيد انظر : مصطفى رمضان ، المسلمون فى آسيا الوسطى وإيران ، (القاهرة : دار أبو المجد للطباعة ، 1994) ، ص 97 .

الإيراني في فبراير 1951 واشتهرت هذه العملية باسم (أجاكس).[1] وتعبيراً عن امتنان الشاه لأمريكا وافق على اتفاق يمنح حق استكشاف النفط وإنتاجه في إيران لكونسورتيوم مكون من ثمانية شركات متعددة الجنسيات بينها مجموعة شركات أمريكية وبمرور الوقت ازدادت حصة هذه الشركات الأمريكية حتى حلت محل بريطانيا - صاحبة النفوذ الرئيسى في إيران- [2]

كما عقد الشاه اتفاقا مع أمريكا حول استخدام الطاقة النووية في إيران لغايات مدنية [3] كذلك أيضا رأت أمريكا في إمداد إيران بالسلاح والخبراء العسكريين فرصة لبسط سيطرتها عليها حيث حققت من هذه العملية هدفين رئيسيين هما امتصاص الفوائد المالية العالية من النفط لإيران ولغيرها من باقى دول الخليج ، والتصدى للدول المهددة لأمن الخليج والمعارضة للنفوذ الأمريكى به كالاتحاد السوفيتي والعراق .

وقد باعت أمريكا لايران بالتحديد في الفترة مابين عامى (1950 : 1971) أسلحة بأسعار لم تتجاوز مليار دولار ، ولكن في السنوات التي تلت الانسحاب البريطاني وسبقت رحيل الشاه (1971 : 1978) بلغت قيمة الأسلحة الأمريكية المبيعة لإيران حوالى مليار دولار[4].وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على زيادة الضغط الأمريكى على إيران بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة ، وقد ازداد عدد الخبراء العسكريين الأمريكيين في إيران بنسبة كبيرة دون حاجة حقيقية لهم ، مما دعا البعض إلى أن يطلق عليهم : المرتزقة ذوى الياقات البيضاء.[5] وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز عام 1973 أن شحنات الأسلحة الأمريكية المتجهة إلى

---

(1) من المفارقات العجيبة أن المخطط لهذه العملية قائد عسكرى يدعى نورمان تشوارسكوف وهو والد الجنرال تشوارسكوف قائد عملية عاصفة الصحراء التي خلصت الكويت من الاحتلال العراقى عام 1991 وعرف الأب باسم Norman of Persia ، للمزيد انظر :

Nozar Alaolmolki, The Persian Gulf in the Twenty First Century (New York: University Press of America, 1996), p.64.

(2) هوشنك أمير أحمدى ، " النزاع الإيرانى الإماراتى : الأبعاد الاستعمارية والسياسية " ، مجلة شؤون الأوسط العدد 44 ، سبتمبر 1995 ، بيروت ، ص 37.

(3) أحمد هاشم ، " عودة القوة الإيرانية : عراق جديد " ، مجلة شؤون الأوسط العدد 54 ، أغسطس 1996 ، بيروت ، ص 37 .

(4) فريدون هويدا، سقوط الشاه،(القاهرة:مكتبة مدبولى ،1993) ترجمة: أحمد عبد القادر الشاذلى ، ص 192.

(5)محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ،(الكويت: ذات السلاسل ، 1985) ص 478.

إيران ستكون عاملاً مؤثراً وحالباً للاستقرار من أجل سلام هذه المنطقة الغنية بالنفط. [1]وقد بلغت قيمة الأسلحة الأمريكية المبيعة لإيران مستوى لم يعرف من قبل فى التاريخ السياسى الدولى فى فترة لا تتعدى سبع سنوات (1972 : 1978) ؛ حينما وصلت إلي حوالى 16.2 مليار دولار.[2]

وقد يتساءل البعض حول هذه الأهمية الخاصة التى أولتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لإيران والإجابة عن هذا السؤال تكمن فى أهمية إيران نفسها لأمريكا والتى تتمثل فى أنها الممر البرى بين الاتحاد السوفيتى والمياه الدافئة بالخليج وبحر العرب ومنه إلى المحيط الهندى جنوبا والممر البرى بين باكستان وأفغانستان ودول الشرق الأقصى، وحلقة الاتصال الجوى بين أوروبا ودول الشرق الأقصى وتربطها خطوط سكك حديدية وطرق برية بتركيا وباكستان والاتحاد السوفيتى وتسيطر على مضيق هرمز وبعض الجزر الهامة ، لذا فهى التي تتحكم فى حركة الملاحة فى الخليج وكذا حركة الناقلات العملاقة به، وتشرف على بحر قزوين والخليج العربى وخليج عمان ، كما تعد رابع دولة منتجة للبترول فى العالم ، وثانى دولة مصدرة له بعد السعودية ، وتتمتع بمساحة ضخمة توفر لها عمقاً إستراتيجياً كبيرا جداً ولها حدود مع خمس دول تبلغ 2740 ميلا أرضياً و900 ميلا بحري وتنتج حوالى 6.4 مليون برميل بترول يومياً وبعائد سنوى يبلغ 23 مليار دولار سنويا [3] ولها عدة قواعد بحرية هامة مثل : (بندر عباس – بندر شاهبور – بوشهر) [4] .

وثالث الأهداف الأمريكية بالمنطقة هو مواجهة الاتحاد السوفيتى واحتواء قوته وتضييق الخناق على محاولاته الدؤوبة لنشر الشيوعية بين دول العالم الثالث كافة ودول الشرق الأوسط خاصة، ولكل هذه الأسباب دار صراع أمريكى سوفيتى معلن أحيانا وغير معلن أحيانا أخرى ، وهو فى كل الأحوال صراع من أجل التسلط على هذه المنطقة وهو صراع سياسى عسكرى عقائدى.[5]

---

(1) توماس . أ. بريسون ، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784 : 1975) ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1985) .

(2) James A. Bill, The Eagle and the Lion: The Tragedy of American Iranian Relations, (USA: Yale University Press, 1988), p. 202.

(3) هذه النسبة خاصة بالسنة التى سبقت بوادر الثورة الإيرانية أى عام 1977.

(4) للمزيد من المعلومات حول الأهمية الإستراتيجية الكبرى لإيران انظر : حسين عدلى عبد اللطيف ، الآثار الاستراتيجية لثورة إيران 1979 ، (القاهرة : مركز النيل للإعلام ، 1980) ، ص 13 : ص 42 .

(5) John Badeau , The American Approach to The Arab World, (New York : Harper and Row, 1968) , p. 15

وحقيقة الأمر أنه لا يمكننا عزل السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى عن السياسة السوفيتية فى المنطقة نفسها والعكس صحيح ، ففى خلال الحرب العالمية الأولى استغلت أمريكا وبريطانيا الخليج كطريق لتوصيل المعونات والمعدات العسكرية للاتحاد السوفيتى من أجل نصرته فى الحرب.[1]

وبعد انتهاء الحرب انقلبت الحال وتبدلت وتحول الحليفان إلى عدوين ووصل الأمر بالرئيس الأمريكى هارى ترومان[2] إلى التهديد المباشر بالحرب ضد الإتحاد السوفيتى إذا لم يسحب قواته من المنطقة الدافئة فى خطابه الذي أرسله إلى ستالين .[3]

وقد دفعت ظروف العالم المضطربة الطرفين — أمريكا وروسيا — إلى هذا الصراع ، حيث قسما العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى كتلتين متناقضتين فى كل شيء عدا سعيهما لتأكيد وتوسيع مصالحهما فى العالم أجمع وخاصة العالم الثالث الذى هو من نتاج هذه الحرب ، وقد شهدت منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى وجوداً عسكريا مكثفاً لأمريكا وروسيا براً وبحراً وجواً حتى عرفت باسم (قوس الأزمات) .[4]

وقد انبرت القوتان العظميان فى إعداد المخططات الإستراتيجية الآنية والمتوسطة وبعيدة المدى من خلال افتراض مواقف محتملة وخيارات تبادلية لكل موقف منها ، ووضع سيناريوهات للتعامل مع كل أزمة صدامية عند حدوثها والاجتهاد فى تدبير الإمكانيات الحربية

---

(1) لهذا السبب بالتحديد يظل القلق مسيطراً على الاتحاد السوفيتى — سابقاً — وروسيا — حاليا — من منطقة الخليج العربى حيث يظن الروس بأن أمريكا وحلفاءها قد يعاودون استخدام نفس الخليج مستقبلاً لغزو أراضيهم عبر بحر قزوين ، لذا فهم يحاولون بشتى الطرق والوسائل أن تكون لهم يد — وإن لم تكن الطولى — فى هذه المنطقة بالتحديد.

(2) تولى هارى ترومان رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية خلفا للرئيسى فرانكلين روزفلت الذى توفى فى 12 أبريل 1945 بعد مائة يوم من ولايته الرابعة لأمريكا ، فتولى نائبه ترومان الحكم مدة فترتين رئاسيتين انتهتا عام 1953 .

(3) حمدان حمدان ، عقود من الخيبات : كيف وصلنا إلى هنا ؟ ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 1995)، الطبعة الأولى ، ص 612 ..

(4) محمد أنور عبد السلام ، " معالم الإستراتيجية الدولية فى منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى — الولايات المتحدة والمحيط الهندى — " ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربى وإستراتيجية العمل العربى المشترك ، (جامعة البصرة : مطبعة جامعة البصرة بالاشتراك مع مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت ، 1982) ، الطبعة الأولى ، ص 126 .

المتعددة الجوانب والأشكال بتدبير متطلبات الوجود العسكرى المتصاعد فى هذه المنطقة .[1] وقد سمى هذا التماثل الشديد فى السياسة بمذهب الترابط بين القوتين العظميين Linkage Doctrine ويعنى أن كل فعل من جانب الولايات المتحدة يقابله رد فعل من جانب الاتحاد السوفيتى فى أية منطقة من العالم والعكس صحيح أيضا.[2]

ويبدو هذا التماثل أكثر وضوحاً فى سياستهما البترولية التى تقوم على أساس عدم استخراج البترول المحلى والإبقاء على المخزون الداخلى كرصيد احتياطي يسعفهما عند حدوث أية أزمة والاعتماد على بترول العالم الثالث ، وتجرى هذه السياسة وفق خطة استراتيجية محكمة تعتمد على التوازن فى ميزان المدفوعات مع الدول المصدرة للنفط — خاصة الخليجية — عن طريق تصدير التكنولوجيا والسلاح والمواد الاستهلاكية مما يعوض المبالغ المدفوعة لاستيراد النفط وربما يزيد عنها[3] .

ويزداد القلق الأمريكي من التحركات السوفيتية نحو منطقة الخليج ، حيث عبر الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون عن هذا القلق قائلاً : (لقد قام الإتحاد السوفيتى بحركة كماشة غاية فى الجرأة لحصار الخليج بهدف قطع شريان البترول الحيوى إلى الغرب عن طريق أفريقيا بالسيطرة على أثيوبيا وصولاً إلى مقربة من السعودية ثم دخول أفغانستان عام 1979)، ويستطرد نيكسون فى الكلام مؤكدا على أهمية نفط الخليج لأمريكا والغرب عموماً ، كما عبر نيكسون عن شديد خوفه من وقوعه تحت قبضة السوفيت .[4]

وقد سعت أمريكا سعيا حثيثاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لمقاومة الاتحاد السوفيتى فبدأت بمحاولة الهيمنة على العالم الغربى بعد طرح مشروع مارشال 1948.[5] ثم بدأت تلوح بسياسة

---

(1) المرجع السابق ، ص 127 .

(2) سعد الدين إبراهيم ، كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ، (بيروت ، 1975) ، ص 86 .

(3) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 128 .

(4) عبد المهدى الشريدة ، مرجع سابق ، ص 59 ، نقلا عن الترجمة الكاملة لكتاب ريتشارد نيكسون " الحرب الحقيقية " الذى نشرت ترجمته جريدة الأهرام المصرية على أيام متتالية إعتباراً من 1980/4/1.

(5) المشروع عبارة عن برنامج لتقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول غرب أوروبا التى تحتاج إلى هذه المساعدات خاصة بعد الدمار الذى لحق ببعض الدول الأوروبية عقب الحرب العالمية الثانية ، والجنرال مارشال هو وزير الخارجية الأمريكية فى أثناء الفترة الرئيسية لترومان . للمزيد من المعلومات عن مشروع مارشال انظر : عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة 1815 — 1970 ، (القاهرة : دار الفكر العربى ، 1996) ، ص 486 وما بعدها .

العصا الغليظة منذ الخمسينيات وهى كما يفهم من أسمها تعتمد على التلويح بالإخافة والردع ، ثم طرحت سياسة حافة الحرب بعد تنامى القوة النووية السوفيتية التى تعتمد على تصعيد التوتر الدولى واتخاذ الدول غير الخاضعة للنفوذين ساحة للعمليات، وبمرور السنين ظهـــرت ســـياســـة التعايش السلمـــى بدلا من الحرب الباردة ثم الوفـــاق والانفراج الدولى ثم الانقلاب والتحول نحو سياسية ردع الحركات التحررية فى العالم الثالث [1] ثم استبعاد الطرفين كافة أشكال المواجهة العسكرية المباشرة لتتحول هذه المواجهة إلى حروب بالنيابة عن الطرفين. [2]

وقد حاولت أمريكا مراراً وتكرارا إبعاد الاتحاد السوفيتى عن التدخل فى نزاعات الشرق الأوسط ولكن يبدوأن هذا أمر من الصعب تحقيقه ،كما جاء على لسان وزير خارجية أمريكا الأسبق سيروس فانس الذى قال:(من المستحيل إبعاد الاتحاد السوفيتى عن أزمات الشرق الأوسط ، فهو موجود فيها بحكم عوامل كثيرة أولها أنه أحدى القوتين العظميين فى هذا العالم.) [3] ولكن أمريكا حاولت إبعاد الاتحاد السوفيتى قدر الأمكان عن المنطقة من خلال عدة وسائل مثل التواجد العسكرى الأمريكى المباشر والحصول على أكبر قدر من القواعد ، وتطويق دول المنطقة بمعاهدات واتفاقيات ملزمة، وتقديم أشكال العون كافة لدول المنطقة ودعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها .

وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنه فى حال وقوع حرب مع السوفيت– وإن كانت مستبعدة – تعد منطقة الخليج فى المرتبة الثالثة بعد أمريكا الشمالية ومنطقة حلف الأطلنطى . وسجل هذا كله فى وثيقة توضع موضع التنفيذ خلال خمس سنوات (1983 : 1988) شكلتها إدارة ريجان ودعت إلى توزيع القوات الأمريكية بكثافة فى منطقتى الخليج العربى وحلف الأطلنطى

---

(1) قد يتساءل البعض عن الدوافع وراء الاستطراد في الحديث عن الصراع الأمريكى السوفيتى عقب الحرب العالمية الثانية وما علاقة هذا بموضوع الكتاب ، وستجيب فصول الكتاب نفسها على هذا السؤال من خلال توضيح التحركات السوفيتية فى الخليج ، وتنامى العلاقة السوفيتية العراقية ثم الغزو السوفيتى لأفغانستان وموقف الإتحاد السوفيتى من الثورة الإيرانية عام 1979 ثم مشروع بريجنيف للسلام وأخيراً الموقف السوفيتى من الحرب العراقية الإيرانية وردود الفعل الأمريكية على كل هذه التحركات السوفيتية .

(2) عبد الجبار مصطفى " مستقبل أمن واستقرار الخليج " ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربى واستراتيجية العمل العربى المشترك ، جامعة البصرة ، ص 79 .

(3) محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1986) ، ص42.

مع ضرورة تقوية الأنظمة الدفاعلية لدول جنوب شرق حلف الأطلنطى واليونان وتركيا ، لأن هذه الدول هى الأساس فى الدفاع عن دول شمال الخليج العربى فى حال تعرضها للخطر.[1]

والأهداف الأمريكية الثلاثة السالفة الذكر ليست هى الأهداف الوحيدة بالمنطقة ، لكنها تكاد تكون الأساسية .

وتتحكم في هذه الأهداف والمصالح الأمريكية ثلاثة أبعاد : أولها (البعد الاقتصادى) ، ويتشكل هذا البعد من مجموعة المصالح الاقتصادية لأمريكا وحلفائها وتشمل هذه المجموعة النفط كأساس تنبع منه منتجات وصناعات وعائدات واستثمارات متعددة ، كذلك أيضا العلاقات التجارية بينها وبين حلفائها من الدول الغربية وبين دول الخليج -وبدون شك- فإن النفط يظل هو الأساس فى هذه العلاقات ، فهو بالنسبة لها ولحلفائها ليس مادة صناعية فقط ولكنه عصب حياتها وتوقفه يعنى توقف حياتها وحياتهم .[2]

والبعد الثانى لهذه الأهداف والمصالح هو(البعد الإستراتيجى) ، الذى يتمثل فى إدراك الإدارات الأمريكية المتعاقبـــة لأهمية موقع الخليج العربى الإستراتيجى كطريق للمواصلات العالمـــية وكأقرب منطقة للحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى .[3]

ثم يأتى (البعد السياسى) بعدا ثالثا لهذه المصالح الأمريكية ، حيث سعت أمريكا منذ خمسينيات القرن السابق إلى ضمان ولاء الأنظمة الحاكمة لها وذلك عن طريق تطويقها بسلسلة من الأحلاف العسكرية، وكذلك ضمان احتواء النفوذ السوفيتى ومحاولة وراثة السيطرة البريطانية والفرنسية . بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن يبدو أنها فشلت فى تحقيق النجاح الكامل فى هذا البعد بسبب مساندتها

---

(1) تقرير بعنوان : تأكيد البنتاجون لأهمية الخليج الإستراتيجية ، نشرته جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 1982/6/24 نقلا عن الواشنطون بوست .

(2)Mason Willrich, Energy and World Politics, (New York:The Free Press,1975), p.65.

(3) Henry Kissinger , Years of Upheaval ,(Boston : Brown Company, 1982) , p. 667.

الدائمة لإسرائيل. [1] [2] وتبقى بعض المصالح الأميركية فى المنطقة لم يرد ذكرها مثل الحفاظ على توازن القوى الإقليمية بالمنطقة كالعراق وإيران والسعودية ومحاولة ترسيخ فكرة أنها الدولة الوحيدة العظمى فى العالم والقطب الأوحد فى أذهان قيادات وشعوب المنطقة وأنها الوحيدة القادرة على حماية أمنهم واستقرارهم والسيطرة على دول أوروبا عن طريق السيطرة على بترول الخليج العربى ، والسيطرة الكاملة على الأنظمة الحاكمة ودفعها نحو تحقيق الديمقراطية ونشر الحرية وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة تحويل الفكر الاقتصادي العربي نحو الملكية الخاصة الرأسمالية وإبقاء المنطقة سوقاً استهلاكية للسلع والخدمات الأمريكية المتنوعة وبشكل خاص الأسلحة والمعدات العسكرية. [3] والحرص على عدم سيطرة القوى المناوئة للمصالح الأمريكية والتوجهات الغربية على المنطقة . [4] ومنع أية خطوات من شأنها تحقيق الوحدة العربية بمفهومها الشامل مع عدم معارضة الوحدات الجزئية كمجلس التعاون الخليجى ، كنوع من التشجيع لسياسة المحاور وكأداة لتجنيب أمريكا التدخل العسكرى المباشر. [5] وتشجيع دول الخليج النفطية الغنية على تقديم المنح والقروض لدول العالم الثالث التى ترى أمريكا توافقاً فى سياستها وتوجهاتها مع سياستها مما يخفف العبء

---

(1) بكر مصباح تنيرة ، " حركة الوحدة العربية فى مواجهة الاستراتيجيات الدولية المعاصرة " مجلة شؤون عربية، العدد الثانى ، إبريل 1981 ، تونس ، ص 136.

(2) بلغت الحماية والمساندة الأمريكية لإسرائيل ضد العرب وحقوقهم أقصى مدى بدءاً من تقديم الدعم المالى والعسكرى بتزويد إسرائيل بأحدث الأجهزة وكذلك تيسير هجرة اليهود إلى أرض فلسطين ، والاستخدام الدائم لحق الفيتو عند التصويت على أى قرار يدين الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ، فوصل الأمر إلى وصف الرؤساء الأمريكيين بأنهم أكثر صهيونية من الإسرائيلين أنفسهم ، فأطلق البعض على الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان اسم مناحم ريجان تشبها بمناحم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق ، وبدا اليهود على مقربة من كرسى الرئاسة الأمريكية نفسه حينما اختار المرشح الديمقراطى للرئاسة الأمريكية عام 2000- آل جور — ليبرمان اليهودى نائبا له .

(3) محمد خالد الأزعر ، " السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية : توازنات مابعد حرب الخليج " ، مجلة مستقبل العالم الإسلامى ، العدد السابع ، صيف 1992 مالطا ، ص 47 .

(4) علاء عواد ، " الأمن واستراتيجية التنمية لدول الخليج بعد الحرب " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث، يوليو 1991 ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ص 37 .

(5) ممدوح مصطفى منصور ، الصراع الأمريكى السوفيتى فى الشرق الأوسط ،(القاهرة : مكتبة مدبولى، 1995) ص 83.

المادى على أمريكا ومواجهة طموحات وأحلام التيار الإسلامى السلفى عبر تقوية الحكومات المعتدلة .[1]

وخلاصة القول : فإن سياسة أمريكا نحو المنطقة العربية كافة ومنطقة الخليج العربى خاصة تمليها عليها مصالحها النفطية والاقتصادية والاستراتيجية ، وقد دأبت أمريكا على الحفاظ على هذه المصالح بشتى الطرق وبمختلف الوسائل بدءاً من الإقناع مروراً بدعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها وصولاً إلى القهر والقسر والغزو العسكرى إذا تطلب الأمر ذلك .

وقد عمدتُ من خلال الحديث عن الأهداف والمصالح الأمريكية بمنطقة الخليج العربى إلى توضيح حقيقة توجهات السياسات الأمريكية تجاه هذه المنطقة ذاتها وهى التى تصنع وتتشكل لهدف واحد هو تحقيق هذه المصالح جمعاء فهى سياسة – فى الحقيقة – لا يعنيها أمن الآخرين ومصالحهم إلا بقدر ارتباطهم بها وتحقيقهم لمصالحها حيث تهتم هذه السياسة بشىء واحد فقط هو استعراض قوتها على دول العالم أجمع بقصد الاحتفاظ بهذه القوة أو زيادتها ناشدة من هذا كله إظهار دول العالم المهابة لها وحدها .[2]

وقد يبدو ظاهرياً أنه من السهل تصوير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية على أنها نتيجة للسياسات الأمريكية الداخلية ولاسيما جهود اللوبى الصهيونى القوى النفوذ داخل أمريكا غير أن هذه الصورة تبدو مضللة وغير واقعية ، كما أنها غاية فى التبسيط ، فلا يوجد من يستطيع إنكار التأثير القوى للوبى الصهيونى القوى النفوذ على آراء متخذى القرار فى أمريكا ولكن السبب الرئيسى فى هذا إنما يعود الى جودة الاستقراءات التاريخية لليهود عن العرب والمسلمين كافة .[3]

---

(1) زبغنيو بريزنسكى وآخرون ، " السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة فى القرن 21 ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العددان 78-79 ، ديسمبر 1998 ويناير 1999 ، بيروت ، ص 62 .

(2) هانزجى – مورجنتاو ، السياسة بين الأمم ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965) ، ترجمة : خيرى حماد ، الجزء الأول ، ص 68 .

(3) فواز جرجس ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب : كيف تصنع ؟ ومن يصفها ؟ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998) ، الطبعة الأولى ، ص 13 .

بقي أن نؤكد على أن السياسة الخارجية الأمريكية تتوقف على عوامل مختلفة نابعة من ظروف مختلفة ، فهى ظرفية أكثر من كونها مبدئية ، لذا يمكن التأثير فيها سلباً وإيجاباً ويمكن تغيير مسارها لعدة اتجاهات ، وعلينا إدراك هذه الحقيقة وعدم الاستسلام لفرضية ثبات العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[1] [2]

---

(1) المرجع السابق ، ص 15.

(2) أرى أن العلاقة القوية بين أمريكا وإسرائيل مصيرها إلى زوال حين يدرك العرب كيفية التعامل الصحيح مع مراكز القوى فى أمريكا – ولا أقصد الرؤساء – ، فالعلاقة الأميركية الإسرائيلية لا تعدو كونها علاقة هشة نشأت من تلاقى الأهداف ونتجت عن تلاقي مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية التى سرعان ما تتغير وإلا لما سميت بالمتغيرات التى من المؤكد أنها ستتغير وتتباعد ثم تتلاشى رويداً رويداً فقط إذا ما أدرك العرب من أين تؤكل الكتف حسبما يرددون دوماً وأبداً !!.

ثالثا

السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربى
قبل الإنسحاب البريطانى عام 1971

(الأهداف والتوجهات)

لا يمكننا الزعم أن العلاقة الأمريكية بأقطار الخليج العربي قد نشأت أوائل القرن العشرين — كما يعتقد الكثيرون– فعلى الرغم من صدور مبدأ مونرو[1] فى ديسمبر من عام 1823 الذي فرض على أمريكا مبدأ العزلة ، والذى يقضى بألا تتدخل الولايات المتحدة فى شؤون دول أوروبا ، ولا يحق لأية دولة أوروبية أن تتدخل فى شئون الأمريكتين–[2] فإنها لم تستكن أو ترضخ لهذه العزلة فى سياستها نحو الخليج العربي ، فبدأت فى صياغة علاقة — وإن اقتصرت على التجارة — مع أقطاره وبالأخص عمان وبالتحديد بمنطقة زنجبار التى اجتذبت اهتمام الإدارة الأمريكية نظراً لوقوعها فى طريق الهند والشرق الأقصى ، فعقدت معاهدة مشتركة بينهما عام 1833 ، وتم تعيين قنصل أمريكى بها عام 1836. [3]

واتخذت العلاقات الخليجية الأمريكية طابعا تجاريا طيلة القرن التاسع عشر حتى تغير هذا الطابع فى العقد الأخير من القرن نفسه باتخاذه طابعاً دينيا عن طريق البعثات التبشيرية التى أرسلتها أمريكا إلى الخليج. [4] وقد بدأت الإرسالية نشاطها فى جنوب العراق ، ثم وصلت أول بعثة رسمية إلى البحرين عام 1892، ومنها إلى مسقط عام 1893. [5] وبدأ المبشرون نشاطهم بالعمل الطبى ؛ فأقاموا المستشفيات ثم بنوا المدارس مقتحمين الميدان التعليمى حتى بدأوا يتورطون سياسيا بالتعاون مع السلطات البريطانية خاصة بعد سقوط الدولة العثمانية ، وبدأ وجودهم يتلاشى شيئا فشيئا بعدما نما دور الشركات النفطية بعد اكتشاف النفط فى منطقة الخليج . كما اتخذ الأمريكيون من

---

(1) حكم الرئيس جيمس مونرو الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من عام 1817 إلى عام 1825 .

(2) سليم الحسنى ، مبادئ الرؤساء الأمريكان ، (لندن : دار الإسلام للدراسات والنشر ، 1993) ، الطبعة الثانية ، ص 16 .

(3) محمد نصر مهنا وفتحية النبراوى ، الخليج العربى : دراسة فى تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية ، (الإسكندرية: منشأة المعارف ، د.ت) ، ص 435 .

(4) أنشئت الإرسالية الأمريكية العربية The American Arabian Mission عام 1889 على يد البروفسور لانسنج وثلاثة من مساعديه فى مدينة نيوبرونزوك بولاية نيوجرسى الأمريكية بهدف نشر الأهداف التبشيرية فى منطقة الخليج العربى واتخذت من بيروت مركزاً لانطلاقها نحو الخليج ، وكانت تتبع الكنيسة الإصلاحية الهولندية بأمريكا ، للمزيد انظر : محمد عبد الغنى سعودى ، " الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم : دراسة اقتصادية سياسية " ، مرجع سابق ، ص 103 — 113 .

(5) عبد الملك خلف التميمى،التبشير فى منطقة الخليج العربى،(الكويت:كاظمة للنشر ، 1982) ، ص55 .

أعمال التنقيب عن الآثار فى منطقة الخليج وخاصة فى العراق ذريعة للتدخل فى شؤون دول المنطقة أوائل القرن العشرين.[1]

وأخذت أمريكا طوال هذه الفترة – قبل الحرب العالمية الأولى – تركز فى علاقاتها مع دول الخليج على عمان التى أنشأت معها علاقات تجارية ودبلوماسية ، كما كان لها قنصل مقيم فى مسقط حتى قيام هذه الحرب.[2]

وظلت أمريكا تدعي تمسكها بمبدأ العزلة الذى سنه مونرو ولم تبد أى اهتمام بالعالم الخارجى طيلة الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى. وحقيقة الأمر أن الهدف الرئيسى وراء التلويح المستمر بسياسة العزلة هو إبعاد القوى الأوروبية عنها وعن التدخل فى شؤونها الخاصة وكذلك الابتعاد بأمريكا نفسها عن التورط فى الأحداث الساخنة التى كانت تعج بها القارة الأوروبية آنذاك، فقد كانت أوروبا فى هذه الأثناء مسرحاً للحروب والنزاعات والاضطرابات المستمرة.

وقد شهدت السنوات الثلاث التى سبقت الحرب العالمية الأولى نشاطاً أمريكيا مكثفاً وملحوظا تجاه المنطقة العربية بشكل عام حيث أبدت إدارة الرئيس تافت[3] اهتماما كبيراً بالمنطقة حين أرسل إلى سفيره بتركيا عام 1911 مطالباً إياه بوجوب تركيز اهتمامه على المصالح التجارية النافعة لأمريكا عوضاً عن المصالح الأكاديمية.[4]

ولكن عملية كسر العزلة الأمريكية بشكل فعلى إنما تعود إلى الرئيس الأمريكى ويلسون[5] صاحب المبادئ أو النقاط الـ 14 الشهيرة ، وإحدى أهم هذه النقاط والتى لاقت صدى واسعاً فى الوطن العربى هى حق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها . ولكن البعض يرى أن نقاط ويلسون هذه ليست ذات نزعة مثالية – كما يبدو – ولكنها كانت بهدف إذكاء عوامل الصراع والانقسام

---

(1) ج.ج. لوريمر ، دليل الخليج – القسم التاريخى – ، (الدوحة: مطابع العروبة ، 1967) ، ترجمة : مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر ، الجزء الأول ، ص 537 .

(2) Joseph Wright Twinam, The United States and the Gulf Half a Century and Beyond, (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies and Research ,1997), First published, p.7.

(3) هو : ويليام هوارد تافت وحكم أمريكا لفترة رئاسية واحدة من سنة (1909 إلى 1913).

(4) توماس .ا. بريسون ، مرجع سابق ، ص 124

(5) حكم وودرو ويلسون الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة مابين (1913 إلى 1921).

داخل الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة بهدف إضعافها تمهيداً لتوسيع دائرة نفوذها فى الشرق الأوسط وفى آسيا وأفريقيا.[1]

وتأكيداً لذلك فإن الإدارة الأمريكية أخذت تنادى فى الوقت نفسه بسياسة الباب المفتوح بهدف السيطرة على أسواق العالم فتظفر بإمكانية تصريف منتجاتها وتضمن حصولها على المواد الخام اللازمة للصناعة ، وكذا تمنح الفرصة فى المشاركة فى عمليات التنقيب عن البترول خاماً ومنتجاً وسلعة ؛ فتضمن موطأ قدم لها فى هذه الساحة الرحبة. [2]

وفى فترة مابين الحربين العالميتين أخذت أمريكا تراقب الموقف السياسى فى الخليج عن كثب رغم ابتعادها عن مجريات الأحداث وتركيزها على المصالح الاقتصادية البترولية فى المنطقة فكانت من أوائل الدول العالمية التى اعترفت برضا بهلوى الكبير حاكماً لإيران فى مايو 1925. [3] ومن هنا يجوز لنا القول إن سياسة أمريكا تجاه منطقة الخليج قبل الحرب العالمية الثانية قد قامت على أربع ركائز أساسية هى : الدفاع عن مصالحها التجارية وحماية رعاياها ، والابتعاد عن أى تدخل سياسى أو عسكرى بالمنطقة ، والحصول على أكبر قدر من الامتيازات النفطية فى أراضى المنطقة .

وباشتعال فتيل الحرب العالمية الثانية تبدلت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة فصدر مبدأ روزفلت[4] الذى نص على أن :(الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تمارس دورها فى قيادة العالم لابد لها أن تنتهج خطا عسكريا مؤثراً على الأحداث الدولية بالشكل الذى يؤهلها لمواجهة أية مشكلة تهدد الأمن القومى الأمريكى وتقف بوجه المصالح الأمريكية).[5]

---

(1) أناتولى أجاريشيف ، التآمر ضد العرب ، (موسكو : دار التقدم ، 1988) ، ص 16 .

(2) Cecil. V – Crabb . jr, American Foreign Policy in the Nuclear Age, (New York : Harpper and Row, 1983), p. 402

(3) آمال السبكى ، تاريخ إيران السياسى بين ثورتين (1906 : 1979) ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1999) ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 250 ، ص 101 .

(4) فرانكلين روزفلت هو الرئيس الوحيد للولايات المتحدة منذ تأسيسها عام 1789 الذى حكم الولايات المتحدة لأربع فترات رئاسية وذلك بصورة إستثنائية بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939 ، وإن كان قد توفى بعد مائة يوم فى الفترة الرابعة فى 12 إبريل 1945 ، وتولى نائبه هارى ترومان الحكم بعد موته .

(5) سليم الحسنى ، مرجع سابق ، ص 19 .

وكان أول تطبيق فعلى لهذا المبدأ هو مساعدة أمريكا للسوفيت ماديا وعسكرياً فى الحرب مما تطلب وجوداً عسكريا أمريكيا فى الخليج العربى ، وهو ما سيعرف لاحقاً بقيادة الخليج الفارسى التى وصل عدد أفرادها إلى ثمانية وعشرين ألفاً . [1]

ولم يشغل التورط العسكرى الأمريكى فى الحرب الإدارة الأمريكية عن دورها السياسى فى الخليج العربى فأنشأت السفارة الأمريكية بالرياض عام 1941 ، ويعد أعضاء وموظفو هذه السفارة بمثابة أول بعثة دبلوماسية أمريكية مكتملة فى منطقة الخليج العربى. [2]

وأخذت أمريكا تسحب البساط من تحت أقدام البريطانيين رويداً رويداً وأخذت تقترب من أقطار الخليج أكثر وأكثر ، فاتخذت فى عام 1943 قراراً يقضى بأن يمتد قانون الإعارة [3] مباشرة من الخزانة الأمريكية دون وساطة بريطانيا. [4] فكان هذا القرار بمثابة تثبيت للأقدام الأمريكية أكثر وأكثر على أرض المنطقة وخاصة السعودية التى توثقت علاقتها بأمريكا بشكل ظاهر فى هذه الفترة وخاصة قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة حين أدرجتها أمريكا فى مقدمة لائحة الدول المستفيدة من هذا القانون حيث قدمت لها القروض والمعدات ووصل الأمر إلى لقاء الزعيمين عبد العزيز آل سعود وروزفلت فى 15 فبراير 1945. وفى هذا اللقاء منح الزعيم السعودى بعض الامتيازات لأمريكا على الأرض السعودية مقابل رسوم وعوائد مالية تدفعها أمريكا للسعودية.[5] ثم دعم الملك عبد العزيز علاقته بأمريكا أكثر وأكثر فاستقدم المهندسين الجيولوجيين للبحث عن المعادن وكذلك المهندسين الزراعيين للبحث عن المياه الجوفية فى أراضى المملكة. [6]

---

(1) رؤوف عباس " أمريكا والعرب : تطور السياسة الأمريكية فى الوطن العربى – الحرب العالمية الثانية–" مجلة المستقبل العربى ، العدد 29 ، يوليو 1981 ، بيروت ، ص 64 .

(2) محمد رضا فودة،"الصراع الدولى فى الخليج العربى "، مجلة المنار، العدد37،يناير1988، بيروت،ص29

(3) قانون الإعارة والتأجير Lend & Lease كان يهدف إلى مساعدة أمريكا لبعض دول العالم عن طريق بريطانيا التى كانت تمنحه للدول الخاضعة تحت سلطانها ومنها السعودية التى خشيت أمريكا من زيادة النفوذ البريطانى بها فاتخذت قرارها بإلغاء هذه الوساطة البريطانية .

(4) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، (القاهرة : دار الفكر العربى ، 1996) ، المجلد الرابع ، ص 14 .

(5) خير الدين الزركلى ، شبه الجزيرة العربية فى عهد الملك عبد العزيز ، (بيروت: الحقوق محفوظة ، 1970) ، الطبعة الأولى ، الجزء الثالث ، ص 1155 .

(6) بنوا ميشان ، عبد العزيزآل سعود – سيرة بطل ومولد مملكة – ، (بيروت : الحقوق محفوظة ، 1965) ، ترجمة: عبد الفتاح ياسين ، ص 220 .

واستمر السعى الأمريكى نحو الخليج العربى وبدا فى بعض الأحيان أكثر جسارة وجرأة لمبررات كثيرة أعلنت عنها أمريكا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مثل أنها ساعدت الحلفاء الذين ربحوا جميعاً الحرب و لم تربحه دولة منهم دون غيرها ، وأنها قدمت الكثير من الدعم النقدى والعسكرى والتقنى والبشرى والاقتصادى وخسرت الكثير فى مقابل هذا ، وضرورة توزيع الغنائم بالتساوى واقتسام المكاسب بالتساوى بين المنتصرين ، وأنه لا يمكن لأية دولة من دول الحلفاء التمسك بمبدأ الإحتكار لأن هذا يتعارض شكلا وموضوعاً مع مبدأ الحرية الاقتصادية الذى سنته أمريكا قبل الحرب بسنوات. وخرجت أمريكا من هذه الحرب وهى تشعر أنها الأعظم والأقوى بين دول العالم وأخذت تفكر فى الزعامة والسيطرة ولو على حساب شركاء وحلفاء الأمس وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا ؛ فاقتحمت ميادينهم وغزت الأراضى التابعة لهم غزوا ليس بالعسكرى ولكنه غزو اقتصادى فكرى عقائدى ، وأطلقت العنان لخيالها باحثةً عن عصر الهيمنة الأمريكية. [1]

وتحقق ما حلمت به أمريكا وسيطرت على العالم اقتصاديا – على الأقل – فى هذه الفترة ، فأصبحت صناعتها تمثل 63% من مجموع إنتاج القوى الصناعية العالمية الكبرى بنسبة تقارب الثلثين متفوقة على اليابان وفرنسا وبريطانيا وألمانيا مجتمعة ، وأصبح الدولار هو العملة العالمية المعتمدة للمبادلات ، وحققت أكبر فائض مالى كبير ، وامتلكت ميزانا تجاريا ذا إيجابية واضحة ومميزة.

وكان أكبر حليف انقلبت عليه أمريكا من حلفاء الأمس هو الاتحاد السوفييتى ، حين بدأت فى تشكيل وصياغة مرحلة جديدة من مراحل السياسة الدولية المعاصرة ، فبدأت فى صراع استراتيجي مع السوفيت فيما عرف بالحرب الباردة. [2] وأخذت هذه السياسة على عاتقها مسألة ضرورة منع انتشار الفكر الشيوعى فى العالم بأية وسيلة ، وهنا ظهر مبدأ ترومان فى مارس 1947 الذى نادى بالتخلى العلنى عن سياسة عدم التورط فى القضايا الدولية. [3] ثم أعلن ترومان مشروعه لدعم سكان

---

(1) عزام محجوب ومحمد النحال ، حرب الخليج : البعد الاقتصادى والرهان الدولى ، (تونس : مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، 1991) ، ص 121 .

(2) يرجع البعض تاريخ نهاية الحرب الباردة إلى الشهور الأولى من عام 1990 مقارباً هذا التاريخ لتاريخ تفكك الاتحاد السوفييتى وانهيار الشيوعية ، للمزيد من المعلومات عن الحرب الباردة انظر : Richard Falk, US Foreign Policy in the Middle East, research in : The United States and The Middle East, Edited by : Hooshang Amir Ahmadi, (New York : State University of New York Press, 1993) p.76.

(3) سليم الحسنى ، مرجع سابق ، ص 25 .

العالم الذين ينتهجون النهج الأمريكى فيما عرف بمشروع النقطة الرابعة الذى صدر فى 20 يناير 1949.[1]

واستمرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول المنطقة ضمن استراتيجية الاحتواء Containment Policy والتى تهدف إلى احتواء الاتحاد السوفيتى داخل نطاق عسكرى تشكله الدول المحيطة به أو ما يطلق عليها دول المقدمة [2] تجلت هذه السياسة فى تشكيل حلف بغداد الذى ضم فى عضويته إيران والعراق وتركيا وبريطانيا وباكستان والذى اعتبر بمثابة صيغة إيجابية لتقوية الحزام الشمالى ضد الاتحاد السوفيتى ، ورغم دعم أمريكا لهذا الحلف فإنها لم تدخل فى عضويته،حيث برر إيزنهاور هذا الرفض قائلا:

(إن دخول أمريكا الحلف كان لابد أن يصاحبه ضمان للدفاع عن أمن إسرائيل وهذا من شأنه أن يؤدى إلى خروج العراق من هذا الحلف) .[3]

ورغم هذا كله فقد خرج منه العراق بعد قيام ثورة يوليو 1958 ، وكانت أمريكا - حتى هذا الوقت - تركز جهودها فقط نحو القوى الثلاث الرئيسية بالمنطقة ، وهى : السعودية ، وإيران ، ثم العراق ، ولا شيء سواها ؛ فعندما طلب من وزير الخارجية الأمريكى دالاس أن يبدى رأيه فى ثورة الإمامة فى عمان التى قامت فى أغسطس 1957[4] عبر عن استغرابه ودهشته من حدوث هذه الثورة وذكر أن الولايات المتحدة لا تعرف الكثير عن قضية عمان !! [5]

وقبل ذلك كله وفى الخامس من يناير سنة 1957 صاغ الرئيس إيزنهاور [6] رسالة إلى الكونجرس تحوى مبدأه ، وقد صدق عليها الكونجرس فى التاسع من مارس سنة 1957.[7] ويؤكد هذا المبدأ على الأهمية الكبرى للشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح الوطنية الأمريكية ، وأن أى تهديد

---

(1) محمد رشيد الفيل ، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربى ،(الكويت : ذات السلاسل ، 1988) ، ص 100.

(2) دول المقدمة مصطلح ظهر فى الخمسينيات ويعنى مجموعة الدول التى تتعرض أولاً للغزو السوفيتى وتتلقى أول ضربة منه ، وهى الدول التى تعنى أمريكا بدعمها وتسليحها وتقدم كل أشكال المساعدة لها.

(3) فؤاد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية فى الخليج العربى،(المنامة:مكتبة فرخاوى،1994)، ص 20 .

(4) قامت هذه الحركة فى عمان ضد الاستعمار البريطانى وضد السلطان سعيد بن تيمور .

(5) حمدى حافظ ومحمود الشرقاوى ، المشكلات العالمية المعاصرة ، (القاهرة : مكتب الأنجلو المصرية ، 1958) الطبعة الأولى ، ص 331 .

(6) حكم دوايت إيزنهاور أمريكا فى الفترة ما بين عامى (1953 : 1961) .

(7) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكى فى الخليج ،(موسكو:دار التقدم ، 1989)، ترجمة :موفق الديلمى ،ص 16.

من جانب الاتحاد السوفيتي تجاه هذه المنطقة هو بمثابة تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية ، وقد يتطلب الرد على هذا العدوان استعمال الولايات المتحدة لقواتها المسلحة. [1]

وقد حدد مذهب إيزنهاور الإطار العام للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط فى المرحلة التى أعقبت حرب السويس 1956 ، وما تبعها من انهيار مركز كل من بريطانيا وفرنسا - أكبر قوتين فى هذه المنطقة - وبروز دور الاتحاد السوفيتى كقوة ديناميكية لها ثقلها فى تقرير مجريات الأمور بالشرق الأوسط . [2]

كما أكد هذا المبدأ — الذى كان ينسب فى بعض الأحيان إلى إيزنهاور ووزير خارجيته دالاس معاً — على عزم الإمبريالية الأمريكية على التدخل فى شؤون الأقطار العربية بحجة مكافحة الشيوعية وردع الاتحاد السوفيتى [3] [4]

ولكن هذا لا يعنى أن الإدارة الأمريكية كانت تعتمد على القوة العسكرية ، أو على التدخل المباشر فى سياستها نحو الخليج فقط ، بل اعتمدت أيضاً على أسلوب عقد المعاهدات وإبرام الاتفاقات ؛ فعقدت اتفاقيتها الشهيرة مع إيران بتاريخ 9 مارس 1959 والتى تعهدت فيها أمريكا باستخدام القوة العسكرية إذا ما تعرضت إيران للاعتداء أو الهجوم ومن جانبها تعهدت إيران باستعمال كل أشكال المساعدات العسكرية الأمريكية التى تكفل لها تقدمها ، وتضمن لها استقرارها[5].

---

(1) كاظم هاشم نعمة ، دراسات فى الإستراتيجية والسياسة الدولية ،(بغداد:دارالشـــؤون الثقافية العامة،د— ت)، ص 437 .

(2) إسماعيل صبرى مقلد وآخرون: إعداد ، موسوعة العلوم السياسة،(الكويت: دار الوطن،1981)،ص 166

(3) جريجورى بونداريفسكى ، الخليج العربى بين الإمبرياليين والطامعين فى الزعامة ، (موسكو: وكالة نوفوستى للنشر ، 1981) ، ص 166.

(4) وجد هذا المبدأ تطبيقه فى الوطن العربى مباشرة عقب الإعلان عنه أول مرة فى الأردن لدعم الملك حسين ضد المعارضة برئاسة رئيس الحكومة سليمان النابلسى فى أبريل 1957 ؛ حيث قدمت أمريكا للأردن مساعدات بقيمة 7 مليون دولار فى عامين, وللمرة الثانية فى لبنان فى محاولة لقمع الاضطرابات التى قامت ضد الرئيس كميل شمعون المعروف بولائه لأمريكا وصداقته لإيزنهاور نفسه- ، وذلك عام 1958.

(5) حسين عدلى عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 55 .

و لم تتغير السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة بعدما اعتلى جون كيندى كرسى الرئاسة الأمريكية [1] الذى أعلن فى حينه عن مبدئه هو الآخر ، والذى أكد على استعداد الولايات المتحدة لدفع أى ثمن، وتحمل أى عبء ، وتجاوز كل صعب ، ومساندة كل حليف ، ومقاومة كل خصم فى سبيل الدفاع عن مصالحها الحيوية .[2]

وقد بادرت إدارة كيندى بالاعتراف باستقلال الكويت عام 1961 وبالتحديد فى 22 سبتمبر كنوع من تدعيم علاقتها بدول الخليج العربى . [3] وجاء خلفه جونسون [4] ليؤكد على هذه السياسة ، مع تأكيده على تقديم تبريرات وحجج وذرائع للأفعال الأمريكية ومحاولاتها لتوسيع النطاق الجغرافى والعسكرى لتدخلاتها المسلحة وغير المسلحة فى شؤون العالم الثالث . [5]

ومع خروج جونسون من منصبه كرئيس تبدلت السياسة الأمريكية وأخذت شكلاً جديداً تجاه منطقة الخليج العربى باعتلاء ريتشارد نيكسون كرسى الرئاسة فى فترة كانت موافقة لإعلان بريطانيا نيتها الانسحاب من المنطقة.

وقد عرضت بإيجاز لأشكال الوجود الأمريكى فى المنطقة قبل الانسحاب البريطانى بتناول العلاقات الأمريكية التجارية البحرية مع بعض دول الخليج ، والإرساليات التبشيرية ، والامتيازات النفطية ، والتمثيل الدبلوماسى ، والاتفاقات والمعاهدات العسكرية ، [6]هذا وقد هدفتُ من خلال هذا التمهيد المستفيض أن أوطئ للموضوع الرئيسى للكتاب، فاستلزم ذلك ضرورة الرجوع إلى

---

(1) جون كيندى هو رابع وآخر رئيس أمريكى تم اغتياله ، وقد اغتيل قبل أن يكمل فترته الرئاسية الأولى عام 1963 ، فحكم الولايات المتحدة الأمريكية لسنتين فقط من عام 1961 إلى عام 1963.

(2) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 18.

(3) Chookiat Panaspornprasit, US Kuwaiti Relations 1961 : 1992 : An Uneasy Relationship, PH.D, Department of international politics, University of Wales, 1977, p. 103.

(4) ليندون جونسون أكمل فترة كنيدى الرئاسية ، وحكم بعدها فترة رئاسية ثانية انتهت عام 1969 ، وهو من أقل الرؤساء الأمريكيين شعبية فى الوطن العربى ؛ بسبب دعمه الواضح لإسرائيل فى عدوانها السافر على مصر فى الخامس من يونيو عام 1967 .

(5) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 21 .

(6) منى سحيم حمد آل ثانى ، السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى (1945 : 1973) ، (القاهرة : المركز الأكاديمى للدراسات الإستراتيجية ، 2000) ، الطبعة الأولى ، ص 18 .

الماضى والتقليب فى صفحاته حتى تتسنى لى معرفة الجذور الأولى للدور الأمريكى فى الخليج منذ القرن التاسع عشر ، والتعرف على توجهات السياسة الأمريكية فيه . وقد حاولت أن أجعل من هذا التمهيد دراسة تاريخية جغرافية سياسة اقتصادية للعلاقات الأمريكية الخليجية قبل عام 1971 والتى اتخذت شكلاً تجاريا وتبشيريا فى البداية تحول بمرور السنين إلى وجود اقتصادى مؤثـــر أفضــــى بدوره إلى تأثير سياسى واضح من خلال ربط الخليج بالمصالح الحيوية العليا لأمريكا ، وضمان أمنها القومى ، حتى أصبحت منطقة الخليج العربى إحدى مناطق الأمن القومى الأمريكى ونقطة الارتكاز الرئيسية فى سياسة أمريكا نحو العالم أجمع ، وقد أثبتت أحداث التاريخ ومجريات الأمور الآن صدق هذا الكلام ، فتحولت العلاقات الخليجية الأمريكية إلى علاقات غاية فى التميز وفى الخصوصية ، فلم يعد من المستغرب أن تدفع أمريكا بحشودها العسكرية لحماية نظام سياسى واحد من أنظمة هذه المنطقة ؛ ليس إخلاصا له ، ولكن حماية له من عدم الاستقرار ؛ خشية وخوفاً على ضياع إحدى مصالحها فى هذه المنطقة. كذلك أيضا فإنه لم يعد من المستغرب أن نلحظ تأييداً واضحا من إحدى دول المنطقة للسياسات الخارجية الأمريكية ضماناً لاستقرار أمنها ونظامها الحاكم .

والأسئلة التى تطرح نفسها في هذا السياق هى : لماذا تحتاج دول الخليج العربى إلى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وما هى الظروف التى دفعت هذه الدول إلى الدخول فى شراكة اقتصادية سياسية عسكرية مع أمريكا ؟ والسؤال الأهم : لماذا تقبل أمريكا وتوافق على التدخل بشتى صوره فى الخليج العربى ؟

والإجابة على هذه الأسئلة تحمل فى طياتها أسئلة أخرى مثل : هل الظروف الأمنية المضطربة التى تعانى منها دول الخليج العربى هى التى دفعتها إلى مثل هذه الشراكة ؟ أم هو البترول والمصالح الاقتصادية المشتركة؟، أم هى خشية دول الخليج من أن تعارض السياسة الأمريكية ؛ فتوصف بالدول المرتدة (Renegade States) ؟[1]، أم هو هذا النظام العالمى المضطرب الذى يخطو وبسرعة شديدة – نحو السير وراء القطب الواحد؟ ، أم هى رغبة دول الخليج العربى فى التوجه نحو تحقيق الانفتاح الاقتصادى والتحرر من القيود والأغلال (Liberalization) للانغماس فى نظام عالمى واحد(Deregulation)لايختلف من مكان إلى آخر تحت شعار العولمة Globalization؟ هذا ما سيحاول هذا الكتاب أن يجيب عليه من خلال فصوله الرئيسية ،والله المستعان....

(1) James A. Bill, " Iran and the United States– A Clash of Hegemonies", Middle East Report, Vol 29 , No 212, Fall 1999, p46.

(الفصل الأول)

الانسحاب البريطانى من منطقة الخليج العربى
والإعلان عن مبدأ نيكسون

لا يمكننا النظر بموضوعية إلى السلوك الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي حيال القرار البريطاني بسحب قواته العسكرية من هذه المنطقة دون الرجوع إلى ماهية العلاقات الأمريكية البريطانية قبل صدور هذا القرار ، فقد كانت هناك منافسة حامية الوطيس بين الجانبين بهدف الحصول على أكبر قدر من الامتيازات البترولية فى دول المنطقة عقب الحرب العالمية الأولى – وحتى قبل ذلك بقليل حينما تم اكتشاف البترول فى منطقة مسجد سليمان جنوب إيران عام 1908- ، فما كان من بريطانيا إلا أن لجأت إلى حكام ومشايخ المنطقة خلال عقدى العشرينيات والثلاثينيات كى تضمن اقتصار حق البحث والتنقيب فى أراضيهم عليها وحدها دون شريك- وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية-. (1)

وأخذ التنافس يزداد بين الدولتين فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، واستثمر الأمريكيون عزوف البريطانيين عن استثمار أموالهم فى السعودية ظنا منهم بعدم وجود البترول هناك وكذلك لعدم استقرار الأوضاع ، فاغتنموا هذه الفرصة وساعدهم على هذا ميل الملك عبد العزيز آل سعود إليهم لحاجته إلى المال بهدف تدعيم جيشه وتطوير دولته وليدة النشأة. (2)

وأخذت أمريكا ترسخ وتوطد أقدامها فى هذه المنطقة مستغلة أفول القوة البريطانية خاصة بعد حرب السويس 1956 واستمرار فقدان سيطرتها على الدول التابعة لها فترة الستينيات حتى أفضى بها الأمر إلى الإعلان عن نيتها سحب قواتها العسكرية المرابطة شرق السويس.

وقد جاء قرار بريطانيا بسحب قواتها من المنطقة بعد مائة وخمسين عاماً استعمرت فيها أرض الخليج العربى واستنزفت موارده ، حينما استطاعت تثبيت أقدامها فى المنطقة على حساب ثلاث قوى تاريخية عظمى هى البرتغال وفرنسا وهولندا.

وفى خلال الفترة الممتدة بين عامى 1820 - 1971 تمكنت بريطانيا من تشييد نظام أمنى واقتصادى أساسه ضمان مصالحها الشخصية وقطع الطريق على القوى الأخرى . ولم يكن هذا النظام منسجماً مع طموحات وتطلعات أهل المنطقة. (3)

---

(1) Halliday. F, Arabia Without Sultans, p. 399

(2) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى : دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914 – 1945، (القاهرة : دار الفكر العربى , 1973)،ص 478 .

(3) عبد الجليل مرهون ، " العلاقات الفرنسية الخليجية والحاجز الأنجلو أمريكى " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 16 ، فبراير 1993 ، بيروت ، ص 9 .

وظلت بريطانيا تدير أمور الخليج عن طريق حاكمها العام فى الهند حتى عام 1947 حينما استقلت الهند وانتقل مركز المقيمية البريطانية إلى البحرين . ومع نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح الخليج العربى بحيرة للنفوذ البريطانى بفضل اتفاقياتها مع قطر والكويت وانتدابها على العراق ، ثم أخذ نفوذها ينحسر تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد ثورة العراق واستقلال الكويت ثم ظهور بوادر اتفاقيات الإمارات التسع بشأن الاتحاد.[1]

وقد بدأت بريطانيا تفطن إلى هذه المشاكل فأخذت تفكر فى هذه الأثناء فى إيجاد صيغة وحدوية لإمارات الخليج عن طريق البدء بتوحيد مناهج التعليم والأنظمة البريدية والقضائية والمالية ثم التوجه نحو تشكيل جيش نظامى مستقل لكل إمارة حتى يكون ذلك بيدها لا بيد غيرها.[2] ولكن بريطانيا أدارت وجهها عن تنفيذ هذه الفكرة بعد خروجها منهكة من الحرب حيث عادت لسياسة القمع مرة أخرى فسنت قانون الصحافة عام 1958 لإسكات الصحف الوطنية فى الخليج عن فكرة بث الوعى الوحدوى ومطالبتها المستمرة بتحقيق استقلال ووحدة دول الخليج العربى[3] وقد بدا التذبذب واضحاً فى سياسة بريطانيا تجاه المنطقة ويتضح ذلك من خلال التأمل فى كتبها البيضاء الأربعة التى أصدرتها تباعاًأعـــــوام (1957, 1962 , 1966 ,1967). ففى كتابها الأول الصادر عام 1957 أكدت على تصميمها على الوفاء بكامل التزاماتها الدولية والاستعمارية فى الشرقين الأوسط والأدنى عن طريق القواعد الثابتة والطائرات ونقل الجنود . [4]

ثم جاء الكتاب الأبيض الثانى عام 1962 بعنوان : (الخمس سنوات القادمة) ليؤكد على أهمية بترول الخليج لبريطانيا ، وأكد كذلك على تقديم المساعدات العسكرية لدول المنطقة ، وكذلك الاعتماد على قاعدة البحرين لخدمة باقى إمارات الخليج . [5]

---

(1) محمد عبد الغنى سعودى ، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم ، ص 27 .

(2) أمينة فهمى ، صراع القوى فى الخليج — دولة الإمارات العربية المتحدة ودور الدول المحركة للأحداث فى المنطقة — ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، 1978 ، ص 11 .

(3) فى هذه الفترة — الخمسينيات — كانت القوى الفكرية فى منطقة الخليج متأثرة بشكل واضح بثورة يوليو 1952 والأفكار الوحدوية التى صاحبتها وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، فرأى بعض المفكرين الخليجيين أن دولهم أولى بهذه الوحدة بحكم عوامل التاريخ والجغرافيا والدين واللغة والعادات والأصول العائلية .

(4) محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، ص 272 .

(5) محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921-1971) ، ص 354.

وفى كتابها الصادر فى فبراير 1966 أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من المنطقة. وفى أوائل عام 1967 أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الثالث - وهو أهم هذه الكتب جميعاً - والذي قضى بتخفيض القوات العسكرية البريطانية شرق قناة السويس.[1] وفى يونيو من نفس العام وافق مجلس العموم البريطانى على سياسة حكومة حزب العمال الرامية إلى سحب القوات العسكرية من هذه المنطقة فى الفترة ما بين عامى (1973 : 1975) كميعاد أولى. ولكن بعد استقلال عدن فى 3 نوفمبر 1967 وتخفيض قيمة الجنية الإسترليني فى نفس الشهر من العام نفسه اقتنع السير دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانى بضرورة سحب القوات من هذه المنطقة قبل حلول نهاية عام1971[2].

وقد أرجع البعض تفكير بريطانيا فى سحب قواتها من المنطقة إلى تعرض وجودها العسكرى فى عدن للخطر جراء الكفاح المسلح هناك ، مع الأعباء المالية التى كان يتطلبها وجودها العسكرى شرق قناة السويس خاصة بعد إغلاقها إثر حرب يونيو 1967.[3] كما أرجع البعض السبب فى هذا الانسحاب إلى أسباب أخرى مثل استقلال الهند عام 1947 ، والجلاء البريطانى عن مصر 1954، وفشل العدوان الثلاثى على مصر 1956، ومعارضة الرأى العام البريطانى لمسألة تحمل عبء الدفاع عن الخليج العربى ، وقلة اهتمام شركات النفط العالمية بالوجود العسكرى البريطانى واعتمادها على علاقاتها بدول وإمارات المنطقة ، وتطور الأسلحة القتالية مما يجعل السيطرة لا تتطلب احتلالا عسكرياً.[4]

كما ذهب البعض إلى أسباب أخرى كرغبة بريطانيا فى تدعيم موقفها المعنوى فى العالم العربى كدولة تخلصت من سياستها الاستعمارية القديمة وذلك لأن تواجد القوات العسكرية البريطانية على

---

(1) يحيى حلمى رجب ، أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، 1997) ، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، ص 57 .

(2) محمد عدنان مراد ، صراع القوى فى المحيط الهندى والخليج العربى ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، 1984) ، تقديم : شاكر الفحام ، مراجعة : شهيرة مراد ، ص 477 .

(3) أليكسى فاسيليف ، بترول الخليج والقضية العربية ، (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1978) ، ص 41.

(4) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن فى الخليج العربى منذ الانسحاب البريطانى إلى حرب الخليج الثانية ، (أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997) ، سلسلة محاضرات الإمارات رقم 11 ، ص 2-3 .

أرض الخليج العربى ربما يعد مسألة تثير أعصاب سكان البلاد.[1] كما أرجع البعض هذا القرار إلى شعور بريطانيا بعدم قدرتها على لعب دور شرطى المنطقة بعد ذلك .[2]

على أية حال فإنه يمكننا إجمال كل هذه الأسباب فى سبب واحد أكثر منطقية وهو الشح الواضح فى موارد بريطانيا المالية عقب خروجها منهكة جداً من الحرب العالمية الثانية وهو ما نتج عنه كل الأسباب السابقة ، حتى وصل الأمر بها إلى الإعلان فى يوليو 1966 عن خفض إنفاقها الداخلى والخارجى كعملية لإعادة تقويم رئيسية لالتزاماتها فى منطقة شرق قناة السويس.[3]

وقبل إعلان بريطانيا رسمياً عن قرارها بالانسحاب من المنطقة أرسلت وزير الدولة للشؤون الخارجية المكلف بشؤون الشرق الأوسط جورنوى روبرتس فى مهمة استطلاعية إلى بعض دول الخليج كالسعودية وإيران والكويت بهدف العمل على ترتيب لإقامة تنظيم دفاعى مشترك لإقرار الأوضاع فى المنطقة بعد سحب قواتها منها.[4] ثم جاء القرار التاريخى بسحب القوات العسكرية البريطانية من منطقة الخليج على لسان رئيس الوزراء البريطانى هارولد ويلسون فى 16 يناير 1968 أمام مجلس العموم البريطانى الذى نص على أن حكومة العمال قررت سحب القوات العسكرية من الشرق الأقصى والخليج فى موعد لايتعدى نهاية عام1971 .[5] ولم ينجح حزب المحافظين الذى خلف حزب العمال فى رئاسة الحكومة البريطانية فى 18 يونيو 1970 فى تغيير هذا القرار أو حتى وقفه على الرغم من معارضته له.[6]

وقد حاولت بريطانيا أن تلعب دوراً أكثر نزاهة فى المنطقة بعد إعلانها قرارها بالانسحاب عسى أن تترك ذكرى طيبة لها فى هذه المنطقة ؛ فقامت على سبيل المثال بتشجيع عقد مؤتمر

---

(1) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، الجزء الرابع ، ص 269 .

(2) Ray Vicker, The Kingdom of Oil in the Middle East : It's People and It's Power, (New York : Charles Scribner's Sons, 1974), p. 158.

(3) هوشنك أمير أحمدى ، النزاع الإيرانى الإماراتى ، ص 39 .

(4) جمال زكريا قاسم ، " العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربى على عهد الأسرة البهلوية (1925 – 1979) " ، بحث ضمن بحوث ندوة العلاقات العربية الإيرانية ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية – 1993) ، ص 148 .

(5) Frauke Heard-Bey, From Trucial States to United Arab Emirates – A Society in Transition – (London:Longman, 1982) , First published, p. 337.

(6) Ibid, p. 356.

الإمارات التسع فى دبى فى 25 فبراير 1968 بين وفود (دبى – رأس الخيمة – الشارقة – عجمان أم القوين – الفجيرة – أبو ظبى- البحرين – قطر) محاولة أن تترك انطباعا بأنها لازالت صاحبة السيادة على المنطقة.[1] ولكن هذا كله لم يكـــــن من شأنه أن يخفف -ولو قليلاً- من المشاكل التى خلفتها بريطانيا فى المنطقة مثل الاتفاقات غير المتكافئة مع دول وإمارات المنطقة، وتنمية المشاكل الحدودية بين دول المنطقة، وإشعال فتيل النزاعات القبلية والفردية بين سكان وإمارات المنطقة، وإقامة القواعد العسكرية فى المنطقة،ومنح ما لا تملك لمن لا يستحق كتأجير الأراضى والقواعد لبعض الدول الصديقة والقضاء على القوة البحرية لبعض دول وإمارات المنطقة، والحد من محاولات دول وإمارات المنطقة تحقيق التقدم والتطور .

وستكون هذه المشاكل بمثابة الجسر الآمن الذى ستعبر عليه أمريكا نحو تحقيق أهدافها وأطماعها ومصالحها فى المنطقة بدعوى تحقيق الأمن والاستقرار لدولها وحل مشكلة الفراغ الأمنى الناجم عن الانسحاب البريطانى - كما ادعت أمريكا – وكذلك إطفاء لهيب المشاكل الحدودية بين دول وإمارات المنطقة،وغيرها من الدعاوى التى اتخذتها أمريكا مبرراً ومسوغاً لتدخلاتها السافرة فى المنطقة

وقد جاء أول رد فعل رسمى أمريكى على إعلان هارولد ويلسون قراره التاريخى على لسان يوجين روستو نائب وزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية فى 19يناير 1968 بوصفه القرار بأنه بمثابة الصدمة المفاجئة ، وأضاف أن مشكلة الفراغ الأمنى ستقع مسؤوليتها على القوى الرئيسية فى المنطقة والتى ستأخذها على عاتقها وستكون هى المركز الذى ستبدأ منه مسألة الأمن لهذا الإقليم وقصد بالقوى الرئيسية إيران والسعودية والكويت وتركيا وباكستان أيضاً-. [2]

وشغلت قضية الانسحاب البريطانى من الخليج بال الساسة الخليجيين بل وشغلتهم عن القضية الكبرى-الصراع العربى الإسرائيلى- عقب حرب الخامس من يونيو 1967، فقد روى هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق فى مذكراته قصة مفادها أن الشيخ صباح السالم الصباح

---

(1) روح الله رمضانى ، الخليج العربى ومضيق هرمز ، (بيروت : الحقيقة برس ، 1988) ، ترجمة : حسين موسى ، ص 70 .

(2) CHookiat . P., US Kuwaiti Relations 1961 : 1992, p. 125.

فى خلال زيارته للولايات المتحدة فى 17 ديسمبر 1968 وخلال لقائه بالرئيس نيكسون [1] كان محور اللقاء بينهما يدور حول خطط الإدارة الأمريكية تجاه منطقة الخليج بعد اكتمال الانسحاب البريطانى عام 1971 على عكس ما توقع نيكسون نفسه من كون قضية الصراع العربى الإسرائيلى محور هذا اللقاء. [2] وهذا يدل على نجاح الغرب وأمريكا فى إقناع قادة دول المنطقة بحاجتهم الدائمة إلى حام لهم ومنظم لشؤونهم.

وعلى الرغم من توقع الكثيرين سعى أمريكا السريع نحو التقدم تجاه الخليج ولعب دور شرطى المنطقة ، فإنها كانت أكثر تفهماً للموقف حيث دعت بريطانيا إلى دعم الأنظمة الخليجية وتخفيف حدة الصراع بينها عن طريق تشجيع التعاون الإقليمى ودعمه بين دولة المنطقة كافة،فتبقى هى خلف الستار، ولا تتدخل تدخلاً مباشراً فى شؤون هذه الدول الداخلية وتظل تشجعها وتدعمها دعمًا متكاملاً ؛ حتى يتسنى التوغل بمنتهى الهدوء. [3]

وقد أكدت تصريحات المسؤولين الأمريكيين على مسألة عدم استعداد الولايات المتحدة التدخل عسكرياً فى شؤون المنطقة ، حيث صرح جون مانسفيلد- زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ الأمريكى- قائلاً:(أنا آسف لشعور البريطانيين أنهم مجبرون على اتخاذ تلك الخطوة لأنه سيطلب منا أن نملأ هذا الفراغ،ولا أدرى كيف سنقوم بهذا العمل لأنى لا أظن بأن لدينا الرجال أوالموارد). [4]

وقد فسر البعض هذا السلوك الأمريكى بالابتعاد عن التدخل بأنه ناجم عن الإحباط الشديد المصاحب لمشكلة فيتنام ، وعدم وجود رغبة لدى الأمريكيين فى القيام بأى دور عسكرى خارجى مباشر مستقبلاً. [5] ولعل هذا ما يبرر المحاولات الأمريكية المتكررة لإثناء بريطانيا عن هذا القرار أو على الأقل تأجيله ، ثم تقديمها مشروعا لبريطانيا يتضمن عدة اقتراحات لضمان بقاء النفوذ

---

(1) لم يكن نيكسون حتى هذه الأثناء – 17 ديسمبر 1968 – رئيساً للولايات المتحدة بشكل رسمى حيث أنه قد ولى الرئاسة فى يناير 1969 ، ولكن أثناء هذه الزيارة كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد أعلنت فوز نيكسون بمقعد الرئاسة .

(2) Henri Kissinger , White House Years, (Boston :Little Brown, 1979), p.51.

(3) Ralph H. Magnus, The Carter Doctrine : New Directions on a Familiar Stage" , Journal of the American Institute for the Study of Middle Eastern Civilizations, Summer 1980, p.10.

(4) خالد القاسمى ، الخليج العربى فى السياسة الدولية ، ص 164 .

(5) Ramazani R., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz , (Netherlands : Stjheff, 1979), p. 38.

والسيطرة الغربية على المنطقة كاستمالة إمارات الخليج العربى لتخطى خلافاتها والانضمام إلى اتحاد جماعى ، وتشجيع السعودية وإيران على تنسيق سياستهما الدفاعية ، واحتفاظ بريطانيا ببعض النفوذ فى المنطقة ، ووجود قوة أمريكية رادعة فى المحيط الهندى ، واستمرار زيارات قطع من الأسطول الأمريكى والبريطانى وبعض الدول الغربية ، وإتاحة الفرصة لعقد اتفاقات تعاون إقليمى مع دول المنطقة. (1)

وبدأت أمريكا فى الاتصال بالقوى الرئيسية فى المنطقة مثل السعودية وإيران والكويت ومن خارجها مثل تركيا وباكستان لحل مشكلة الفراغ الأمنى الذى اختلقته بعد الانسحاب البريطانى من المنطقة.(2)

ثم أخذت أمريكا تفكر فى الدور الذى يمكن أن تلعبه الدبلوماسية فى تلك الأثناء ، فجاء فى دراسة قام بها مجلس الأمن القومى الأمريكى أنه من الضرورى مضاعفة الوجود الدبلوماسى الأمريكى فى الخليج العربى تأكيداً لجدية المشاركة الأمريكية فى هذه المشكلة ودليلاً على اهتمام أمريكا المتزايد بالمنطقة. (3)

وفى تقرير هام أعده مركز الأبحاث الاستراتيجية بجامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1969 حول القرار البريطانى بالانسحاب من المنطقة أثير عدد من النقاط قد تسبب قلقا للإدارة الأمريكية وللمصالح الأمريكية العليا مثل الخوف من أية اضطرابات داخلية قد تحدث فى دول الخليج ؛ مما يعنى اضطراب القدرة على مواصلة تصدير النفط لأمريكا والغرب،والخوف من نشوب نزاعات حدودية بين دول المنطقة نتيجة للأطماع الجغرافية،واحتمال نمو نفوذ بعض الدول المحيطة بالخليج وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى . (4)

واتصفت الفترة التى تلت الانسحاب البريطانى مباشرة بتنامى الدور الأمريكى فى المنطقة.

وكانت فكرة هذا الدور قائمة على مبدأ الصداقة والعداء فى آن واحد.بمعنى أن علاقات أمريكا

---

(1) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، الجزء الرابع ، ص 290 : 292.

(2) صلاح العقاد ، التيارات السياسية فى الخليج العربى ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 1983) ، ص 426.

(3) هاتسون بالدوين ، استراتيجية الغد ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 1975) ، ترجمة : خيرى بنونة،ص 191.

(4) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكى فى الخليج ، ص 27 .

بدول المنطقة مؤسسة على فكرة أصدقاء أصدقائى هم أصدقائى وأصدقاء أعدائى هم أعدائى وأعداء أصدقائى هم أعدائى وأعداء أعدائى هم أصدقائى. [1]

وجاء التطبيق العملى لهذا المبدأ — الصداقة والعداوة — من خلال دعم أمريكا المتواصل لأصدقائها فى المنطقة . فنجدها تعقد مباحثات ثلاثية مع بريطانيا وفرنسا عام 1969؛ بهدف إطلاق يد الشاه فى احتلاله لبعض الجزر فى مضيق هرمز مقابل إثنائه عن احتلال البحرين والسيطرة عليها[2].

ثم دعمت استقلال البحرين من خلال تأييدها لإرسال الأمين العام للأمم المتحدة على رأس لجنة لتقصى الحقائق فى البحرين فى 31 مارس سنة 1970 ، واستغرقت رحلة هذه اللجنة فى البحرين مدة إحدى وعشرين ليلة . [3] وأعقبت هذه الرحلة بمساندتها الواضحة للبحرين فى جلسة مجلس الأمن الدولى فى 11 مايو 1970 بالمصادقة على تقرير هذه اللجنة.

وبدا واضحاً الدور الذى لعبه المندوب الأمريكى لدى مجلس الأمن تشارلز يوست بخصوص مسألة حق البحرين فى تقرير مصيرها. [4]

ثم أكدت أمريكا دعمها لأصدقائها مرة أخرى من خلال إرسالها فريقاً من خبراء وزارة الدفاع الأمريكى فى نفس السنة — 1970 — للكويت لوضع خطة لتطوير وتنمية القدرات العسكرية الكويتية. [5] و لم تكتف أمريكا بمساندة البحرين والكويت والإمارات فى محاولاتهم نيل الاستقلال ودعم قدراتهم ؛ بل ساندت قطر فى مطالبتها باستقلالها ، ثم دعمت مسألة انضمامها للأمم المتحدة وأنشأت سفارة لها بقطر وأتبعتها بتعيين سفير أمريكى مقيم بها. [6]

---

(1) Bjorn Moller, Resolving the Security Dilemma in the Gulf Region, (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies and Researchs, 1997), p. 12.

(2) فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص 168 .

(3) محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ، ص 397 .

(4) المرجع السابق ، ص 405.

(5) Abdul Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy " City State in World Politics", (San Francisco :West View Press, 1990), p. 82.

(6) إميل نخلة ، العلاقات الأمريكية العربية فى منطقة الخليج العربى ، (البصرة : منشورات مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة ، 1980) ، ص 24 .

ومثلما شغلت أمريكا بمسألة دعم ومساندة أصدقائها فإنها شُغلت – أيضا ، وبنفس القدر إن لم يكن أكثر – بمسألة مواجهة ومقاومة أعدائها وأعداء أصدقائها ، وأعنى بكل تأكيد الاتحاد السوفيتى الذى شغل بال الساسة الأمريكيين كثيراً بتحركاته المباشرة نحو المنطقة بعد الانسحاب البريطانى منها عام1971 ؛ بل بمجرد الإعلان البريطانى عن النية فى الانسحاب من المنطقة عام 1968 ، فعقدت مؤتمراً لسفرائها فى الشرق الأوسط فى طهران فى أبريل 1970 برئاسة جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط ، وفيه تم التحذير من التحركات السوفيتية نحو المنطقة وتأثير هذه التحركات على المصالح الأمريكية المرتبطة بها. [1]

ومما زاد من المخاوف الأمريكية إقدام السوفيت على التوجه بأساطيلهم البحرية نحو البحر المتوسط بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ.[2]

وبدا التضارب واضحاً فى التوجهات الأمريكية نحو المنطقة وردة الفعل السريعة تجاه هذه التحركات السوفيتية وحول طبيعة التدخل المفروض على الإدارة الأمريكية وهل سيكون مباشراً أم غير مباشر؟. وفى النهاية اضطرت أمريكا إلى تكثيف وجودها العسكرى فى المنطقة من خلال تعزيز قوة أسطولها البحرى فى المحيط الهندى والتفكير فى إنشاء أسطول أمريكى يكون متواجداً بصورة دائمة فى بحر العرب ، وكذلك قيام قطع هذا الأسطول بزيارات متكررة بين الحين والآخر لموانئ وسواحل بعض دول المنطقة. [3] ولكنها عادت مرة أخرى لتوضيح أنها لا تنوى التدخل مباشرة فى شؤون المنطقة ، ولا تنوى أن يكون لها حضور بارز فى هذه المنطقة وكان ذلك على لسان دافيدز روجرز أول مبعوث رسمى أمريكى للمنطقة فى نهاية عام 1971!!. [4]

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة حالما علمت بالنية البريطانية للانسحاب من الخليج ، فإنها طرحت شعار ملء الفراغ الأمنى الناجم عن فراغ القوة (Power Vacuum) كذريعة لتبرر

---

(1) محمد رشيد الفيل ، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربى ، ص 127 .

(2) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكـــى السوفيتى حول الشرق الأوسط – الأبعاد الإقليمية والدولية – (الكويت: ذات السلاسل ، 1986) ، ص 432.

(3) من بيان لمساعد وزير الخارجية الأمريكية هارولد سوندرز أمام اللجنة الفرعية الخاصة بشؤون أوروبا والشرق الأوسط فى مجلس النواب الأمريكى فى شهر مارس عام 1971 ، نقلاً عن جريدة السياسة الكويتية بتاريخ : 27 / 3 / 1971.

(4) رياض نجيب الريس ، ظفار : الصراع السياسى والعسكرى فى الخليج العربى (1970 : 1976) ، (بيروت رياض الريس للكتب والنشر ، 2000) ، الطبعة الثانية ، ص 174 .

بها البداية النوعية لوجودها الأمني ، الذى سرعان ما تحول إلى وجود اقتصادى وسياسى وعسكرى فى المنطقة، لكن دول الخليج العربى قد أحست ببعض المخاطر التى تتربص بأمنها القومى[1] فى تلك الفترة.وقد ساعد الميراث الاستعمارى الذى ورثته هذه الدول فى خلق هذا الشعور بالهاجس لديها؛ فقد نجح الاستعمار فى خلق وإذكاء عوامل الفرقة والتجزئة بين هذه الدول ، الأمر الذى ولد نزاعات كبيرة بينها ، وخلق مناخاً مساعداً للاستقطاب والتكتلات الجانبية، فقدمت هذه العوامل المبرر للتدخل الأجنبى فى المنطقة. [2]

ولعل هذا يفسر الاستجابة الفورية لدول أوروبا ، والاستعداد التام للاشتراك فى أية قوة بحرية مشتركة لمواجهة الأخطار التى تحدق بهذا الإقليم. [3]

ولكن يبقى العذر موجوداً لدول المنطقة ؛ خاصة إذا علمنا أنها لم تكن لديها القدرة حتى هذه الأثناء على تحقيق أمنها الجماعى. [4]

ومما عمق من هذه المشكلة لدى دول المنطقة – أعنى عدم القدرة على تحقيق الأمن الجماعى – ارتباطها بانكسار الأمن القومى العربى ، وتراجع مد حركة القومية العربية وخفوت ايقاعها – أو زواله أحيانا – بعد نكسة 1967 ، وما تلاها من ضعف ووهن ضرب المنطقة العربية جمعاء حتى سُمى العقد الذى تلى هذه الحقبة بعقد الفشل على حد تعبير بعض الكتاب. [5]

---

(1) مصطلح الأمن القومى يعنى تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية ، والتى تؤدى بها فى حالة حدوثها إلى الوقوع تحت سيطرة دولة أجنبية أو مجموعة من الدول نتيجة لضغوط خارجية أو إنهيار داخلى. للمزيد انظر : عبد الوهاب الكيالى وآخرون ، موسوعة السياسة ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1979) الجزء الأول ، ص 331 .

(2) شمة بنت محمد آل نهيان ، " تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسى والاجتماعى داخل دول مجلس التعاون الخليجى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 246 ، أغسطس 1999 ، بيروت ، ص 49 .

(3) على الدين هلال ، " الأمن العربى والصراع الإستراتيجى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 9،سبتمبر 1979 بيروت ، ص 99 .

(4) فريد هوليداى ، النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران ، (بيروت : دار ابن خلدون ، 1975 ، ترجمة:زاهر ماجد ، ص 77)

(5) أمير طاهرى ، " لماذا فشل مؤتمر وزراء الخليج فى مسقط 1976 " ، (الكويت : جريدة الرأى العام ، 12/ 1976/12) .

وعلى الرغم من وصف البعض لهذا العقد بعقد الفشل بالنسبة لدول الخليج العربى أيضاً ، فإن البعض الآخر اعتبره عقداً لتلمس الخطى بحثاً عن صيغة مشتركة لأمن الخليج عن طريق اجتهادات فردية فى بعض الأحيان وجماعية فى أحيان أخرى .[1]

وقد صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان — حاكم إمارة أبو ظبى آنذاك —:(إن أمن الخليج مسؤولية دوله ، وأن كل ما يقال عن وجود فراغ أمنى فى المنطقة هو وهم باطل،ولن يلتفت إليه)[2]

وعلى الرغم من محاولات أمريكا المستمرة والدؤوبة لإجهاض وتأديب أية محاولة تظهر فى أية دولة أو منطقة من مناطق العالم الثالث نحو التحرر والمصلحة الوطنية بحجة أنها تعرض مصالح أمريكا للخطر [3] ، على الرغم من هذا نجد أن بعض الحركات والتجمعات السياسية المعارضة المحدودة فى الخليج العربى قد وقفت موقف الرافض والمعارض للتدخل الأمريكى فى المنطقة ، وكذلك ضد سياسة الأحلاف والتكتلات التى حاولت أمريكا أن تقيمها فى المنطقة ، وعلى رأس هذه التجمعات السياسية الخليجية حركة القوميين العرب فى الكويت والجبهة الشعبية فى البحرين ؛ حيث اعتبرت جميعُها المشاريعَ الأمريكية موجهة ضد المصلحة الوطنية الخليجية ، وأنها أحلاف أمريكية تستهدف ثروات المنطقة . ولم يكتب لهذه الحركات والتجمعات النجاح بسبب اصطدامها بالسلطات الوطنية المدعومة من الخارج ، وكذلك لتعرضها للقمع من جانب هذه السلطات ، إضافة إلى الانشقاقات التى حدثت فى صفوفها جميعاً . [4]

وخلاصة القول فإن الأوساط المسئولة فى الولايات المتحدة الأمريكية قد استقبلت قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج بنهاية عام 1971 بمشاعر مختلطة بين السعادة والحزن وبين الاطمئنان والقلق فبينما كان الارتياح هو شعور البعض نتيجة لزوال السيطرة البريطانية عن هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ورفع يدها عن كنوزها وثرواتها ، كان القلق هو شعور البعض الآخر الذى بدأ الخوف يساوره من تهديد قد يصيب مصالحه الاقتصادية فى المنطقة ، وعلى رأسها المصالح النفطية وضمان وصول النفط فى أسرع وقت وآمن طريق وأغزر كمية وأنسب سعر.

---

(1) آلان جريش ودومينيك فيدال ، الخليج : مفاتيح لفهم حرب معلنة ، (ليماسول : شركة الأرض للنشر المحدودة ، 1991) ، ترجمة : ابراهيم العريس ، ص 175 .

(2) جريدة الأهرام ، القاهرة ، 1 / 5 / 1970.

(3) حامد ربيع ، نظرية الأمن القومى العربى ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، 1984) ، ص 116 .

(4) فلاح عبد الله المديرس ، " المعارضة السياسية والتجارب الوحدوية فى منطقة الجزيرة والخليج العربى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 245 ، يوليو 1999 ، ص 17 : 24.

ومما زاد من المخاوف الأمريكية سرعة التحركات السوفيتية نحو المنطقة وثرواتها ومحاولة السوفيت - العدو الأول للأمريكيين آنذاك - الحصول على أكبر قدر من النفوذ والسيطرة والامتيازات فى هذه المنطقة الثرية ، وكذلك نمو التيار الثورى المعادى للإمبريالية الأمريكية بشتى صورها . حيث ظهر بعض المتأثرين بأفكار الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر ، وكذلك أيضاً ظهور تحسن واضح فى العلاقات السوفيتية الإيرانية ، أعقبه صدور تصريحات إيرانية مسؤولة تتعهد رسميا بالسماح للسوفيت بإقامة قواعـــد نووية فى الأراضي الإيرانية .

هنا أحست أمريكا بخطورة الوضع وأخذت الإدارة الأمريكية تفكر فى حل مناسب يضمن لها السيطرة على هذه المنطقة وعلى ثرواتها دون المساس بمشاعر أهلها ، فنشطت الدبلوماسية الأمريكية وحاولت أن تلبى رغبات قادة الخليج العربى كافة ، وتدعمهم جميعاً ولكن بأساليب وطرق مختلفة تناسب كلا منهم على حدة ، وستهتدى الإدارة الأمريكية فى النهاية إلى اتخاذ أسلوب التدخل غير المباشر فى المنطقة منهجاً لها فى التعامل مع هذه المنطقة أو ما سيطلق عليه (مبدأ نيكسون) الذى ستشرحه الصفحات القادمة ، بداية من التفكير فيه ثم الإعلان عنه وصولا إلى تطبيقه مع دول المنطقة .

مبدأ نيكسون :

يمكننا القول إن مشكلة الانسحاب البريطاني من الخليج العربي قد شغلت بال نيكسون أكثر مما شغلت بال جونسون –على الرغم من أن قرار بريطانيا بالانسحاب قد جاء فى الفترة الرئاسية لجونسون– . وتفسير هذا الأمر يعود إلي أن تزامن هذا القرار مع الشهور الأخيرة لحكم جونسون الذى اكتفى بتعهده للسعودية بحمايتها إذا ما تعرضت للخطر، وذلك فى أثناء زيارة ولى العهد السعودى الأمير خالد بن عبد العزيز آل سعود لواشنطون فى يونيو من عام 1968 ، وكذلك تأكيده له على السيطرة الأمريكية التامة على الموقف فى المنطقة. [1]

وقبل مجيء نيكسون نستطيع أن نقول إن السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة قد ارتكزت على سياسة (العصا والجزرة) ، بمعنى أنها كانت تعتمد على التوفيق بين فكرتى التدخل العسكرى المباشر وفكرة تقديم المساعدات الاقتصادية ، وبشكل أكثر وضوحاً نقول إنها اعتمدت على الجمع بين أفكار ترومان وأيزنهاور ومشروع مارشال. [2]

وبمجرد اعتلاء نيكسون سدة الحكم فى أمريكا بدأ فى دراسة الموقف من جميع أبعاده مع مستشاريه فأرسل رئيس مستشاريه للشؤون الخارجية ويليام سكرانتون إلى الرياض ، حيث التقى الملك فيصل وأكد له على مسألة الحماية الأمريكية للسعودية وأبلغه إعلان نيكسون أن أمن السعودية مسؤولية أمريكية ، وأن أى اعتداء عليها هو إعتداء على أمريكا ذاتها. [3] ثم واصل نيكسون اجتماعاته ومباحثاته مع كبار مستشاريه ؛ فأعطى تعليماته لكيسنجر رئيس مجلس الأمن القومى الأمريكى آنذاك بضرورة دراسة مختلف الخيارات أمام أمريكا ، ووضع سياسة لها تجاه منطقة الخليج العربى فقدم كيسنجر مذكرة إلى البيت الأبيض تحت رقم 66 بتاريخ 12 يوليو 1969. [4]

وقد أوصى كسينجر فى مذكرته هذه بضرورة استمرار أمريكا فى تقديم مساعداتها للحكومات الموالية لها فى المنطقة دون تبنى أى دور عسكرى مباشر هناك ، وكذلك ضرورة البحث عن وكيل لأمريكا فى المنطقة مع توظيف قوة إقليمية هناك لضبط مجريات الأمور والأحداث بما يضمن مصالح

---

(1) محمود بكرى ، جريمة أمريكا فى الخليج — الأسرار الكاملة – ، (القاهرة : الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1991) ، الطبعة الثالثة ، ص 65 .

(2) فؤاد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية فى الخليج العربي ، ص 51 .

(3) محمود بكرى ، المرجع السابق .

(4) محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ، ص 380 .

الغرب وأمريكا. [1] وكانت أمريكا حتى هذه اللحظة تعتمد وبشكل أساسى على إسرائيل وإيران لحراسة وحماية مصالحها ومصالح الغرب فى هذه المنطقة الهامة. [2]

وقد نظر نيكسون إلى الخليج كمسرح منفصل ولكنه على اتصال بالمحيط الهندى ومتميز عن باقى أرجاء الشرق الأوسط . [3] حيث لم ير فى مشاكل منطقة الخليج العربى أية طبيعة عسكرية بل هى فى الأساس مشاكل سياسية ويمكن لأمريكا احتواؤها ومعالجتها . [4] لذا فقد جاءت كل تصريحاته المتعلقة بهذه المنطقة متوافقة مع فكرته هذه ؛ فنجده يصرح ذات مرة قائلاً : (إن منطقة الخليج هى إحدى مناطق العالم الأكثر اضطراباً ، والأقل استقراراً ، والأشد تعرضا للخطر ، ولكنها فى الوقت نفسه – إحدى المناطق الأكثر حيوية فى العالم ، ثم يمضى قائلاً : وعلينا اليوم أن ندرك أن من يسيطر على هذه المنطقة يمكنه أن يسيطر على العالم لأنها المفتاح الذى يسمح له بذلك، ثم أكد أيضاً على ضرورة محافظة أمريكا على مصالحها بالمنطقة بقوله : قد يجازف الأمريكيون حين يهبون للدفاع عن مصالحهم فى الخليج ، ولكنهم سوف يعرضون أنفسهم لمخاطر أكبر إذا ما اختاروا عدم الدفاع عن هذه المصالح) . [5]

وقد فرضت الظروف المصاحبة للإعلان عن مبدأ نيكسون على الإدارة الأمريكية البعد عن فكرة التدخل العسكرى المباشر ، وأقصد المشكلات الناجمة عن تواجدها العسكرى فى فيتنام الذى انتهى بالفشل الذريع وعدم القدرة على تحقيق الهدف الذى سعت إليه فى حربها هذه ؛ وهو إقامة أنظمة سياسية تابعة لها فى هذه البلاد – فيتنام وكمبوديا ولاوس – . [6]

---

(1) منى سحيم آل ثانى ، مرجع سابق ، ص 260 .

(2) Simon Bromley , American Hegemony and World Oil, (Cambridge : Polity Press, 1991), p. 116.

(3) William Stivers, American's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East (1940 : 1983) , (New York : St. Martin's Press, 1986), p. 60.

(4) Ian Skeet, Oman : Politics and Development, (New York :St. Martin's Press, 1992), p. 81.

(5) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " , ص 47.

(6) عبد العزيز العجيزى ، " التسوية السياسية والتسوية العسكرية لحرب فيتنام " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 31 يناير 1973 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 12 .

وقد تبع خروجها من هذه المنطقة تغييرات استراتيجية فى سياستها الخارجية من أهمها التوجه المباشر نحو منطقة الشرق الأوسط وبالأخص منطقة الخليج العربى.[1] مع التأكيد على مسألة عدم التدخل العسكرى فى هذه المنطقة كغيرها من المناطق التى تمثل امتداداً لنطاق المصالح العليا الأمريكية خاصة بعد تأكيد الكونجرس ذاته على عدم ثقته فى جدوى الحرب العسكرية المحدودة كوسيلة يمكنها أن تحقق التقدم للسياسة الخارجية الأمريكية. [2] بل وصل الأمر بالكونجرس إلى إصدار قانون سلطات الحرب عام 1973 ، الذى يمنع الرئيس الأمريكى من إرسال قوات إلى ما وراء البحار إبان الأزمات أو فى حالات المعارك المحتملة دون أخذ موافقة الكونجرس . [3]

وأثارت مسألة التدخل العسكرى الأمريكى خارجياً انشقاقاً كبيراً فى الأوساط السياسية الأمريكية ، ووصل الأمر بدعاة التدخل الخارجى الأمريكى إلى الإعلان عن مشروعية هذا التدخل بدعوى تخليص واشنطون من عقدة فيتنام . [4]

ومن كل ما سبق نخلص إلى أن طبيعة مبدأ نيكسون البعيدة عن التدخل العسكرى المباشر كانت وليدة لظروف داخلية أمريكية بشكل أكبر من كونها ناجمة عن اقتناع كامل من قبل الادارة الأمريكية ويؤكد صحة هذا الرأى مذكرة مجلس الأمن القومى الأمريكى رقم 92 لعام 1969 ، والتى أكدت على ضرورة تحقيق السلام والاستقرار فى منطقة الخليج عن طريق تشجيع قوى إقليمية محلية على تولى هذه المسؤولية دون تدخل أمريكى مباشر فى شؤون هذه المنطقة، وانصبت ترشيحات مجلس الأمن القومى على إيران لتحمل هذه المسؤولية.[5]

ووقع الاختيار عليها لأسباب عدة من أهمها أنها دولة لديها قدرات اقتصادية وعسكرية وبشرية وطبيعية مميزة ، ولا يوجد أى خلاف على أحقية أهلها فى أرضهم لوجودهم عليها منذ آلاف السنين .

---

(1) بكر مصباح تنيره ، " التطور الاستراتيجى للسياسة الأمريكية فى الوطن العربى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 37 ، مارس 1982 ، بيروت ، ص 35 .

(2) ماكسويل تايلور وآخرون ، الاستراتيجية الأمريكية فى الثمانينات ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1981) ، ص 26 .

(3) محمود عزمى ، " مشاة البحرية الأمريكية – قوى تدخل سريع ضد الوطن العربى والعالم الثالث- "، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، العددان 21 – 22 ، يوليو وأكتوبر 1987 ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ص 9 .

(4) مايكل كلير ، ما بعد عقدة فيتنام : اتجاهات التدخل الأمريكى فى الثمانينات،(بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية ، 1982)، ص 15.

(5) محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ، ص 51 .

غير أن نيكسون ومستشاريه قد فطنوا إلى أن تدعيم إيران اقتصادياً وعسكريا بشكل واضح ومكثف وبصورة فردية قد يشكل استفزازاً لشعوب المنطقة التى عانت كثيراً من السيطرة والهيمنة والأطماع الفارسية لسنوات كثيرة خلت مع تسليمهم جميعاً بالقوة الإيرانية الكبيرة التى ربما لا تحتاج إلى تضخيم من وجهة نظرهم . فأخذ نيكسون يبحث عن قوة إقليمية أخرى تضمن له مع إيران تنفيذ سياسته التى يراها مناسبة لهذه المنطقة شريطة أن تتمتع هذه القوة بمقومات تماثل فى الأهمية المقومات التى تتمتع بها إيران . ووجد نيكسون ضالته فى السعودية التى تتمتع بقدرات مالية وجغرافية واقتصادية تضاهى ما تتمتع به إيران ، مع قدرتها على تعويض فارق المقومات البشرية بأهمية دينية كبرى تتمتع بها وحدها دون غيرها من باقى دول المنطقة .

وقد حققت السعودية وإيران الشروط التى حددتها أمريكا عند اختيارها لحليف لها فى المنطقة ، مثل الأهمية الاستراتيجية ، والاستقرار الداخلى ، والثقل السياسى ، والقدرة على التأثير فى الدول المجاورة،والولاء الكامل للولايات المتحدة من قبل حكامها المحليين، والرغبة فى خدمة المصالح الأمريكية والعلاقات الاقتصادية القوية المشتركة بين الطرفين. ويرجع السبب وراء تجنب الاختيار الأمريكى العراق كحليف تتحقق فيه الشروط المطلوبة ، وذلك لاعتماد العراق خطا سياسياً وفكراً اقتصاديا مناوئاً لأمريكا والغرب ، وارتكازه على تحالف وثيق مع الاتحاد السوفيتى. [1] فحسمت أمريكا أمرها بتجنيب العراق وتحييد دوره على الرغم من تنافسه الزعامة مع إيران فى الخليج آنذاك غير أن أمريكا لم تمكن طرفاً بعينه من السيطرة المنفردة على الخليج وأعنى إيران ، فأصبحت السعودية العمود الثانى فى سياسة(العمودين المتساندين) (Twin Pillars Policy) التى انتهجتها في المنطقة. [2].

---

(1) عبد الجليل مرهون ، " الأمن فى الخليج : حركة التفاعلات الإقليمية "، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 40، أبريل 1995 ، ص 39 .

(2) F. Gregory Gauses , " Gulf Regional Politics : Revolution, War and Rivalry"research in : Dynamics of Regional Politics : Four Systems on the Indian Ocean Rim, Edited by : W. Howard Wriggins, (New York: Columbia University Press, 1992), P. 39.

ولكن لصعوبة الجمع بين إيران والسعودية فى ائتلاف واحد لوجود تناقضات كثيرة بينهما ، تم ضم كل منهما — على حدة — إلى عجلة السياسة الأمريكية ، معتمدة في ذلك كله على قوة إيران العسكرية والتميز الاقتصادي الواضح للسعودية [1] .

وتعنى سياسة العمودين المتساندين أو الركيزتين:(الارتكاز على قوى قمعية إقليمية أو بوليس حراسة فى المنطقة لتحقيق المصالح الأمريكية العليا). ولعل هذا مايفسر لماذا تم إعطاء إيران هذه الأدوار المتزايدة فى منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى وتزويدها بكافة أنواع الأسلحة المتقدمة لتحقيق هذا الغرض حتى تحولت إلى ترسانة هائلة من الأسلحة. [2]وكانت أمريكا تهدف من تطبيق هذه السياسة إلى تأمين وجود أنظمة حكم موالية لها فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة بهدف الحفاظ على مصالحها النفطية ، وكذلك إبعاد الدول الاشتراكية الكبرى عن هذه المنطقة . [3]

وللأمانة التاريخية نؤكد على أن إيران قد حظيت بدعم عسكرى أكبر من السعودية وذلك لرفض السعودية تقديم أية تسهيلات عسكرية إضافية على أراضيها ، حيث أن أمريكا كانت لها سلطة فى هذا الوقت على قاعدة الظهران الكبرى فقط [4] .

ولعل ميل أمريكا إلى دعم إيران عسكرياً بشكل أكبر من دعمها للسعودية دعا البعض إلى رفض تسمية سياسة العمودين المتساندين وتعديلها لسياسة العمود والنصفOne Pillar and Half حيث تم الاعتماد على إيران أولاً وبشكل رئيسى ثم حلت السعودية فى المرتبة الثانية. [5]

كما وصف هذا المبدأ بمبدأ المياه الزرقاء(Blue Water Doctrine)) ، وذلك لأنه لم يدع إلى تقليص الوجود البحرى الأمريكى فى الخليج العربى والمحيط الهندى ؛ بل صحب هذا المبدأ تحول واضح فى أولويات الدفاع الأمريكى من القوات البرية إلى القوات البحرية. [6]

---

(1) صموئيل سيجف ، المثلث الإيراني: دراما العلاقات الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية ، (الأردن: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث ، 1990) ، ترجمة : دار الجليل ،الجزء الثاني ، ص 142.

(2) Anthony. H.Cordesman,The Gulf and the Search for Strategic Stability, pp.160-161.

(3) روح الله رمضاني ، مرجع سابق ، ص 98 .

(4) Emile A. Nakhleh, The United States and Saudi Arabia : A Policy Analysis, (Washington : American Institute for Public Policy Researches, 1975), p. 29.

(5) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، الجزء الخامس ، ص 80.

(6) المرجع السابق ، ص 73 .

على أية حال فقد أعلن نيكسون مبدئه هذا فى 25 يناير سنة 1969، وذلك حينما توقف فى جزيرة جوام [1] أثناء رحلته حول العالم ،لذا فقد عرف بمبدأ جوام (Gwam Doctrine) [2] الذى أكد على تعهد أمريكا بتأكيد استعدادها للإبقاء على التزاماتها تجاه البلدان الأخرى ، وكذا تعهدها بتوفير درع لها إذا ما هددت دولة نووية حرية هذا البلد المتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أما فى حالة حدوث أى نوع آخر من العدوان ، فإن أمريكا مستعدة لتقديم كافة المعونات العسكرية والاقتصادية ، شريطة أن يضطلع البلد المتعرض مباشرة للتهديد بالمسؤولية الأساسية عن تأمين الموارد البشرية اللازمة للدفاع عنه. [3]

وبعبارة أخرى يمكننا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد اضطرت للاعتراف بالتقلص النسبى لقدرتها وإمكاناتها العالية نتيجة المتغيرات الجارية فى العالم ، محاولة فى هذا كله استخدام الموارد البشرية المتوفرة لدى الدول الصديقة لها والمتحالفة معها فى علاج هذه المخاطر. [4]

وبأسلوب أكثر اختصاراً يمكننا أن نجمل هذه السياسة الأمريكية تجاه المخاطر التى يتعرض لها حلفاؤها بأنها سياسة تحميل الحكومات الموالية لأمريكا مسؤولية حماية وضمان المصالح الأمريكية العليا.

وقد عزا البعض الاتجاه الجديد فى السياسة الأمريكية إلى فشل سياسة الاستجابة المرنة (Flexible Response) التى ابتدعها الجنرال ماكسويل تايلور عام 1959- وهو الذى تولى منصب مستشار الأمن القومى الأمريكي فى عهد الرئيس جون كينيدى – فى تحقيق أية

---

(1) جزيرة جوام هى إحدى جزر مارياناس الواقعة غربى المحيط الهادى والتابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، وهى أكبر هذه الجزر ، وتبلغ مساحتها حوالى 525 كم2 ، وعاصمتها أجانا، وقد اكتشفها ماجلان عام 1521 وصارت مستعمرة إسبانية عام 1696 ، ثم استولت عليها أمريكا عام 1898 على أثر الحرب الأمريكية الإسبانية وفى عام 1941 استولى عليها اليابانيون ودمروها تماماً ، ثم استعادها الأمريكيون عام 1944 وجعلوها قاعدة جوية وبحرية وقاعدة لخطوط المواصلات الجوية عبر المحيط الهادى . للمزيد انظر : الموسوعة العربية الميسرة ، إشراف : محمد شفيق غربال ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965) ، ص 656 .

(2) William Stivers , American's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East (1948 – 1983), p. 62.

(3) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 29 .

(4) المرجع السابق ، ص 30 .

مكاسب خارجية تذكر ، وكذلك إلى تزايد ضغوط الرأى العام الأمريكى المعادى لسياسة التدخل العسكري خارج الحدود الأمريكية. [1]

وقد قدم نيكسون تقريراً إلى الكونجرس بتاريخ 18 فبراير 1970 بعنوان (السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال السبعينيات : استراتيجية جديدة من أجل السلام) . [2] وقد حوى هذا التقرير ثلاث قواعد هامة حكمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربى فترة السبعينيات تمثلت في عدم الزج بالقوات المسلحة الأمريكية فى أى حرب خارجية تلافياً لما حدث من تورط فى حرب فيتنام ، وفتح أبواب الترسانة العسكرية الأمريكية أمام الدول الحليفة والتابعة ، وتزايد اتجاهات التطوير العسكري في بلدان العالم النامي بشكل عام ، وازدياد حجم استنزاف مواردها. [3]

والغريب فى هذا التقرير أن نيكسون لم يحدد صراحة الدولة أو الدول التى ستعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية فى حماية مصالحها فى الخليج العربى ، ولم يأت ذكر السعودية أو إيران أو غيرهما من دول الخليج فى هذا التقرير . [4]

كما أكد نيكسون فى تقريره هذا على أن مسألة التنمية فى الدول الصديقة لأمريكا لا يمكن أن تكون من الشؤون التى تتولاها أمريكا وحدها أو حتى من شؤون أمريكا فى المقام الأول. [5]

ورغم أن مبدأ نيكسون يشكل تراجعا عن السياسة الأمريكية ذات الطبيعة العدوانية فإنه فى الوقت نفسه لا يعنى مطلقاً العودة إلى سياسة العزلة التى صبغت السياسة الخارجية الأمريكية فى القرن التاسع عشر ، فالأمر لم يتعد — فى الحقيقة– مجرد تغيير فى أسلوب التعامل مع المشكلات الدولية . كما أن فكرة الابتعاد عن التدخل المباشر فى شؤون الدول الحليفة والاكتفاء بتقديم الدعم بشتى أنواعه لم تكن من بنات أفكار نيكسون بل سبقه إليها إيزنهاور عام 1955 تحت ما يسمى بـــ (برنامج السلامة العامة) ، الذى هدف إلى دعم الولايات المتحدة للأمن الداخلى للدول الحليفـــة من خــــلال إرســـال بعثات السلامة العامة(Public Safety Missions) ؛

(1) فؤاد شهاب ، مرجع سابق ، ص 53 .

(2) أمين هويدى ، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى،(القاهرة:دارالشروق،1977) ، الطبعة الأولى، ص 93.

(3) أمين هويدى ، لعبة الأمم فى الشرق الأوسط ،(القاهرة:دار المستقبل العربى،1990) الطبعة الثانية ،ص 68.

(4) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن فى الخليج العربى منذ الانسحاب البريطانى إلى حرب الخليج الثانية،ص7.

(5) مايكل أ . بالمر ، حراس الخليج " تاريخ توسع الدور الأمريكى فى الخليج العربى 1833 : 1992" ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995) ، ترجمة نبيل زكى ، الطبعة الأولى ص 90 .

حيث قدمت الولايات المتحدة من خلال هذه البعثات المستشارين والخبراء والبرامج الأمنية والأسلحة أيضاً وقد استفادت إيران والسعودية من هذا البرنامج كثيراً وتم حل مكتب السلامة العامة فى عهد الرئيس فورد عام 1975.[1]

وهنا يتضح أن الاهتمام بإيران والسعودية والتركيز عليهما لم يكن سبقاً من قبل إدارة نيكسون فالأرقام تقول إنهما قد تلقتا دعماً ضخماً من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة قبل إدارة نيكسون ، فقد دعمت أمريكا إيران فى الفترة مابين (1946 : 1976) بمساعدات مختلفة تبلغ قيمتها حوالى 1.605.100 مليون دولار.[2]

ولقد وضح نيكسون هوية الجهة التى تستحق المعونات الأمريكية من خلال تحديده المعايير التى توجه من خلالها هذه المعونات فلا توجد معونة دون شروط ، ويجب أن تكون لها أهداف محددة بوضوح وقابلة للقياس، ويجب أن تكون المعونة ثنائية وليست متعددة الأطراف ، وأن تكون متسقة مع المصالح السياسية الخارجية الأمريكية مع وجوب مراقبة الإدارة الأمريكية للأداء الاقتصادى لجميع الحكومات التى تساعدها ،وضرورة استخدام المعونة الأمريكية كبذور لدعم الظروف السليمة لبناء اقتصاديات حرة تتجه نحو النمو. [3]

وقد جاء كلام نيكسون بعد ذلك موضحاً لمبدئه بشكل أكبر حين قال :(لقد احتفظنا بفهمنا لأهداف أمريكا ، ولكننا أعدنا النظر فى سبل تحقيقها وذلك عن طريق تكييفها كى تساير تغيرات الظروف فى العالم المتغير). [4]

ثم عبر كيسنجر عن هذه السياسة الأمريكية الجديدة نحو مناطق نفوذها ودوائر اهتمامها مدعما كلام نيكسون بقوله :(علينا أن نثبت قدرتنا على تشكيل ائتلافات تجمعها مصالح مشتركة ، وعلى الكتل الإقليمية فى ظل هذا الدعم الأمريكى أن تأخذ على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن مناطقها ،

---

(1) مايكل كلير ، تصدير القمع : أمريكا وراء الأنظمة الاستبدادية ، (بيروت:دار ابن رشد،1980)، ترجمة : خذامى نصار ، ص 40 .

(2) المرجع السابق ، ص 61 .

(3) محمد عصفور ، أزمة الخليج وكارثة الشرعية فى العصر الأمريكى،(القاهرة:دار القارئ العربى،1991) ، الطبعة الأولى ، ص 143 .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 30 .

فى حين تولى الولايات المتحدة العناية اللازمة لبنية النظام العامة ، هذا إن أردنا تطبيق نهج مفيد ومثمر فى سياستنا الخارجية).[1]

ثم جاء كلامه أكثر وضوحاً فى موضع آخر بقوله : (كان من الضرورى لمصالحنا ومصالح العالم الغربى المحافظة على توازن القوى الإقليمية ، وكان فى مقدورنا أن نلعب دور القوة الموازنة أو أن نجعل فى إمكان قوة إقليمية أخرى أن تفعل ذلك ، ولم تكن لدينا إمكانية إرسال أية قوات عسكرية أمريكية للمحيط الهندى ، ولم يكن الكونجرس ليوافق على هذا ، ولم يكن الرأى العام الأمريكى ليوافق عليه أيضاً).[2]

ويمكننا القول إن الولايات المتحدة قد اتخذت من مسألة بيع السلاح الأداة الرئيسية فى تطبيقها لهذه السياسة تجاه منطقة الخليج العربى ، فأحدثت زيادة حادة فى أرقام مبيعاتها الخارجية فى السلاح والمعدات العسكرية، حيث أصبح برنامج بيع المعدات والأسلحة لأمريكية واحداً من أهم — إن لم يكن أهم — العناصر الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة بهدف الحفاظ على مصالحها بها.[3]

وهذا يقودنا إلى الحديث عن الوسائل التى لجأت إليها الإدارة الأمريكية لتطبيق هذه السياسة — أو هذا المبدأ — تجاه هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ، والتى تنوعت ما بين اتباع أسلوب الدبلوماسية تارة ، واللجوء إلى تكوين التحالفات وعقد الاتفاقات وإبرام المعاهدات وإقامة العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية تارة أخرى، ونبدأ حديثنا - أولا - بإيضاح كيفية محاولة الدبلوماسية الأمريكية التمهيد لهذه السياسة الموجهة لدول المنطقة كافة ، وليس لدول بعينها خاصة فى تلك الفترة التى أعقبت الانسحاب البريطانى من المنطقة أوائل السبعينيات ، حيث بدأت بتدعيم علاقاتها الدبلوماسية بالبحرين وقطر والإمارات وعمان ، فقام سفيرها بالكويت بوظيفة سفير غير مقيم لدى هذه الدول مع استمرار علاقاتها المتميزة بإيران والسعودية.[4] كذلك استخدمت الدبلوماسية الأمريكية فى حل المشاكل بين بعض دول المنطقة ، حيث تدخلت الدبلوماسية فى حل الأزمة

---

(1)H.Brandon,The Retreat of American Power , (New York, 1973) , p. 40.

(2) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص 90 .

(3)U.S Naval Institute Presidency,Vol.3, ovember1977,Washington,p.24.

(4) محمد عبد الغنى سعودى ، " الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم " ، ص 30.

العراقية الكويتية التي نشبت في مارس 1973[1] حيث ضغطت على الاتحاد السوفيتي كي يقنع العراق بسحب قواته من الأراضي الكويتية ، الأمر الذي تحقق بالفعل في الرابع والخامس من شهر إبريل نفس العام .[2]

ثم لجأت الدبلوماسية الأمريكية إلى أسلوب الزيارات الرسمية كوسيلة من وسائل دعم سياستها في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني عام 1971 ، فوصل نائب الرئيس الأمريكي أسبيرو أجنيو إلى الكويت في أغسطس من العام نفسه ، وأعقب هذه الزيارة بزيارة للسعودية للهدف نفسه ؛ وهو الحفاظ على المصالح الأمريكية والأهداف في هذه المنطقة ودعم السياسة الأمريكية بها.[3]

وتوالت الزيارات الرسمية الأمريكية لهذه المنطقة ، حيث زار وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز الكويت أوائل يوليو عام 1971 وصرح بها قائلاً :(إن أمريكا لا تطالب بأي امتياز خاص في هذه المنطقة ، ولكنها ترى أن تحقيق التقدم والاستقرار في الخليج يمكن أن يتحقق عن طريق التعاون معها).[4] وقد رفضت الكويت هذا التصريح مبررة هذا الرفض بعدم حاجتها إلى مساعدة أحد بما في ذلك أمريكا ، وأنها لا تحتاج إلى أي دعم عسكري أمريكي حيث إن أسلحتها تكفيها[5]. وبعد هذه الزيارة توجه روجرز مباشرة إلى طهران مستكملاً مباحثاته هناك مع القادة الإيرانيين. وأخذ مستوى الزيارات الرسمية الأمريكية لدول الخليج يرتفع ، حيث وصل الرئيس ريتشارد نيكسون طهران في منتصف 1972 في زيارة رسمية تحمل أكثر من مدلول حيث أرست الأساس القوى والمتين للعلاقات الأمريكية الإيرانية مستقبلاً ، وأكدت على دعم الولايات المتحدة التام واللامشروط لسياسة شاه إيران في هذه المنطقة.[6] كذلك أعربت عن عزم واشنطون الجدى على مواصلة تقديم العون لإيران بشأن تعزيز دفاعاتها في تطبيق فعلى وواضح لمبدأ

---

(1) ثارت هذه الأزمة بين البلدين لأسباب كثيرة ومتشعبة منها الخلافات الحدودية ، وثراء المنطقة الحدودية بين البلدين بالبترول ، وكذلك الاختلاف في التوجهات الخارجية للدولتين ، حيث دعم العراق علاقاته بالاتحاد السوفيتي بينما دعمت الكويت علاقتها بإيران ، للمزيد انظر : مجدى شندى ، حدودكم يا عرب ، (القاهرة : الدار المصرية للنشر والتوزيع ، 1993) ، ص 93 .

(2) Chookiat ,op. cit., p. 140.

(3) جريدة الخليج ، الشارقة ، 1971/8/7.

(4) جريدة أخبار الكويت ، 1972/7/4.

(5) جريدة الجمهورية ، القاهرة ، 1972/8/11.

(6) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 126 .

نيكسون وبدعم واضح منه.[1] ولم تقتصر المساعدة الأمريكية لإيران على تعزيز دفاعاتها فقط ، بل وصل الأمر إلى تعهد واشنطون لطهران بتطوير وتحديث قواعدها البحرية المتميزة مثل بندر عباس وجاسك وغيرهما،وقد أعلن عن هذا التعهد الأمريكى قبل مجىء نيكسون لطهران بنحو عام.[2]وخلال هذه الزيارة أكد نيكسون دعمه للشاه فى دعمه للانفصاليين الأكراد شمال العراق.[3] بل وصل الأمر بنيكسون إلى دعمه للأكراد بالمال والسلاح عن طريق الشاه .

وقد يتساءل البعض عن الدافع وراء الدعم الأمريكى للأكراد وعن العائد الذى ستجنيه أمريكا بسياستها هذه ، والإجابة تتمثل فى أن الدعم الأمريكى للأكراد سيمكنهم من مواجهة العراق عسكريا ، الأمر الذى سيؤدى حتماً إلى امتصاص ثروات وقدرات العراق العسكرية . والدليل على هذا أن كسينجر نفسه قد حث القيادة الكردية على رفض العرض السوفيتى الداعى للوساطة مع العراق.[4] ولكن يبدو أن الإدارة الأمريكية رأت عدم جدوى هذا الدعم فى تحييد الجيش العراقى والحد من إمكاناته القوية ، فأخذت تقلل دعمها للأكراد تدريجيا فيما بين عامى 1973 ، 1974 حتى وصل الأمر إلى إلغاء هذا الدعم نهائيا فى عام 1975. [5]

وحقيقة الأمر فإن زيارة نيكسون هذه كانت بمثابة الرد العملى والفورى على قيام الاتحاد السوفيتى والعراق بتوقيع اتفاقية التعاون والسلام فى التاسع من أبريل عام 1972 ، حتى إن نيكسون وكيسنجر قد أكدا للشاه على دعمهما اللامحدود له فى كل المجالات ؛ وخاصة فى مجال التسليح. [6]

---

(1) R.K. Ramazani, Iran's Foreign Policy 1941 : 1973, (USA:Virginia, 1975), p. 365.

(2) New York Times, 25/7/1971.

(3) حمدان حمدان ، الخليج بيننا .. قطرة نفط بقطرة دم ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 1993)، الطبعة الأولى ، ص 28 .

(4) رامزى كلارك ، النار هذه المرة : جرائم الحرب الأمريكية فى الخليج ، (عمان : الشركة الأردنية للصحافة والنشر ، 1993) ، الطبعة الأولى ، ترجمة : مازن حماد ، ص 24 .

(5) James Bill , The Eagle and the Lion : The Tragedy of American Iranian Relations (USA : Yale University Press, 1988), P. 208.

(6) كمال مجيد ، النفط والأكراد ... دراما العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، (لندن : دار الحكمة ، 1977) الطبعة الثانية ، ص 49 .

وفى الثامن من شهر أغسطس من العام نفسه – 1972 – أعلنت أمريكا رسمياً عن شكل سياستها تجاه الخليج العربى ، وذلك على لسان جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط فى خطابه أمام لجنة الشؤون الخارجية فى الكونجرس عقب عودته من رحلته الخارجية إلى الكويت والبحرين ، وتضمنت هذه السياسة النقاط التالية [1] :

1) التأكيد على أهمية المنطقة إستراتيجياً واقتصاديا بالنسبة لدول العالم كافة .

2) ضرورة الاهتمام بمنطقة الخليج ؛ خاصة بعد الانسحاب البريطانى ، وانتهاء معاهدات الحماية .

3) التركيز على التعاون مع أكبر قوتين بالمنطقة – السعودية وإيران – وتوسيع العلاقات المشتركة معهما .

4) عدم التدخل فى شؤون دول المنطقة الداخلية .

5) تشجيع التعاون الإقليمى من أجل تحقيق التقدم والسلام .

6) مساندة الدول الصديقة فى مساعيها لتحقيق التنمية والأمن .

7) تشجيع مسألة تبادل الخدمات والبضائع والتكنولوجيا .

كما نبه الخطاب على عدد من الملاحظات الهامة من أهمها : [2]

1) ضرورة عدم التواجد فى المنطقة لارتباطها بالصراع العربى الإسرائيلى .

2) التأكيد على أن منطقة الخليج تعد منطقة مذهلة فى نموها الاقتصادى والاجتماعى والتحول السياسى .

3) حتمية إدراك أن لأمريكا استراتيجية اقتصادية ضخمة تتعلق ببترول هذه المنطقة والذى أصبح تدفقه أمراً حيوياً لدول حلف الناتو .

4) ضرورة عودة الشركات الأمريكية البترولية إلى تطويق المنطقة باستثمارات ضخمة .

5) إدراك أن المنطقة تعد سوقاً ضخمة لتصريف المنتجات الأمريكية .

6) الإشارة إلى حميمية الصداقة بين أغلبية حكومات دول المنطقة وأمريكا .

---

(1) American Foreign Relation 1972 :ADocumentary Record, (New York: New York University Press, 1976), Document No : 39, pp. 222-223.

(2) American Foreign Policy 1972 :Document No : 39 , pp. 224-228 .

7) ضرورة نشر التواجد الدبلوماسى الأمريكى داخل المنطقة .

8) أهمية القواعد العسكرية الموجودة فى البحرين ، مع التحذير من التواجد العسكرى الأمريكى المكثف فى المنطقة .

9) التأكيد على عدم اضطلاع أمريكا بالمسؤولية الأمنية المباشرة فى المنطقة .

10) ضرورة وضع سياسة بترولية واضحة المعالم بين الدول المنتجة والمستهلكة .

11) التنبيه على خطورة الأثر السوفيتى داخل المنطقة وخاصة فى العراق .

12) التأكيد على خصوصية العلاقة مع إيران وعلى أهميتها ودورها الأمنى الكبير ، وقدرتها على ضمان تدفق البترول إلى الدول المستهلكة .

وفى أول وأقوى رد فعل خليجى نددت الخارجية الكويتية بهذا الخطاب ، ورأت فيه تدخلاً سافراً فى شؤون دول المنطقة ، وأكدت على ضرورة إدراك أمريكا أن دول المنطقة تعرف مصالحها أكثر من أمريكا ، وأن عليها فهم ذلك .[1]

وإذا عدنا مرة أخرى إلى خطاب سيسكو ، ودققنا النظر فيه أكثر ، وبالتحديد فى النقطة الأخيرة والخاصة بضرورة تدعيم العلاقة مع إيران ، فإنه يمكننا بكل سهولة ويسر أن نقدم تفسيراً وتبريراً لها ؛ حيث إن إيران كانت تعد أكثر من غيرها الدولة الأكثر حظاً فى القيام بمهمة الحفاظ على أمن المنطقة لأن السعودية – المنافس الوحيد لها – لا تسمح مواردها البشرية لها بالقيام بهذه المهمة منفردة إذا دعت الضرورة لذلك ، [2] وتعد إيران سوقاً كبيرة يمكنها استيعاب مبيعات السلاح الأمريكية كافة ، الأمر الذى يؤدى إلى إنعاش صناعة السلاح الأمريكية ، وانتشالها من الأزمة العسيرة التى تعرضت لها بعد انتهاء حرب فيتنام [3]، إضافة إلى أن إيران أصبحت المرتكز الرئيسى لأمريكا فى غرب آسيا بعد تجزئة الأراضي الباكستانية جراء حروبها مع الهند عام 1971 ،

---

(1) جريدة الأخبار ، القاهرة ، 1972/8/10 .

(2) جمال زكريا قاسم ، العلاقات الإيرانية بالسعودية ، ص 162 .

(3) نفسه .

وتخاذل أمريكا فى مساعدتها ؛ [1] واحتمال نشأة علاقة قوية ومتينة بين طهران وإسرائيل – الحليف الأمريكى الرئيسى فى المنطقة – يعد أمرا غير مستغرب . [2]

وأخذت زيارات المسؤولين من وإلى الولايات المتحدة تلعب دورها الكبير فى تدعيم العلاقات بين الجانبين وإرساء دعائم السياسة الأمريكية فى هذه المنطقة والحفاظ على مصالحها هناك. وجاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز لطهران فى الحادى عشر من يونيو عام 1973 خير دليل على صدق هذا الكلام ، حيث أكد روجرز على أهمية العلاقات المتواصلة بين أمريكا وإيران وباقى الدول الحليفة لأمريكا فى المنطقة لأنها ستكون ذات تأثير بالغ بالنسبة للسلام فى هذه المنطقة مما سيؤمن بدوره استمرار ضخ النفط من هذه الدول إلى أسواق استهلاكه فى الغرب.[3]

واستمراراً ودعما لهذه السياسة جاءت زيارة شاه ايران لواشنطون فى الفترة ما بين 23 إلى 27 يوليو عام 1973، التى أكدت أمريكا على دعم الشاه دعماً متواصلاً وغير مسبوق ، حتى وصل الأمر إلى تشبيهه برجل الإطفاء الذى تزوده أمريكا بالخراطيم والماء. [4]

وكانت قضية أمن الخليج محور اللقاء بين الرئيسين–اللذين تعود صداقتهما إلى أوائل الخمسينيات وبالتحديد عندما زار نيكسون طهران وقتما كان نائبا لإيزنهاور–. [5] لذلك لم يكن من المستغرب وصف نيكسون لشاه إيران عام 1973 بأنه رجل دولة عالمى من الطراز الأول. [6] كما أكدت هذه الزيارة التزام أمريكا بعهودها التى قطعتها على نفسها تجاه إيران أثناء زيارة نيكسون وكيسنجر لطهران فى مايو 1972 من دعم لا محدود ولا مشروط. [7]

ثم نأتى إلى الوسيلة الثانية من وسائل التطبيق الفعلى لمبدأ نيكسون تجاه منطقة الخليج العربى وهى تكوين الأحلاف ، فالمعروف أن الولايات المتحدة تعد من أكثر دول العالم دعماً واشتراكاً فى

---

(1) محمد عدنان مراد ، صراع القوى فى المحيط الهندى والخليج العربى ، ص 515 .

(2) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج :أوهام القوة والنصر،(القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر،1992)، الطبعة الأولى،ص 104 .

(3) نصير عازورى ، أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة والنفط العربى ، ص 77 .

(4) نفسه .

(5) إدوار ريس ، مرجع سابق ، ص 124 .

(6) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1945 : 1990, (New York: Factson File, 1991), p. 130.

(7) James A. Bill, op. cit., p. 204.

الأحلاف الدولية وذلك لتشابك مصالحها مع أغلب دول المعمورة ، فهى عضو فى حلف الناتو الذى يضم معها إنجلترا وكندا وبلجيكا وهولندا وأيسلندا وايطاليا والنرويج والدانمارك وأيرلندا والبرتغال وتركيا واليونان وألمانيا وإسبانيا ولكسمبورج.[1] وكذلك فهى عضو فى حلف الإنزوس أو حلف جنوب غرب المحيط الهادى مع أستراليا ونيوزلندا. [2] وكذلك فقد كانت عضواً فى الحلف الذى حل عام 1975 تحت اسم حلف السيتو أو حلف جنوب شرق آسيا ، وقد ضم هذا الحلف فى عضويته معها إنجلترا وفرنسا وأستراليا وتايلاند والفلبين ونيوزلندا .[3]

وبالنسبة للأحلاف التى تخص دول المنطقة ، فقد دعمت أمريكا إنشاء حلف بغداد فى منتصف الخمسينيات ؛ الأمر الذى تحقق بالفعل بتكوين الحلف فى24 فبرايرعام 1955 ، باتفاق عراقى تركى ثنائى ما لبث أن ضم فى عضويته بريطانيا فى الخامس من أبريل من العام نفسه ، ثم باكستان فى سبتمبر ، وإيران فى أكتوبر من العام نفسه. [4] وأطلق على هذا الحلف حلف السنتو أو منظمة المعاهدة المركزية .[5]

والغريب فى الأمر أن أمريكا لم تدخل فى عضوية هذا الحلف اعترافاً منها بالمسؤولية البريطانية على منطقة الخليج العربى ، تاركة لها الدور الرئيسى فى الحلف ،مع اكتفائها بدور الموجه فقط[6] .

وما يهمنا هنا هو التأكيد على أن فكرة تكوين الأحلاف العسكرية لم تغرب عن بال الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، وصولاً إلى إدارة الرئيس نيكسون التى لم تكتف بقيام تحالف أمنى إقليمى فى الخليج العربى يكون معتمداً على مشاركة الدول القوية فى المنطقة-كإيران مثلاً- بل تعدتها إلى المناداة بمشاركة تركيا وباكستان فى هذا التحالف ، وقد جاء هذا الكلام على لسان يوجين روستو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الذى أكد على أن مسألة انضمام هذه الدول القوية سيكون من شأنه تشكيل النواة الرئيسة لمثل هذه الترتيبات الأمنية المقترحة فى منطقة الخليج. [7]

---

(1) أسامه خالد ، المستقبل العربى فى العصر الأمريكى ، (القاهرة : مركز القادة للنشر 1992) ، الطبعة الأولى ، ص 115 .

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 15 .

(5) المرجع السابق ، ص17 .

(6) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، المجلد الرابع ، ص 31 .

(7) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 434 .

وقد استوعب بعض قادة المنطقة المرمى الذى كانت تهدف إليه الإدارة الأمريكية من دعوتها إلى إقامة مثل هذه التحالفات الأمنية فى المنطقة ؛ حيث صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قائلاً : (نحن نتحاشى الأحلاف ؛ لأن الأحلاف القريبة لن تبعد عنا الأحلاف البعيدة ، بل ستنتهى بالتأكيد بواحد منها ، ولقد أثبت التاريخ أن الأحلاف لاتجلب الفائدة،بل إنها دائما ماتنتهى بنهايات مؤسفة ومضرة). (1)

وتعد الاتفاقات المشتركة بين أمريكا ودول المنطقة–على اختلاف أنواعها–هى الوسيلة الثالثة من وسائل الإدارة الأمريكية فى تطبيقها لمبدأ نيكسون . وتأتى الاتفاقات والمعاهدات العسكرية على رأس هذه الاتفاقات من حيث الأهمية ؛ حيث ترى فيها أمريكا وسيلة شبه مضمونة لتطويق دول المنطقة وإخضاعها لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية ، وقد استطاعت الإدارة الأمريكية أن ترسم استراتيجية عسكرية محكمة جداً لضمان ولاء بعض الأنظمة الخليجية لها وذلك من خلال عدة وسائل غاية فى الخطورة تتمثل فى الحصول على أكبر قدر من التسهيلات الأرضية فى المنطقة ، وإقامة قواعد عسكرية فى أماكن إستراتيجية داخل المنطقة ، يكون من شأنها ضمان تقديم العون للقوات الأمريكية إذا ما تدخلت عسكريا فى أية منطقة مجاورة(2) ، وإرسال المستشارين والخبراء العسكريين الأمريكيين للمنطقة ، واستقبال البعثات العسكرية الخليجية للتدريب فى أمريكا وتطوير الأنظمة الدفاعية الخليجية – فى حدود المسموح – (3)، وبيع الأسلحة المتطورة للمنطقة . ويعد برنامج بيع السلاح الأمريكى لدول الخليج العربى واحداً من العناصر الأساسية التى من شأنها المحافظة على مصالح أمريكا فى هذه المنطقة فائقة الأهمية. (4) .

---

(1) جريدة الكفاح العربى ، بيروت ، 1979/3/19 .

(2) سيتم استعراض القواعد الأمريكية فى منطقة الخليج وما حولها بالتفصيل عند الحديث عن قوات التدخل السريع ، ومبدأ كارتر .

(3) أعنى بهذا المسموح الوقوف بالأنظمة والقدرات الدفاعية والهجومية عند حد معين لا يعرض حلفاء أمريكا فى المنطقة للخطر ، ولا يمكن دول المنطقة من تهديد جيرانهم أصدقاء أمريكا ، ولا يشكل خطراً على المصالح الأمريكية فى المنطقة ، بل إنه قد يكون عنصر حماية وتأمين لها ، وحسبنا دليلاً على صدق هذا الرأى قضية بيع الأواكس للسعودية .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 34 .

وقد شكلت مبيعات السلاح الأمريكى لدول الخليج العربى عام 1974 نسبة تقارب 54% من جملة مبيعات السلاح الأمريكى الخارجية. (1)

وقد استغلت الإدارة الأمريكية بمنتهى الذكاء وجهة النظر الخليجية فى مسألة شراء السلاح وتطوير أنظمتها وقدراتها العسكرية بشكل مبالغ فيه أحيانا دون مبرر أو سبب حقيقى ؛ فأغرقت المنطقة بصفقات تسليح بقيم باهظة،وكان مبدؤها دائما:(إذا لم نبع لهم،فهناك دول أخرى ستبيع لهم). (2)

هذا، مع التأكيد على مراعاة الإدارة الأمريكية – أياً كان توجهها – عدم تعريض الأمن الإسرئيلى للخطر ، وهذا ما أكده المتحدث الرسمى باسم الإدارة الأمريكية بول هير فى مايو 1973 حينما قال:"إن مسألة بيع أية أسلحة لإيران أو السعودية أو الكويت تتم بحساب لضمان استمرار سياستنا الداعمة لأمن إسرائيل ؛ حيث إننا لا نبيع أية أسلحة يكون من شأنها تعريض الأمن الإسرائيلى للخطر". (3)

وقد شكلت العلاقات العسكرية الأمريكية بإيران والسعودية أساس سياستها العسكرية تجاه دول المنطقة ؛ فمن خلالها نستطيع أن نحكم على حجم وشكل المبيعات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة ، فإيران – على سبيل المثال – قد قامت بشراء معدات عسكرية أمريكية بشكل متصاعد فى الفترة ما بين عامى1970 : 1974، فى إشارة واضحة إلى تهيئة أمريكا لإيران للعب دور إقليمى شـــديد الأهمية فى هذه المنطقـــة ، وقـــد ارتفعت قيمـــة جملة المشتريات الإيرانية العسكرية من أمريكا من 140 مليون دولار عام 1970 إلى 4.5 مليار دولار فى عام 1974 ، ومعظمها كان معدات بالغة التطور.(4)

---

(1) محمد عبد الغنى سعودى ، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم ، ص 33 .

(2) مرفق فى قسم الملاحق جدولان للإنفاق العسكرى الخليجى وواردات الأسلحة فيما بين عامى 1971 : 1984، رقم 3 ، 4 .

(3) New York Times, 1/6/1973.

(4) حمدان حمدان ، الخليج بيننا ، ص 61.

وتعود هذه العلاقة العسكرية الخاصة بين الطرفين إلى عام 1948،حينما وقع الطرفان اتفاقية عسكرية من شأنها دعم أمريكا لإيران دعماً عسكرياً كبيراً بهدف تدعيم النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ومواجهة السوفيت بعد شعورها بتراجع قدرات بريطانيا العسكرية. [1]

ثم تلتها الاتفاقية الإيرانية الأمريكية الموقعة في مارس 1959 التي تعهدت فيها أمريكا بتقديم كل أشكال المساعدة العسكرية لإيران في مقابل أن يكون لأمريكا الحق في إدخال قواتها العسكرية الأراضي الإيرانية في أي وقت . [2]

وفي عام 1964 تمتع العسكريون الأمريكيون المقيمون بإيران بالإعفاء من الخضوع للقانون الإيراني طبقاً لاتفاقية الوضع القانوني للقوات الموقعة بين الطرفين في العام نفسه. [3]

وفي أثناء زيارة الشاه لواشنطون عام 1969 تم تحديد برنامج الإرساليات العسكرية بين الطرفين بخمس سنوات ، وتم الاتفاق على بيع مقاتلات قاذفة تقدر بحوالي 135 قاذفة قبل حلول عام 1975،كماتم الاتفاق على مد إيران بعدد من الطائرات العمودية وبناء مصنع لتصليح الدبابات المستخدمة في الجيش الإيراني ، ومدها بأحدث السفن الحربية،وكذلك المساهمة في بناء قواعد بحرية على شواطئ الخليج العربي فيما عـد أول مظهر من مظاهر التطبيق الفعلي لمبدأ نيكسون.[4]وتعدت العلاقات العسكرية الأمريكية الإيرانية شكل البيع والشراء فقط إلى تقديم المعونات والهبات غير القابلة للرد، فحتى عام 1971 وصلت المساعدات العسكرية لإيران إلى 13345 مليون دولار.[5]

لذلك كله لم يكن من المستغرب صدور قرار إدارة الرئيس نيكسون الداعي لرفع أية قيود على تقديم المعدات العسكرية للشاه بواسطة الوكلاء المعتمدين لدى الحكومة استجابة لمطالب الشاه في هذا الشأن. [6] وقد أطلق على سيـاسته اللا مشـروطة هذه مصطلح (السيـاسة على بيـاض)،

---

(1) روبرت برانجر وديل تاهتينن ، خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ،1980)، سلسلة دراسات استراتيجية ، رقم 3، ترجمة:مؤسسة الأبحاث العربية،ص 7.

(2) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 17 .

(3) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص 107 .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 125 .

(5) رياض نجيب الريس، ظفار :الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي(1970 : 1976) ، ص 176

(6) Sirriyeh Hussein, US Policy in the Gulf 1968 : 1977, Aftermath of British Withdrawal, (London : Ithaca Press, 1984) , p. 94.

(Blank Check Policy).[1] وقد جاء إعلان نيكسون الرسمى عن سياسته هذه فى مايو 1972.[2]

وفى التاريخ نفسه أثناء زيارة نيكسون لطهران وقع على الاتفاقية المشتركة التى وصفها البعض بالسابقة التاريخية لكونها أول اتفاقية فى تاريخ العلاقـــات بين أمريكا وبين دولة غير صناعية يكون بمقتضاها حصول هذه الدولة غير الصناعية على كل ما تريده من الأسلحة الأمريكية.[3]

مع ملاحظة أن الأسلحة النووية قد استثنيت من هذا التعهد اللامشروط.[4] وفى يوليو من عام 1972 أصدر مجلس الأمـــن القومى الأمريكى قـــراره التـــاريخى باستثناء الصفقات العسكرية الأمريكية مع إيران عملياً من إشراف وزارتى الدفاع والخارجية بموجب الأمر الصادر فى نفس التاريخ الذى قرر ترك قرار اقتناء التجهيزات العسكرية لإرادة الحكومة الإيرانية حصراً عليها[5] ومما ساعد على سرعة الاتفاق بين الطرفين، وعدم الاختلاف على أية نقطة الرغبة المشتركة والاستعداد الكامل لتقبل مثل هذه الصفقات والاتفاقات من الطرفين، حيث ساعدت رغبة الشاه الملحة فى تقوية جيشه وفى إقامة علاقات مشتركة مع أمريكا على إنجاح مثل هذه الاتفاقات فهو الذى سعى إلى أمريكا ورغب فى أن يكون صديقاً وفياً لها – على حد تعبير كسينجر – الذى قال أيضا: (إن الشاه لم ينس يوماً أنه كان قد استعاد عرشه المفقود فى عام 1953 بفضل المساعدة الأمريكية).[6] وعلى المقابل وفى الجانب الأمريكى كان الرأى العام الأمريكى يرفض إيفاد أية قوة عسكرية للخارج بسبب عقدة فيتنام وميله إلى تقديم أى شكل من اشكال المساعدة للآخرين غير التدخل العسكرى وإلى الاستفادة من قدرات الآخرين لحفظ مصالح أمريكا.[7]

ولم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للعلاقات الأمريكية السعودية المشتركة ودورها فى تطبيق مبدأ نيكسون وتدعيم سياسته الخارجية تجاه منطقة الخليج العربى، وحفاظه على المصالح الأمريكية فى

---

(1) Joseph Wright , The United States and The Gulf , p. 13.

(2) Henry Kissinger,, Years of Upheaval, p. 669.

(3) فريد هاليداى ،مقدمات الثورة فى إيران،(بيروت : دار ابن خلدون ، 1979) ، الطبعة الأولى،ترجمة:مصطفى الكركوتى،ص 130 .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 127 .

(5) المرجع السابق ، ص 128 .

(6) حمدان حمدان ، الخليج بيننا ، ص 62 .

(7) جرى سيك ، " وجوه الخلاف بين إيران وأمريكا " ، الملف الإيرانى ، العدد 7 ، نوفمبر 1997 ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، ترجمة : ليلى فؤاد ، جامعة عين شمس ، ص 31 .

هذه المنطقة . ففى عام 1970 -وفيما عد التطبيق الأول لمبدأ نيكسون تجاه العمود الثانى من عمودى السياسة الأمريكية فى المنطقة- قدمت الولايات المتحدة برنامجاً خاصاً بتطوير القوات المسلحة السعودية والحرس الوطنى أعد من قبل وزراة الدفاع الأمريكى تلبية لرغبات ومتطلبات الحكومة السعودية من أجل تطوير قدراتها. [1]

وقد احتوى هذا البرنامج على دراستين الأولى عبارة عن خطة دفاعية خماسية لتطوير القوات الجوية والبحرية كى تصبح على نفس مستوى الجيش البرى السعودى[2]،والثانية عبارة عن خطة لتطوير القدرات الخاصة بالقوات الجوية فى فترة تستغرق من خمس إلى عشرسنوات بدءاً من عام 1974. [3]

وفى عام 1971 وقعت الاتفاقية الأمريكية السعودية العسكرية الخاصة بتزويد المملكة بمقاتلات جوية متقدمة وتدريب القوات المسلحة السعودية على أحدث النظم الحربية المتقدمة . [4] وفى عام 1972 تعهدت الولايات المتحـــدة للسعودية بتقديم مساهمتها فى برنامج يستغرق عشر سنوات يكون من شأنه العمل على تحديث القوات البحرية السعودية وتبادل العسكريين .[5] ثم وقع الطرفان مذكرة تفـــــاهم مشـــتركة فى 19 مارس 1973، اتفق الطرفان من خلالها على أن تقدم أمريكا المعدات العسكرية الدفاعية والتكنولوجيا المتقدمةوالخدمة التقنية لهذه المعدات، بهدف وتطوير الحرس الوطنى السعودى . [6]

وشهد عام 1974 تقدماً ملحوظاً فى العلاقات العسكرية المشتركة بين الجانبين ، ففى الثامن من إبريل من العام نفسه وقع وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان بن عبد العزيز عقداً لشراء صواريخ دفاعية ومعدات مرتبطة بها بقيمة 270 مليون دولار، وفى الرابع عشر من نفس الشهر فى نفس العام وقع الأمير عبد الله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطنى السعودى اتفاقية مع الجانب

---

(1) Sirriyeh Hussein , op. cit., p.105.

(2) يفهم من هذا الكلام أن هدف هذا البرنامج هو رفع مستوى القوات والبحرية السعودية كى تصل إلى مستوى الجيش البرى مما يوحى للقارئ أن الجيش البرى السعودى – آنذاك – كان على مستوى متقدم جداً ، وهو ما يخالف الواقع .

(3) Ibid.

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 212 .

(5) نفسه .

(6) Sirriyeh Hussein, op. cit., p. 107.

الأمريكي يساعد فيها هذا الجانب نظيره السعودى فى تدريب قواته العسكرية بعقد تبلغ قيمته 335 مليون دولار. [1] وشهد العام نفسه مبادرة أمريكية تجاه السعودية عن طريق دراسة عسكرية مستفيضة للوضع العسكرى السعودي تناولت النقاط التالية أو لنقل الضرورات الآتية :

1) ضرورة بناء مثلث المدن العسكرية (خميس مشيط وتبوك وحفر الباطن) لمواجهة الأخطار القادمة من اليمن والعراق .

2) ضرورة بناء سلسلة قواعد عسكرية لتعويض مشكلة القلة البشرية وإتساع رقعة البلاد.

3) ضرورة تدريب السعوديين على تخزين المعدات العسكرية وصيانتها ونقلها .

4) ضرورة تحديث القوات البحرية السعودية.

5) ضرورة بناء قواعد بحرية جديدة فى جدة وينبع وجبيل .

6) ضرورة بناء قواعد جوية فى الطائف وخميس مشيط مع تطوير قاعدة الظهران .

7) ضرورة تحديث الدفاع الجوى السعودى ونشر منظومة للدفاع الجوى حول المدن السكنية وآبار النفط

8) ضرورة تزويد المملكة بالطائرات الهجومية والدفاعية. [2]

وقد تطورت قيمة عقود شراء الأسلحة الأمريكية مع السعودية تطوراً ملحوظاً خلال فترة حكم نيكسون ، حيث بلغت قيمتها عام 1971م حوالى 11.245 مليون دولار ، وحوالى 305.426 مليون دولار عام 1972 ، ثم تزايدت فى عام 1973 حتى بلغت 1152.036 مليون دولار ، واستمرت هذه الزيادة فى آخر سنة لنيكسون على مقعد الرئاسة الأمريكية فوصلت إلى قيمة 2048.234 مليون دولار . [3]

وعلى الرغم من كل هذا فإن قيمة التعاملات العسكرية المشتركة ما بين أمريكا والسعودية من عقود بيع وتدريب وصيانة لم تصل إلى مستوى نظيرتها الإيرانية أو حتى غير قابلة للمقارنة مع ما

---

(1) مى سحيم آل ثانى ، مرجع سابق ، ص 324 .

(2) عبد الرحمن محمد النعيمى ، الصراع على الخليج العربى ، (بيروت : المركز العربى الجديد للطباعة والنشر ، 1992)، الطبعة الأولى ، ص 98 – 99 .

(3) William Stivers , op. cit., p. 67 .

قدمته أمريكا لإيران من دعم عسكرى مختلف الوجوه .[1] مما يعضد رأى الواصفين لمبدأ نيكسون بأنه مبدأ العمود ونصف وليس العمودين المتساندين كما سبقت الإشارة إلى هذه النقطة .

ولا يعنى هذا الكلام أن الولايات المتحدة قد اكتفت فى تطبيقها لهذا المبدأ بتقديم الدعم العسكرى لطرفى هذه السياسة فقط . فالحقيقة أن الإدارة الأمريكية قد فطنت إلى خطورة مثل هذا التصرف فأخذت تقوى علاقاتها ــ العسكرية بالأخص ــ مع باقى دول المنطقة ، فاستطاعت ربطها معها بمعاهدات واتفاقات تتعلق بتأجير بعض القواعد وكذلك تطوير قدرات هذه الدول العسكرية ، فأرسلت إلى الكويت فى عام 1970 وفداً مكونا من خبراء وفنيين عسكريين أمريكيين لدراسة وضع الكويت العسكرى ووضع خطة لتطوير الجيش الكويتى .[2]

واستمر الدعم العسكرى الأمريكى للكويت بصوره المختلفة فترة حكم الرئيس نيكسون ، وزاد هذا الدعم الأمريكى للكويت بعد الأزمة العراقية الكويتية عام 1973، فزاد عدد المستشارين الأمريكيين بالكويت وكذلك عدد المتدربين الكويتيين فى أمريكا ، وتم عقد عدة صفقات عسكرية بين البلدين وفى العام نفسه أوصت لجنة من وزارة الدفاع الأمريكى المسؤولين العسكريين الكويتيين بضرورة بناء قواعد جوية فى الكويت ، وإنشاء قوة للدفاع الجوى ، وزيادة الطاقة البشرية العاملة فى المجال العسكرى ، واستبدال طائرات الهليكوبتر المستعملة ، وتكثيف أعداد المتدربين العسكريين الكويتيين.[3] ودعما لمبدأ نيكسون أمريكا تزيد من علاقاتها العسكرية بدول المنطقة كافة .[4]

ولم يغب عن بال السياسيين الأمريكيين أهمية الدور الذى يلعبه الاقتصاد فى تقوية العلاقات مع دول المنطقة مما سيضمن بشكل أكبر حماية مصالحها الاستراتيجية الهامة ، ومثلما شكلت إيران والسعودية عمودى السياسة العسكرية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى ، فإنهما لعبا الدور نفسه فى سياسة أمريكا الاقتصادية تجاه هذه المنطقة . وتنوعت هذه السياسة مابين اتفاقات مشتركة ومعاهدات ومساعدات وقروض وهبات. ففى عام 1971 قدمت أمريكا لإيران

---

(1) Sirriyeh Hassein , op. cit., p.108.

(2) عبد الرضا على أسيرى ، الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة : إنجازات ــ إخفاقات وتحديات ،(الكويت : مطابع القبس التجارية ، 1993) ، الطبعة الثانية ، ص202.

(3) صابر محمد السويــدان ،القـــوة الجويـــة الكويتية : الأربعون عاماً الأولى 1953 – 1993 ، (الكويت 1994) ، الطبعة الثانية ، ص 52 .

(4) Sirriyeh Hussein, op. cit., p. 110.

مساعـــــدات اقتصـــــادية بقيمة 10.515.5000 مليون دولار منها 5.965.000 مليون دولار قرضاً والباقى هبة لا ترد. [1]

وفى إطار إعلان رسمى أمريكى إيرانى مشترك -صدر فى 2 نوفمبر 1973- وافقـــت الدولتان على إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة من أجل الإسراع والتعجيل بإقامة علاقات تجارية مشتركة متعددة الأوجه بين البلدين. [2]

واستمر الجانبان فى توقيع مثل هذه الاتفاقات المشتركة ذات الصبغة الاقتصادية طيلة فترة حكم نيكسون وخلفه فورد . وسارت أمريكا على هذا النهج عينه فى علاقاتها مع السعودية فأخذت فى تنسيق علاقاتها بها فى المجالات المالية والتقنية وكافة أنواع التعاون الاقتصادى ووضعت مبادىء عامة تحكم علاقاتها بالسعودية فى المجال الاقتصادى ، كأن تقدم كل أنواع المساعدات الاقتصادية للسعودية من أجل مساندتها فى تحقيق طموحها بتنويع إنتاجها واستثمار دخولها من عائدات النفط والتى بلغت – على سبيل المثال – 22 مليار دولار فى عام 1974- فى إنشاء مشاريع صناعية كبرى. [3]

وضمن هذه المبادئ أيضاً كان على أمريكا القيام بتشجيع السعودية على شراء السندات الحكومية الأمريكية وكذلك أسهم كبريات الشركات الأمريكية، وكذلك العمل على دفع السعودية على زيادة إنتاجها النفطى مع التأكيد عليها بعدم رفع أسعاره من أجل تدعيم العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين وعدم الإخلال بتوازناتها .

وكللت هذه العلاقات بتوقيع الاتفاقية الأمريكية السعودية الاقتصادية المشتركة فى يونيو 1974 وقد وقع هذه الاتفاقية وزير الخارجية الأمريكى هنرى كسينجر والأمير فهد بن عبد العزيز من الجانب السعودى وجاءت بنودها الأساسية على النحو التالى :

1) يرأس اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي وزير الخزانة الأمريكى عن الجانب الأمريكى، ووزير الدولة للشؤون المالية والاقتصاد الوطنى عن الجانب السعودى .

---

(1) رياض نجيب الريس ، ظفار ، ص 176 .

(2) James Bill, The Eagle and the Lion, p. 204.

(3) New York Times, 21 – 7 – 1974.

2) تتولى أمريكا مسؤولية مد السعودية بجميع أنواع المعونات الاقتصادية والفنية فى ميادين العلوم والتكنولوجيا والتصنيع والزراعة على أن تقوم الحكومة السعودية بالتمويل والدعم المالى .(1)

وقد انبثقت عن هذه اللجنة المشتركة وهذه الاتفاقية الاقتصادية عدة لجان أعلن عنها البيان السعودى الأمريكى المشترك الصادر فى 5 يونيو 1974 وهى :

أ) لجنة عمل مشتركة مختصة بالتصنيع فى السعودية .

ب) لجنة عمل فرعية مشتركة خاصة بالطاقة البشرية والتعليم .

ج) لجنة عمل فرعية مشتركة خاصة بالتكنولوجيا والبحث والتنمية .

د) لجنة عمل فرعية مشتركة خاصة بالزراعة.(2)

كما تشكلت بمقتضى هذه الاتفاقية أيضاً لجنة مشتركة هامة جداً اختصت بتطوير القوات المسلحة السعودية برئاسة مساعد وزير الدفاع الأمريكى لشؤون الأمن الدولى ونائب وزير الدفاع والطيران السعودى.(3)

وقد فطنت الولايات المتحدة إلى الارتباط الواضح والوثيق بين الاقتصاد والتعاون الدولى بينها وبين حلفائها ، فقد صرح نيكسون فى النصف الأول من عام 1974 (بأن العالم قد تغير بصورة أساسية وأن على السياسة الأمريكية أن تتغير بنفس الطريقة ، كما أنه لابد لها من خلق نظام أكثر كفاءة يجعل الاقتصاد الأمريكى متكاملاً مع الاقتصاد العالمى لأننا تحولنا من عصر المواجهة إلى عصر التعاون).(4)

وقد أحيت أمريكا بفضل سياستها هذه ما عرف قديما باسم (اللجان الاقتصادية المشتركة) كنوع من الاتفاقات الثنائية فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية مع مختلف دول العالم ، وخاصة مع بعض دول الخليج العربى - التى فاق حجم تجارتها معها حجم تجارتها مع الدول الأوروبية-؛

---

(1) Hayes D. Stephen, Joint Economic Commission as Instrument of Us Policy in the Middle East , Middle East Journal, January 1978 , p. 20.

(2) جريدة البلاد ، جدة ، 10 - 6 - 1974.

(3) نفسه .

(4) Hayes Stephen, op. cit., p. 21.

فالتجارة الأمريكية الإيرانية وبمقتضى الاتفاقية الاقتصادية المشتركة بينهما زادت عن تجارة إيران مع كل الدول الأوروبية على سبيل المثال.[1]

وكان لهذه اللجان المشتركة بعدان مهمان : أولهما بعد اقتصادي يتمثل فى عودة الدولارات الأمريكية التى دفعت مقابل النفط للخزانة الأمريكية مرة أخرى وإنعاشها بالتأكيد ، وثانيهما بعد سياسى تمثل فى سهولة إقناع الولايات المتحدة الدول التى تستخدم تكنولوجيتها المتقدمة بأهمية التعاون معها فى الشؤون السياسية وإتباع السياسة الخارجية الأمريكية والسير على خطى هذه السياسة .

وتقييما لمبدأ نيكسون نستطيع القول إن أمريكا قد نجحت فى تطبيقه بنجاح طيلة فترة السبعينات، إلا أن هذا المبدأ قد تعرض لاختبارين فى منتهى القسوة فى هذه الفترة أولهما حرب أكتوبر 1973 ، وما صاحبها من تأييد أمريكى مطلق لإسرائيل الأمر الذى ترتب عليه رد فعل عربى قوى جداً تمثل فى قرار حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، وثانيهما الثورة الإيرانية عام 1979 التى أعلنت – وبمنتهى الوضوح – عن سقوط مبدأ نيكسون وتأكيد فشله فى حماية المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج العربى ، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن مبدأ جديد يكون أكثر ملاءمة للتطورات المتلاحقة التى حدثت فى هذه المنطقة . ونبدأ حديثنا فى الفصل التالي بشرح تداعيات الاختبار الأول وهو قرار العرب بحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

---

(1) خالد بن محمد القاسمى ، الخليج العربى فى السياسة الدولية ، ص 170.

(الفصل الثانى)

حرب السادس من أكتوبر عام 1973وبداية سقوط مبدأ نيكسون

فى حلقة جديدة من حلقات الصراع العربى الإسرائيلي ، أو لنقل محاولة أكثر جدية من محاولات العرب استرداد حقوقهم المغتصبة ، اندلعت حرب السادس من أكتوبر عام 1973. وهى الحرب الأعمق أثراً فى مسار العلاقات العربية الإسرائيلية. فمن ناحية استطاع الجيشان المصرى والسورى إلحاق الهزيمة بالجيش الإسرائيلي، فقضيا معا على أسطورة الجيش الذى لا يقهر، ومن ناحية أخرى استردت مصر أراضيها المغتصبة بعد العدوان الإسرائيلي عليها فى يونيو 1967- أو ما اشتهر باسم نكسة 1967- .

ولا نستطيع القول إن النتيجة الوحيدة التى تمخضت عنها هذه الحرب هى عودة الأراضى المصرية المغتصبة، ولكن يمكننا القول إن هذا الانتصار المصرى — غير المشكوك فيه — قد فتح باب المفاوضات المتكافئة بين الطرفين — مصر وإسرائيل - من أجل استعادة الحقوق المصرية ، الأمر الذى توج بعودة طابا المصرية عن طريق المفاوضات والتحكيم الدولى بعد الاتفاقية المصرية الإسرائيلية عامى 1978 واتفاقية السلام الملحقة بها عام 1979وهى التى لاقت جدلا كبيراً بين مختلف الدارسين والباحثين ، فاشتجرت أقلامهم بسببها ، وتاهت الحقيقة بين مؤيد لهذه الاتفاقية ورافض لها.[1]

غير أن النتيجة الأهم لهذه الحرب- من وجهة نظرى — هى تنبيه العالم أجمع والولايات المتحدة بالأخص إلى خطورة الأثر الذى قد يحدثه العرب — إن أرادوا فعل ذلك — عندما يقررون درء الخطر المحدق بهم ، وذلك باتحادهم واتفاقهم على رأى واحد وتوجه وحيد. وحقيقة الأمر فلقد أحدثت قرارات العرب المتلاحقة بدءاً من منتصف أكتوبر عام 1973 حتى أوائل عام 1974 دوياً هائلا وصدى قوياً فى أوساط الدول الكبرى المستهلكة للنفط التى تأثرت بقرارات العرب الأولى بتخفيض إنتاجها اليومى للنفط بنسب مئوية تصاعدية ثم قرارهم الأخير بوقف ضخه إلى دول بعينها وإذا كان البعض قد أعطى قرار العرب هذا فى عام 1973 السبق وأنزله منزلة الريادة،

(1) أقصد بهذه الحقيقة استرداد مصر كافة حقوقها واسترجاعها أراضيها المغتصبة وابتعادها عن مسار الحروب الدامية وما يصاحبها من ويلات كبيرة من سقوط قتلى وجرحى وتدمير لاقتصاد البلاد وبنيتها التحتية وتنحيها عن سباق التقدم والتطور . هذا مع كامل تقديرنا وإدراكنا لدور مصر القيادى والريادى فى محيطها الإقليمي — الوطن العربى — الذى لم يقل أو ينتقص بسبب توقيعها هذه المعاهدة مع الكيان الإسرائيلى المعترف به دوليا بل عربياً منذ أكثر من نصف قرن ، وهو ما يتنافى مع الاتهامات التى وجهها العرب إلى مصر على شاكلة الخيانة والغدر بالأشقاء التى ما لبث أن أدرك أصحابها زيفها فسحبوها ، وجاهدوا من أجل الوصول إلى نزر يسير مما نجحت مصر فى الحصول عليه ، لكن لم تنجح محاولاتهم هذه حتى كتابة هذه السطور ، وربما لن تنجح على المدى القريب .!!

فإنه يجب علينا توضيح أن فكرة حظر النفط طرحت قبل ذلك ضمن توصيات جامعة الدول العربية الصادرة فى يونيو 1946 ، الداعية إلى ضرورة قطع النفط العربى عن الغرب كرد فعل سياسى لما يقوم به ضد الدول العربية – وذلك قبل بداية الصراع العربى الإسرائيلي العسكرى بل قبل قيام إسرائيل نفسها بنحو عامين–. [1]

كما أن إمدادات العرب البترولية للغرب قد تعرضت قبل ذلك للانقطاع عام 1956 ، حينما تعطل مرور البواخر الحاملة للنفط عبر قناة السويس .[2] كذلك فإن فكرة الحظر هذه لم تكن وليدة حرب أكتوبر 1973 لكنها طرحت قبل ذلك بنحو ست سنوات أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب ببغداد الذى عقد قبل العدوان الإسرائيلي فى يونيو عام 1967 بأيام قليلة ، حيث نوقشت فيه فكرة منع وصول البترول العربى إلى الدول التى تعتدى أو تشارك فى الاعتداء على أية دولة عربية بمد يـــد العون العسكرى لإسرائيل . وكان العراق أول من أعلن عن تنفيذ هذه الفكرة على لسان رئيسه عبد الرحمن عارف ، ثم تبعته الكويت والجزائر وليبيا والسعودية [3]. وقد اختصت أمريكا وبريطانيا وألمانيا بهذا القرار . [4]

ولكن العرب سرعان ما تراجعوا عن قرارهم هذا لعدم جدواه–من وجهة نظرهم– ، وتم التصديق على قرار التراجع هذا فى مؤتمر القمة العربية المنعقد بالخرطوم فى 29 أغسطس عام 1967 .[5] وبينما اكتفى العرب بالإعلان عن عدم جدوى هذا الحظر فى هذه الأثناء ، جاء وصف البعض لنتيجة هذا القرار بالفشل الذريع وبالخطوة التى لم تحقق أية نجاحات. [6]

---

(1) عمر الحضرمى ، البعد الاقتصادى فى السياسة الخارجية السعودية ، (الأردن : دار الفتح للنشر والتوزيع ، 2001) ، الطبعة الأولى ، ص 110 .

(2) أحمد السعدى ، أما زال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوروبية؟ ، ص 41 .

(3) من المفارقات الغريبة أن العراق وليبيا اللتين تزعمتا الدول العربية فى هذه الأثناء كانتا الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين لم تشتركا فى قرارات حظر البترول الكبرى عام 1973 !! .

(4) بطرس بطرس غالى ، " الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 41 ، يوليو 1975 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 11 .

(5) منى سحيم آل ثانى، مرجع سابق ، ص 170 .

(6) أديث وائى ، أيف بينروز ، العراق : دراسة فى علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 : 1975 ، (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، 1989) ، الطبعة الأولى ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسى ، الجزء الثانى ، ص 294 .

على أية حال فإنه لا يمكننا إنكار أن هذه المحاولة البسيطة فى عام 1967 قد ألقت بظلالها على مسألة اتخاذ العرب قراراتهم المتلاحقة فى عام 1973 والتى تسببت فى خسائر كبيرة للمعسكر الغربى الصناعى ليس لقوة هذه القرارات التى لم تختلف عن سابقتها كثيراً ، ولكن لاختلاف وضع الغرب الصناعى فى عام 1973 عن عام 1967 الذى لم تظهر فيه حاجته الشديدة للبترول عامة وللبترول العربى خاصة .

وينبغى هنا توضيح أن حاجة أمريكا المتزايدة للبترول فى عام 1973 تعود جذورها إلى عام 1948؛ هذا العام الذى شهد تحول أمريكا إلى مستورد للنفط مع تزايد استيرادها له طيلة هذه السنوات، لتغدو أوائل السبعينيات المستورد الأول للبترول على مستوى العالم أجمع . [1]

ولم يكن قرار العرب فى عام 1973 مفاجئاً للمتابع لأحوال المنطقة وعلاقاتها بالولايات المتحدة بل وعلاقة أمريكا بإسرائيل الأمر الذى ألقى بظلاله على طبيعة الصراع العربى الإسرائيلي الذى تحول وبشكل واضح إلى صراع عربى أمريكى إسرائيلى ، فجاء رد الفعل العربى القوي من خلال القرارات النفطية بمثابة الصفعة القوية لأمريكا التى كانت أول المتضررين من معاملتها التفضيلية الواضحة لإسرائيل ، حيث حدثت حالة من الشلل لاقتصاد العالم الغربى أجمع. [2] وقد تزعم الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود–عاهل السعودية– الجانب العربى فى هذه المواجهة العربية الأمريكية، وقد استخدمت دبلوماسية البترول[3] فى هذه المواجهة استخداماً جيداً كان له أكبر الأثر فى دعم الموقف العربى فى هذه المواجهة على الرغم من رفض الملك فيصل قبل ذلك الدعوة العربية باتخاذ النفط كسلاح قوى ومؤثر فى هذا الصراع بحجة أن وارداته ضرورية جداً لتقوية الاقتصاد العربى ، ولكن صيحات دول المواجهة — غير البترولية - قد تعالت بشكل واضح منادية بضرورة استخدام هذا السلاح فى رد العدوان الإسرائيلي ووقف المساندة الأمريكية للجانب الإسرائيلي .

---

(1) أحمد السعدى ، " مرجع سابق ، ص 40 .

(2) George Lenczowski , American Presidents and the Middle East, (Durham: Duke University Press, 1990), p. 139.

(3) دبلوماسية البترول مصطلح سياسى يعنى استخدام البترول لتحقيق أهداف سياسية تعود بالنفع على الدول المنتجة له . للمزيد انظر : السيد عليوه ، الملك فيصل والقضية الفلسطينية ، (الرياض : دارة الملك عبد العزيز ، 1982) .

وقد أقر المجلس الاقتصادى العربى – ومقره القاهرة – تقريراً وضعته لجنة من كبار خبرائه ومستشاريه يوصى بتقليل الإنتاج وزيادة الأسعار وتأميم مصالح الدول المؤيدة لإسرائيل فى النفط العربى. [1]

وقد استجابت الدول العربية المنتجة للنفط لهذه النداءات،فأبلغت السعودية أمريكا في إبريل 1973 أن مسألة زيادة إنتاجها ستكون مرتبطة بموقف أمريكا من دعم إسرائيل .[2]

وفى مايو من العام نفسه أبرمت الكويت والعراق والجزائر وليبيا اتفاقا رمزياً حول هذه المسألة وذلك فى الذكرى الـــ 25 لقيام إسرائيل. [3]

هنا بدأت أمريكا تستشعر الخطر القادم ، فبدأت فى استخدام دبلوماسيتها دون المساس بمسألة دعمها لإسرائيل ، فاجتمع سفيرها بالكويت وليام ستولتزفوس مع وزير الخارجية الكويتى الشيخ صباح الأحمد فى نفس الشهر لبحث مسألة تدعيم العلاقات بين البلدين. [4]

وفى يوليو من نفس العام جددت السعودية تحذيراتها إلى الولايات المتحدة من أجل وقف دعمها لإسرائيل.[5] وجاءت التحذيرات السعودية هذه رداً على الاستفزازات الأمريكية المتمثلة فى قرار نيكسون بتخفيض قيمة الدولار بنسبة 15% فى مايو 1973، مع ضغطه على السعودية ومطالبته لها بزيادة إنتاجها البترولى الذى كان قد ارتفاع بالفعل من 5.4 مليون برميل يومياً فى يوليو 1972 إلى 8.4 مليون برميل يومياً فى يوليو 1973.[6][7]

وردت أمريكا على تهديدات فيصل هذه بمحاولة لدعم علاقاتها بالكويت عن طريق مباحثات خاصة وسرية للغاية بين السفير الأمريكى بالكويت وليام ستولتزفوس والشيخ سعد العبد الله الصباح وزير الدفاع والداخلية الكويتى — آنذاك — . [7]وقد فاجأ فيصل الإدارة الأمريكية بتصريح

---

(1) أديث وائى ، مرجع سابق ، ص 295.

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) الرأى العام – الكويت ، 1973/5/24.

(5) أديث وائى ، مرجع سابق ، ص 296 .

(6) عبد العظيم رمضان ، " الضرورات التاريخية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، بحث ضمن مجموعة بحوث الندوة العلمية الرابعة : دول مجلس التعاون الخليجى وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 1993 ، جامعة الكويت ، المجلد الأول ، ص28.

(7) مرفق جدول في قسم الملاحق يوضح المعدل اليومى لإنتاج البترول السعودى منذ عام 1938 حتى عام 1984، رقم5.

فى 31 أغسطس 1973 مفاده أنه لا يمكنه استخدام سلاح النفط فى هذه المعركة لأنه بدونه لا يمكنه أن يأتى بالمال الذى يحتاجه للإنفاق على بلاده وتقديم العون لأصدقائه فى المنطقة . ثم استشهد بتصريح للرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر الخرطوم عام 1967 قال فيه(إن قرار قطع النفط الذى اتخذه مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى بغداد فى نفس العام هو قرار خاطئ ؛ لأننا إذا قطعنا النفط فمن أين سنحصل على المال الذى نحتاجه؟).[1] ثم هدد فيصل أمريكا بتخفيض الإنتاج السعودى ورفع أسعاره[2] ووصف فيصل الدعم الأمريكى لإسرائيل بأنه بمثابة السم الذى يسمم المناخ الدولى.[3]

وهنا بدا فيصل أكثر اقتناعا بجدوى استخدام النفط كسلاح فاعل فى هذه المعركة ، فقام بإرسال وزير البترول والثروة المعدنية السعودى أحمد زكى يمانى إلى واشنطون حاملاً رسالة مفادها أن السعودية يمكنها أن تزيد من إنتاجها البترولى بكمية أكثر مما يحتاج العالم شريطة أن يحدث تقدم نحو السلام فى الشرق الأوسط . [4] ولكن جاء الرد الأمريكى الرسمى على لسان وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية مخالفاً للتوقعات حينما قال : (إن تصريح الملك فيصل لا يعنى لنا أى شيء على الإطلاق ، فنحن لا نستورد سوى 2% من احتياجاتنا البترولية من الوطن العربى ، وهذه النسبة يمكن تعويضها عن طريق زيادة الإمدادات الواردة من كندا وفنزويلا). [5]

وبدا أن السعودية هى الدولة العربية الأكثر حرصاً على الاستفادة من ثروتها التى وهبها الله إياها.وقبل اندلاع الحرب بأيام قليلة أعلن وزير البترول السعودى أحمد زكى يمانى أن اتفاقية طهران الموقعة فى 15فبراير 1971 [6] بشأن تحديد أسعار البترول قد ماتت [7] .

---

(1) من حديث للملك فيصل نشرته مجلة الحوادث ، لندن ، العدد 877 ، 31-8-1973 ، ص 24 .

(2) جريدة البلاد ، جدة ، 4 / 9 / 1973.

(3) جريدة الأنوار ، بيروت ، 1974/9/25 .

(4) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 35 ، ابريل 1977 ، الكويت ، ص 7 .

(5) نفسـه .

(6) أسعار البترول وتغيراتها منذ اتفاقية طهران 1971 حتى نهاية الحظر عام 1974 مثبتة بالتفصيل فى الجزء الخاص بالملاحق، جدول رقم 6 .

(7) Benjamin Shwadram , Middle East Oil Crises Since 1973, (New York: West View Press, 1986), p. 43.

وفور اندلاع الحرب فى السادس من أكتوبر عام 1973 أعلن العراق فى اليوم التالى مباشرة تأميم الحصة الشائعة لشركتى ستاندارد أويل أوف نيوجرسى وموبيل أويل كوبوريشن الأمريكتين فى شركة نفط البصرة المحدودة والبالغة 23.75% من عمليات هذه الشركة ، وذلك بإصدار القانون رقم (70) لسنة 1973 من قبل مجلس قيادة الثورة العراقى . [1]

ومثل هذا القرار التحرك الإيجابي العربى الأول فى هذه المعركة ، هذا مع ضرورة التأكيد على أن قرار التأميم هذا قد صاحبه تقديم تعويضات مالية ضخمة لأمريكا.[2] وبعد قرابة الأسبوع من اندلاع الحرب بدا أن الملك فيصل لا يزال مصراً على استبقاء الود مع أمريكا فقام بإرسال عمر السقاف وزير الدولة السعودى للشؤون الخارجية إلى واشنطن بعد جولته فى دمشق والقاهرة ، حيث قابل وزير الخارجية الأمريكية هنرى كيسنجر وأبلغه مطالبة الجانب العربى الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها عام 1967 وكذلك ضمان حقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه ووطنه.[3] ولكن جاء تصويت الكونجرس الأمريكى بالموافقة على دعم إسرائيل بـــ 2.2 مليار دولار إضافة إلى المساعدات العسكرية بمثابة الوأد لأحلام الملك فيصل والإجهاض لطموحاته المتمثلة فى إقرار السلام فى الشرق الأوسط ، فجاء رده مدوياً فى العشرين من أكتوبر عام 1973 بإعلانه عن قرار المملكة بتخفيض صادراتها النفطية إلى أمريكا. [4] وتبعاً لهذا القرار تم تعريض حوالى 638.500 برميل كان يتم إرسالها يومياً لأمريكا للتناقص ، وهى الكمية التى تصل إلى نسبة تقارب ال 40% من احتياجاتها النفطية من الوطن العربى التى وصلت قبل اندلاع الحرب إلى 1.600.000 برميل يومياً ، أى ما يساوى 25% من جملة احتياجاتها النفطية[5] .

وقد سبق قرار المملكة هذا اجتماع لوزراء البترول العرب فى الكويت فى السابع عشر من أكتوبر 1973 صدر عنه قرار يوصى بأن تتخذ الدول العربية المصدرة للنفط خطوة إيجابية يكون من شأنها إنقاص الإنتاج البترولى لهذه الدول فوراً وبنسبة شهرية متكررة لا تقل عن نسبة 5% ابتداء من الشهر الأول من رقم الإنتاج الفعلى لشهر سبتمبر عام 1973 ، ثم تبدأ من الشهور

---

(1) جريدة الجمهورية ، بغداد – 8 / 1973/10 .

(2) أديث وائى ، مرجع سابق ، ص 297 .

(3) جريدة أم القرى ، مكة المكرمة ، 12 / 10/ 1973 .

(4) روبرت ليسى ، المملكة ، (لندن : الحقوق محفوظة ، 1987) ، ترجمة : دهام العطاونة ، ص321 .

(5) Benjamin Shwadram, op. cit., p. 58.

التالية منسوبة إلى رقم الإنتاج المخفض من الشهر السابق ، وذلك بهدف إجبار إسرائيل على التخلى عن الأراضى العربية التى تحتلها .[1]

وقد شمل قرار العرب هذا هولندا التى فتحت مطاراتها وموانئها لتكون بمثابة جسر جوى لنقل الأسلحة الأمريكية لإسرائيل .[2]

وفى اجتماع وزراء البترول العرب فى الكـويت فى الخـامس من نوفمبر عام 1973 تم رفع نسبة التخفيض فى الإنتاج إلى 25% .[3] حيث أنقص العرب إنتاجهم اليومى بنسبة 4.8 مليون برميل أى حوالى 25% ليصل إلى 15.9 مليون برميل يومياً بعد أن كان 20.7 مليون برميل يومياً .[4] ويبدو أن العرب لم يلمسوا تأثيراً قوياً لقراراتهم هذه التى شملت أمريكا وهولندا فقط ، فقرروا فى اجتماع ثالث فى الكويت فى 9 ديسمبر 1973 توسيع دائرة التخفيض هذه لتشمل كل الدول المستوردة من الأعداء والأصدقاء أيضاً .[5] ولم يكن تأثير هذه القرارات العربية ملموساً فقط من ناحية كمية الإنتاج فقط بل إنه امتد ليطول مسألة سعر البترول الذى ارتفع بشكل غير مسبوق وبنسبة تقارب ال 300% أى حوالى ثلاثة أضعاف وذلك حينما قرروزراء البترول المجتمعون فى أوبك فى 23 ديسمبر 1973 رفع سعر البرميل إلى 11.65 دولار بعد أن كان ثمنه ثلاثة دولارات فى سبتمبر من نفس العام .[6]

ورغم أن قرار رفع سعر البترول راجع إلى الأوبك ، فإن كل قرارات تخفيض إنتاج البترول المتوالية ترجـع إلى الأوابك [7] ، وهـى المنظمـة التى أنشأتها السعودية والكويت وليبيا بعد

(1) أمين السعيد ، فيصل العظيم ، (الرياض : مطابع نجد التجارية ، 1974) ، الطبعة الثانية ، ص116 .
(2) المرجع السابق ، ص 119.

(3) Benjamin Shwadram, op. cit., p. 47.

(4) Ibid., p. 58.

(5) Ibid., p. 49.

(6) Jahn A. Garraty, Robert A. Mc Coughey , The American Nation : A History of the United States, (New York : Harpper and Row, 1987), Six Edition, p. 913.

(7) كلمة الأوابك OAPEC هى اختصار لـ (Organization of Arab Petroleum Exporting Countries) وتعنى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول .

إنشاء الأوبك بثمانى سنوات وبالتحديد فى شهر يناير عام 1968، ثم انضمت إليها الجزائر والبحرين وقطر وأبو ظبى ودبى عام1970،ثم لحقت بهم العراق ومصر وسوريا فى عام1972 [1].

وكان الهدف من إنشاء هذه المنظمة ـــ الأوابك ـــ مطابقا لنفس هدف إنشاء الأوبك ، وهو حاجة الدول المصدرة للبترول إلى جهاز يقوم بالنيابة عنها بعملية التفاوض الجماعى مع شركات البترول العالمية ويزيد من قوتها التفاوضية خاصة فى مواجهتها للقوى العالمية الكبرى التى كانت عند إنشاء الأوبك فى عام1960 تقوم بعملية إنتاج نحو 90% من البترول الخام المنتج فى بلدان هذه المنظمة [2] .

ووصف الدور الكبير الذى لعبته الأوبك فى رفع أسعار البترول وكذلك دورها فى تحصيل الضرائب من شركات البترول الغربية على الأسعار الحقيقية وليست الأسعار المعلنة بالدور التاريخى العظيم الذى لا يمكن أن تنساه لها الدول الأعضاء فيها . [3]

وهنا أضحت الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا على شفا مواجهة عسكرية ليس مع دول الأوابك فقط بل مع دول الأوبك أيضاً ، فشهدت فترة أوائل السبعينيات حرباً خفية بين الأقلية الاقتصادية فى الشمال الصناعى والجنوب النفطى ، فقام الشمال الصناعى بإنشاء وكالة الطاقة الدولية فى عام 1974 بهدف توجيه ضربة قوية للأوبك ، مدعمة بجناحين أولهما عسكرى وهو الناتو[4] ، وثانيهما اقتصادى وهو منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[5]، وهذا يقودنا إلى الكشف عن طبيعة وشكل المعالجة الأمريكية لهذه المشكلة[6] ـــ أعنى حظر تصدير البترول وارتفاع أسعاره بشكل لم يسبق له مثيل ـــ حتى وصلت إلى غايتها وهى رفع هذا الحظر ، الأمر الذى تحقق

---

(1) Benjamin Shwadram , op. cit., p. 46.

(2) أحمد الصباب ، المملكة العربية السعودية وعالم البترول ، (جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر ، 1979) ، ص 169 .

(3) على طلال الجهنى ، موضوعات اقتصادية معاصرة ، (جدة : شركة تهامة للنشر ، 1980) ، الطبعة الأولى ، ص 114 .

(4) كلمة الناتو NATO اختصارلـ (North Atlantic Treaty Organization) وتعنى منظمة حلف شمال الأطلنطى .

(5) يطلق على هذه المنظمة OECD وتعنى (Organization Economic Co operation and Development)

(6) على شمس أردكانى ، " العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية : الواقع وآفاق التطوير " ، مجلة شوون الأوسط ، العدد 47 ، ديسمبر 1995 ، بيروت ، ص 31 .

بالفعل فى شهر مارس من عام 1974. ولكن كيف صدر هذا القرار ؟ ولماذا ؟ وماذا فعلت أمريكا من أجل الوصول إلى هذا القرار ؟ والإجابة على الأسئلة السابقة تحمل فى داخلها وبين طياتها إيضاحا لهوية السلوك الأمريكى فى هذه الأزمة الذى تميز بالاضطراب الشديد وعدم القدرة على تحديد طريقة واحدة لإنهاء هذه الأزمة . ولعل السبب فى هذا الاضطراب راجع إلى التحول الكبير الذى حدث فى مصدر النفط الأمريكى المستورد من العالم الشرقى والذى زاد بشكل واضح ، الأمر الذى كان يمثل من وجهة نظر الساسة الأمريكيين مصدر قلق شديد لبعد هذا المصدر الرئيسى عنها وقربه الشديد من عدوها اللدود ــ الاتحاد السوفيتى ــ مما جعل الاهتمام الأمريكى بنفط الخليج ضــرورة حيــوية عاجلــة فى هــذه الفــترة أكثر من أية فترة مضت[1] .

إضافة إلى أن نصيب العالم العربى فى واردات البترول الأمريكية قد زاد إلى الضعف بسبب انخفاض إنتاج البترول الفنزويلى ، وكذلك اتخاذ كندا قراراً رسمياً يقضى بعدم تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية . [2]

وقد فطنت الإدارة الأمريكية إلى هذه المشكلة منذ أوائل السبعينيات ، حتى إن نيكسون نفسه قد وجه إلى الكونجرس فى الفترة ما بين يونيو 1971 ، ويونيو 1973 ثلاث رسائل مؤرخة بـــ 4 يونيو 1971 ، و18 أبريل 1973 ، و29 يونيو 1973 ، تحذر كلها من المشكلة التى ستواجهها أمريكا فى تلبية احتياجها للطاقة بشكل عام ؛ حيث إن 75% من طاقة أمريكا تحصل عليها من البترول ، كما أن مشكلة الطاقة هى الأهم والأكثر تعقيداً فى المشكلات الأمريكية . [3]

وفى عام 1972 حذرت اللجنة الفرعية المختصة بشؤون الشرق الأدنى التابعة للجنة الشؤون الخارجية فى مجلس النواب الأمريكى أثناء استعراضها لسياسة الخارجية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى من أن دوله تستحوذ على الأوراق الرابحة كافة ، وتمتلك الأفضلية عند حدوث أى نزاع حول الطاقة ، وأوصت اللجنة كذلك بضرورة العكوف على إيجاد أسلوب مناسب يكون من شأنه استرضاء الولايات المتحدة هذه الدول .[4]

---

(1) Fullbright William, United States Interests in the Middle East , Middle East International , December 1975 , USA , p. 6.

(2) Ibid., p.7.

(3) Sirriyeh Hussein, op. cit., p. 147.

(4) نصير عازورى ، مرجع سابق ، ص72 .

وأخذت مسألة ارتفاع أسعار البترول أوائل السبعينيات تثير قلق الأوساط الأمريكية المختلفة لأنها تستترف كثيراً من الاحتياطي النقدى الأمريكى الأمر الذى يؤثر بشكل كبير جداً فى قدرتها على الاحتفاظ بوجودها العسكرى القوى فيما وراء البحار والذى يعتمد على البترول العربى بنسبة تتعدى ال 50% .[1] وفى يناير من عام 1973 صرح روجر مورتون وزير الداخلية الأمريكية بأن (أى قطع للنفط المصدر لأمريكا يمكن أن يسبب مشاكل جمة للأمن الداخلى والخارجى الأمريكى، وعلى أمريكا ألا تستمر فى اعتمادها على بترول بعض الدول الأجنبية بعينها لأن هذا لا يتماشى مع كونها قوة عالمية رئيسية).[2] فبدأت أمريكا في ترويج الشعارات البراقة التى من شأنها التأثير على الرأى العام الدولى واستمالته فى صفها ، حيث نادت بضرورة إدراك العرب كون البترول الذى يمتلكونه وديعة دولية لديهم ومادة حيوية لكل البشر لا يمكنهم استعمالها كأداة للمساومة ، وإذا لم يتفهموا ذلك فإن على باقى سكان العالم أن يقتنعوا بأن أفضل وسيلة للحصول على هذه المادة هى استخدام القوة بعملية عسكرية تؤمن تدفق النفط للدول المستهلكة لا تشبه بأى حال من الأحوال تدخل أمريكا العسكرى فى فيتنام ولا التدخل الفرنسى فى الجزائر،وعندئذ لن يكون العرب فى موقف يحسدون عليه!) [3]

وعقب اندلاع الحرب فى أكتوبر 1973 بأيام قليلة وبالتحديد فى الثالث عشر من هذا الشهر أرسل موظفو شركة أرامكو للبترول فى السعودية مذكرة تحذيرية لنيكسون وضحت له أن استمرار دعمه لإسرائيل وجيشها سيعرض عملية إنتاج وتصدير البترول للخطر الشديدوالاضطراب الواضح[4] وحتى بدء الحرب لم تكن التهديدات العربية قد دخلت حيز التنفيذ الفعلى ، ولكن ما إن بدأت تدخل هذا الحيز حتى استشعرت أمريكا خطورة الموقف وأحست بالتأثير الواضح الذى يمكن أن يحدثه استخدام هذه المادة الخطرة أو حتى مجرد التلويح بهذا الإجراء ،فحولت اهتمامها بالأمن الخليجي بشكل عام إلى الإهتمام بالنفط الخليجى بشكل واضح وبما يتعلق به من مشكلات اقتصادية .

---

(1) المرجع السابق ، ص76 .

(2) Wall Street Journal , 30 – 1-1973.

(3) New York Times , 25 – 5 – 1973.

(4) Benjamin Shwadram , op. cit., p. 47.

هنا لم يكن أمام الولايات المتحدة سوى ثلاث وسائل لا رابع لها يمكنها عن طريقها معالجة هذه الأزمة أولها طريق الدبلوماسية وثانيها طريق القوة وثالثها استخدام العقل عن طريق البحث عن هيكل أو تنظيم يمكنه الوقوف على طرف مساو للأوبك وقوتها الآخذة فى الصعود.

وقد مرت الولايات المتحدة بفترة صعبة نتجت عن قرارات العرب المتوالية التى استهدفتها فى المقام الأول. فشغلت الإدارة الأمريكية نفسها بهذه المسألة وعكفت على إيجاد حل سريع لها وقد أكد نيكسون ذلك بقوله : ‹ إنه اعتباراً من اللحظة التى بدأ فيها حظر النفط العربى عمدت حكومتى باستمرار إلى إنهائه ›. [1] ووصف كيسنجر قرارات العرب بأنها أحد الأحداث المحورية فى تاريخ القرن العشرين . [2]

ولم يكن هذا الكلام من قبيل المبالغة ـــ التى ألفتها الإدارة الأمريكية فى كثير من تصريحاتها ولكنه كان غاية فى الواقعية– ، ويكفى القول إن حرمان أمريكا من قرابة ثلاثة ملايين برميل بترول كانت تصلها يوميا من الشرق الأوسط أمر ليس بالسهل . [3] كما أن تسريح 250 ألف عامل منهم 80 ألفاً يعملون فى صناعة السيارات و15 ألفاً من موظفى شركات الطيران والآلاف من عمال الفنادق والمطاعم كان يعد أمراً فى غاية الخطورة . [4]

وهنا بدت التصريحات الأمريكية الرسمية أقرب إلى الواقعية وذلك بهدف طمأنة الرأى العام الأمريكى وعدم إثارة البلبلة بين صفوفه ، ولكن بعد اشتداد الأزمة لم يكن أمام المسؤولين الأمريكيين سوى مواجهة شعبهم بالحقيقة كاملة ، فأعلن كيسنجر أن هذا الحظر سيحرم أمريكا من قرابة 17% من استهلاكها اليومى للبترول ، وأن هذه هى أخطر أزمة فى الطاقة منذ الحرب العالمية الثانية ، وطالب بمنحه سلطات واسعة يكون من شأنها الحد من استهلاك الأمريكيين للبترول وكذلك القدرة على سن مشروعات قوانين لمواجهة هذه الأزمة. [5]

---

(1) Richard Nixon , Memories of Richard Nixon , (London : Arrow Books,1979), p. 986.

(2) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص36 .

(3) حافظ برجاس ، الصراع الدولى على النفط العربى ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 2000) ، الطبعة الأولى ، ص255 .

(4) News Week, 11-3-1974.

(5) منى سحيم آل ثانى ، مرجع سابق ، ص 308 .

كما وجه نيكسون رسالة إلى الكونجرس فى السابع من نوفمبر 1973 أكد فيها على دعوة أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية إلى تقليل الاعتماد على البترول بكثرة . ثم عاد فى رسالته الثانية إلى الكونجرس فى 25 نوفمبر 1973 ليحذر من أن الحظر النفطى قد يزيد فى المستقبل عن نسبة 17 % وأن هذه الأزمة البترولية لن تؤثر على أمريكا وحدها بل على العالم الصناعى أجمع . (1)

وقد بدأت أمريكا فى محاولة إنهاء هذه الحرب بشكل جدى بسبب تأثير هذا الحظر عليها.وقد اعترف نيكسون نفسه بهذه الحقيقة بقوله (إن أحد العوامل الأساسية التى منحت جهودنا لحل هذه الأزمة مجالها الكبير هو قوة قطع البترول ، فأوروبا التى تحصل على ما يساوى 80% من بترولها من الشرق الأوسط كان يمكن لها أن تتجمد حتى الموت فى الشتاء ، إلا إذا حققنا حلاً لهذه المشكلة. (2) ووصل الأمر بالأمريكيين إلى تهديد حلفائهم الإسرائيليين حتى ان وزير الدفاع الأمريكى جيمس شلزنجر قد طلب من هنرى كيسنجر ضرورة التوصل فى مجلس الأمن الدولى إلى قرار يقضى بوقف إطلاق النار بصورة فورية ، وإذا تلكأت إسرائيل فى تنفيذ هذا القرار فإنه من الممكن إرسال قوات عسكرية مقاتلة تفرض عليها تنفيذ هذا القرار بالقوة !! (3) (4)

وزادت الخسائر الأمريكية وتوالت بسبب حظر البترول من قبل الدول العربية ، حيث صرح مستشار شؤون النفط الأمريكى ولترليفى بأن نفقات الطاقة فى أمريكا سترتفع من 4.5 مليار دولار إلى أكثر من 20 مليار دولار فى سنة 1973 فقط .(5)

ثم أكد وليام سايمون خبير الطاقة فى البيت الأبيض صدق هذا الكلام بتأكيده على أن هذا النقص فى الطاقة قد وصل إلى درجة الأزمة الحقيقية ،(6) حيث أصبحت أمريكا على شفا الانهيار فى انتاجها الوطنى وميزانها التجارى بل واقتصادها كاملاً. لحظتها فقط أيقنت أمريكا أنه لا سبيل أمامها سوى السعى الحثيث لحل الأزمة العربية الإسرائيلية حلاً يرضى العرب قبل غيرهم ، فبدأت

(1) Sirriyeh Hussein, op. cit., p. 182.

(2)حسين فهمى ، استراتيجية البترول ، (لندن : المركز العربى للطباعة والنشر ، 1981) ، ص84 .

(3) عبد العظيم رمضان ، حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1984) ص152 .

(4) يكاد يكون تصريح شلزنجر هذا — إن صدقت روايته — سابقة فريدة من نوعها لمسؤول أمريكى يفكر فى استخدام القوة العسكرية مع إسرائيل الحليف الأمريكى الأول. وربما تناقض تصريحات شلزنجر –نفسه –بعد ذلك هذه الرواية حينما طالب باستخدام القوة العسكرية ضد العرب أنفسهم . !

(5) توماس أ . بريسون ، مرجع سابق ، ص 696 .

(6) المرجع السابق ، ص707 .

فى تنفيذ وتطبيق هذا الأمر عن طريق الوسيلة الأولى وهى استخدام الدبلوماسية الهادئة ذات الطبيعة المتصاعـــدة – التى كانت قد بدأت بالفعل قبل إعلان العرب قرارهم هذه – ، حين أرسل كيسنجر فى اليوم التالى مباشرة لاندلاع الحرب برقية للملك فيصل يدعوه فيها لإقناع مصر وسوريا بوقف الحرب ، فرد عليه فيصل بأنه لا يملك سوى تأييد مصر وسوريا ، ودعا واشنطون لحمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها .[1] ولكن يبدو أن كيسنجر أدرك أن أسلوب التفاوض عن بعد غير مجد ، فاتخذ قراره– وبموافقة نيسكون – بالذهاب إلى أراضى طرفى النزاع فى رحلات متعاقبة فى تطبيق لسياسة أطلق عليها وقتها دبلوماسية المكوك [2] من أجل الوصول إلى حل سريع لهذا الصراع الذى امتد أثره أكثر من المتوقع. ولم تنس أمريكا فى شدة هذا الصراع إبعاد الاتحاد السوفيتى وإثناءه عن محاولة لعب أى دور فى هذه المصالحة المنشودة .[3]

وبدأ المسؤولون الأمريكيون فى تغيير لغة خطابهم مع الدول العربية حيث امتنعوا عن وصفهم بالمعتدين على الرغم من أن مصر وسوريا هما اللتان بدأتا الحرب هذه المرة!!.[4] وفى رحلته المكوكية هذه وصل كيسنجر إلى السعودية للقاء ملكها من أجل وضع حد لهذه الأزمة ، وذلك فى زيارة استغرقت يومى 8و9 نوفمبر 1973. وفى لقائهما معاً أكد العاهل السعودى عـــلى ضرورة ربط الموقفـــين ، الانسحاب الإسرائيلى وفك حظر البترول – معاً ، بل زاد فيصل من صعوبة الأمر حينما قال لكيسنجر" على أمريكا ألا تنتظر شتاء واحداً قاسياً فقط ، بل إنها يمكن أن تنتظر توقف إمدادات العرب حتى عام 1980 "[5] وقد وصف البعض زيارة كيسنجر للسعودية بالفاشلة لأنها لم تحقق أية نتيجة ملموسة ولا أى شيء إيجابى .[6]

---

(1) أليكسى فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، ص429 .

(2) دبلوماسية المكوك أو Shuttle Diplomacy هى وصف لعدة رحلات قام بها كيسنجر مستهدفاً وقف إطلاق النار وفض الاشتباك أولاً ثم السعي لتحقيق الصلح بين الأطراف المتصارعة وتهدئة الأوضاع وإثناء الدول العربية المصدرة للنفط عن قراراتها المؤثرة .

(3)Paul Kenedy,The Rise and Fall of the Great Powers,(USA:Vintage Books,1989),p.409.

(4) فى أكثر من مرة تثبت التصريحات الرسمية الأمريكية عدم مصداقيتها وواقعيتها حيث لم تنعت العرب بالمعتدين فى هذه الأثناء ، بينما نعتتهم بهذه الصفة فى عام 1967 على لسان الرئيس جونسون رغم أن إسرائيل كانت هى البادئة بالعدوان !!

(5) أمين السعيد ، مرجع سابق ، ص120 .

(6) روبرت ليسى ، مرجع سابق ، ص326

وقد أسقط كيسنجر الكويت من جولته المكوكية هذه واكتفى بإرسال مساعده جوزيف سيسكو إليها ، لكن الكويت ردت على عدم زيارته شخصياً لها برفضها استقبال سيسكو فى موقف عبر وبصراحة عن الضيق الكويتي من تصرفات كيسنجر .[1] ثم عاد كيسنجر مرة أخرى إلى السعودية فى الخامس عشر من ديسمبر 1973 للقاء فيصل مرة أخرى ، حيث أبلغه بتعهد نيكسون والحكومة الأمريكية بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة وتأمين عروبة القدس وكذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .[2] ولم يبد أن فيصل قد اقتنع بتعهدات كيسنجر السرية ، حيث طلب منه أن تعلن الحكومة الأمريكية تعهداتها هذه علناً وفى بيان رسمى على لسان نيكسون نفسه. هنا أدرك كيسنجر أن زيارته هذه لم تحقق الأهداف المنشودة أيضاً[3] . واستمرت أمريكا فى مساعيها الدبلوماسية هذه حيث إنها حتى هذه الأثناء كانت لا تزال تقصر حلولها فى معالجة هذه الأزمة على الجهود الدبلوماسية ، فقررت رفع تمثيلها الدبلوماسى إلى مستوى السفارات فى باقى دول الخليج . فقامت بإرسال سفراء أمريكيين مقيمين فى البحرين وقطر والإمارات خلال النصف الأول من عام 1974 . [4] وقد أنهى العرب هذه الأزمة فى 18 مارس 1974 باجتماع وزراء البترول العرب فى فيينا الذين قرروا رفع حظر البترول ضد الولايات المتحدة دون أية شروط .[5] ويبدو أن العرب تعمدوا في اختيارهم فيينا النمساوية تحاشي صدور هذا القرار من أرض عربية. [6]

---

(1) The Daily News, Kuwait , 8 – 11 - 1973

(2) قدرى قلعجى ، أمريكا وغطرسة القوة ، ص122.

(3) نفسه .

(4) محمد عبد الغنى سعودى ، " الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم " ص31 .

(5) إسماعيل فهمى ، التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1985) ، الطبعة الأولى ، ص143 .

(6) بخصوص هذه النقطة بالتحديد يروى إسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرية فى عهد الرئيس السادات قصة طريفة مفادها أن هذا الاجتماع كان من المفروض أن يعقد فى طرابلس الليبية التى وصل إليها وزراء البترول العرب بالفعل فى 10 مارس إلا أن القذافى رفض أن يصدر قرار رفع الحظر هذا من بلاده ، فاتجه الوزراء إلى القاهرة ، ثم عاد القذافى فى 12 مارس ليرحب باستضافة الاجتماع مرة أخرى فى ليبيا ، ولكن بعد أن عرف الوزراء العرب أنه كان ينوى عدم السماح باتخاذ قرار الرفع هذا فى ليبيا، قرروا اختيار فيينا كمدينة محايدة . وقد أعلن وزير النفط الكويتى عبد الرحمن العتيقى أن لديه معلومات مؤكدة تفيد بأن ليبيا قد قامت بالفعل بانتهاك الحظر سابقاً بتوقيعها=

واستمرت أمريكا — حتى بعد صدور قرار رفع الحظر — فى تدعيم علاقاتها مع دول المنطقة بالأساليب الدبلوماسية . وجاءت زيارة الرئيس نيكسون للسعودية ضمن جولة شرق أوسطية لتثبت صدق هذا الكلام . وفى خطابه الذى ألقاه أمام الملك فيصل فى القصر الملكى بجدة فى ثانى وآخر يوم لزيارته هذه وبالتحديد فى 15 يونيو 1974 أكد على صلابة العلاقة بين البلدين — أمريكا والسعودية — فى الفترة الحالية أكثر مما سبق ، وعلى مساعدة أمريكا للسعودية فى الدفاع عنها ضد أى عدوان تتعرض له ، وكذلك ضرورة تحقيق التعاون المشترك بين البلدين .[1] وعلى الطرف الآخر أكد الملك فيصل لنيكسون على أنه لا يمكن إقامة سلام فى منطقة الشرق الأوسط حتى تعيد إسرائيل للعرب سيادتهم على أراضيهم المحتلة.[2]بعد حوالى أكثر من شهرزار وزير المالية الأمريكية وليام سيمون السعودية وبالتحديد فى العشرين من يوليو 1974، وذلك فى زيارة استهدفت إقامة علاقات اقتصادية واسعة بين البلدين .[3]

والكلام السابق لا يعنى أن أمريكا قامت بعلاج هذه الأزمة باتخاذها الدبلوماسية كحل وحيد لها بل إنها منذ بدء الأزمة لم تنس أن تمارس هوايتها فى التعامل مع الأزمات بعنف مع التلويح المستمر باستخدام سلاح القوة ، كما أنه لم يغب عنها للحظة أن تبطش بالدول المنتجة للبترول — العربية خاصة — إذا عرضت أمنها للخطر ، وأخذت تعد الرأى العام العالمى عامة والأمريكى خاصة للقبول والترحيب والتأييد لأية محاولة عدوانية تقوم بها أمريكا ضد الدول المنتجة للنفط بحجة العمل على تأمين تدفق النفط وبأسعار معتدلة .

وكان الهدف الرئيس من هذه الحملة الإعلامية الكبرى هو تهيئة الأمريكيين الذين كانوا لا يزالون يعانون من عقدة فيتنام لخوض حرب جديدة ، وذلك على الرغم من نفى الهيئات الأمريكية الرسمية لمثل هذه التصريحات وتنصلها منها وعلى رأسها وزارة الخارجية التى أعلنت رفضها وشجبها لهذه التصريحات المتشددة.[4]حيث جاء تصريح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جورج

= اتفاقاً مع أمريكا بتزويدها بنحو 60.000 برميل يومياً من النفط الليبى عن طريق البرازيل ، وذلك على الرغم من تهديدات الوزير الليبى لأية دولة عربية تشارك فى رفع الحظر ضد الولايات المتحدة الأمريكية !!

(1) American Foreign Relation 1974: A Documentary Record , (New York : University Press , 1977) , Document No : 16 , p. 172 .

(2) Trevor Mostyn , op . cit., p. 136

(3) . Ibid., p. 137.

(4) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1973/5/24.

بول مؤكداً هذا الرفض والشجب حينما قال : (إن الولايات المتحدة لن تجرؤ على تنفيذ تهديداتها هذه،فالعالم لم يعد يعيش فى القرن التاسع عشر ولا عصر دبلوماسية البوارج المسلحة، بل في عصر التعادل الاستراتيجى بين العملاقين وعصر التكافؤ النووى).[1]

ولكن شيئاً فشيئاً بدأت مسألة التلويح بالغزو العسكرى لمنابع النفط تدخل مراحل الجدية مختفية تحت ستار المحافظة على الأمن الاقتصادى الدولى ، وحماية الدول المستهلكة ، وهو الشعار الدائم الذى ترفعه الدول الكبرى لحظة إقدامها على أى عمل عسكرى ضد دولة أو مجموعة من الدول الصغيرة . [2]وفى أثناء مناقشة مجلس الشيوخ الأمريكى للآثار المترتبة على أزمة الطاقة طالب وليام فولبرايت السناتور بالمجلس بضرورة اتخاذ إجراء عسكرى لتأمين مصادر النفط فى الشرق الأوسط[3] وأضاف فولبرايت أنه ليس هناك شك فى القدرة الأمريكية على الاستيلاء بالقوة على هذه الدول التى تعد دول غير ذات وزن عسكريا ولا تمتلك أية قوة ، ثم تساءل كيف يمكن لهذه الدول أن تشل الأنظمة الاقتصادية والعسكرية الرئيسية الغربية، وطالب باحتلال هذه الدول بداية من الكويت التى تمثل الخطوة الأولى، وبرر اتخاذ مثل هذا الاجراء بأنه درء لخطر نجم عن خرق هذه الدول لعقودها مع الشركات الأجنبية المستثمرة لنفطها ، ومن الممكن اعتبار هذا الخرق بمثابة خرق للقانون الدولى ، الذى يجيز فرض عقوبات عسكرية فى حالة عدم التوصل إلى تسوية تكون مقبولة للدول التى تمتلك هذه الشركات النفطية الكبرى. [4] ثم طالب فولبرايت الدول العربية النفطية بأن تقدم تنازلات إضافية لإسرائيل حتى تنجو بنفسها من العقاب الأمريكى الرادع!![5]

وفور إعلان العرب قرارهم بحظر البترول ساد اتجاه فى أمريكا ينادى باتباع سياسة اليابان فى إندونيسيا وهتلر فى الاتحاد السوفيتى ، وكان أصحاب هذا الاتجاه يصفون العرب بالقذرين الذين

---

(1) محمود على الداود ، الخليج العربى والعمل العربى المشترك ، (البصرة : جامعة البصرة ، 1980) ، منشورات مركز دراسات الخليج ، رقم : 34 ، ص233 .

(2) ناطق شاكر محمود ، المشروع الإمبريالى الجديد فى الخليج العربى ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1980)، ص5 .

(3) ستيفن تشيوبل ، " الاستيلاء على الكويت " ، جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1973/7/12 .

(4) نفسه .

(5) نصير عازورى ، مرجع سابق ، ص78.

يمتلكون النفط ويبيعونه بأعلى الأسعار . ومن أجل استمالة عقول العالم نادوا بضرورة أن يباع برميل البترول بدولار واحد بعد أن تسقط آبار النفط فى أيديهم .[1]

بل إن بعضهم تمادى فى وصف العرب فنعتهم بأنهم ماسحو الأحذية للسيد الأمريكى .[2] واستمر الأمريكيون فى تبرير تفكيرهم العدوانى هذا بأن هذه المنطقة تنتج وحدها 40% من انتاج أوبك بأكملها ، وتمتلك 50% من احتياطى أوبك و50% من احتياطى العالم،وبما أن هذه المنطقة لا تشمل مراكز وتجمعات سكنية مهمة ، فإن مسألة السيطرة عليها سهلة ولا تشبه تجربة فيتنام لا من قريب ولا من بعيد . هذا ما أكده البروفسور روبرت تاكر الخبير بشؤون المنطقة .[3] وقد رد العرب على هذة التهديدات منذ بدايتها ، حيث صرح أحمد زكى يمانى وزير البترول السعودى فى 23 نوفمبر 1973 بأن : "السعودية سوف تنسف آبار النفط الموجودة لديها إذا ما فكرت أمريكا فى استخدام القوة العسكرية ضد العرب".[4] وأضاف يمانى : "إن العرب سيردون على الإجراءات الأمريكية هذه – فى حال حدوثها – بتخفيض إنتاج البترول بنسبة 80 %".[5]

ولكن يبدو أن التصريحات العربية هذه لم تؤثر على التصريحات الأمريكية التى زادت حدتها وبشكل واضح ، حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكى جيمس شلزنجر بعد أسبوع من تصريح يمانى عن نية بلاده إرسال قوات بحرية كبيرة إلى المحيط الهندى لحماية المصالح النفطية الأمريكية فى الخليج العربى خاصة بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973 .[6]

ويبدو أن فكرة إرسال قوات بحرية إلى هذه المنطقة بالتحديد كانت تهدف إلى محاصرة الموانئ العربية وتحويل مسار أو إغراق ناقلات بترول الدول التى لا يسرى عليها الحظر ، وكذلك لتحقيق ضربات مؤثرة للمرافق التى تتصل بصناعة البترول والإعداد لهجوم برمائى على دول المنطقة .[7]

---

(1) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 35 ، إبريل 1977، الكويت ، ص6.

(2) استخدم هذا اللفظ الكاتب الأمريكى ناعوم تشومسكى فى مقاله " آسيا وماسحو الحذية " الذى نشرته جريدة السفير اللبنانية بتاريخ 1991/5/5 ، انظر: عبد الرحمن النعيمى ، الصراع على الخليج العربى ، ص 73 .

(3) مروان بحيرى ، النفط العربى والتهديدات الأمريكية بالتدخل ، (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1980) ، سلسلة أوراق ، رقم 4 ، ص 33 .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 214 .

(5) أمين السعيد ، مرجع سابق ، ص130 .

(6) New York Times 1/ 12 / 1973 .

(7) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص103 .

ولم يتوقف الأمر عند هذه التصريحات الغاضبة بل تحولت المسألة إلى واقع بإرسال أمريكا حاملة الطائرات الكبرى كونستليشن نحو الخليج فى مهمة هجومية حيث رافقتها مدمرتان مزودتان بصواريخ موجهة نحو الخليج العربى وذلك فى عام 1974 .[1]

وبدأ البنتاجون بالفعل تدريبات عسكرية فى منطقة كلاى كانيون بصحراء موجاف فى غرب أمريكا فى ظروف مناخية تشبه منطقة الخليج ، بل وصل الأمر إلى أن واجه الجنود الأمريكيون فى تدريباتهم هذه جنوداً يرتدون زياً عسكرياً عراقياً .[2]

وفى يناير من نفس العام صرح وزير الدفاع الأمريكى شيلزنجر أن صبر الأمريكيين له حدود ، وأنه سيمارس ضغوطاً من أجل الانتقام من العرب .[3]

وأضاف شيلزنجر أن الدول العربية تواجه الآن مخاطر تنامى ضغوط الرأى العام الأمريكى باستخدام القوة ضدها إذا استمرت فى سياستها هذه .[4] كما أنه لا يجوز لها استخدام حقوقها فى الاستقلال والسيادة بطريقة تصيب العالم الصناعى فى الصميم ، ولابد أن يكون واضحاً للدول العربية النفطية أن هذا خطر عليهم كما هو خطر علينا.[5] وقد أقر كيسنجر إمكانية اللجوء إلى الخيار العسكرى كأداة فى استراتيجية تهدف إلى تأمين تدفق النفط الخليجى.[6] وقال كيسنجر(إن أمريكا سوف تقوم بعمل عسكرى ضد الدول المنتجة للنفط إذا استخدمته لإحداث حالة اختناق للعالم الصناعى لأهداف سياسية).[7]وعلى الرغم من أن كل التهديدات الأمريكية باستخدام القوة لحل هذه الأزمة لم تدخل حيز التنفيذ ، فإنها لم تغب عن بال الإدارة الأمريكية على الرغم من رفع العرب للحظر فى مارس 1974. فقد أشارت إحدى الدراسات التى ناقشها الكونجرس وصدرت بتاريخ 1975/8/21 إلى أن القوات المسلحة النظامية لدول الأوبك منفردة أو مجتمعة قليلة الشأن كما وكيفاً إذا ما قورنت بالقوات المسلحة للدول العظمى ، ويمكن للجيش والبحرية والقوات

---

(1) سالم مشكور ، نزاعات الحدود فى الخليج ... معضلة السيادة والشرعية ، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1993) ، الطبعة الأولى ، ص38 .

(2) رامزى كلارك ، مرجع سابق ، ص26 .

(3) منى سحيم آل ثانى ، مرجع سابق ، ص309 .

(4) اسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى ـــ دراسة للسياسات الدولية فى الخليج منذ السبعينات ، (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، 1984) ، الطبعة الأولى ، ص40 .

(5) المرجع السابق ، ص41 .

(6) محمود على الداود ، مرجع سابق ، ص26 .

(7) مروان بحيرى ، مرجع سابق ، ص29 .

الجوية الإيرانية أن ترغمنا على دفع ثمن فى معركة لكنها لا تستطيع أن تمنع القوات الأمريكية من الهبوط على أراضيها.[1]

وفى ظل اشتداد الأزمة ذهب التفكير الأمريكى تجاه منحى غاية فى الاعتدال ، وهو البحث عن حل أكثر عقلانية وموضوعية لعلاج المشكلة من جذورها . وتمثل هذا الحل فى إنشاء هيئة تختص بشؤون الطاقة تكون على طرف المساواة بالأوبك ، وقد مهد كيسنجر لهذه الخطوة فى أواخر عام 1973، ثم دعا إليها نيكسون فى إطلالة عام 1974 -وبالتحديد فى التاسع من شهر يناير- فى رسالة وجهها إلى وزراء خارجية اثنتى عشرة دولة صناعية كبرى من أجل عقد لقاء مشترك بهدف التعامل الجيد مع أزمة الطاقة التى أحدثها العرب. وقد تزامنت دعوة نيكسون مع اجتماعات المجموعة الأوربية الاقتصادية ، وقد اعترضت فرنسا على هذه الدعوة الأمريكية خشية من رد الفعل العربى الغاضب تجاه هذه الخطوة وهذا التجمع الذى دعا نيكسون إلى استضافته فى واشنطون فى فبراير من العام نفسه . وقد وافق الوزراء الأوروبيون التسعة ووزراء اليابان وكندا فى 15 يناير على قبول دعوة نيسكون رغما عن الرفض الفرنسى.[2] ثم عقد المؤتمر فى واشنطون في الفترة من 11 : 13 / 2 / 1974 ، وأقر دعم الأهداف التى حددها نيكسون فى كلمته أمام المؤتمر فى الجلسة الافتتاحية المتمثلة فى النقاط الآتية :

(1) الحفاظ على مصادر الطاقة، والبحث عن مصادر بديلة .
(2) إيجاد أجواء تعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة .
(3) العمل على تحقيق تعاون مالى دولى كبير .
(4) تقديم معونات للدول الأقل تطوراً والأكثر احتياجاً لاستيراد كمية كبيرة من النفط .[3]

وتم التوقيع على هذا الاتفاق فى صيغته النهائية ببروكسل فى 1974/9/21 .[4] وفى 30 أكتوبر من العام نفسه أعلنت بلجيكا – مقر وكالة الطاقة الدولية – أن أمريكا وتسع دول من

---

(1) دراسات الكونجرس الأمريكى: أمريكا تغزو الخليج ، ترجمة : وجيه راضى(بيروت : دار الجيل ، 1990) ، ص39 .

(2) Benjamin Shwadram ,op. cit., p. 94.

(3) توماس أ . بريسون ، مرجع سابق ، ص703 .

(4) يحيى حلمى رجب ، أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ــ البعد الاقتصادى لأمن الخليج العربى ، (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، 1997) ، الطبعة الأولى ، الجزء الثانى ، ص19.

الدول الإثنى عشرة أعلنوا إنشاء الوكالة ، ثم أعلنت النمسا وسويسرا والسويد وإسبانيا ونيوزلندا وأستراليا رغبتهم فى الانضمام لها.[1]

وقد أصدرت هذه الوكالة برنامجاً تفصيليا سمى بـــ (البرنامج الدولى للطاقة) . وعهدت إلى نفسها بتنفيذه ، تمثل هذا البرنامج فى وضع خطة طوارئ مستمرة لمواجهة احتمالات النقص فى الإمدادات النفطية مستقبلا ، وكذلك وضع خطة ذات مدى طويل تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وإلى تنسيق الصلات بين الدول المنتجة والمستهلكة .[2]

كما نددت الوكالة بأية صفقة ثنائية تعقدها أية دولة أوروبية مع الدول العربية النفطية خارج نطاق سياسة الوكالة المعلنة ، ودعت أيضاً إلى محاولة الوصول إلى مخزون استراتيجى يعادل استهلاك 90 يوماً من أجل استعماله عند الطوارئ.[3]

وبعيداً عن الحديث عن السلوك الأمريكى أثناء علاج هذه الأزمة ، يهمنا فى هذا المقام أن نوضح أهم الأبعاد التى كشفت الشهور الستة عنها فى طبيعة العلاقات العربية الأمريكية قبل وأثناء وبعد هذه الفترة الحرجة فى تاريخ علاقاتهما معاً وربما لم تأت هذه الشهور الستة لم بجديد ، ولكنها حركت الساكن وكشفت المستور فى العلاقات الثنائية بين الطرفين، فقد تميزت فترة حرب أكتوبر هذه بأن تأثيرها لم يتوقف عند حدودها الإقليمية – الشرق الأوسط والوطن العربى – بل تعداه ليصبح قضية دولية ذات أبعاد عالمية أصابت العالم كله وأثرت فيه أعمق تأثير . فباستخدام البترول كسلاح سياسى فاعل ومؤثر توسعت دائرة الصراع وتحرك مركزها من ميدان المعركة إلى قاعات الاجتماعات وموائد المفاوضات التى جلس العرب على قمتها ، وأداروا الحديث فيها بفضل قدرتهم على لفت انتباه العالم وجذب أنظاره نحو قضية الصراع العربى الإسرائيلي التى كثيراً ما غض الرأى العام الدولى الطرف عنها وتجنب الحديث فيها ، وهى النقطة التى أكد عليها الأمير نواف بن عبد العزيز مستشارالملك فيصل بقوله : (أردنا تنبيــــه العالم إلى المشكلة العربية ، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها إن كل عائلة وكل فرد فى العالم الغربى وغير الغربى بات يشعر أن هناك قضية فى الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من ذلك كله فإن هذا السلاح ليس موجها ضد الشعوب وإنما ضد الحكومات المعنية ، وبتعبير آخر ضد سياسات هذه الحكومات).[4]

---

(1) Benjamin Shwadram ,op. cit., p. 96.

(2) يحيى حلمى رجب ، المرجع سابق ، ص20 .

(3) أحمد السعدى ، المرجع سابق ، ص20 .

(4) أمين السعيد ، مرجع سابق ، ص 108 .

هذا وقد كشفت هذه الأزمة عن عدة حقائق لابد من إبرازها وإجمالها فى النقاط التالية :

1) أثبتت هذه الأزمة أنه بإمكان العرب التوحد – إن أرادوا ذلك – فقد توحدت أنظمتهم البترولية فى سبيل الهدف القومى المشترك ، وكانت الفرصة سانحة لتحقيق توحد لأنظمتهم السياسية ولكنهم سرعان ما تراجعوا !! .

2) أثبت البترول أنه السلاح الوحيد القوى الذي يمتلكه العرب – إذا ما رغبوا فى استخدامه وهذا ما أكده الملك فهد بن عبد العزيز حينما كان لا يزال أميراً في يوليو 1976بقوله: (سيبقى النفط مصدراً للقوة السياسية والاقتصادية لدى المصدرين حتى نهاية القرن الحالي على الأقل).[1]

3) ساهمت وحدة العرب فى زيادة وزنهم الاستراتيجى الذى كان قد زاد بالفعل بفضل اكتشاف النفط .[2]

4) أكدت هذه الأزمة صعوبة الفصل بين النفط والصراع العربى الإسرائيلى – بل استحالة الفصل بينهما – ، وذلك فى تأكيد واضح لتصريح الأمير سعود الفيصل الذى قال عقب انتهاء الأزمة: (إن مسألة النفط مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالسلام فى الشرق الأوسط ، وأتمنى أن يطلعنى أى إنسان على الخط الفاصل بين الاقتصاد والسياسة). [3]

5) أثبت البترول للعرب قبل غيرهم أن بإمكانهم جذب اهتمام العالم نحوهم ونحو قضاياهم .

6) أيقن العرب أن عائدات البترول ذات أهمية بالغة بالنسبة لهم ، وأنه يجب عليهم ألا يفرطوا بعد ذلك فى حقوقهم ولا فى أسعار البترول ، لأنه لولا الاحتياطى النقدى الهائل المتوافر لديهم ما استطاعوا فرض هذا الحظر على تصدير النفط .[4]

7) أثبت الموقف العربى صحته وسلامته قانونا ، خاصة بعد عجز مجلس الأمن الدولى عن اتخاذ أى إجراء حيال هذا الموقف .

---

(1) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 3 ، ابريل 1977 ، الكويت ، ص 7 .

(2) على خليفة الكوارى وجاسم السعدون ، دول مجلس التعاون ونظرة مستقبلية ، (الكويت : قرطاس للنشر 1996) ، ص32 .

(3) مجلة عالم النفط ، العدد 35 ، ص 7 .

(4) الغريب أن العرب من مصدري البترول لم يستوعبوا هذه المسألة ولم يستفيدوا منها ، ففى ظل اشتداد أية أزمة فى الشرق الأوسط تجدهم عاجزين عن رفع أسعار بترولهم ، بل تجدهم يخفضون أسعاره فى بعض الأحيان ، بحجة تغطية احتياجات السوق !!

8) أكدت سياسة العرب فى توحدهم هذا مقولة الرئيس المصرى الراحل محمد أنور السادات بأن العرب قادرون على المنح والمنع ، وعلى العالم أجمع أن يدرك هذا.[1]

9) هذه الأزمة جعلت من قضية أمن الخليج العربى ليست مجرد هاجس للدول المطلة عليه ، بل جعلتها هاجساً إقليميا ودولياً ارتبطت وتطورت بتطور السياسات الإقليمية والدولية بدرجة لم يتوقعها أحد .[2]

10) بفضل هذا الحظر انكشف الحجم الحقيقى لقوة الغرب أمام حاجتهم الملحة والمتزايدة للبترول ، وعدم قدرتهم على الحياة بدونه فى هذه الأثناء وبعدها .

11) أكدت المضاعفات الاقتصادية والسياسية التى ترتبت على نشوء هذه الأزمة الأهمية العالمية الكبيرة لهذه المنطقة الاستراتيجية التى أصبحت تمثل بالنسبة للدول المستهلكة للبترول خزان الوقود الرئيسى فى العالم .[3]

12) لم يكتف العرب فى فترة الحرب هذه بدعمهم للجيش العربى بحظر البترول فقط، بل قدموا أكثر من الحظر ، حيث أرسل الملك فيصل لواء سعوديا مسلحاً للقتال فى الحرب ، وقدم 400 مليون دولار لمصر وقدمت الكويت 200 مليون دولار وقطر 100 مليون دولار وأبو ظبى مثلها ومنعت البحرين السفن الأمريكية من دخول موانيها. [4]

13) أثبت الموقف الأمريكى المهدد بالتدخل العسكرى أن التصريحات شيء والأفعال شيء آخر ، فأمريكا التى هددت باحتلال آبار النفط وتدميرها ما كان باستطاعتها القيام بمثل هذا الفعل وذلك لعدة أسباب أبرزها :

أ – أنها ستكون هى الخاسر الأكبر من تدمير هذه الآبار .

ب – أن الخليج العربى سيتحول إلى ساحة لصراع القوى الكبرى .

جـ – أن الاتحاد السوفيتى ما كان سيسكت حيال هذا الموقف .

د – أنها ستخسر أمريكا أصدقاءها وحلفاءها فى المنطقة وربما فى العالم كله .

---

(1) أمين السعيد ، مرجع سابق ، ص 107 .

(2) محمد السعيد إدريس ، " دور الأمن والتعاون العسكرى فى تطور مجلس التعاون الخليجى ككيان إقليمى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 215 ، يناير 1997 ، بيروت ، ص 41 .

(3) London Times, 6/10/1975.

(4) عبد العظيم رمضان ، حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ ، ص 152 .

هـ- أنها كانت ستظهر بمظهر الدولة ذات الوجهين المتناقضين ، فكيف تنادى بالديمقراطية وحرية الدول فى تسيير شؤونها وحماية الأنظمة التحررية ؟ وتهدد فى نفس الوقت الدول التى تمارس سيادتها على أراضيها ومواردها ؟ .

و – أنها كانت ستتسبب فى تعطيل الصناعات الغربية فى أوروبا واليابان .

ز – كان مثل هذا التصرف بمنزلة انتهاك صريح للقانون الدولى . وهذا ما لا يمكن أن تقبله أمريكا أبداً من أجل مظهرها قبل أى شيء آخر .

ح – رغبتها في عدم فى تكرار تجربة فيتنام التى كان من الممكن أن تتكرر ، وهذا ما كان يستحيل أن يقبله الرأى العام الأمريكى فى ذلك الوقت .

ط – أن نيكسون نفسه أكد على صعوبة تنفيذ مثل هذه التهديدات بقوله : ' إنها مسألة خطيرة جدا ، ويجب أن نكون قد تعلمنا من تجربة فيتنام أن الدخول فى حرب أسهل كثيراً من الخروج منها.' [1]

14) أن الرفع المبكر لسلاح النفط – بعد ستة شهور فقط – مثل دليلاً واضحاً على تبعية الأنظمة العربية لأمريكا . فنفس الحكومات العربية التى كانت قادرة على اتخاذ إجراءات عملية فى حقل النفط لإجبارأمريكا والغرب على تطبيق الشرعية الدولية ، هى التى ألغت قراراتها هذه ، وعادت لتسير فى الموكب الأمريكى.[2]

15) أن مبدأ نيكسون لم يحقق نجاحاً باهراً فى مثل هذه المواقف الحرجة التى صنع من أجلها ، كما أنه لم يحقق فشلاً ذريعاً أيضاً.وقد مثل السلوك الإيرانى فى هذه الأزمة نموذجاً واقعيا لهذا الكلام حيث إن إيران – وبصفتها العمود الأول فى سياسة العمودين المتساندين – لم تشترك فى قرار الحظر، ولكنها بالطبع استفادت من ارتفاع الأسعار.[3]

---

(1) من حوار مع نيكسون نشرته الـ (American Magazine) فى 1975/1/13م . نقلا عن Sirriyeh Hussein , op. cit., p. 194

(2) محمد الأطرش،" أزمة الخليج:جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها "، مجلة المستقبل العربى،العدد 155،يناير 1992،بيروت، ص 24.

(3) Rosemarie Said Zahlan, The Making of The Modern Gulf States Kuwait , Bahrian , Qatar, The United Arab Emirates and Oman, (UK : Ithaca Press, 1998), Socend publised , p. 146.

لكن الشاه قد أكد أنه الشرطى الأمريكى بالخليج بعدما أمر بتحويل وقود شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى الأسطول الإمبراطوري الإيراني الذى أرسله بدوره إلى الأسطول الأمريكى الذى كان فى أمس الحاجة إلى النفط كى يواصل عملياته العسكرية فى المحيط الهندى.[1] [2]

وبعد فـك الحظـــر حاولت السعودية - العمـود الثـــانى فى السياسة الأمريكية - تعويض أمريكا بترولياً ، فزادت إنتاجها بحوالى مليون برميل يومياً وجهت بالكامل نحو الولايات المتحدة.[3] بعد أن زادت إيران من إنتاجها البترولى اليومى بهدف التخفيف من الآثار المترتبة على قرارات الحظر العربية وبهدف استيعاب الاحتياجات الأمريكية كافة .[4]

16) على الرغم من اختيار الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود شخصية العالم فى عام 1974.[5] فإن هذا لا يعنى أن الولايات المتحدة قد نسيت ماتسبب فيه فيصل من ضرر لحق بها أثناء قراره حظر البترول ، وكذلك تصريحاته المضادة لسياستها المتحيزة لإسرائيل وانتقاده للتهديدات الأمريكية الخاصة باحتلال منابع النفط ، ووصفه لها بأنها لا يمكن أن تصدر عن حكومة عاقلة ، وذلك فى آخر حديث تليفزيونى لفيصل مع التليفزيون الأمريكى.[6]

---

(1) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص 102 .

(2) هذه المعلومة تناقضها معلومة أخرى وردت على لسان السيدة جيهان السادات فى شهادتها على عصر السادات حين قالت إن السادات برر استقباله للشاه فى مصر بعد الثورة الإسلامية عام 1979 ، بأنه لاينسى موقفه معه حينما أمر بتحويل شحنة نفط كانت متجهة إلى الأسطول الإيرانى نحو الجانب المصرى أثناء اشتداد الصراع المصرى الإسرائيلى !! .

(3) Nozar Alaolmolki, The Persian Gulf Region in the Twenty First Century : Stability and Change,(New York : University Press of America, 1996) , p. 131.

(4) هذا الموقف يؤكد نظرية التوازن النفطى التى تعنى تعويض دولة بترولية معينة أو مجموعة دول النقص الحادث لدى أية دولة منتجة أخرى بفعل التقلبات أو الأحداث الجارية . فقبل أزمة 1973 عوضت الكويت والسعودية النقص الحاصل فى الإنتاج الإيرانى بعد حركة مصدق . وبعد أزمة 1973 عادت السعودية والكويت لتعوضا النقص فى الإنتاج البترولى الإيرانى بسبب الثورة الإيرانية ، وأزمة الرهائن عام 1979، ثم خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية الثمانى ، للمزيد انظر : جمال زكريا قاسم ، " العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربى على عهد الأسرة البهلوية 1925 : 1979 " ، ص 140 وما بعدها .

(5) جريدة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1975/1/3 ، نقلا عن مجلة تايم الأمريكية الصادرة بتاريخ 12/31/ 1994.

(6) أخبار العالم الإسلامى ، مكة المكرمة ، 1975/4/7 .

مما دفع البعض إلى اتهام الـ (CIA)-المخابرات المركزية الأمريكية-بالتورط فى مقتل الملك فيصل على يد ابن أخيه الأمير مساعد فى 1975/3/25. وقد برروا اتهامهم هذا بأن فيصل – على حد زعم جريدة الواشنطون بوست الأمريكية – قد تسبب فى إحداث ضرر للغرب أكبر من أى فرد آخر فى العالم منذ عهد أدولف هتلر"(1) (2)

17) بغض النظر عن الحديث حول مدى كفاءة وجدية تطبيق قرار الحظر النفطى فى أواخر عام 1973 ، وأوائل عام 1974 ، فإن هذا القرار سيظل سابقة تاريخية هامة فى مجال صنع القرار السياسى المشترك على الصعيد الرسمى العربى ، وكذلك بخصوص دور النفط فى خدمة قضايا التحرر العربى .(3)

يبقى أن نقول إنه مهما اختلفت الآراء وتعددت حول الموقف العربى خلال هذه الأزمة فسيبقى هذا الموقف خالداً لن ينسى ؛ حيث كان له الفضل فى تغيير نظرة العالم أجمع تجاه العرب ؛ فقد كشف هذا الموقف عن حقيقة هذه الأمة وجوهرها ، وهى التى سرعان ما عادت إليها وحدتها، وأثبتت أنها أمة قادرة على صنع القرار ، وفرض رغبتها وتحقيق مصالحها وأهدافها ، وردع أعدائها، كما أقيمت علاقات جديدة وقريبة إلى العدالة بين الدول المنتجة والمستهلكة لا ترتكز على الضغط والقهر والاستغلال من الطرف الذى يحتاج تجاه الطرف الذى يملك،علاقات جديدة تقوم على روح التعاون والمساواة وتبادل المنفعة ، علاقات صداقة لا مكان فيها لإملاء الشروط ولا ممارسة الضغوط وهو ما عبر عنه البعض بوصف هذه السياسة العربية الجديدة بأنها (سياسة المكافأة

---

(1) Trevor Mostyn, op. cit., p. 141.

(2) تعد قضية مقتل الملك فيصل من أكثر القضايا جدلاً ؛ حيث كثرت الروايات حولها ، فقد اتهم البعض قاتله بأنه مختل عقلياً ، واتهمه البعض الآخر بأنه حاول الإنتقام لمقتل أخيه خالد على يد الشرطة السعودية أثناء تظاهره احتجاجا على افتتاح محطة التليفزيون بالسعودية ، كما أنه حاول الانتقام – أيضا – للملك سعود الذى زوجه إحدى بناته ؛ ثأراً له من أخيه فيصل الذى خلفه فى حكم السعودية ، بينما اتهمه البعض بأنه منحرف سلوكيا ، ومهتم بشرب الخمر ، ولعب القمار ، وملاحقة النساء ، وسبق للسلطات الأمريكية – التى عاش فيها تسع سنوات – اعتقاله بتهمة حيازة المخدرات ، ويبقى الاتهام الأخطر والأقرب ، وهو اتهام أمريكا بالدخول فى هذه العملية انتقاما من فيصل ، وتهديداً لمن يحاول تكرار ما فعل مِن سلفه . للمزيد انظر أليكسى فاسيليف : تاريخ العربية السعودية ، ص 496 وما بعدها .

(3) محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1981) ، الطبعة الثالثة ، ص 186 .

الموعودة) ،التي تعنى زيادة العرب إنتاجهم النفطى مقابل تحقيق مطالبهم فى استعادة أراضيهم وتحقيق السلام. [1]

وحقيق علينا أن نُنزل الرجال الذين صنعوا النصر العسكرى وقضوا على أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر منازلهم ، وعلى رأسهم الرئيس المصرى الشهيد محمد أنور السادات، ومن بعدهم الرجال الذين صنعوا النصر السياسى على الغرب ، وعلى رأسهم الملك السعودى الشهيد فيصل بن عبد العزيز آل سعود ؛ فبفضلهم تبوأ العرب مكانهم الذى يستحقونه على الخريطة الدولية، وأصبحوا طرفاً يُعمل له ألف حساب ، وتُخشى ردود أفعاله .

والسؤال الهام هو كيف سارت السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربى بعد انتهاء هذه الأزمة مباشرة ، ولكن قبل أن نجيب عليه يتحتم علينا - أولا - الإجابة على سؤال هام جداً ، وهو هل خسرت الولايات المتحدة بسبب هذه الأزمة أم كسبت منها ؟ والمحير أن الولايات المتحدة قد استفادت من هذه الأزمة بالفعل من وجهين أولهما معنوى ، فهى التى انتصرت فى النهاية بعد تحقيق رغبتها فى رفع هذا الحظر ، وثانيهما مادى ملموس، وهو أن تنامى أسعار النفط قد ترك لدى دول المنطقة فائضاً ضخما من الدولارات الأمريكية استخدمته هذه الدول فى شراء السلاح والسيارات والأجهزة والمنتجات الأمريكية كافة ؛ مما ساعد على اتساع السوق الأمريكية ، فعوض ذلك ما دفعته أمريكا من نفقات إضافية على مشترياتها النفطية، بل وربما زاد عنه!! وقد أصبحت الاستراتيجية الأمريكية أكثر ديناميكية وأسرع إيقاعاً وانتقلت من مرحلة المبادئ والأفكار العامة إلى مرحلة الأهداف المرتبة فى سلم محدد من الأولويات.[2] تمثلت فى:

(1) تأمين تدفق النفط لها ولحلفائها .
(2) تضييق الخناق على الاتحاد السوفيتى بهدف عدم تمكينه من بسط نفوذه فى المنطقة .
(3) الاستمرار فى بيع الأسلحة الأمريكية الصنع لدول المنطقة .
(4) الاستمرار فى تطبيق مبدأ نيكسون " العمودين المتساندين " . [3]

---

(1) جوزيف توينام ، " توقعات الإمدادات النفطية وسياسة الطاقة الدولية الأمريكية " بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، ترجمة : هاشم كاطع لازم، ص 69 .

(2) Ramazani . R., The Persian Gulf and the Strait of Hormuz, p. 41.

(3) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الاوسط ، ص 438 .

(5) الاهتمام ببقاء مضيق هرمز مفتوحاً بعيداً عن أى تهديد ، حيث إنه دون تأمين سلامة هذا المضيق بالتحديد ، لا تصبح هناك أية قيمة لعمليات تأمين ممرات النفط الخليجى عبر المحيط الهندى وحول طريق رأس الرجاء الصالح وكذا من خلال قناة السويس.[1]

وقد أصبح الحصول على نفط الخليج هو أساس السياسة الأمريكية ، فحاولت أن ترسخ لدى دول الخليج فكرة أنه إذا كانت هى فى إحتياج إلى نفطهم ، فهم أيضا فى أمس حاجة إلى التكنولوجيا الأمريكية من أجل تحقيق التنمية والتقدم والرفاهية لمجتمعاتهم . وهنا بدأت فى العزف على نغمة المصالح المتبادلة بين الطرفين ، كما نادت بأن تشترك الدولارات البترولية[2] فى عمليات التنمية والتقدم فى منطقة الخليج ،وكذلك جذب الدول الخليجية وربطها بالاقتصاد الغربى وذلك كله من أجل تحقيق هدف واحد هو امتصاص العوائد البترولية – أو جزء كبير منها على الأقل– [3]

وقد زاد الاعتماد الأمريكى على بترول العرب فيما بين عامى (1977:1973) ، بشكل واضح مما أحدث خللاً كبيرا وعميقا فى ميزان التجارة الأمريكية مع العرب ، فأخذت أمريكا تفكر ليس فقط فى تحقيق الاعتدال لهذا الميزان بل ترجيح كفته ناحيتها ، فراحت تعقد الاتفاقات الاقتصادية مع دول المنطقة ، ثم بدأت فى إغراق السوق الخليجية بالصادرات الأمريكية التى ارتفعت قيمتها من 1.2 مليار دولار عام 1972 إلى 7.1 مليار دولار فى عام 1976 ، ثم إلى 8.2 مليار دولار فى عام 1977، فى مقابل ذلك كانت تستورد حوالى 6.2 مليون برميل بترول يوميا عام 1973 و 6.3 مليون برميل يوميا عام 1975 حتى وصلت إلى إستيراد 7.3 مليون برميل يومياً عام 1977 .[4]

وقد شغل الساسة الأمريكيون بمسألة عدم قيام محاولة وحدوية أخرى ثانية ، وكذلك عدم تكرار تجربة الحظر النفطى هذه مرة أخرى ، فظهر (مبدأ الارتهان المتبادل) الذى يهدف إلى تعليل

---

(1) إسماعيل صبرى مقلد : أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى ، ص 39 .

(2) الدولارات البترولية يقصد بها الدولارات التى تدفعها أمريكا لدول الخليج العربى مقابل مشترياتها النفطية ، ودائما ما تسعى الولايات المتحدة إلى إعادتها إلى خزانتها مرة أخرى وربما إعادة ما يفوقها فى بعض الأحيان.!!

(3) Gad G. Gilber , The Middle East Oil Decade and Beyond, (London : Frank Cass, 1997), p. 36.

(4) John Hagel , Alternative Energy Strategies : Constraints and Opportunities, (New York, 1976), pp. 3-6.

وحدة مصالح البلدان النفطية والدول الرأسمالية المتقدمة ، وذلك لمحاولة ضمان دعم الدول النفطية للنظام الاقتصادى الغربى.[1] وقد شرح كسينجر هذا المبدأ الجديد أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى جلستها المنعقدة يوم 19 سبتمبر 1975 بقوله (نحن والدول المنتجة للنفط شركاء طبيعيون ولسنا خصوما ، ولابد للبلدان المستهلكة للنفط من منفذ أمين إليه بأسعار معتدلة ، وعلى البلدان المنتجة من أجل توظيف ثرواتها الجديدة المكتسبة بفضله أن تكون المشارك الرئيسى فى النظام المالى والاقتصادى العالمى ، كما يتوجب عليها كى تحول ثرواتها الجديدة إلى بضائع أن تغدو من كبار المستوردين لمنتجاتنا ، ونحن على استعداد كامل للتعاون مع بلدان الشرقين الأوسط والأدنى فى توحيد إقتصادياتنا وفق شروط متكافئة).[2]

هكذا سارت السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربى بعد انتهاء أزمة بترول عامى 1973 ، 1974 فى الفترة التى صاحبت الفترة الرئاسية الثانية لريتشارد نيكسون والتى كانت قد بدأت بالفعل فى يناير 1974. ولكن مع خروج نيكسون المفاجئ من البيت الأبيض فى العام نفسه إثر استقالته من منصبه[3] ، ثم اعتلاء نائبه جيرالد فورد منصب الرئاسة فى هذا العام هل تغيرت هذه السياسة تجاه دول المنطقة أم استمرت ولكن بشىء من التعديل ؟ هذا ما ستجيب عنه سياسة فورد تجاه دول هذه المنطقة ، والتى ستوضح فى الصفحات القليلة القادمة.

---

(1) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 41 .

(2) المرجع السابق ، ص 42 .

(3) قدم ريتشارد نيكسون استقالته من منصبه فى الثامن من أغسطس عام 1974 ، بعد الكشف عن فضيحة ووترجيت (Water gate) ، والتى تورط فيها رجاله بالتجسس على حملة منافسيه من الحزب الديمقراطى فى المعركة الرئاسية التى دارت أواخر عام 1973 ، ومما زاد من موقفه صعوبة كذبه فى التحقيقات التى أجريت بخصوص هذه المسألة وانكاره أية صلة له بهذه المسألة ، وكذلك تجاوزه الحقوق المدنية فى أثناء حملته الانتخابية . للمزيد انظر :

John A. Garraty, Robert A. Mc Caughey, The American Nation ; A History of The United States, pp. 911-913.

فورد وسياسة أمريكا نحو الخليج العربي :

فى اليوم التالى مباشرة لتقديم نيكسون استقالته من منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وتحديدا فى التاسع من شهر أغسطس عام 1974 أعلن جيرالد فورد نائب نيكسون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بشكل رسمى للفترة المتبقية من الفترة الرئاسية لنيسكون المقدرة بثلاث سنوات تنتهى فى يناير 1977.[1]

ولم يفاجأ المتابعون والمحللون بسياسة فورد التى لم تختلف عن سياسة سابقه داخلياً وخارجياً ، فابتعاد النائب عن سياسة رئيسه ومخالفته إياها أمر غير متوقع غالبا .

وفيما يخص سياسته نحو منطقة الخليج العربى فقد سارت فى ثلاث خطى متوازية أولها الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية بهذه المنطقة وعلى رأسها النفط الذى لم يخف فورد ولا وزير خارجيته كيسنجر استعدادهما لخوض حرب من أجل تأمين تدفقه.[2] – وحتى قبل أن يصبح فورد رئيسا لأمريكا ،أثناء اشتعال أزمة النفط – أبدى استعداده لأن يدعو أصحاب القرار فى الولايات المتحدة إلى إصدار قرار يجمد بمقتضاه إرسال الشحنات الغذائية إلى الشرق الأوسط ككل .[3]

وقد برر فورد سياسته المتشددة هذه حيال أزمة النفط واستعداده لخوض حرب ضروس من أجل تأمين تدفق النفط على أمريكا بأن هذه الحرب –على الرغم من كونها مسألة غير أخلاقية–، فإننا لو رجعنا إلى التاريخ البشرى لوجدنا أن الحروب من أجل الموارد الطبيعية موجودة منذ أقدم الأزمنة وتاريخ السنوات الماضية يشير إلى هذا الأمر كأحد الأسباب التى من أجلها تحارب الأمم[4].

وفى 23 سبتمبر عام 1974 أطلق فورد تصريحاته التى تضمنت تهديدات عنيفة بعقاب الدول المنتجة للبترول فى حال رغبتها فى تكرار ما فعلته تجاه العالم فى الماضى القريب.[5]

---

(1) John A. Garraty, Robert A. Mc Caughey, op. cit., p. 921.

(2) علاء عواد ، " الأمن واستراتيجية التنمية لدول الخليج بعد الحرب " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد 3 ، يوليو 1991 ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ص 37 .

(3) منى سحيم آل ثان ، مرجع سابق ، ص 309 .

(4) مروان بحيرى ، مرجع سابق ، ص 30 .

(5) Richard Cottam, " US policy in the Middle East", research in The United States And The Middle East, Edited by : Hooshang Amir Ahmadi, (New York: State University of New York Press, 1993), p. 58.

وفى نوفمبر من نفس العام أصدر فورد أوامره بتحريك القطع الحربية وحاملات الطائرات تجاه الخليج العربى على الرغم من انتهاء الأزمة قبل ذلك بحوالى سبعة شهور.[1]

وبرر فورد تصرفه هذا بأن القوة يجب أن تستخدم من أجل إحداث تغيير غالى الثمن ، كما أنه لا يستطيع ضبط الأمور فى حالة حدوث حالة اختناق للعالم الصناعى والعالم الحر مرة أخرى.[2] ثم أضاف وزير خارجيته كسينجر أن حالة الاختناق هذه ليست السبب الوحيد لاستخدام القوة ، بل إن أهم أسباب استخدام هذه القوة هو ظهور نزاع حول أسعار النفط.[3] وسار وزير دفاعه جيمس شلزنجرعلى نفس نهجه وخطاه ، حين صرح فى مؤتمر صحفى عقد فى البنتاجون بتاريخ 14 يناير 1975 (بأنه من المجدى القيام بعمليات عسكرية ضد الدول المصدرة للنفط فى الخليج العربى لأن أمريكا لديها القدرة على إلحاق الهزيمة بالقوات المسلحة لهذه الدول ، وكذلك يمكنها الاستيلاء على حقول النفط دون إلحاق أى ضرر بالمنشآت النفطية .[4]

وبعد هذا المؤتمر بنحو أسبوع واحد فقط عاد شلزنجر ليعلن استعداده لإقحام قوات بلاده المسلحة فى أى اشتباك عسكرى فى هذه المنطقة.[5] وكانت تصريحاته وتصريحات كسينجر دائما ما تجد دعما وحماية وتأييداً من فورد نفسه بقوله : (لا تستطيع الدول الكبرى المستقلة أن تسمح بأن تفرض عليها سياستها أو يتقرر مصيرها عن طريق التلاعب المصطنع أو التغيير فى أسعار السلع العالمية).[6]

أما عن ثانية الخطى التى سارت فيها السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربى فهى الطرق الدبلوماسية . حيث لم يغب عن ذهن فورد ما لهذه الطرق من آثار كبيرة على سير العلاقات المشتركة بين الجانبين . ولعل من أبرز الزيارات الرسمية لمسؤول خليجى زيارة السلطان قابوس لواشنطون فى يناير 1975 ، وفيها طلب كيسنجر من السلطان أن يسمح للطائرات الأمريكية

(1) M.S. Agwani, Politics in the Gulf, p. 130.

(2) حمدان حمدان ، الخليج بيننا ، مرجع سابق ، ص 47 .

(3) المرجع السابق ، ص 46 .

(4) سمير مسعود ، الاقتصاد الخليجى وقبضة الغرب : الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربى ، (القاهرة : بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع ، 1991) ، ص 15 .

(5) المرجع السابق : ص 16 .

(6) محمد عصفور ، مرجع سابق ، ص 117 .

باستخدام قاعدة مصيرة الجوية العمانية التى يستخدمها سلاح الطيران الملكى البريطانى منذ 1958 ثم مالبثت بريطانيا أن أعلنت عن عزمها على التخلى عن هذه القاعدة وذلك فى 19 يوليو 1976 ولم يمانع قابوس فى منح الولايات المتحدة هذه التسهيلات التى طلبتها .[1]

وفى المقابل طلب قابوس من الولايات المتحدة تزويد بلاده ببعض الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية التى تحتاجها [2]، كما وضعت هذه الزيارة الأساس للاتفاقية العمانية الأمريكية التى وقعت فى عام 1980 .

والجدير بالذكر أن فورد قد رد زيارة قابوس هذه ولكن بعد خروجه من منصبه، حيث وصل مسقط فى 4 مارس 1980 فى زيارة غير رسمية تبعت توقيع هذه الاتفاقية التى وافق بمقتضاها الكونجرس على تقديم 155 مليون دولار كمنحة اقتصادية وعسكرية لعمان فى عام 1982 فى عهد الرئيس رونالد ريجان .[3]

واستمر السفراء الأمريكيون فى دول الخليج فى أداء أدوارهم المنوطة بهم من أجل دعم سياسة فورد هذه ، حيث تعددت لقاءاتهم بزعماء المنطقة فى أكثر من مناسبة بهدف تقريب وجهات النظر وتدعيم العلاقات المشتركة بين الجانبين .

وقد لعب السفير الأمريكى بالكويت وليام ستولسفس دوراً هاماً فى تقوية العلاقات المشتركة بين الكويت وأمريكا حين التقى بوزير الخارجية الكويتى صباح الأحمد فى فبراير 1975.[4] فى وقت كانت الكويت تطالب الولايات المتحدة بشكل مستمر ومتواصل بوقف تزويد إسرائيل بالأسلحة.[5]

وثالثة خطى السياسة الأمريكية فى عهد فورد التأكيد على الاستمرار فى تطبيق مبدأ نيكسون ودعم إيران والسعودية بالتحديد ، على الرغم من تعرض هذا المبدأ لهزة قوية بعد الضربة التى تلقاها من السعودية فى موقفها من حظر تصدير النفط إلى أمريكا بالتحديد .

---

(1) مصطفى النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، ص 233 .

(2) Ian Skeet , op. cit., p. 82.

(3) Trevor Mostyn, op. cit., p. 183.

(4) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1975/2/23 .

(5) جريدة النهضة ، الكويت ، 1975/9/27 .

فقد استمرت الولايات المتحدة فى بيع أسلحتها لهاتين الدولتين وبمبالغ كبيرة جداً ، حيث باعت فى عهد فورد وبالتحديد فى عام 1974 أسلحة للعالم أجمع بقيمة إجمالية بلغت 10.800 مليار دولار منها أسلحة بقيمة 3.900 مليار دولار لإيران وحدها ، وكذلك أسلحة بقيمة 2.500 مليار دولار للسعودية ، أى ما يقارب 60% من جملة مبيعاتها العسكرية لدول العالم كافة .[1]

وفى مجال الاقتصاد بلغت قيمة صادراتها لإيران والسعودية عام 1976 من بضائع وخدمات ما يقارب 2.800 مليار دولار .[2] وعلى المستوى الفردى امتد الدعم الأمريكى اللا محدود لإيران عسكريا وإلكترونيا وتكنولوجياً ، حيث بلغت الشركات الأمريكية المتعاقدة مع إيران فى هذه الأثناء قرابة 39 شركة فى مختلف التخصصات .[3] وفى عهد فورد أيضا نال جهاز الساواك الإيراني حق ملاحقة الإيرانيين المعارضين لدكتاتورية الشاه داخل الأراضي الأمريكية ، وقدر هؤلاء المعارضون بالآلاف فى هذه الفترة.[4]

أما عن العلاقات الخاصة بين فورد والشاه فقد كان فورد دائم الإشادة به ، حيث كان يرى أنه أحد الرجال العظام فى جيله وبلده والعالم أجمع .[5]

أما السعودية ، فقد حظيت هى الأخرى باهتمام فورد شخصياً ، حيث أكد على دعم العلاقات الأمريكية السعودية فى شتى المجالات بدءاً من الدفاع والشؤون التجارية والتنمية حتى الاقتصاد والتعليم . وفى بعض الأحيان وصفت علاقاتهما معاً بأنها شبيهة بالعلاقات الأمريكية البريطانية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة .

وفى الشهور الأربعة من عام 1975 طلب فورد من الكونجرس الموافقة على مبيعات بقيمة 3.5 مليون دولار منها 1.4 مليون لبناء مدينة عسكرية فى حفر الباطن التى تبعد عن العراق بحوالى 40 ميلاً .[6]

---

(1) M.S. Agwani, op. cit., p. 142.

(2) Egyptian Gazette, Cairo, 17/2/1977.

(3) James A. Bill, The Eagle and the Lion, p. 209.

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 133 .

(5) نفسه .

(6) محمد جاسم محمد ، مرجع سابق ، ص109 .

وفى 29 فبراير 1976 وقعت الاتفاقية السعودية الأمريكية للتعاون فى المجال التكنولوجى فى الطاقة الكهربائية بين وزارة المالية الأمريكية ووزارة الصناعة السعودية ، حيث تتعهد أمريكا بموجب هذه الاتفاقية بتقديم دعمها وخبراتها للسعودية من أجل تحديثها ومن أجل وضع المجتمع السعودى تحت النظام الكهربائى المتقدم فى خطة تستمر لمدة 25 سنة، كما تم الاتفاق على تقديم الدعم العلمى والصناعى لتحديث المجتمع السعودى والارتقاء به .[1]

ولكن على الرغم من توشج العلاقات الأمريكية الخليجية على هذا النحو ، فإن هذا الأمر لم يكن مع دول المنطقة كافة ، حيث شذ العراق على المستوى الرسمي المعلن ـــ كعادته دائماً ـــ عن هذه القاعدة وتخلفت عن السير فى ركاب المتعاونين مع الولايات المتحدة وذلك رفضاً لسياستها فى المنطقة التى وصفها الرئيس العراقى أحمد حسن البكر بقوله :.(تجرى الآن تحركات أمريكية واسعة لزيادة واستكمال قواعدها العسكرية مع التهديد بغزو النفط والتدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان المنتجة له ، وذلك لتفرض على شعوب المنطقة عبودية مستمرة ونهباً متزايداً لخيراتها).[2]

هذا وقد استمرت السنوات الباقية من حكم فورد على هذا النسق ، حيث حرص على حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة ، مع عدم تقديم أية معونات دون شروط ودون تحقيق الفائدة المرجوة منها ، فما يقدم باليمين يؤخذ باليسار ، ولا أظننى مبالغاً إذا قلت إن سنوات حكم نيكسون ومن بعده فورد كانت بمثابة التمهيد الواضح لكارتر ، على الرغم من ظن البعض أن السياستين متناقضتان متباعدتان كل البعد ، فالحقيقة أن الاختلاف لم يظهر سوى فى المسميات والعناوين والعبارات البراقة، التى كانت واحدة لا تتغير وثابتة لا تهتز : المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومى الأمريكى وحماية الديمقراطية ولا شيء سوى ذلك . !!!

---

(1) Sirriyeh Hussien , op. cit., p. 259 .

(2) جريدة الجمهورية ، بغداد ، 1975/2/25 .

(الفصل الثالث)

سياسة كارتر تجاه منطقة الخليج العربى
ومقدمات الإعلان عن مبدأ كارتر

(الثورة الإسلامية الإيرانية والغزو السوفيتى لأفغانستان)

لم تشهد أية فترة من فترات حكم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا حقيقياً لمصالحها فى الخليج العربى مثلما شهدت الفترة الرئاسية لجيمى كارترالممتدة من عام 1977 حتى عام1981، حيث عصفت أحداث جسام باستقرار هذه المنطقة وعرضت المصالح الحيوية الأمريكية فيها للخطر الشديد ، **تمثلت فى :**

1) قيام الثورة الإسلامية فى إيران وانهيار حكم الشاه – الحارس الأمين للمصالح الأمريكية فى هذه المنطقة– ، ومن ثم سقوط إحدى دعامتى السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج وتخلل فترة قيام الثورة وسقوط حكم الشاه تطورات مهمة تمثلت فى احتلال السفارة الأمريكية بطهران واحتجاز موظفيها طيلة 444 يوماً ثم محاولة أمريكية فاشلة لإنهاء هذا الاحتلال وإنقاذ موظفى السفارة ، تبعها قرار أمريكى بتجميد الأرصدة الإيرانية فى البنوك والمصارف الأمريكية، وانتهاء كل هذه الأحداث بقيام نظام جمهورى إسلامي معادٍ للنظام الأمريكى .

2) قيام الاتحاد السوفيتى بغزو أفغانستان أواخر عام 1979 فى محاولة منه لبسط نفوذه على هذه المنطقة وتهديد المصالح الأمريكية بها .

3) دعم أمريكا ومباركتها لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 ، وما تبعها من سخط عربى عام بسبب هذه المبادرة .

4) إصرار الاتحاد السوفيتى على لعب دور أكثر إيجابية فى هذه المنطقة تمثل فى إعلان الرئيس الروسى ليونيد بريجينيف مبادرته للسلام فى الخليج العربى فى عام 1980 .

5) اشتعال فتيل الحرب بين العراق وإيران فى أواخر عام 1980 ، وما تبع ذلك من تهديد المصالح الغربية فى المنطقة .

ومثلما شهدت فترة كارتر هذه الأحداث الخطرة شهدت أيضا تحركات أمريكية أكثر خطورة تجاه هذه الأحداث تمثلت فى :

1) إعلان كارتر قيام قوات التدخل السريع المنوط بها القيام بأية عمليات عسكرية وردع أى تهديد للمصالح أمريكا بمنطقة الخليج العربى .

2) توسع أمريكا فى السيطرة على القواعد العسكرية فى الأماكن الاستراتيجية على أرض هذه المنطقة ، فى محاولة منها لربط هذه الدول بسلسلة من القواعد العسكرية المختلفة .

3) تحول طبيعة وشكل سياسة أمريكا تجاه هذه المنطقة ، تمثل فى إعلانها الرسمى عن إمكانية تدخلها العسكرى فى منطقة الخليج العربى إذا ما تعرضت لأى عدوان داخلى أو خارجى يكون من شأنه تهديد مصالحها بها ، فيما سمى بمبدأ كارتر المعلن فى أوائل عام 1980 . ولا غرابة فى مثل هذه التحركات الأمريكية ، خاصة إذا علمنا أن هذه المنطقة تجسد قمة الاهتمام الأمريكى فهى على حد تعبير زبغنيو بريزنسكى مستشار الرئيس كارتر للأمن القومى الأمريكى (تمثل المنطقة المركزية الثالثة أو الحد الاستراتيجى المركزى الثالث ذا الأهمية الحيوية فى استقراره المحلى ، وتمثل دوله مع بعضها البعض منطقة من العالم مهمة جداً من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية) .[1]

و لم تختلف سياسة كارتر عن سياسة سابقيه من حيث تكثيف الاهتمام بشؤون هذه المنطقة حيث حكمت سياسته أولويات عدة كحماية المصالح الأمريكية والغربية ضد أى تهديد، والاعتماد على القوة العسكرية الأمريكية فى حماية المنطقة، وتقوية الاقتصاد الأمريكى بهدف تقليل الاعتماد على نفط الخليج خاصة والنفط المستورد بشكل عام، والاستمرار فى تقديم الدعم والعون لحلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة، وتشجيع التعاون المثمر بين دول المنطقة، مع الاستمرار فى تقديم الدعم الخاص لإيران والسعودية قبل قيام الثورة الإيرانية ، مع إعطاء الأهمية للسعودية بعد قيام هذه الثورة، والعودة إلى سياسة القواعد العسكرية، ومحاولة ربط المنطقة بعدة أحلاف موالية لأمريكا، وربط المنطقة بشبكة من المصالح الاقتصادية المترابطة مع القوى الغربية ،ودعم الوجود العسكرى الأمريكى فى المناطق المحيطة بالخليج العربى والقريبة منه. وقد حكمت هذه النقاط العشر توجهات كارتر نحو دول الخليج طيلة سنى حكمه ، وإن كان قد شابها بعض التحول سواء فى بدايتها أم فى نهايتها . فإثر تولى كارتر مقاليد الرئاسة عام 1977 لم يظهر اهتماماً كبيراً بقضايا الأمن والتسلح مثلما فعلت إدارتا نيكسون وفورد ، ولكن هذا الأمر اختلف كثيراً بعد قيام الثورة فى إيران وغزو السوفيت لأفغانستان حيث مالت سياسته نحو الاتجاه العسكرى المتمثل فى تزايد الإنفاق العسكرى وتزايد مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة بل إنها وصلت إلى الاستعداد للقيام بعملية عسكرية على أرض هذه المنطقة رداً على أى عدوان وضمانا للمصالح الأمريكية ، وذلك على الرغم من مناداته الدائمة فى بداية حكمه بضرورة منح الأولوية لقضايا حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحد من الإنفاق العسكرى وتكريس الوفاق الدولى تأكيداً لقوله : (إن الاستقرار الإقليمى والدولى لا يمكن تحقيقه ما لم يسبقه استقرار داخلى على مستوى الدولة نفسها).[2]

---

(1) مجلة الحوادث ، لندن ،23 / 1981/10.

(2) عبد الجليل مرهون ، " الأمن فى الخليج : حركة التفاعلات الإقليمية " ، ص 55 .

وقد شغل كارتر أيضاً بقضية النفط وضرورة ضمان تدفقه إلى أمريكا وحلفائها بشكل منتظم وبأسعار مقبولة . ففى الشهر التالى لتوليه مقاليد الحكم أرسل مبعوثه الخاص جيمس أكيتر[1] فى جولة خاصة للبلدان العربية المنتجة للنفط لدراسة الوضع هناك ، وللتأكيد على قوة وصلابة العلاقة الأمريكية الخليجية .[2]

ولم يغير كارتر من السياسة الأمريكية تجاه السعودية وإيران حيث دعمهما دعماً كبيراً،على الرغم من إشارة البعض إلى حدوث تغير فى العلاقة الأمريكية الإيرانية حولها من علاقة خاصة دون تحفظات إلى علاقة عمل تخضع للعديد من الضوابط التى تبقى عليها ضمن إطارها الصحيح ، خاصة فى مجال التسليح الذى خضعت الطلبات الإيرانية فيه للقنوات البيروقراطية التى تطالبها بتقديم الأسباب الموضوعية لطلب الشراء عكس زمن الرئيس نيكسون.[3]

والحقيقة أن إدارة كارتر المنادية بحقوق الإنسان والديمقراطية كانت تغض الطرف أحيانا عن مساوئ النظام الإيرانى ودكتاتورية الشاه ، وذلك بهدف استبقاء وضمان ولائه لها بعد اشتداد النزعات المناهضة للولايات المتحدة فى دول المنطقة كباكستان خلال حكم على بوتو، وتركيا التى طالبت القوى الوطنية بها بتصفية القواعد الأمريكية فيها،وكذلك أفغانستان التى قامت فيها ثورة وطنية فى إبريل 1978، وباقى دول الخليج التى عارضت المساعى الأمريكية لتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل التى بدأت بمباركتها لزيارة السادات التاريخية للقدس فى 19 نوفمبر 1977.[4]

وقد أوضح وزير الخارجية الأمريكية سيروس فانس أن لإيران أهمية كبرى بالنسبة لأمريكا لا تضاهيها أى دولة أخرى وتتمثل أهميتها فى أنها تشترى قرابة نصف الأسلحة الأمريكية المبيعة للخارج ، وتمثل الداعم الأساسى بالبترول للدول الغربية وكما أنها لم تشترك فعليا فى حظر البترول عام 1973، وتعتبر المصدر الرئيسى لبترول إسرائيل – الحليف الأول لأمريكا فى المنطقة– كما أن

---

(1) شغل جيمس أكيتر منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالسعودية فى الفترة ما بين عامى 1973: 1976 . وكان قبل هذه الفترة يشغل منصب رئيس المكتب المركزى الأمريكى لشؤون الوقود والطاقة لسنوات عدة .

(2) مجلة عالم النفط ، المجلد 9 ، العدد 35 ،ابريل 1977 ، الكويت ، ص 5 .

(3) إسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى ، ص 98 .

(4) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكى فى الخليج ، ص 137 .

الشاه يقدم مساعدات هامة لدول المنطقة ، وكذلك يساعد على تهدئة الصراعات فى المنطقة مثلما ساعد فى قمع متمردى عمان.[1]

وفى العام الأول لحكم كارتر زار شاه إيران واشنطون فى الفترة ما بين 15 : 17 نوفمبر 1977 للتدليل على عمق العلاقات المشتركة بين البلدين بعدما أثيرت قضية حدوث جفوة بين الزعيمين.[2]

و لم يعكر صفو هذه الزيارة الهادئة سوى بعض المظاهرات العدائية التى قامت فى واشنطون ضد الشاه من الطلاب الإيرانيين المقيمين فى الولايات المتحدة.[3]وقد قدر عدد هؤلاء الطلاب بحوالى 60000 طالب .[4]

وبعد حوالى شهر رد كارتر الزيارة للشاه، وصرح فى 31 ديسمبر بأن : (إيران هى جزيرة الاستقرار فى أكثر المناطق اضطراباً فى العالم ، وليس هنالك أى بلد آخر أقرب إلينا فيما له علاقة بأمننا المتبادل ، وليس هنالك أى زعيم آخر أشعر نحوه بالامتنان البالغ والصداقة المتينة سوى الشاه)[5]، وأضاف أن : (استقرار إيران إنما يعود إلى قيادة جلالة الشاه العادلة العظيمة والملهمة).[6]

وللتدليل على متانة ومودة العلاقات بين البلدين صرح كارتر للشاه فى أثناء مأدبة العشاء التى أقامها له فى القصر الامبراطورى بطهران قائلا : (رغم أنك أنت والامبراطورة فرح غادرتما أرضنا

---

(1) American Foreign Policy : Basic Documents 1977, (Washington : Department of State, 1983) Document No: 326, p. 719.

(2) آمال السبكى ، تاريخ إيران السياسى بين ثورتين ، ص 199 .

(3) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله : قصة إيران والثورة ، (القاهرة : دار الشروق ، 2000) ، الطبعة الخامسة ، ص 192 .

(4) James A. Bill, The Eagle and the Lion, p. 211.

(5) إدوار سابليه ، إيران مستودع البارود : أسرار الثورة الإسلامية ، ترجمة : عز الدين محمود فراج ، (بغداد : الدار الوطنية للتوزيع والإعلان ، 1983) ، منشورات دائرة الشئون الثقافية والنشر ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية بغداد ، ص 269 .

(6) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص 192 .

منذ أكثر من شهر ، إلا أنه عندما سألت زوجتي مع من ترغبين في قضاء إجازة رأس السنة ؟ أجابت : بالرغم من الكل أعتقد مع الإمبراطور والإمبراطورة فرح !! ' .[1]

وفي أثناء اشتداد السخط الشعبي على الشاه في عام 1978 ورده العنيف على المتظاهرين المتمثل في قمعه لثورة الموظفين في سبتمبر 1978 فيما عرف بمذابح الجمعة الدموية ، اتصل كارتر بالشاه وأكد له على تأييده ودعمه لسياسته القمعية هذه.[2]

وتمتعت السعودية بالخصوصية نفسها في العلاقة المشتركة في عهد كارتر الذي وقعت في عهده عدة اتفاقيات مشتركة للتعاون في المجالات كافة ؛ كاتفاقية 26 مارس 1977 و3 مايو 1977 و 16 أغسطس 1977.[3] ثم زار في العام نفسه ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز واشنطون في الفترة ما بين 23 : 27 مايو ، حيث عقد مباحثات مشتركة مع كارتر ، وتعهد له بعدم قيام السعودية بحظر نفطي آخر على أمريكا .[4]

وعقب زيارة كارتر لطهران توجه مباشرة إلى السعودية في الثالث من يناير ، وعقد عدة اجتماعات مع المسؤولين السعوديين الذين أبدوا له تشددهم تجاه مباحثات السلام المصرية الإسرائيلية وذلك قبل مغادرته السعودية في اليوم التالي مباشرة.[5] وقد أكد له فهد خلال زيارته هذه على تجميد أسعار النفط حتى نهاية عام 1978.[6]

وقد حرص كارتر على إقناع دول المنطقة بجدوى المباحثات المصرية الإسرائيلية وحاجة المنطقة إلى مثل هذه الخطوة ، فبدأ بإجراء اتصالات مع زعماء المنطقة ، حيث بعث برسالة إلى عاهل الكويت سلمها له سفير أمريكا بالكويت فرانك مايسترونى ، وقد حوت هذه الرسالة ملاحظات

---

(1) American Foreign Policy : Basic Documents 1977 , Document No : 328 , p. 723.

(2) John Foran , A Century of Revolution : Social Movement in Iran, (Minnesota : University of Minnesota Press, 1994), p 171.

(3) Sirriyeh Hussein, US Policy in the Gulf 1968 – 1977, p. 260.

(4) Trevor Mostyn, Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1945 – 1990, p. 152.

(5) Ibid., p. 156.

(6) جريدة الأنوار ، بيروت ، 1978/1/6.

لكارتر حول الوضع فى الشرق الأوسط والخطوات الأمريكية نحو تحقيق السلام بين دول المنطقة كافة .[1]

و لم يغفل كارتر أهمية العراق كدولة كبرى فى هذه المنطقة ، فكان حريصاً على إعادة العلاقات المقطوعة بين الدولتين منذ حرب يونيو 1967 بسبب دعم أمريكا لإسرائيل.[2] وذلك كجزء من خطة شاملة لتغيير مشاعر العداء المتبادلة بين البلدين ، وكذلك للحد من سطوة النفوذ والتأثير السوفيتى فيها ، فأرسل مبعوثا رسميا للعراق فى مايو 1977 لتحقيق هذا الهدف.[3] ورغم كل هذا بقيت العلاقات بين البلدين مقطوعة، وقد رحب مستشاره للأمن القومى زبغنيو بريزنسكى بمحاولات إعادة العلاقات بين البلدين بقوله : (إننا لا نرى أى تعارض فى المصالح بين العراق وأمريكا).[4]

وهكذا سار كارتر على نفس نهج نيكسون فى تعامله مع دول المنطقة متبعاً نفس مبدئه ومستتبعاً نفس خطاه خاصة فى مسألة مد يد العون وتقديم المساعدات المتنوعة وعقد الاتفاقات مع هذه الدول ، محاولاً فى هذا كله التقدم للأمام وعدم العودة إلى مرحلة 1973 البالغة التوتر فى العلاقات بين الجانبين .

وقد لعبت عملية بيع السلاح الأمريكى لدول الخليج العربى فى عهد كارتر دوراً كبيراً أيضاً فى حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة وتدعيم علاقات الجانبين معاً. ومثلما كان الحال دائما استحوذت إيران والسعودية على الحيز الأكبر من مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة ، فإيران استمرت فى مطالبتها الدائمة لأمريكا بتزويدها بأحدث الأنظمة والأسلحة لتحديث قواتها المسلحة ، ولكن الردود الأمريكية كانت أكثر تأنياً من ذى قبل ، حيث كانت هذه الطلبات الإيرانية تمر عبر القنوات الشرعية. وللتدليل على صحة هذا الكلام فإنه تم رفض طلب إيران شراء عدد 250 طائرة

---

(1) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1978/8/17.

(2) M.S. Agwani , politics in the Gulf, p. 90.

(3) Barry Rubin, " The United States and Iraq : From Appeasement to War"; research in : Iraq's Road to war, Edited by : Amatzia baram and Barry Rubin, (New York : St Martin's Press, 1993), p. 256.

(4) Ibid.

مقاتلة طراز إف18 فى يوليو 1977 ، وفى يوليو من العام التالى رفض أيضاً طلب إيرانى بخصوص شراء عدد 150 طائرة مقاتلة من طراز إف 16 .[1]

وعلى الرغم من ذلك وقبل زيارة الشاه لواشنطون فى نوفمبر 1977 أعلن البيت الأبيض عزمه بيع سبع طائرات أواكس لإيران بمبلغ 1.2 مليار دولار .[2] الأمر الذى أثار جدلاً كبيراً فى الأوساط القيادية الأمريكية التى رفضت مسألة البيع هذه . وحاول وقتها كارتر ووزير خارجيته سيروس فانس تبرير موقفهم المؤيد لبيع هذه الطائرات لإيران حيث صرح فانس فى كلمته أمام لجنة العلاقات الدولية بالبيت الأبيض فى 28 يوليو 1977 بأن : (هذه الطائرات ستستخدم استخداماً دفاعياً فقط ، ولن تكون لها أية مهام هجومية)، وأضاف أن : (إيران تعمل مع الولايات المتحدة جنبا إلى جنب فى هذه المنطقة الحساسة والمهمة لمصالحنا القومية والأمنية ، كما أن الأواكس ستزيد من سيطرة أمريكا على أنظمة إيران العسكرية ، وستوفر عقود عمل للشركات الأمريكية ، وستمنحها تسهيلات أكثر بها) .[3]

وهنا بدا كارتر و فانس أكثر ذكاء من معارضيهما ، حيث إنهما لم يقصدا دعم إيران بما يضير أمريكا أو إسرائيل – كما اعتقد البعض – فقد أثبتت الوثائق بعد ذلك أن هذه الطائرات سوف تباع ناقصة ، حيث ستسحب منها أهم التجهيزات المميزة لها مثل بعض الأجزاء المهمة فى جهاز ضبط القيادة ، و جهاز الذكاء الاستشعار، وبعض المعلومات الإضافية التى توزع مع النظام الكامل لها دائما، ومقياس الحساب الإلكترونى الإضافى. وغياب مثل هذه التجهيزات من شأنه أن يجعل من الأواكس طائرات ذات أهمية قليلة وخطر أقل.[4]

ورغم هذا كله فقد بلغت المبيعات العسكرية الأمريكية لإيران فى العام الأول فقط من حكم كارتر– 1977 – قرابة الـ 60 مليار دولار.[5] وهو رقم غاية فى الضخامة إذا قورن بقيمة أية مبيعات عسكرية تقدمها دولة إلى دولة أخرى فى ظل تحفظ فى مسألة البيع أدعى فى هذه الأثناء .

---

(1) Sharam Chubin, Secutity in the Persian Gulf : The Role of Outside Powers, (London : The International Institute for Strategic Studies, 1982), p.13

(2) ادوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 136.

(3)American Foreign Policy : Basic Documents1977,Document No: 326, p. 719.

(4)American Foreign Policy :Basic Documents1977, Document No : 327, p. 721.

(5) John Foran , op. cit., p. 170.

أما السعودية ، فقد حظيت هي الأخرى بخصوصية كبرى أيضاً فى مسألة بيع أمريكا لسلاحها لدولة من دول هذه المنطقة ، ولكنها وجدت معارضة أقوى داخل الكونجرس لبيع بعض أنواع الطائرات المقاتلة ذات المهام الهجومية خوفا على أمن إسرائيل . فمع بداية عهد كارتر تقدمت السعودية فى مطلع عام 1977 للولايات المتحدة بطلب لشراء عدد (10) طائرات مقاتلة وقاذفة من طراز إف 15 ولكن عندما تم مناقشة هذا الأمر داخل الكونجرس الأمريكى واجه معارضات حادة وصلت إلى رفضه جملة وتفصيلاً خوفاً على أمن إسرائيل ، ولكن هذا الرفض سحب بعد تعهد السعودية بالموافقة على شراء هذه الطائرات دون تجهيز هام بها وهو (الصهاريج المعلقة) ، وكذلك تعهدها أيضا بعدم مرابطة هذه الطائرات فى قاعدة تبوك الجوية التى تقع فى حدود نطاق التهديد لإسرائيل.[1]

قبل ذلك نفى وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل الكلام الذى تردد حول أن السعودية قد بدلت طلبها بشراء هذه الطائرات إف 15 بطائرات إف 16 تفادياً لمعارضة الكونجرس العنيفة لهذا الطلب.[2] و لم تسلم الطائرات للسعودية إلا فى عام 1981 ضمن عدة إرساليات عسكرية لمصر وإسرائيل.[3] الأمر الذى دفع السادات إلى التصريح بأنه لولا مبادرة السلام المصرية ما كانت السعودية ستتسلم طائراتها هذه .[4] وذلك رداً منه على اتهام العرب له بالتساهل والتفريط فى حقوق العرب والخيانة لقضية العرب.بعد ذلك تقدمت السعودية بطلب آخر لشراء طائرات أواكس المتقدمة ولاقى هذا الطلب أيضا معارضة قوية من أعضاء الكونجرس الموالين لإسرائيل وذلك فى منتصف عام 1978، وانتهى الأمر بالموافقة على هذا الطلب خاصة بعد قرار كارتر نفسه فى نوفمبر1980بالموافقة حماية للمصالح العربية النفطية من التهديد السوفيتى والإيرانى للسعودية.[5] وقد وضعت شروط مجحفة وقاسية جداً على السعودية أكثر من ذى قبل . وهو الأمر دائم الحدوث مع أى طلب تسليحى سعودى للولايات المتحدة الأمريكية.[6] وقد اختلفت

---

(1) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 226 : 230 .

(2) جريدة النهار ، بيروت ، 1977/10/27.

(3) إدوارد ريس ، المرجع سابق .

(4) جريدة الأهرام ، القاهرة ، 1978/5/17.

(5) Joseph wright, The United States and the Gulf ,p. 41.

(6) Ian Anthony and Peter Jones, International Arms Transfers and the Middle East, (Abu Dhabi : The Emirates Center for Strategic Studies and Researches, 1998), The Emirates Occasional Papers, p. 17.

التحفظات المفروضة على هذه الصفقة السعودية عن مثيلاتها فى الصفقة الإيرانية حيث بيعت هذه الطائرات للسعودية دون أماكن قذف قنابل (Bomb Racks) واستعدادات لقذف الصواريخ!![1]

ولقد صرح وزير الدفاع الأمريكى كاسبر واينبرجر فى 28 سبتمبر عام 1981 بأن : (مسألة بيع الأواكس للسعودية لا تستحق المعارضة ، فهى مسألة فى غاية السهولة والبساطة ، وذلك لأنها ستستخدم فى أغراض دفاعية ، وبهدف تحقيق الأمان لمصالحنا الأمريكية ومصالح أصدقائنا فى الناتو واليابان ودول الشرق الأوسط بل ولمصلحة إسرائيل نفسها).[2]

هذا وقد ارتفعت قيمة مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية فى عهد كارتر، فبعد أن كانت قيمتها 7 مليارات دولار فقط عام 1975 ، ارتفعت إلى 27 مليار دولار عام 1981 .[3]

وقد رفض الكونجرس طلب الكويت عام 1980مدها بصواريخ ستينجر بحجة تهديد أمن إسرائيل رغم تبرير الكويت بحاجتها إلي حماية أمنها واستقرارها خاصة في ظل الاضطرابات التي تشهدها المنطقة .[4]

---

(1) Charles W. Kegley , American Foreign Policy : Pattern and Process, (New York : St Martins Press, 1991), p. 414.

(2) American Foreign Policy : Basic Documents 1981, (Washington ; Department of State, 1984), Document No : 403, p. 812.

(3) Anthony H. Cordesman ,The Gulf and Search for Strategic Stability , p. 160.

(4) عبد الرضا على أسيرى ، الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة ، ص 203.

- الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية :

بعد نحو عشر سنوات من إعلان مبدأ نيكسون تعرض النظام الأمنى الذى رتبت له أمريكا فى منطقة الخليج العربى للانهيار ، وذلك عندما أطاحت الثورة الإسلامية فى إيران بإحدى دعامتيه المتمثلة فى نظام الشاه.وقد أحدثت هذه الثورة انقلاباً كبيراً فى موازين القوة السياسية فيها فى اتجاه معاكس للمصالح الأمريكية. وتبعا لهذه الأحداث مالت الكفة الأمريكية ناحية الدعامة الثانية - السعودية — والتى كان من الواضح أنه لم يكن فى استطاعتها -فى هذه الأثناء- تحمل عبء حماية أمن الخليج العربى ومسؤولية حماية المصالح الغربية فيه .[1] ولم تكن ثورة الشعب الإيرانى مفاجئة للأوساط السياسية . فعقب إعلان نيكسون عن مبدئه وعن اعتماده الكلى على الشاه فى حماية المصالح الأمريكية فى الخليج تظاهر عدد كبير من الإيرانيين فى أمريكا أواخر عام 1970 ضد نظام الشاه.[2]

وقد سادت أجواء الاضطهاد والظلم الشامل من قبل الشاه الأراضى الإيرانية ، الأمر الذى كان كفيلاً بتجمع الطبقات الإيرانية كافة والقوميات على الرغم من تعددها ، وتنوع التركيب القومى الإيرانى الذى لم يستطع أن يحول دون اندماج الجميع ووحدتهم نحو هدف واحد هو إسقاط نظام الشاه.[3]

وقد زاد الشاه من سياسته القمعية بشكل واضح ، حيث قامت قواته بقتل الآلاف من المتظاهرين فى سبتمبر 1978.[4] الأمر الذى كان له أثره الواضح فى تأجيج نار الغضب داخل نفوس الإيرانيين .

وقد قاد صفوف الإيرانيين فى هذه الثورة الزعيم الدينى المعارض آية الله الخومينى ، الذى كان يعيش فى منفاه بالعراق منذ عام 1963 حتى عام 1978 ، حيث غادره فى 6 أكتوبر 1978

---

(1) فلاح عبد الله المديرس ، " المعارضة السياسية والتجارب الوحدوية فى منطقة الجزيرة والخليج العربى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 245 ، يوليو 1999 ، بيروت ، ص 20 .

(2) Ron Kelley, Irangeles : Iranians in Los Angeles, (California : University of California Press, 1993), p. 299.

(3) هادى خسرو شاهى ، " الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 202 ، ديسمبر 1995 ، بيروت ، ص 93.

(4) عمر الشافعى ، " آفاق الدور الإيرانى " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد 3 ، يوليو 1991 ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ص 41.

متوجها إلى فرنسا ، ومنها إلى إيران .[1] فوصل طهران فى الأول من فبراير عام 1979 وسط أجواء مرحبة بقدومه لقيادة جموع الشعب الساخط على الشاه الرافض لاستمراره ، والداعى لإقامـــــة جمهـــــورية إسلامـــية .[2] وقبل وصول الخومينى بأسبوعين غادر الشاه طهران ، وبالتحديد فى 16 يناير 1979 متوجها إلى أسوان.[3]

وقد أفضى الشاه بقرار خروجه هذا إلى السفير الأمريكى بإيران وليام سوليفان الذى أيده فى قراره هذا مثلما أيده سفيره فى واشنطون أردشير زاهدى الذى أقنعه بإمكانية عودته مرة أخرى للحكم[4] وقد تطورت الأحداث وتوالت فى إيران بشكل خطير[5] انتهى بإسقاط حكم الأسرة البهلوية التى حكمت من عام 1925 حتى عام 1979 ، ومن ثم إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وانتخاب أبى الحسن بن صدر رئيسا لها فى 26 يناير1980[6]. الذي طرده الخومينى فى 7 يونيو1981.[7]

وقد استهدف الخومينى منذ اليوم الأول الولايات المتحدة الأمريكية فى كثير من تصريحاته المتشددة حيث قال فى أحدها : (أيتها الشعوب الإسلامية المستضعفة التى تخضع بلادها الإسلامية الغالية لسيطرة الذين يقدمون مقدراتكم إلى الولايات المتحدة الأمريكية مجاناً ، بينما تعيشون معيشة

---

(1) محمد إبراهيم الحلوة ، " حرب الخليج : دراسة فى مسببات الصراع وعواقبه " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 57 ، يناير 1989 ، الكويت ، ص 182 .

(2) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 297 .

(3) K.L. Chanchreek, The Gulf War : A Global Crisis – Causes and Effects-, (New Delhi : H.K. Publishers, 1991), p. 7.

(4) عباس رشدى العمارى ، إدارة الأزمات فى عالم متغير ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993) ، الطبعة الأولى ، ص 112 .

(5) للمزيد من المعلومات عن تطورات الأحداث فى إيران فى عام 1979 انظر :

- حسين عدلى عبد اللطيف ، الآثار الإستراتيجية لثورة إيران ، ص 71 : 77.

- إدوار سابليه ، إيران مستودع البارود ، ص 297 : 301.

(6) Anoushiravan Ehteshami and Gerd Nonneman, War and Peace in the Gulf, (U.K : Ithaca Press, 1991) , First published , p. 225.

(7) Ibid., p. 226.

صعبة.[1] ثم عاد ليصف الثورة الإسلامية بأنها انتصار للشعب على القمع والإمبريالية والصهيونية والاستعمار.[2]

وفى تحديده لشكل السياسة التى سينتهجها فى تعامله مع الولايات المتحدة أعلن عن **الخطوات التالية:**

1) قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية كافة مع أمريكا .
2) إلغاء عقود البترول الموقعة معها ، ووقف ضخه لها .
3) تعديل صفقات التسليح مع الولايات المتحدة الأمريكية .
4) الرفض التام للعب دور رجل الشرطة الأمريكى فى الخليج العربى.
5) إعادة تقسيم كل أوجه الاستثمار الأجنبى عامة وليس الأمريكى فقط بما يتماشى مع مصلحة الشعب الإيرانى [3] .

---

(1) تدخلات أمريكا فى البلدان الإسلامية – سلسلة وثائق وكر الجاسوسية الأمريكية – ، (بيروت : الوكالة العالمية للتوزيع ، 1990) ، الطبعة الأولى ، ص 9 .

(2) New York Times, 20/2/1979

(3) حسين عدلى عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 83 – 85 .

– احتلال الطلبة الإيرانيين مبنى السفارة الأمريكية بطهران: (أزمة الرهائن) :

ظلت مشاعر العداء نحو أمريكا متأججة داخل نفوس الإيرانيين ، بل إنها أخذت تزداد أكثر وأكثر حتى وصلت إلى قمتها بهجوم الطلبة الإيرانيين على مبنى السفارة الأمريكية بطهران ، وفرضهم احتلالا لها دام 444 يوماً بدأ من يوم الأحد الموافق 4 نوفمبر 1979 ، وتسبب فى نشوب أزمة كبرى بين البلدين عرفت باسم (أزمة الرهائن الأمريكيين).[1]

ويعد قرار أمريكا بمنح الشاه تأشيرة لدخول الأراضى الأمريكية لإجراء بعض الفحوصات الطبية هو السبب المباشر فى إقدام هؤلاء الطلاب على خطوتهم هذه .[2] لكنه لم يكن السبب الوحيد لهذه الخطوة ؛ لأنه لو كان كذلك لأنهى الطلبة الإيرانيون احتلالهم للسفارة عقب موت الشاه فى يوليو 1980.[3] ولكن كانت توجد أسباب أخرى كوضع حد للنفوذ الأمريكى المتزايد بإيران وتوجيه ضربة قوية للولايات المتحدة ومحاولة إذلالها ودفعها إلى اتخاذ إجراءات متسرعة وانفعالية وإنهاء حكم الشاه رسمياً وإجهاض المحاولات الهادفة إلى إرجاعه لحكم إيران ثانية .

وقد ساورت الشكوك الإيرانيين حول النقطة الأخيرة بالتحديد عقب مشاهدتهم رئيس وزرائهم مهدى بازرجان ووزير خارجيتهم إبراهيم يازدى وهما يصافحان بريزنكسى مستشار كارتر للأمن القومى فى أثناء مشاركة الثلاثة فى تشييع جنازة الرئيس الجزائرى هوارى بومدين فى فبراير 1979، فخشى الإيرانيون من توجهات مسؤوليهم وعلاقتهم بالولايات المتحدة الأمريكية.[4].

أما عن النقطة الخاصة بتعمد الإيرانيين إذلال الولايات المتحدة ، فقد عبر عنها الخومينى صراحة بقوله : (إننى أريد أن أعلم المستضعفين فى العالم أن هناك نقاط ضعف لدى جبابرة العالم ، يمكن استغلالها لإذلالهم).[5]

و لم يكن اختيار الطلبة الإيرانيين لتوقيت مهاجمة السفارة اختياراً عشوائيا ، بل كان اختيارا محددا ، فهو يوافق يوم طرد الخومينى من طهران عام 1964 بعد خطبته الشهيرة التى هاجم فيها

---

(1) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 145 .

(2)Rahman Baktiari, Parliamentary Politics in Revolutionary Iran, (Florida : University Press of Florida, 1996) , p. 59.

(3) Ibid., p. 71 .

(4) عباس رشدى العمارى ، مرجع سابق ، ص 114 .

(5) مصطفى رمضان ، المسلمون فى آسيا الوسطى وإيران ، ص 162 .

الشاه فى مدينة قم. وكانت هذه الخطبة قد ألقيت فى يوم ذكرى ميلاد الخومينى الذى وافق أيضاً يوم ميلاد السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – .[1]

والغريب أن عملية اقتحام السفارة الواقعة فى شارع فرانكلين روزفلت – سابقاً –[2] قد تمت بمنتهى اليسر والسهولة ، وذلك عن طريق عميل الساواك – جهاز المخابرات الإيرانية – داخل السفارة ، واسمه الحركى حافظ الذى اتصلت به حكومة الثورة سراً وأعطته الأمان ، فسلم رجالها خرائط للمكان ومعلومات عن مواقع الحرس ونقاط الضعف فى عملية تأمين السفارة.[3]

وفور اقتحام الطلبة للسفارة تم احتجاز 61 موظفاً أمريكيا كرهائن لديهم منهم 36 رهينة من جنسيات مختلفة تم الإفراج عنهم جميعاً.[4]

وفى 17 نوفمبر 1979 أمر الخومينى بإطلاق سراح تسع رهائن من النساء والسود من جملة الرهائن الأمريكيين المحتجزين داخل السفارة ليتبقى 52 رهينة .[5]

وقد وصف الخومينى عملية اقتحام السفارة هذه بأنها ثورة إيرانية ثانية.[6]

وفى 18 ديسمبر 1979 أعلن الخومينى أن بقية الرهائن –وعددهم 52 رهينة– سيعاملون معاملة الجواسيس من قبل المحكمة الإيرانية الإسلامية فى حالة عدم تسليم الولايات المتحدة الأمريكية الشاه للحكومة الإيرانية الجديدة لمحاكمته.[7]

وقد كانت مسألة تسليم الشاه لإيران هذه هى الشرط الأول من شروط إيران لإنهاء هذه الأزمة مع اشتراطها أيضاً مصادرة أرصدة الشاه فى البنوك الأمريكية ، واعتذار أمريكا علانية عن أخطائها الجسيمة فى حق إيران.[8]

هذا ، وقد أعلنت إيران فى اليوم التالى مباشرة لهجوم الطلبة على السفارة الأمريكية إلغاءها – من جانبها – الاتفاقية الأمريكية الإيرانية العسكرية المشتركة الموقعة فى عام1959 .[9]

---

(1) أسيمة جانو ، التاج الإيرانى ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1987) ، الطبعة الأولى ، ص 162 .

(2) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 145.

(3) مصطفى رمضان ، مرجع سابق ، ص 160 .

(4) Trevor Mostyn, op. cit., p. 169.

(5) Nozar Alaolmalki, op. cit. , p. 65.

(6) Rahman Baktiari, op. cit., p. 70.

(7) Trevor Mostyn, op. cit., p. 171.

(8) عباس رشدى العمارى ، مرجع سابق ، ص 115.

(9) Trevor Mostyn, op. cit., .p. 170.

ولم تكن التحركات الإيرانية وحدها فى هذه الأزمة الأكثر خطورة ، فقد صاحبتها ردود أفعال أمريكية غاية فى الخطورة منذ بدء الأزمة ، وهذا يقودنا إلى الحديث عن كيفية معالجة أمريكا لهذه الأزمة وتعاملها معها ، وكذلك الحديث عن الوسائل المتعددة التى قامت بها من أجل إنهاء هذه المشكلة منذ يومها الأول حتى الأخير فى فترة طالت جداً حتى بلغت 444 يوماً. فمنذ اليوم الأول لهذه الأزمة لم يشغل كارتر باله بأى شيء آخر سواها ، فعلى حد تعبير زوجته روزلين كارتر لم يعد يفكر ليلاً أو نهاراً إلا فى شيء واحد هو الرهائن.[1]

ولقد فكر كارتر فى حلول كثيرة لعلاج هذه المشكلة منها سياسة التودد وسياسة التهديد والمقاطعة الاقتصادية بقصد تجويع الإيرانيين وإلحاق أضرار مادية جسيمة بهم وحرمان إيران من 70 مليون دولار يومياً كانت تجنيها من تصديرها لنفطها.[2]

بيد أن الحل الثالث صعب على كارتر تنفيذه ؛ وذلك لصعوبة إقناع 152 دولة فى الأمم المتحدة بفرض مقاطعة اقتصادية على إيران . وكذلك استعصى الحل الرابع على كارتر لسبب بسيط وهو أن تنفيذ هذا الحل سيؤدى إلى رفع أسعار البترول ، الأمر الذى سيضر بالدول المستهلكة.

ولم يتبق لكارتر سوى الحلين الأولين ، وهما أسلوبا التودد أو التهديد ، ويبدو أنه أدرك أن التهديد سيكون هو الأسلوب الأمثل فى الرد على هذه التصرفات الإيرانية الخطيرة ، وقبل أن يتخذ قراراً نهائيا فى هذا الموضوع بدأ فى أخذ واستطلاع آراء رجال إدارته، فأوصاه مستشاره بريزنسكى بضرورة القيام بإجراء عسكرى عنيف لرد اعتبار الولايات المتحدة والأخذ بالثأر لشرفها وكبريائها اللذين أصيبا فى مقتل بعد عملية احتلال السفارة هذه ، وأيد وزير دفاعه هارولد براون هذا الإجراء العسكرى ، وصرح بأنه من السهل القيام بمثل هذا الإجراء عن طريق الأسطول الأمريكى السادس المرابط فوق مياه المحيط الهادى .

ولم يعارض هذا الإجراء سوى وزير الخارجية سيروس فانس الذى أيد التفاوض كوسيلة وحيده لإنهاء هذه الأزمة .[3] ولكن يبدو أن نفوذ الجناح المتشدد فى الإدارة الأمريكية - المعروف باسم مجموعة الصقور (Hawks) كان أقوى تأثيراً على كارتر،حيث حاول رجاله استثمار المناخ

---

(1) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 153 .
(2) المرجع السابق ، ص 153 ، 155 .
(3) عباس رشدى العمارى ، مرجع سابق ، ص 116 .

المتوتر فى الولايات المتحدة نتيجة جرح الكبرياء الأمريكى فى تكثيف التواجد العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج وما حولها .[1]

ووضع الصقور الخطة المناسبة للقيام بهذه العملية العسكرية ، وذلك عن طريق استخدام الجزر الثلاث (طنب الكبرى ، والصغرى ، وأبو موسى) عن طريق إنزال جنود أمريكيين لاحتلالها ، وأخذ سكانها الإيرانيين كرهائن يتم مبادلتهم بالرهائن الأمريكيين المحتجزين داخل السفارة الأمريكية فى طهران ، ويمكن الاستفادة من الأراضى الكويتية عند الضرورة .[2]

غير أن الكويت أعلنت رفضها مباشرة لمثل هذا الاقتراح واعتبرته تدخلاً فى شؤونها الداخلية والشؤون الإقليمية.[3] ووجد بعض المتحمسين فى تنفيذ هذه الفكرة فرصة لتعزيز أمن ناقلات النفط المتجهة إلى الغرب عن طريق مياه الخليج العربى.[4]

ولكن كارتر كان حريصاً على ألا يدخل فى حرب عسكرية لا تعرف عواقبها ، فسلك مسلكاً دبلوماسيا فى بداية الأمر حين أرسل مبعوثاً رسمياً فى اليوم الأول لبداية الأزمة هو رامزى كلارك لكن الخومينى رفض استقباله.[5]

وفى العاشر من نوفمبر 1979 التقى القائم بالأعمال الأمريكية فى طهران بروس لينجين بأبى الحسن بن صدر – وزير الخارجية الإيرانية آنذاك– لكن هذا اللقاء لم يسفر عن أية نتيجة إيجابية.[6] وهنا بدأ كارتر يفكر فى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه إيران – لا تصل إلى المواجهة العسكرية – فاتخذ قرارين تمثلا فى طرد 50 ألف إيرانى يدرسون فى أمريكا عن طريق سحب تأشيراتهم ، مع تجميد الأرصدة الإيرانية فى البنوك والمصارف الأمريكية البالغة ثمانية مليارات دولار ، وذلك فى 14 نوفمبر 1979.[7]

---

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى فى الشرق الأوسط ، ص 466 .

(2) Arab Times, Kuwait , 18/11/1979.

(3) Ibid.

(4) هوشنك أمير أحمدى ، " النزاع الإيرانى الإماراتى : الأبعاد الاستعمارية والسياسية " ، ص 51 .

(5) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 298 .

(6) نفســه .

(7) Thomas G. Paterson and J. Garry Clifford, American Foreign Relations : A History since 1895, (Toronto : Heath Company , W.D) , p. 482.

وقد تباينت ردود الأفعال العربية تجاه قرار أمريكا تجميد الأرصدة الإيرانية ، فقد أدانت الكويت هذا القرار الأمريكى ، واعتبرته مؤشراً يدعو إلى الخوف وعدم الثقة فى النظام المالى العالمى وهنا رد كارتر فوراً بأن هذه العملية لن تؤثر على ودائع باقى دول الخليج العربى .[1]

وفى نوفمبر 1979 طالب 54 عضواً بالكونجرس كارتر بالتدخل العسكرى فى إيران لإنهاء احتجاز الرهائن الأمريكيين ، ولكن كارتر أعلن رفضه لطلبهم هذا فى 7 ديسمبر 1979.[2]

وقبل أن يعلن كارتر رفضه لطلب أعضاء الكونجرس بالتدخل العسكرى ، كان قد بدأ فى تدويل القضية ، وذلك بعرضها على مجلس الأمن الدولى الذى أصدره قراره رقم (457) بتاريخ 4 ديسمبر 1979 داعياً فيه إيران لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين.[3]

وفى 12 ديسمبر طالبت الخارجية الأمريكية الدبلوماسيين الإيرانيين بمغادرة أراضيها.[4] ثم نادت محكمة العدل الدولية فى لاهاى بإطلاق سراح الراهائن الأمريكيين فى 15 ديسمبر [5] 1979.

وتأكيدا للقرار (457) أصدر مجلس الأمن الدولى قراراً جديدا بتاريخ 31 ديسمبر 1979 تحت رقم (461) يدعو فيه إيران إلى إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين منذ 4 نوفمبر 1979.[6]

وفى 23 ديسمبر 1979 ضاعفت أمريكا من عقوباتها على إيران ضغطاً عليها لكن دون جدوى.[7]

وفى 8 يناير 1980 رفض كارتر مجدداً فكرة التدخل العسكرى فى إيران لإنقاذ الرهائن فى خطابه أمام الكونجرس ، ولكن رفض كارتر هذه المرة لم يكن عن قناعة بضرورة استمرار سياسة العقوبات ، قدر ما كان خوفاً من فشل العملية العسكرية ، حيث كان فى هذه الأثناء يميل نحو

---

(1) Arab Times, Kuwait, 19/11/1979.

(2) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 299 .

(3)American Foreign Policy : Basic Documents 1979, (Washington: Department of State, 1983), Document No : 352 , p. 746.

(4) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 300.

(5) American Foreign Policy 1979 ,Document No : 354, p. 748 .

(6) Ibid., Document No : 356 , p. 751.

(7) إدوار سابليه ، المرجع السابق .

استخدام الخيار العسكرى كحل لهذه الأزمة ، ولكن مع خوف مسبق من الفشل ، حتى شبه موقفه هذا بموقف الشخص الذى يقرر الزواج مع التفكير المسبق فى شروط الطلاق !!.

واستمر كارتر فى متابعة الجهود الدولية المتمثلة فى الأمم المتحدة التى شكل رئيسها كورت فالداهايم لجنة دولية مؤلفة من خمسة أعضاء سافرت إلى إيران لكنها لم تتمكن من مقابلة الرهائن أو–على الأقل– رؤيتهم.[1] ثم شكلت منظمة التحرير الفلسطينية وفداً برئاسة سعد صايغ ممثل الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ولكن إيران اعتذرت لها.[2]

وعاد كارتر لاتباع أسلوب الدبلوماسية مرة أخرى ، وذلك بإرساله موفده الرسمى وارن كريستوفر[3] إلى الجزائر عام 1980 ، لمقابلة ممثلين عن الحكومة الإيرانية لحل هذه الأزمة ، ولكن محاولاته باءت بالفشل أيضاً.[4] وفى السابع من أبريل عام 1980 أعلن كارتر عقوبات إضافية على إيران بعد رفض الخومينى العرض الأمريكى لتسليم الرهائن المقدم فى اليوم ذاته ،تمثلت فى قطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع إيران وإغلاق السفارة والقنصيلة الإيرانية بأمريكا وفرض حصار تجارى على إيران ، ووقف الصادرات الأمريكية لها عدا الدواء والغذاء[5] واستمرار تجميد الأرصدة الإيرانية فى البنوك والمصارف الأمريكية مع التفكير فى مصادرتها نهائيا والاستيلاء عليها والتصويت على قانون للاستفادة من هذه الأموال المجمدة فى مساعدة عائلات الرهائن[6]. وإلغاء التأشيرات الممنوحة للإيرانيين لدخول أمريكا . والغريب أن هذه القرارات قوبلت بفرحة عارمة وابتهاج كبير من قبل المسؤولين الإيرانيين.[7] وفى اليوم التالى هددت إيران بقطع نفطها عن الأقطار المتحالفة مع أمريكا.

وعقب ردود الأفعال الإيرانية غير المتوقعة تجاه العقوبات الأمريكية ، بدا كارتر أكثر اقتناعاً بجدوى الخيار العسكرى وأكثر ميلا نحو تنفيذه فوراً ، وقدمت لكارتر عدة اقتراحات تحمل كلها

---

(1) إدوار سابليه ، المرجع السابق ، ص 156 .

(2) المرجع السابق ، ص 157 .

(3) وارن كريستوفر مبعوث كارتر الرسمى ، هو نفسه الذى تولى منصب وزير الخارجية الأمريكية فى الفترة التى تلت حرب الخليج الثانية مباشرة

(4) هوشنك أمير أحمدى ، مرجع سابق ، ص 52 .

(5) Trevor Mostyn , op. cit., p. 178.

(6) إدوار سابليه ، مرجع سابق ، ص 301 .

(7) Trevor Mostyn , loc. cit.

طبيعة عسكرية مثل فرض حصار بحرى على إيران أو قصف مدينة قم واختطاف آية الله الخومينى أو قصف مدينة عبادان وتدمير حقول النفط .[1]

ولكن واجهت هذه المقترحات مشاكل عدة كطول الحدود الإيرانية المشتركة واحتمال دفاع الاتحاد السوفيتى عن إيران كما أن تدمير آبار النفط سيتطلب فترة طويلة لإصلاحها وإعادة تشغيلها مما سيسبب خسارة فادحة لحلفاء أمريكا الذين يحتاجون نفط إيران وكذلك القلق من ردود أفعال دول العالم الثالث ذات الصلات القوية بأمريكا [2]

على أية حال استقر الأمر على اختيار خطة عسكرية حملت اسم (الضوء الأزرق) ، تتحرك بموجبها قوة محمولة تتكون من تسعين مظلياً من الفرقة 82 ، ومن القوات الجوية التابعة لمشاة البحرية الأمريكية ومن بعض الضباط الإيرانيين المنشقين ، مع ثماني طائرات من طراز RH 53 وست من طراز C130، حيث يهبط هؤلاء المظليون على أرض السفارة ويطلقون غازاً منوماً ثم يحملون الرهائن إلى المنطقة التى ترابط بها بقية الطائرات .[3]

ولكن حدث ما لم يكن متوقعاً حيث واجهت الطائرات مشاكل عدة بدءاً من هبوط اضطرارى لإحداها ثم تعطل أخرى واندلاع الحريق فى طائرة ثالثة ، ثم واجهت الطائرات المتبقية مشكلة ارتفاع الحرارة وإغماء الطيارين ، فتوجت كل هذه الظروف بانسحاب الطائرات المتبقية وعودتها لقواعدها دون تحقيق أية نتيجة تذكر .[4]

وكان كارتر قد أعلن فى 17 أبريل 1980 وقبل تنفيذ هذه العملية أن : (العمل العسكرى سيكون هو الحل الوحيد لإنقاذ الرهائن).[5] وربما هذا ما زاد موقفه حرجاً حيث وقف ليعلن أمام

---

(1) المرجع السابق ، ص 167.

(2) نفسه .

(3) المرجع السابق ، ص 169 .

(4) نفســه .

(5) Trevor Mostyn, op. cit., p. 175.

الرأى العام الأمريكى فشل عملية إنقاذ الرهائن [1] - ليس فقط - بل موت ثمانية ضباط أمريكيين شاركوا فى العملية التى كان من المفروض أن تنفذ يوم 24 إبريل 1980. [2]

وقد أرجع البعض فشل هذه العملية إلى سبب آخر لم يعلن وهو النشاط الكبير لقوات التدخل السريع السوفيتية المسماة بـــ (سبتيزنار) داخل الحدود الشمالية الإيرانية. [3]

وفى أول رد فعل رسمى لمسؤول من الإدارة الأمريكية على فشل هذه العملية ، أعلن وزير الخارجية سيروس فانس استقالته ، وذلك احتجاجاً على عدم إبلاغ كارتر له بهذه العملية. [4]

وازداد موقف كارتر سوءاً أمام الرأى العام الأمريكي فى فترة كان أحوج ما يكون فيها إلى أى عمل يكون من شأنه رفع أسهمه فى معركة الانتخابات من أجل اعتلاء سدة الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية لفترة رئاسية ثانية ، فى الوقت نفسه الذى بدأ فيه منافسه رونالد ريجان خطوات جادة من أجل إنهاء تلك الأزمة مستغلاً مجهوداته فى حلها فى الدعاية لنفسه والتأثير على أصوات الناخبين .

وبالفعل قام وليام كاسى مدير حملة ريجان الانتخابية بالتفاوض سراً مع المسؤولين الإيرانيين من أجل إنهاء هذه الأزمة قبل إجراء الإنتخابات فى عملية أطلق عليها اسم (مفاجأة أكتوبر) . [5]

وقد اتهم ريجان فى هذه الأثناء بعقد صفقة مع الخوميني لإطالة أمد احتجاز الرهائن حتى يسقط كارتر ومن ثم يتمكن هو من الفوز فى المعركة الانتخابية. [6]

---

(1) لم تكن هذه العملية الفاشلة هى الوحيدة فى سلسلة تدخلات أمريكا العسكرية فى العالم الثالث ، فقد سبقها فشل كبير فى فيتنام وكوبا ثم لبنان ثم فشل أقل فى نيكاراجوا والسلفادور وأنجولا وموزمبيق ، للمزيد انظر : معين حداد ، " الشرق الأوسط الجديد والممانعة الإيرانية والإسلامية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 42 يوليو 1995 ، بيروت ، ص 58 ومابعدها .

(2) American Foreign Policy : Basic Documents 1980, (Washington : Department of State, 1980), Document No. : 366, p. 764.

(3) محمد أنور عبد السلام ، معالم الاستراتيجية الدولية فى منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى ، ص 152.

(4) جريدة الأهرام ، القاهرة ، 2002/1/14 .

(5) Thomas G. Paterson and J. Garry Clifford, op. cit., p. 484.

(6) لينكولن بلومفيلد ، السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى ، (أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997) ، سلسلة محاضرات الإمارات ، رقم 5 ، الطبعة الأولى، ص 13.

واستمرت الاتصالات الأمريكية الإيرانية لإطلاق سراح الرهائن ولكن بخطى بطيئة ، وفى الوقت نفسه قدمت أميريكا مشروعا لمجلس الأمن الدولى فى 13 يناير 1981 يقضى بفرض عقوبات دولية اقتصادية على إيران لكن روسيا صوتت ضد هذا القرار فى شكل من أشكال الصراع الأمريكى السوفيتى بهذه المنطقة [1]

وبعد ذلك توجت الجهود الأمريكية من أجل إنهاء هذه الأزمة بالتوقيع على الاتفاقية الأمريكية الإيرانية فى 19 يناير 1981 والمعروفة باسم (اتفاقية الجزائر).[2] وبمقتضى هذه الاتفاقية تعهد الطرفان بـــ :

1) عدم التدخل فى شؤون إيران الداخلية من قبل الولايات المتحدة مستقبلاً .
2) رفع التجميد الأمريكى المفروض على الأرصدة والممتلكات الإيرانية .
3) إطلاق إيران سراح المحتجزين الأمريكيين لديها .
4) احترام الطرفين للعلاقات السياسية فيما بينهما .
5) رفع أى خلاف ينشأ بين الدولتين إلى التحكيم الدولى من قبل الأمم المتحدة وقوانينها.
6) إنهاء الحصار التجارى المفروض على إيران منذ 1979/11/14 .
7) إسقاط الدعاوى القضائية المرفوعة من أمريكا ضد إيران .
8) موافقة الطرفين على تشكيل لجنة لحل الخلاف بينهما تتكون من ثلاثة أمريكيين وثلاثة إيرانيين وسويدين وفرنسى.[3]

وهنا لابد من الإشارة إلى عدة حقائق تمخضت عنها الـــ 444 يوماً – هى فترة احتجاز الرهائن الأمريكيين بسفارتهم فى طهران – تمثلت فى :

1) شكلت هذه العملية حدثاً فريداً وسابقة خطيرة فى تاريخ هذه المنطقة ، حيث أقحمت السفارات كورقة تستعمل فى فترة نشوب صراع سياسى بين الدول ، فقد جرى العرف على اعتبار

---

(1) American Foreign Policy 1980, Document No : 358, p. 754.

(2)American Foreign Policy : Current Documents 1981, (Washington : Department of state, 1984), Document No. : 342, p. 741.

(3) S.H.Amin, Political and Strategic Issues in the Persian – Arabian Gulf, (Glasgow : Royston Ltd, 1984) , pp. 19 – 22.

أرض السفارة أرضاً أجنبية ذات حرمة لا سلطة للدولة المضيفة عليها ، فهى تعد أرضاً للدولة صاحبة هذه السفارة .

2) حولت هذه الأزمة وما نتج عنها من ردود أفعال عسكرية أمريكية مركز ثقل السياسة الأمريكية فى الخليج من الشواطئ والسواحل الرملية إلى الأراضى الصحراوية الداخلية فى الخليج العربى.

3) كان لهذه الأزمة تاثير قوى جداً فى نفوس الأمريكيين مثل هزيمة فيتنام، ونسب لها البعض الدور الأكبر فى انحطاط الهيبة الأمريكية ، وهو الأمر الذى لم تحدثه أية أزمة أخرى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

4) أدت هذه الأزمة إلى توقف المباحثات الأمريكية السوفيتية بشأن الوصول إلى اتفاق يقضى بخفض حجم القوات العسكرية التابعة للدولتين فى منطقة المحيط الهندى ، حيث قامت أمريكا بزيادة أعداد قواتها العسكرية فى هذه المنطقة [2]

5) خسرت إيران فى الفترة التى جمدت فيها أرصدتها فى البنوك والمصارف الأمريكية قرابة الـ 12 مليار دولار.[3]

6) أدركت أمريكا منذ بداية الأزمة حقيقة صعوبة الموقف وامتداده لفترة طويلة وهو ما ظهر فى منشوراتها التى وجهتها للمحتجزين حين ناشدتهم قائلة : (من الجوهرى فى هذه العملية أن تفهم أن إطلاق سراحك قد لا يكون وشكياً ، خاصة فى موقف اختطاف كهذا).[4]

7) أحياناً وفى لحظات الشدة يعترف الانسان بخطئه ، وهو ما حدث عند اجتماع السفير الأمريكى فى الكويت فرانسو ديكمان بوكيل وزارة الخارجية الكويتية راشد الراشد ، حين اعترف له بخطأ السياسة الأمريكية فى التعامل مع دول المنطقة منذ زمن ، مما أدى إلى حدوث هذه الأزمة[5].

---

(1) فؤاد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية فى الخليج العربى ، ص 70.

(2) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 466.

(3) Rahman Baktiari , op. cit., p. 73.

(4) رولان جاكار ، الأوراق السرية لحرب الخليج ، (ليماسول : دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، 1991) ، ترجمة : محمد مخلوف ، الطبعة الأولى ، ص 214

(5) جريدة القبس ، الكويت ، 1979/12/6.

8) بدأت أمريكا تفكر فى كيفية التعامل مستقبلاً مع مثل هذه المواقف ، فطلبت من الكويت– على سبيل المثال – ضرورة رجوع حكومتها إليها قبل اتخاذ أى إجراء إذا ما تم احتجاز رهائن أمريكيين بها مستقبلاً ، وأعلنت الكويت موافقتها وقبولها لهذا المطلب. [1]

9) مثلت هذه الأزمة دليلاً واضحاً على فشل إدارة كارتر فى اتخاذ موقف حاسم من الثورة الإيرانية عند قيامها ، فتركت للمسؤولين الإيرانيين حرية الحركة أو التحرك ضد الولايات المتحدة الأمريكية .

10) على الرغم من التأكد الموجود لدى الإدارة الأمريكية من استحالة عودة الشاه إلى منصبه فإنها أخذت تتصرف تصرفات كان من شأنها استثارة مشاعر الإيرانيين الغاضبين من الشاه ، مثل السماح له بدخول أراضيها حتى ولو للعلاج .

11) شاب التوتر ردود الأفعال الأمريكية تجاه التصرفات الإيرانية غير المسئولة حقاً ، فبدا وكأن الطرق والوسائل كافة لا يمكنها حل هذه الأزمة ، بدءاً من العقوبات الاقتصادية وصولاً إلى العمل العسكرى.

12) أثبتت هذه الأزمة أن القوة العسكرية الكبرى لا يمكنها وحدها حل الأزمات ، حيث لم تتمكن أكبر قوة عسكرية فى العالم تقدر بمئات الآلاف من إنقاذ حياة 52 رهينة بعملية عسكرية .

13) تميز الرأى العام الأمريكى بالانقسام فى كيفية علاج هذه الأزمة ، بل انقسم أيضاً صانعو القرار الأمريكى فيما بينهم ، فتشتتوا وتشتت معهم فكرهم وفكر رئيسهم .

14) لم تستفد الولايات المتحدة من رسالة التحذير التى وجهها إليهم الإيرانيون قبل حدوث الأزمة بتسعة أشهر كاملة أثناء محاصرتهم للسفارة الأمريكية بطهران فى فبراير 1979. [2]

15) كشفت الفترة الطويلة التى استغرقتها الولايات المتحدة لحل هذه الأزمة عن عجز العقول الأمريكية وشلل القدرات الهائلة على حل أزمة كان يمكن أن تحلها دولة صغيرة لو وضعت مكان أمريكا بأسلوب أكثر عقلانية ودبلوماسية دون عنجهية غير مبررة .

---

(1) جريدة الوطن ، الكويت ، 1980/8/12.

(2) عباس رشدى العمارى ، مرجع سابق ، ص 134 .

– تأثير قيام الثورة الإسلامية الإيرانية على السياسة الأمريكية فى الخليج العربى :

لا شك أن قيام الثورة الإسلامية فى إيران يعد حدثاً ذا أثر كبير جداً فى بنية النظام الأمنى الخليجى وفى طبيعة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنطقة ، فالثورة فى حد ذاتها عملية يقصد بها أحداث تغيير واضح على الأرض التى تقوم عليها ، وفى بعض الأحيان ينال هذا التغيير من أنظمة الحكم المجاورة لمكان قيام الثورة ، ويتبع هذا كله تغيير أكثر وضوحاً فى العلاقات المشتركة بين هذه الدول . ولكن فى حالة الثورة الإيرانية اختلف الأمر قليلاً ، حيث أحدثت الثورة تغييراً جذرياً فى الأرض التى قامت عليها – إيران – دون أن تحدث تأثيراً واضحاً فى الدول المجاورة لها ، فحتى مسألة تصدير الثورة – مبادئها وأفكارها – فإن إيران لم تنجح فيها ؛ ربما لضعف تأثيرها على جيرانها ، وربما لقوة المواجهة التى لاقتها محاولاتها تصدير ثورتها إلى جيرانها ، على عكس المتوقع وهو نشر مبادئ الثورة فى أجزاء الإقليم كافة، بل فى الشرق الأوسط كله ، فكثيراً ما نقرأ عن أن الثورة فى إيران هى مفتاح الثورة فى الشرق كله.[1]

على أية حال فإنه يمكننا القول إن التأثير الأعمق لهذه الثورة إنما يتمثل فى الضربة القوية التى وجهت إلى المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة ، والتى أدت إلى انهيار النظام الأمنى الذى وضعته أمريكا فى منطقة الخليج العربى الذى اعتمد بشكل واضح جداً على إيران التى مثلت الشرطى الأمريكى فى الخليج العربى ، وشكلت الدعامة الأكثر قوة وثباتاً للسياسة الأمريكية فيه ، الأمر الذى أدى إلى الإعلان الأمريكى عن سياسة جديدة فى هذه المنطقة تكون أكثر حزما وحسما وتشدداً مع دول المنطقة كافة ، مع تقليل الاعتماد على هذه الدول فى تأمين المصالح الأمريكية هناك ، واعتماد القوة العسكرية الأمريكية كوسيلة واحدة فى حماية الأمن القومى الأمريكى عن طريق تأمين مصالحها فى منطقة الخليج العربى - الأكثر أهمية لدى الولايات المتحدة الأمريكية عن باقى دول وأقاليم العالم التى تحوى مصالح أمريكية - .

ويجب علينا عند الحديث عن الثورة الإيرانية أن نجيب على أسئلة عدة على نحو هل فوجئت أمريكا بقيام هذه الثورة ، أم كانت تتوقع حدوثها ؟ ، كيف نظر المسؤولون الأمريكيون لهذه الثورة منذ اللحظات الأولى لاندلاعها حتى تحولها إلى أمر واقع وملموس لا يمكن تغييره ؟ ، ما هى حقيقة الخسائر التى لحقت بالولايات المتحدة جراء قيام هذه الثورة ؟ ، كيف واجهت أمريكا هذه الثورة ؟ هل كانت ثمة حقائق تمخضت عنها هذه الثورة ويجب تحليلها ؟

---

(1) كمال مجيد ، النفط والأكراد " دراما العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية " ، ص 59.

ونبدأ حديثنا – أولا – بالإجابة على السؤال الأول ، وهو هل فوجئت الولايات المتحدة الأمريكية بقيام هذه الثورة أم لا ؟ وحقيقة الأمر أنه على الرغم من ثقة الولايات المتحدة الكبيرة فى نظام الشاه ، فإنها وفى سنتيه الأخيرتين بدأت تدرك صعوبة استمراره فى الحكم ، ولكن يبدو أنها لم تعد العدة المناسبة لمواجهة مثل هذا الموقف الصعب ، وربما كان الاستهتار الواضح من الجانب الأمريكى أو عدم تقدير الموقف حق قدره إنما يرجع إلى أسباب عدة مثل الثقة المفرطة فى قدرة الشاه على احتواء الموقف، وبعض التقارير الخاطئة الواردة إلى الإدارة الأمريكية ،وفشل جهاز المخابرات الأمريكية فى توقع ما سيحدث[1] ، وانعدام التنسيق بين الأشخاص المسؤولين عن معالجة مثل هذه المواقف ، واشتغال كارتر بحل الأزمة العربية الإسرائيلية وبتوقيع إتفاقية كامب ديفيد[2] وانشغال بريزنسكى بالملف الصينى والاتصالات بالمسؤولين الصينين[3] ، وعدم الالتفات بجدية إلى سخط الشعب الإيرانى والمحاولات المتكررة لاغتيال الشاه ، وقوة الزعماء الدينيين المعارضين.[4]

وتأكيداً على سابق معرفة الإدارة الأمريكية لمسألة قيام الثورة الإيرانية نورد الأدلة التالية :

أولا : فى أوائل عام 1978 اتفق كارتر مع زعماء فرنسا وبريطانيا واليابان وألمانيا الغربية أثناء اجتماعهم فى مدينة كواديلوب على ضرورة استبدال الشاه بشخص أكثر ملاءمة لمتطلبات التيارات الجديدة ، والتى تتمثل فى التيارات القومية ذات التوجه الدينى.[5]

ثانيا : فى 1978/11/12 بعث السفير الأمريكى بطهران وليام سوليفان ببرقية لواشنطون أوضح فيها أن أيام الشاه فى إيران أصبحت محدودة ،ومن الضرورى الآن البحث عن بديل له. [6]

ثالثا : أوفدت الإدارة الأمريكية الجنرال روبرت هويزر – نائب القائد الأعلى للقوات الأمريكية فى أوروبا – إلى المنطقة فى ديسمبر 1978، بهدف فتح قناة اتصال مع قادة المؤسسة

---

(1) حسين عدلى عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 98 .
(2) نفســه .
(3) نفســه .
(4) نفســه .
(5) محمود على الدواد "انعكاسات الحرب العراقية الإيرانية على مستقبل الأهمية الاستراتيجية للخليج العربى" ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربى وإستراتيجية العمل العربى المشترك ، (البصرة : جامعة البصرة ، 1981) ، المجلد الأول ، ص 72.
(6) كمال مجيد ، مرجع سابق ، ص 58 .

العسكرية الإيرانية لترتيب الموقف بعد رحيل الشاه ، وكذلك لضمان ولاء المؤسسة العسكرية الإيرانية المدربة أمريكياً للولايات المتحدة .[1]

أما الإجابة على السؤال الثانى وهو كيف نظر المسئولون الأمريكيون إلى هذه الثورة ؟ فتستدعى سرد أغلب التصريحات الرسمية الأمريكية التى صاحبت فترة اندلاع هذه الثورة ، ومن أهمها :

1) تصريح كيسنجر حول ضرورة متابعة التوجهات الخاصة بهذا النظام الجديد ، حيث قال : (إذا أظهر النظام الإيرانى الجديد ميلاً نحو الإتحاد السوفيتى ، فإن توازن القوى سيختل ويميل لمصلحة هذا الاتحاد بصورة مستمرة).[2] وتأكيد بريزنسكى على الأهمية العظمى التى يوجب أن تولى للخومينى ، وذلك بقوله : (إن هذا الرجل – الخومينى – هوالحائط الأيديولوجى الذى يمكنه الحيلولة دون تسلل السوفيت إلى حقول النفط).[3] وتصريحات جورج بول وكيل وزارة الخارجية الأمريكية المتوالية التى حذرت من النظام الإيرانى الجديد وهو ما أكده بتصريحه : (إن الشاه شيطان لكننا نعرفه ، بينما لا نعرف الشيطان الذى سيخلفه).[4] ووصفت كل التصريحات الرسمية الأمريكية الثورة الإسلامية بأنها : (نقطة التحول فى الحرب الخفية التى تدور بين القوى الراديكالية والقوى المعتدلة).[5]

---

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى ، ص 101.

(2) أرش بوهموند ، بهروز عبد الوند ، وعيسى بهلوان ، " التقاطع الجيوبولتيكى الإيرانى – الأمريكى " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 84 ، يونيو 1999 ، ص 43 .

(3) منذر الموصلى ، قراءات فى حرب الخليج : عرب وفرس ، (بيروت : دار العروبة ، 1988) , ص 372 .

(4) أسيمة جانو ، مرجع سابق ، ص 193 .

(5) بوب وود وارد ، الهدف " الشرق الأوسط " : الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية ، (القاهرة : سينا للنشر، 1990) ، الطبعة الأولى ص 125.

ونصل إلى السؤال المهم وهو ما حجم الخسائر الحقيقية التى تكبدتها أمريكا من جراء قيام هذه الثورة؟، وهو ما يمكن أن نجمله فى النقاط التالية :

أولا : من الناحية السياسية :

1) بقيام الثورة وسقوط الشاه انتهى ربع قرن من العلاقات الحميمية الخاصة بين أمريكا وإيران.[1]

2) انهيار نظام الشاه عد انتكاسة مريعة وضربة قوية للإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط كافة وغرب آسيا تحديداً .

3) أحدث سقوط الشاه خللاً إستراتيجياً فى منطقة الخليج العربى ، ومما زاد من هذا الخلل قيام نظام سياسى بديل له معادٍ للمصالح الغربية والأمريكية.[2]

4) كان سقوط الشاه يعنى سقوط القاعدة الثانية للجسر الأمريكى الذى يطوق المنطقة ، الأمر الذى أدى إلى زيادة الاعتماد على الجسر الثانى وهو إسرائيل.[3]

5) تحول إيران من موقع الحليف إلى الحياد أو العداء فى بعض الأحيان ، كان يعنى سقوط مبدأ نيكسون ، وتدمير الأساس الإستراتيجى لسياسة أمريكا الأمنية فى هذه المنطقة .

6) على حد تعبير نيكسون نفسه – فيما بعد – فإن أمريكا التى كانت تستطيع حماية مصالحها فى الخليج عن طريق إيران لم تعد تستطيع ذلك بعد قيام الثورة ، التى بسببها فقدت الولايات المتحدة أقوى نصير لها فى هذه المنطقة.[4]

---

(1) Mansour Farhang, " US Policy toward the Islamic Republic of Iran"' research in : The United States and the Middle East, Edited by : Hoshang Amir Ahmadi,(New York, 1993),p. 152.

(2) عبد الله العترى ، " أمن الخليج : دراسة فى الأسباب والمعطيات " ، ص 235.

(3) محمد عدنان مراد ، صراع القوى فى المحيط الهندى والخليج العربى ، ص 523.

(4) جريدة الاتحاد الاشتراكى ، الدار البيضاء ، 1992/4/26.

ثانيا : من الناحية العسكرية :

1) إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين الطرفين – أمريكا وإيران – والتي وصلت في مجملها ما بين عسكرية وغير عسكرية إلى قرابة الـ 900 اتفاقية . وقد ورد هذا الرقم الضخم والهائل على لسان أبي الحسن بن صدر الرئيس الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد قيامها.(1)

2) إرجاع كل المستشارين والخبراء العسكريين الأمريكيين المتواجدين في إيران وقد كان مقدرا أن يصل عددهم إلى ستين ألف خبير في عام 1980 لولا قيام الثورة الإيرانية مما سبب خسارة كبيرة للولايات المتحدة التي فقدت سيطرتها على النظام العسكري الإيراني.(2)

3) فقدان خمس محطات تنصت ومراقبة أمريكية داخل الأراضي الإيرانية.(3)

4) فقدان سبع محطات إنذار ومحطتين لتعقب إطلاق الصواريخ وقواعد جوية وبحرية كانت تخدم سفن الأسطول الأمريكي المتمركز في المحيط الهندي. (4)

5) خسارة إيران كحليف عسكري كان يعني مضاعفة فرص الاتحاد السوفيتي في التقدم نحو الخليج العربي والمحيط الهندي ، لأنه خسارة للحاجز الإقليمي والمانع الوحيد للمد السوفيتي ، حيث تصل حدود إيران مع السوفيت إلى أكثر من 2000 كم ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى غزو الاتحاد السوفيتي أفغانستان في ديسمبر 1979.

---

(1) وثائق الخليج والجزيرة العربية 1980 ، إعداد : فاطمة سعد الدين ، إشراف : بدر الدين الخصوصي ، تقديم : عبد الله الغنيم ، (الكويت : جامعة الكويت ، 1984) ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الطبعة الأولى ، ص 53.

(2) Shafqat A. Shah, The Political and Strategic Foundations of Internal Arms Transfers : A Case Study of American Arms Supplies and Purchases by Iran and Saudi Arabia 1968 : 1976, PH.D Thesis, University of Virginia, 1977, Unpublished , p. 183.

(3) محمد الطويل، دور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1990)،ص59 .

(4) صموئيل سيجف ، المثلث الإيراني : دراما العلاقات الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية ، ص 142.

ثالثا : من الناحية النفطية :

1) خسارة أكبر وأهم قوة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية داخل الأوبك .

2) خسارة المعوض الأول للولايات المتحدة عند حدوث أية أزمة بترولية على مستوى العالم .

3) الارتفاع الواضح فى أسعار البترول ، والنقص الأوضح فى كميات إنتاجه والكميات المصدرة إلى الغرب كافة والولايات المتحدة خاصة .

4) التهديد الواضح للمصالح الأمريكية فى المنطقة ، وخسارة كميات كبيرة من النفط كانت أمريكا تستوردها من إيران مباشرة لسد احتياجاتها النفطية .

5) الخوف والقلق الشديدان من احتمال سيطرة الاتحاد السوفيتى على آبار النفط الإيرانية الموجودة فى مناطق متاخمة لحدوده .

6) دفع الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم الصناعى نحو تكثيف الجهود لإيجاد مصادر بديلة للنفط تكون أكثر أمنا وثباتاً واستقرارًا وأقل سعراً .

7) عودة شبح أزمة 1973 إلى أذهان الأمريكيين مرة أخرى ، بعد أن استقروا وأحسوا بالأمان وعدم احتمال تكرارها مرة أخرى .

8) أضحت الحاجة ملحة– أكثر من ذى قبل – لأن تقوم الولايات المتحدة بدعم وتشجيع علاقاتها بالدول المصدرة للنفط ، وخاصة الخليجية منها .

أما عن كيفية مواجهة الإدارة الأمريكية لهذه المشكلات الناجمة عن قيام الثورة الإيرانية ومحاولة تدارك وتعويض خسائرها الناجمة عنها ، فقد تضاربت آراء الساسة الأمريكيين ورجال الإدارة الأمريكية حول الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه الثورة وتقليل الخسائر التى لحقت بالمصالح الأمريكية من جرائها وهنا انقسمت الإدارة الأمريكية إلى فريقين أولهما (فريق الصقور) بزعامة زبغنيو بريزنسكى مستشار الأمن القومى وهو الفريق الذى نادى بضرورة استخدام القوة العسكرية والعنف لمواجهة الإدارة الإيرانية [1] وثانيهما (فريق الحمائم) بزعامة السفير الأمريكى السابق بطهران وليام سوليفان الذى رجح استخدام صوت العقل وأسلوب الدبلوماسية والتفاوض لتدارك هذا الموقف الصعب.[2]

---

(1) آمال السبكى ، مرجع سابق ، ص 215 .

(2) عبد الرحمن النعيمى ، الصراع على الخليج العربى ، ص 69 .

ولذا فقد اجتمعت لجنة مراجعة السياسة الأمريكية فى 1979/6/2 للرد على المتغيرات السياسية العاصفة فى منطقة الشرق الأوسط ومنطقة جنوبى غربى آسيا وهنا طرحت عدة خيارات أمام الإدارة الأمريكية للتعامل مع هذا الموقف الجديد تمثلت فى ضرورة التعامل مع الموقف الجديد وتقبل النظام الجمهورى الجديد وإقامة علاقات قوية معه ، مع التأكيد على تحييد المصالح الأمريكية عما يجرى داخل إيران.[1] وقد طرحت خيارات أخرى كتقديم المزيد من الدعم والمساعدة للنظام السعودى فهو الحليف الوحيد المتبقى بعد خسارة إيران.[2] وزيادة وتعزيز الوجود العسكرى الأمريكى فى دول الخليج العربى كافة . كما يمكن للولايات المتحدة أن تنفض يدها من المنطقة وتترك لدولها تسيير أمورها الداخلية وإلغاء كل الصفات التجارية وسحب الخبراء العسكريين الأمريكيين من المنطقة.[3] أو الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتى يقضى بتجريد كل دول المنطقة من أسلحتها بهدف تحقيق الأمن فى المنطقة.[4] أوتفويض قوة إقليمية تكون منوطة بحماية مصالح الولايات المتحدة فى هذه المنطقة ، وهنا طرح اسم إسرائيل بقوة فى هذا الخيار.[5]

---

(1) حمدان حمدان ، الخليج بيننا ... قطرة نفط بقطرة دم ، ص 52 .

(2) المرجع السابق ، ص 53 .

(3) المرجع السابق ، ص 54.

(4) نفسه .

(5) المرجع السابق ، ص 55 .

وبعد طرح كافة هذه الخيارات أمام الإدارة الأمريكية اختارت وسيلتين غاية في التناقض هما أسلوب الدبلوماسية والعقل وأسلوب القوة العسكرية ، ولكن هذه الإدارة طبقت هذين الأسلوبين بشكل فردى- كل على حده- لعلاج خسائرها فى إيران ، ثم جمعت بينهما حينما بدأت فى علاج أزمة البترول التى نجمت عن هذه الثورة واستخدمت السياسة الأمريكية فى هذا الموقف الأساليب التالية :

أولا : استخدام العقل (الأسلوب الدبلوماسى) :

منذ اللحظات الأولى لقيام الثورة الإيرانية وأمريكا تحاول التأقلم معها واحتواءها ، فبدأت بإجراء عدة مباحثات بين مسئوليها والمسئولين الإيرانيين وتمثلت سياسة أمريكا الدبلوماسية فى :

(1) مباحثات بريزنسكى ومهدى بازرجان المشتركة فى الجزائر فى مارس 1979.[1]

(2) مباحثات وزيرى الخارجية سايروس فانس وإبراهيم يزدى أثناء انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك فى سبتمبر 1979والتى حاول فانس من خلالها إقناع يزدى بأن أمريكا تريد إفهام الحكومة الإيرانية الجديدة أن الشاه منته تماما من وجهة النظر الأمريكية وأنها تعتبر نفسها وإيران حليفين طبيعيين مشتركين ، بسبب مخاوفهما المشتركة من الاتحاد السوفيتى وأنها تريد أن تخدم الثورة والخومينى معاً وأنها تريد فتح صفحة جديدة مع إيران ، كما أنها مستعدة للنظر فى الاقتراحات الرامية للوصول إلى هذا الهدف .[2]

وأثمرت هذه المباحثات اتفاق الطرفين على استئناف أمريكا عملية تزويد إيران بقطع الغيار التى تحتاجها لتجديد معداتها العسكرية ، وكذلك تزويدها بشحنات من الذخيرة ، وغير ذلك من التجهيزات الحربية الضرورية.[3]

(3) تأكيد نائب الرئيس الأمريكى والتر مونديل على احترام حرية الشعب الإيرانى فى اختيار قيادته ، واستنكاره أية تصريحات تنادى باستخدام القوة لقمع الثورة الإيرانية حيث قال : (إنه لمن

---

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 464 .

(2) محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله ، ص 30 .

(3) Yodfat Areyeh, The Soviet Union and the Arabian Peninsula, (London: Croom Helm, 1983), P. 79.

المضحك التفكير بالقدرة على المحافظة على حكومة استبدادية مكروهة من الشعب الإيرانى عن طريق استخدام القمع والقوة العسكرية لإخماد ثورة داخلية ' .[1]

(4) أعرب كارتر عن تأييده لحكومة شاهبور باختيار فى مؤتمر صحفى عقد بواشنطون فى 17 يناير 1979، ووعد بتقديم الدعم الكامل لهذه الحكومة بهدف تحقيق الاستقرار ووقف نزيف الدماء وعودة الحياة الطبيعية لإيران بعد رحيل الشاه عنها.[2]

(5) أمر الولايات المتحدة رعاياها فى دول الخليج العربى وخاصة قطر والبحرين والكويت بمغادرة هذه الدول حرصاً على سلامتهم فى ظل هذه الأحداث الملتهبة.[3]

(6) تكثيف الولايات المتحدة من اتصالاتها بزعماء المنطقة عن طريق سفرائها المقيمين هناك وكذلك القائمين بأعمال السفراء أيضاً . فعلى سبيل المثال عقد السفير الأمريكى بالكويت فرانك مايسترونى لقاء مع وكيل وزارة الخارجية الكويتية راشد الراشد ، لبحث تطورات الموقف والعلاقات الأمريكية الكويتية.[4]

(7) محاولة إدخال المنطقة فى أحلاف غربية وأمريكية تستهدف تأمين المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة .[5]

ثانيا : استخدام القوة (الأسلوب العسكرى) :

لا تستطيع حكومة مثل الحكومة الأمريكية ألا تفكر فى استخدام القوة عند حل أية مشكلة تواجهها ، وهو ما فعلته بالضبط عند مواجهتها للتطورات الناجمة عن الثورة الإسلامية، على الرغم من صدور تصريح من وزارة الخارجية الأمريكية فى 7 ديسمبر 1978 تعلن فيه أنها لا تنوى التدخل فى شؤون إيران الداخلية بأى شكل من الأشكال.[6]

---

(1) فؤاد شهاب ، مرجع سابق ، ص 68 .

(2)American Foreign Policy:Basic Documents 1979, Document No : 336, p. 732.

(3) جريدة الأنباء ، الكويت ، 1979/11/28 .

(4) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1979/3/9.

(5) مجلة الحوادث ، لندن ، 1979/3/2 .

(6) آمال السبكى ، مرجع سابق ، ص 216 .

وتمثل السلوك العسكرى الأمريكى في:

(1) زيارة وزير الدفاع الأمريكى هارولد براون للسعودية فى 10 فبراير 1979 ، بهدف إقناع المسؤولين السعوديين بتوسيع الوجود العسكرى الأمريكى هناك .[1]

(2) فى مارس 1979 أرسلت واشنطون سرباً مؤلفا من اثنى عشرة طائرة مقاتلة من طراز إف 15 ، للقيام بعرض جوى والتحليق فى سماء الرياض ، تأكيداً على دعم أمريكا للسعودية.[2] بالإضافة إلى ثلاثمائة عنصر من القوات الجوية الأمريكيـــة وطائرتى أواكس للإنذار المبكر وذلك لنجدة السعوديين أثناء اشتباكهم مع اليمنيين الجنوبيين .[3]

(3) فى يونيو 1979 أعلن البيت الأبيض أن زعماء الإدارة الأمريكية قد توصلوا إلى إجماع تام حول الحاجة الملحة إلى وجود عسكرى أمريكى قوى فى هذه المنطقة ، ويرافق ذلك توسع كبير فى عدد القوات البحرية الأمريكية الموجودة هناك.[4]

(4) أعلن رئيس هيئة الأركان العامة الأمريكية فى مؤتمر صحفى عقد بتاريخ 1979/6/21 أن قوة ضاربة سريعة تقدر بمائة ألف جندى أمريكى سيتدربون ويجهزون للقتال فى الخليج العربى والشرق الأوسط وجنوبى غربى آسيا وفى أى مكان خارج حلف الأطلنطى[5] .

(5) فى يوليو 1979 حلق سرب من طائرات إف 15 فى سماء السعودية بشكل استطلاعي لمدة سبعة ايام ، وذلك للتعبير عن اهتمام أمريكا المستمر بضمان أمن السعودية.[6]

(6) تم تعزيز القوات الأمريكية المتواجدة فى المنطقة – وبالتحديد قوة الشرق الأوسط المرابطة فى البحرين – بسفينتين حربيتين إلى الثلاث الموجودة فيها، وذلك فى سبتمبر 1979[7] .

---

(1) Washington Post, 5/5/1979.

(2) قاسم جعفر وآخرون ، الوجود العسكرى الغربى فى الشرق الأوسط ، (لندن : مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر ، 1982) ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية ، رقم 9 ، ص 105 .

(3) استغلت أمريكا هذه الاشتباكات وأرسلت فى مارس 1979 لليمن الشمالى أسلحة ومعدات عسكرية ، انظر إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 239.

(4) عبد الرحمن محمد النعيمى ، الصراع على الخليج العربى ، ص 69 .

(5) مايكل كلير ، اتجاهات التدخل الأمريكى فى الثمانينات ، ص 92 .

(6) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 236 .

(7) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص 79.

(7) زادت القوات العسكرية الأمريكية الموجودة فى الخليج العربى والمحيط الهندى بشكل ملحوظ فيما بين عامى 1979 و 1980 ، حيث استغلت أمريكا هذه الأحداث فى فرض تواجد دائم وواسع النطاق فى هذه المنطقة ، فأضافت إلى قواتها أربع حاملات طائرات تضم 400 طائرة حربية و 32 سفينة حربية تحوى 32 ألف بحار.[1] فوصلت جملة قواتها إلى قرابة الستين سفينة وثلاث مجموعات كاملة من حاملات الطائرات.[2]

(8) قامت أمريكا بنقل محطات الإنذار المبكر من الحدود الإيرانية الروسية إلى مدينة تبوك.[3]

(9) أعلن فى مايو 1980 بأمريكا عن رسالة سرية وجهها الجنرال روبرت هيزبر إلى الجنرال هيج القائد الأعلى للقوات المسلحة لحلف الأطلسى بتاريخ 22 يناير 1979 توضح فشل الخطة الأمريكية فى تدبير انقلاب عسكرى فى إيران والحيلولة دون عودة الخومينى أو اغتياله ، والاستيلاء على ميناء جزيرة خرج الخاص بضخ النفط.[4]

(10) عوضت أمريكا خسائرها العسكرية فى إيران المتمثلة فى القواعد والتسهيلات ومحطات الإنذار بأنها حصلت على تسهيلات عسكرية على الهوامش الخليجية - حول الخليج - مثل (الصومال – كينيا – المغرب – البرتغال) بتكلفة بلغت 1.1 مليار دولار.[5] وصرفت قرابة الـــ 256 مليون دولار للحصول على تسهيلات فى عمان تمثلت فى إنشاء مدرجات طائرات ومحطات وقود ومخازن عسكرية وتجديد القواعد الأمريكية هناك مثل (قاعدة السيب الجوية فى الشمال – قاعدة تمريت الجوية فى الجنوب – جزيرة مصيرة) مع تقديم أحدث الأجهزة الإلكترونية العسكرية وقذائف المدفعية والصواريخ المتطورة.[6] ثم حصلت على تسهيلات عسكرية مينائية كبيرة فى البحرين ، التى أصبحت مركزاً رئيسياً لقيادتها العسكرية المركزية فيما بعد.[7]

---

(1) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 160 .

(2) المرجع السابق ، ص 50 .

(3) حسين عدلى عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 101 .

(4) جريجورى بوندارفيسكى ، الخليج بين الإمبرياليين والطامعين فى الزعامة ، ص 180.

(5) عبد الرضا أسيرى ، الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة ، ص 271.

(6) نفسه .

(7) نفسه .

ثالثا : استخدام العقل والقوة معا فى علاج أزمة البترول (الأسلوب الدبلوماسى والعسكرى) :

مثل السلوك الأمريكى فى علاج أزمة البترول الناجمة عن الثورة الإيرانية أسلوبا غاية فى الذكاء والدهاء ، فبينما أخذ يفكر فى علاج الأزمة علاجاً سياسياً عن طريق الاتصالات الدبلوماسية وعلاجاً عمليا وعلمياً يتمثل في البحث عن مصادر بديلة وعن وسيلة عملية للحد من استهلاك البترول بهذا الشكل الضخم ، لم ينس أن يلوح – كعادته دائماً – باستخدام القوة العسكرية والتهديد باحتلال منابع النفط ، ولذلك فإننا لا نكاد نرى أى فاصل واضح بين الاتجاهين المتناقضين – استخدام القوة واستخدام العقل – فى العلاج الأمريكى لهذه الأزمة ولعل ما يؤكد صدق هذا الكلام هو التصريحات الرسمية والتصرفات المسؤولة الأمريكية فى هذه الأثناء والمتمثلة فى :

1) تصريح الرئيس كارتر فى مؤتمر صحفى عقد بواشنطون بتاريخ 12 فبراير 1979 باتجاهه نحو تخفيض الاحتياجات البترولية الأمريكية من إيران.[1]

2) فى أبريل 1979 ظهرت مطالبات أمريكية بضرورة استخدام القوة واحتلال منابع النفط فى الخليج ، مما دعا المسئولين الأمريكيين إلى رفض مثل هذه المطالبات وتوضيح أنها أطلقت بهدف الاستهلاك المحلى فقط داخل أمريكا ، التى تواجه أزمة فعلية فى الطاقة .[2]

3) نفى الخارجية الأمريكية الأخبار الصحفية التى زعمت بأن هناك قرابة مائة ألف جندى أمريكى يستعدون لدخول الخليج لحماية مصادر النفط ، وذلك بعد رفض الكويت لهذه الأنباء أثناء اجتماع مدير الإدارة السياسية بدولة الكويت مصطفى عبد الصمد بسفير أمريكا بالكويت فرانك مايسترونى فى 21 أبريل 1979.[3]

4) فى السابع من نوفمبر 1979 عقدت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بمجلس الشيوخ الأمريكى اجتماعاً ، درست فيه الموقف جيداً وأعدت فيه تقريراً وافياً رفعته إلى كارتر أوضحت فيه حاجة أمريكا الملحة إلى نفط الخليج حتى نهاية هذا القرن ، وأكدت على ضرورة أن تلعب الولايات المتحدة دور زعيم المعسكر الغربى ودور الضامن لوصول الإمدادات النفطية إليه ، وأكدت اللجنة أيضا على أن الاستغناء عن نفط الخليج العربى يعنى عدم الرغبة فى تملك لا اقتصاد ولا مؤسسة

---

(1)American Foreign Policy ; Basic Documents 1979 Document No : 338, p 734.

(2) جريدة الوطن ، الكويت ، 1979/4/10 .

(3) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1979/4/22 .

عسكرية قوية تستطيع قيادة العالم.[1] وحذرت اللجنة من ارتفاع الأسعار الذى من أهم أسبابه ظهور دولة أو دول عربية قوية ، وكذلك حدوث أى نوع من الاستقرار بين الدول العربية فيما بينها .[2]

5) إصدار كارتر أمراً رئاسياً بوقف شراء النفط من إيران تحديداً ، وذلك فى 12 نوفمبر 1979.[3]

6) إعـــلان كــــارتر برنامجــــه لخفــــض استهـــلاك النفط إلى النصف بحلول عام 1990.[4]

7) صدور تقرير لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس النواب الأمريكى فى ديسمبر1979 ، الذى حذر من أن ارتفاع سعر النفط سيؤدى إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكية ، وكذلك ازدياد المصاعب الاقتصادية.[5]

8) الاعتماد بشكل كبير على السعودية فى تأمين واردات أمريكا النفطية بأسعار معتدلة وفى تعويض النقص الواضح فى هذه الواردات الناجم عن قرار وقف استيراد النفط من إيران ، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج النفطى السعودى ، دون أى زيادة فى الأسعار ، حيث رفعت السعودية إنتاجها النفطى البالغ أوائل عام 1978 8.5 مليون برميل يومياً إلى 12.85 مليون برميل يومياً فى ديسمبر 1978 ، ثم استقر إنتاجها عند 10.2 مليون برميل يومياً فى يناير 1979.[6]

9) تأكيد وزير الخارجية الأمريكية السابق هنرى كيسنجر على ضرورة الدفاع عن منابع النفط فى الخليج بأية طريقة وذلك بقوله: (يجب أن نمنع سجود الغرب على ركبتيه أمام تهديد منابع

---

(1) محمد مظهر الأدهمى ، الطريق إلى حرب الخليج : دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997) ، الطبعة الأولى ، ص 12.

(2) المرجع السابق ، ص 13.

(3)American Foreign Policy:Basic Documents 1979, Document No : 345, p. 738.

(4) جريدة السياسة ، الكويت ، 1979/7/18 .

(5) محمد مظهر الأدهمى ، مرجع سابق ، ص 14 .

(6) ألفت التهامى ، " الأوبك ورفع أسعار البترول " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 56 ، السنة 15 ، أبريل 1979 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 179.

إمداد البترول ، وإن لم نداقع عن أنفسنا إزاء هذا التهديد فسوف يكون ذلك نهاية لكل الديمقراطيات الصناعية الغربية '.[1]

10) التهديد الأمريكى على لسان وزير الدفاع هارولد براون لدول الخليج بضرورة التوقف عن رفع أسعار النفط واستغلال الموقف كى لا تتوقف أمريكا عن القيام بدورها فى حماية أمن واستقرار دول الخليج .[2]

ومجمل القول إن السلوك الأمريكى حيال الثورة الإيرانية قد جمع فى جعبته كثيرا من التناقضات ، وتمخض عن كثير من الحقائق التى من الواجب إبرازها من باب الكشف عن هوية السياسة الأمريكية مع دول الخليج العربى بشكل عام ، وفى الحالات الحرجة أو الأزمات بشكل خاص ، **ومن أهم هذه الحقائق :**

1) أثبتت الإدارة الأمريكية فى تعاملها مع الشاه — وليس الثورة — أنها صديق متقلب وغادر لا يعرف سوى مصلحته فقط ولا يمكن الوثوق فيه ، وهذا ما وضح جلياً فى تعاملها مع صديقها المخلص وحليفها الوفى شاه إيران عقب فراره من إيران ، فتركته يجوب قارات العالم حتى استقر به المقام في مصر التى توفى بها متأثراً بمرضه ، وربما اعتبرت الولايات المتحدة دخول الشاه مصر واستضافتها له أمراً مقبولاً يغنى عن استضافتها له ، على اعتبار أن مصر هى حليف الولايات المتحدة . فقد حذر سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية من استضافة أمريكا للشاه لأن هذا من شأنه أن يقضى على أى بريق أمل فى تحسين العلاقات الأمريكية مع الحكومة الإيرانية الجديدة ، وسيعرض مصالحها القومية للخطر.[3] وهو ما عبر عنه كيسنجر بقوله : ' إن رجلاً ظل صديقا مخلصاً للولايات المتحدة لايجب أن يعامل كملاح تائه لا يجد مرفأ لسفينته '.[4] ولا ينفى صدق هذا الكلام قبول أمريكا استضافة الشاه فى أكتوبر 1979،لأنها لم توافق إلا بعد أن تأكدت من سوء حالته الصحية وعدم تعريض أعضاء سفارتها للخطر فى طهران وذلك حسب تقرير سفارتها الوارد من طهران ، والذى ثبت خطؤه.[5]

---

(1) جريدة الفجر ، الإمارات العربية المتحدة ، 1980/5/11 .

(2) جريدة الوطن ، الكويت ، 1980/6/22 .

(3)American Foreign Policy:Basic Documents 1979, Document No : 341, p. 736.

(4) عباس العمارى ، مرجع سابق ، ص 113.

(5) المرجع السابق ، ص 114.

2) سيطرت على فكر رجال الإدارة الأمريكية مجموعة من الحلول لمواجهة الآثار الناجمة عن الثورة الإيرانية تمثلت فى ضرورة قيام تحالف غربى يتعاون مع الخليج لتحقيق الأهداف المشتركة وضرورة وجود قوة عسكرية أمريكية متزايدة تبرز القدرات الأمريكية هناك وضرورة استغلال حكومات وشعوب المنطقة فى التعاون مع الولايات المتحدة [1].

3) على الرغم من كل ما قيل عن التخوف الأمريكى من توجه الحكومة الإيرانية الجديدة نحو الاتحاد السوفيتى ، فإن الإدارة الأمريكية أدركت منذ البداية أنه إذا كانت شعارات الثورة تتعارض مع الإمبريالية الأمريكية ، فإن هذا الأمر لا يقاس برفض الثورة العقائدى والمبدئى للإتحاد السوفيتى والشيوعية. [2]

4) ربما كان التأخير أو التردد فى استخدام الخيار العسكرى ضد الثورة راجع إلى رغبة الولايات المتحدة فى تكوين ائتلاف إسلامى مناهض للسوفيت ، الأمر الذى جعلها تخشى من تعطيل أى عمل عسكرى لعملية تكوين هذا الائتلاف الذى بقى فكرة ولم يخرج إلى حيز الوجود. [3]

5) فى ضوء المتغيرات الناجمة ، بات واضحاً أمام الإدارة الأمريكية أن الاعتماد على قوة إقليمية – مهما بلغت قوتها – لحماية مصالحها فى المنطقة أمر غير مقبول وإستراتيجية غير مضمونة النتائج والعواقب على المدى البعيد. [4] فأية قوة إقليمية يمكنها أن تقدم ولو نصف ما قدم الشاه للولايات المتحدة ؟ ، وتمتلك ولو نصف قدرة الشاه البشرية والعسكرية والجغرافية ؟ لكنه سقط !!

6) أكدت هذه الثورة ونتائجها وماتلاها من ردود أفعال أمريكية أن العلاقة بين أمريكا ودول الخليج العربى هى بحق (علاقة اللا تماثل فى المصالح) .

7) أكدت أمريكا أن استخدام القوى العسكرية المتزايدة هو البديل الأسرع لاستخدام الدبلوماسية ، وأن القوة هى خيارها الإستراتيجى الدائم .

---

(1) زهير شكر ، السياسة الأمريكية فى الخليج العربى " مبدأ كارتر "، (بيروت : معهد الإنماء العربى ، 1982) ، الطبعة الأولى ، ص 138.

(2) حسين شريف ، السياسة الخارجية الأمريكية : اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولى الجديد 1945 : 1994 ، (القاهرة : الهيئة المصرية العام للكتاب ، 1994) ، الجزء الثانى ، ص367.

(3) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 161.

(4) خالد بن محمد القاسمى ، الخليج العربى فى السياسة الدولية ، ص 174.

8) بدأت أزمة البترول الناجمة عن الثورة الإيرانية كأزمة أسعار ، ثم مالبثت أن تحولت إلى أزمة إمداد ، تكفلت السعودية بعلاجها قدر الإمكان عن طريق زيادة إنتاجها مع تثبيت أسعاره ، مما يؤكد نظرية التوازن النفطى أو البديل النفطى الجاهز .

9) تميز موقف قادة المنطقة بالتعارض الواضح وربما التناقض فى بعض الأحيان ، فبينما نجد ردوداً كويتية وسعودية رافضة للتدخل العسكرى الأمريكى ولفكرة تكوين الأحلاف العسكرية فى هذه المنطقة ، نجد تسليماً واضحاً من البعض الآخر ، وربما واقعية مؤلمة وهو ماعبر عنه السلطان قابوس سلطان عمان فى 8 ديسمبر 1979 بقوله : (إن الدول الكبرى إذا وجدت مصالحها فى خطر ، فلن تستأذن أحداً منا للتدخل ! لن يسألونا إذا أرادوا أن يتصارعوا عندنا ، ونحن لا نريد أن نجر إلى صراع الدول الكبرى لأننا سنكون الضحية).[1]

10) ظلت الغفلة والتسليم وعدم الرغبة فى التحرك إيجابياً هى سمة سلوك وقرارات بعض قادة المنطقة . وتصديقاً لهذا الكلام جاء صمتهم وسكوتهم الرهيب إزاء مسألة تجميد الأرصدة الإيرانية فى البنوك والمصارف الأمريكية . فكيف صعبت عليهم مسألة إدراك أن الدور آت عليهم لا محالة ولو بعد عشرات السنين ؟، وكيف لم يتحركوا لسحب أرصدتهم من البنوك الأمريكية ؟، فهذه خطوة لا تحتاج إلى تأنٍ فى التفكير . ولكن ربما دفعتهم إلى هذا الموقف السلبى مصالحهم المتشابكة مع المصالح الأمريكية . وقد أكد هذا الكلام سفير إيران بالكويت على شمس أردكانى الذى حذر أشقاءه العرب — على حد تعبيره — الذين لهم ودائع بالبنوك الأمريكية تفوق المائة مليار دولار ، بأن هذه الودائع سوف تستخدم للضغط عليهم فيما بعد للانصياع للمخطط الأمريكى وإلحاق الضرر والأذى بمصالحهم ومصالح العالم الثالث ككل.[2]

---

(1) رياض نجيب الريس ، قضايا خاسرة : من الإسكندرونة إلى البلقان ، ومن عمان إلى الشيشان ، (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، 2000) ، الطبعة الأولى ، ص 292.

(2) Arab Times , Kuwait , 18-11-1979.

– الغزو السوفيتى لأفغانستان وردة الفعل الأمريكية :

قبل أن نخوض فى الحديث عن الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديسمبر 1979 كعملية عسكرية نتجت عنها ردود أفعال أمريكية عنيفة جداً ، علينا أولاً أن نعرض لأفغانستان نفسها من ناحية موقعها الجغرافى ومكانتها الإستراتيجية بين الدول المجاورة لها . ولعل توضيح هاتين النقطتين (الموقع – المكانة) يمهد – وبشكل واضح – لعملية الغزو السوفيتى هذه ويكشف أبعادها وأسبابها.

فأفغانستان التى لا تملك مورداً طبيعياً واحداً ، أو ثروة داخل أراضيها تستدعى الهجوم عليها تمثل منطقة عازلة بين مناطق النفوذ والقوة فى منطقة جنوب غرب آسيا من الناحية الإستراتيجية ، ومن الناحية الجغرافية تفصل بين أراضى الاتحاد السوفيتى وبين المياه الدافئة فى المحيط الهندى.[1] لذا فهي تعتبر منطقة رخوة (Soft Belly) بالنسبة للإتحاد السوفيتى.[2] وتعتبر أيضا قلب آسيا وبفضلها تسهل عملية استغلال بحر قزوين وآسيا الوسطى من قبل القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتى.[3] كما أنها لا تبعد عن الخليج العربى سوى بـ 800 كم ، ولها حدود مشتركة مع باكستان والصين . ومثل ما سبق السبب الأول فى غزو الاتحاد السوفيتى لها . أما عن السبب الثانى فتمثل فى التقارب الأمريكى الصينى المخيف والمقلق للاتحاد السوفيتى ، والذى نجم عن جهود كيسنجر الحثيثة من أجل تحقيق هذا التقارب الذى وبموجبه اعترفت الولايات المتحدة بالصين الشعبية ووافقت على انضمامها لهيئة الأمم المتحدة ، وشغل منصب العضوية الدائمة فى مجلس الأمن وكذلك إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين البلدين [4] ، ووصل الأمر بالولايات المتحدة إلى قيامها بمحاولات تزويد الصين بأحدث الأسلحة العسكرية [5]. وقد أقلق كل هذا الاتحاد

---

(1) Alvin Z.Rubinstein, Soviet Policy toward Turkey-Iran and Afghanistan, (New York : New York Praeger, 1982), p. 133.

(2) محمود شكرى،" سكت دهراً ونطقت شراً يا ابن لادن"، جريدة الأهرام ، القاهرة ،2001/10/15،ص10.

(3) نفسه .

(4) إسماعيل صبرى مقلد ، " الصين الشعبية والإستراتيجية الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 27 ، يناير 1972 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 12.

(5) Zbigniew Brezinski, Power and Principle Memories of the National Security Adviser 1977-1981, (New York : Farrar, 1983), p. 403.

السوفيتى ، فبدأ بتنشيط جهوده الدبلوماسية فى هذه المنطقة المهمة من آسيا ، حتى وصل به الأمر إلى قيامه بغزو أفغانستان عسكرياً .[1]

والسبب الثالث هو تذرع الإتحاد السوفيتى بأنه دخل أفغانستان لدعم الحكم الموالى له هناك.[2] ورابع الأسباب تمثل فى القلق الناجم عن الثورة الإسلامية الإيرانية التى انطلقت فى منطقة قريبة جداً من الاتحاد السوفيتى — المناطق الجنوبية من حدوده — والتى يدين أغلب سكانها بالدين الاسلامى. فخشى الاتحاد السوفيتى من نشر هذه الأفكار الثورية الإسلامية داخل أراضيه .[3] ويوضح الجنرال أوستينوف وزير الدفاع الروسى — آنذاك — أن الخوف من نجاح الولايات المتحدة فى التغلغل فى أفغانستان بعد خسارتها الكبيرة فى إيران من أجل الحفاظ على وجودها العسكرى على حدود الاتحاد السوفيتى الجنوبية هو السبب فى غزو الاتحاد السوفيتى لأفغانستان .[4] وهو ما أعده سببا خامسا .

ويبقى أن أؤكد على أن الثورة الإيرانية قد منحت الإتحاد السوفيتى الجرأة الكافية واللازمة وقدمت له المبرر المقنع للقيام بغزو أفغانستان عسكريا .

أما عن ردة الفعل الأمريكية تجاه الغزو السوفيتى لأفغانستان ، فقد تمثلت فى عدة أفعال غلب عليها الطابع العسكرى . وهنا يجب علينا توضيح أن الولايات المتحدة لم تفاجأ بتصرف السوفيت هذا ، فقد توقعت تصرفاً شبيها به قبل عام من حدوثه ولكن مع اختلاف المكان ، فقد حذر كارتر فى مقابلة تليفزيونية مع قناة ABC الأمريكية بتاريخ 1979/12/14 الاتحاد السوفيتى من مغبة استغلال الأحداث الملتهبة فى إيران ، محاولة التوغل داخل أراضيها.[5]

وفور قيام الاتحاد السوفيتى بغزو أفغانستان فى ديسمبر 1979، أخذت الإدارة الأمريكية تعد للأمر عدته وتحسب حساباتها جيداً ، ولكن كعادتها دوما فى مثل هذه المواقف التى تتطلب ردة فعل سريعة ، انقسمت الإدارة على نفسها إلى تيارين أحدهما متطرف ممثل فى مجلس الأمن القومى برئاسة زبغنيو بريزنسكى الذى طالب بوضع إستراتيجية جديدة لمنطقة الخليج العربى ، بهدف حماية

---

(1) بكر مصباح تنيرة ، " التطور الإستراتيجى لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربى"، ص79.

(2) نفســه .

(3) Alvin Z.Rubinstein, op. cit., p. 94.

(4) زهير شكر ، مرجع سابق ، ص 88.

(5)American Foreign Policy:Basic Documents 1978, Document No : 333, p. 727.

المصالح الأمريكية الموجودة هناك ، مرتكزة على حقها فى التدخل العسكرى لضمان حماية وبقاء هذه المصالح.[1] وثانيهما تيار معتدل يتمثل فى وزارة الخارجية ، ويطالب بالتريث والتأنى والاعتدال لسببين هما عدم الاستعداد الكافى للقيام بأية مواجهة عسكرية مع الاتحاد السوفيتى ، حيث يجب علي الولايات المتحدة رفع مستوى قدراتها النووية بهدف تصحيح الاختلال الحاصل فى ميزان القوى النووية مع الاتحاد السوفيتى.[2]وضرورة الإعداد السياسى والنفسى لهذه الإستراتيجية الجديدة حتى تكون مقبولة لدى شعوب المنطقة.[3]

وبدت الكفة أرجح ناحية التيار الأول المتطرف الذى يُغَلِّب استخدام القوة العسكرية على أية وسيلة أخرى فقد رأت واشنطون فى هذا الغزو السوفيتى لأفغانستان عملاً ذا طبيعة هجومية من أجل تحقيق أهداف سوفيتية من أهمها السيطرة على الخليج العربى ، وأعربت عن قلقها إزاء هذا الهجوم لما يمكن أن يترتب عليه من مخاطر جمة تتمثل فى تعريض أمن العالم العربى وأمريكا واقتصادهما معاً للخطر عن طريق السيطرة السوفيتية على آبار النفط ، والتحكم فى إنتاجه ، وطرق توصيله . وقد أعلن كارتر عقب هذا الغزو أن الموزاين قد انقلبت فى المنطقة ، وأن الأحداث فى هذه المنطقة قد عرضت الولايات المتحدة والغرب لأخطر تهديدات لمصالحها الحيوية فى هذه المنطقة منذ الأربعينيات. [4]

وأكد تقرير رفعه البنتاجون إلى الرئيس كارتر فى فبراير 1980 أن المواجهة العسكرية المحتملة مع الاتحاد السوفيتى قد انتقلت من أوروبا الغربية إلى الخليج العربى .[5] لذا فقد أمر كارتر فى الشهر نفسه بإرسال قوة برمائية من مشاه البحرية الأمريكية وعددها (1800) جندى برفقة 19 طائرة هليوكبتر ، ومجموعة دبابات إلى الخليج العربي ، وهى المرة الأولى التى ترسل فيها أمريكا قوة مقاتلة من مشاة البحرية إلى هذه المنطقة.[6]

---

(1) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، ص 57 .

(2) المرجع السابق ، ص 58 .

(3) نفســـه .

(4) روبرت و.تكر ، " النفوذ الأمريكى فى الخليج العربى " ، بحث ضمن مجموعة بحوث العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، إصدار مركز دراسات الخليج العربى ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية جامعة البصرة ، العراق ، السلسلة الخاصة ، رقم 70 ، 1983 ، ترجمة : مرتضى جواد باقر ، ص 81.

(5) مجلة الحوادث ، لندن ، 1980/3/14.

(6) جريدة السياسة الكويتية ، 1980/2/24.

ورداً على هذه التصرفات الأمريكية صرح وزير الخارجية الكويتي في يوليو 1980 بأن : "تعزيز القوات الأمريكية البحرية في المحيط الهندى وبحر العرب ومياه الخليج العربي هو تصرف غير مبرر وإشارة واضحة إلى أن أمريكا تستخدم الغزو السوفيتي كذريعة ومبرر لزيادة تواجدها بالمنطقة ".[1]

وفي العام نفسه – 1980 – أقيمت ندوة سياسية بفندق هاى آدمز بواشنطون درست موضوع الوجود الغربي في المنطقة وأهميته من حيث كون المنطقة المصدر الرئيسى للنفط ، وناقشت مسألة الوجود السوفيتي بالمنطقة وضرورة الحد من التوسع السوفيتي مع تحقيق الاستقرار في المنطقة ، إضافة إلى أمن إســـرائيل الدائم، كما بحث المشاركون بالندوة الأساليب التي يمكنها الحد من التوسع السوفيتي في هذه المنطقة الإستراتيجية ومن بينها دعم الحركات الإسلامية في أفغانستان بكل الطرق بداية من المال والعتاد حتى السلاح والذخيرة ، ونقل القوى البشرية إلى أرض أفغانستان نفسها من بعض الدول العربية التي أيدت فكرة الجهاد ضد السوفيت والشيوعية ، وهو ما عانت منه وبسببه أفغانستان فيما بعد ، خاصة حينما حاول هؤلاء العرب اعتلاء حكم البلاد ، وإخضاع جميع الأقليات والطوائف لحكمهم .

هذا ، وإن كان الاتحاد السوفيتي قد استغل قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في هجومه على أفغانستان، فإن الولايات المتحدة قد استغلت هذا الهجوم أيضا في حشد قواتها العسكرية في هذه المنطقة وما حولها ، ثم تطورت عملياتها العسكرية هذه إلى أقصى درجة حتى توج هذا كله بإعلان كارتر عن مبدئه المنادى بالتدخل العسكرى المباشر في هذه المنطقة في حال تعرضها لأى اعتداء يتبعه تعريض المصالح الأمريكية بها للخطر ، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل القادم .

---

(1) Chookiat Panaspornprasit, US Kuwaiti Relations 1961 : 1992 , p. 222.

(الفصل الرابع)

مبــــدأ كارتر والتطبيق الفعلى

(قوات التدخل السريع)

مبـــــــدأ كارتــــــــر :

إن مسألة الإعلان عن مبدأ سياسى جديد وإلغاء سابقه تعني - بالضرورة -أحد أمرين : أولهما فشل المبدأ السابق فى تحقيق أية نتائج إيجابية تذكر ، وثانيهما ظهور مستجدات أو حدوث متغيرات تجعل المبدأ القديم غير ملائم للتعامل مع الموقف الجديد وظروفه الآنية .

وقد تحققت النقطة الثانية و لم تتحقق الأولى قبيل الإعلان عن مبدأ كارتر ، فقد تمكن مبدأ نيكسون طوال عقد كامل (1969:1979) وبنجاح واضح ظهر فى طبيعة العلاقات الأمريكية الخليجية ، لكنه لم يعد ملائما ولا مناسبا للتعامل مع المعطيات الجديدة فى المنطقة التى أفرزتها أحداث جسام هددت المصالح الأمريكية الحيوية فيها تمثلت فى سقوط نظام الحليف الأول لأمريكا فى المنطقة — إيران — وما تبع هذا السقوط من مخاطر جمة أحدقت بالمصالح الأمريكية فى الخليج العربى وقيام نظام معادٍ للسياسة الأمريكية فى أهم دولة بالنسبة للولايات المتحدة فى المنطقة وضياع الهيبة الأمريكية عقب أزمة الرهائن وفقدانها لثقة بلدان العالم الثالث فيها ، واهتزاز أوضاع الحليف الثانى لها فى المنطقة — السعودية — إثر قيام الثورة الإيرانية ومحاولتها نشر أفكارها ومبادئها ، وتهديدها لأمن السعودية الداخلى ، وهو الأمر الذى اتضح جليا فى أحداث الحرم المكى فى 20 نوفمبر 1979 ،وقيام الاتحاد السوفيتى بغزو أفغانستان فى 24 ديسمبر 1979 ، وما تبع هذا الغزو من تعريض مصالح وأمن أمريكا القومى للخطر ، وظهور شريك قوى لها فى تسيير أمور هذه المنطقة وقيام أمريكا بدور الراعى الأول ـــ بل الأوحد ـــ لعملية التصالح بين مصر وإسرائيل ، واحتضانها للطرفين لحظة توقيع اتفاقية السلام المشتركة بينهما ، وهو ما تسبب فى حالة من الغضب والسخط العارمين على سياسة أمريكا الخارجية فى الوطن العربى كافة وفى دول الخليج العربى خاصة ، التى كانت حتى هذه الأثناء لا تزال تنظر إلى قضية الصراع العربى الإسرائيلي من منظور دينى وعقائدي فقط ، وإيمانها بالحل العسكرى كحل وحيد لإنهاء هذا الصراع مع تنامى التيار الإسلامي فى دول الخليج كافة وأثره الواضح عليها نتيجة الأفكار الثورية القادمة من إيران ، وأخيراً ظهور دول من داخل المنطقة ومن خارجها موالية للاتحاد السوفيتى منها اليمن وإثيوبيا على الطرف الآخر من البحر الأحمر .

لذا فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تبدل سياستها فى المنطقة وتنهى مسألة الاعتماد على حليف إقليمي لتسيير أمورها وحماية مصالحها الحيوية فى الخليج العربى ، فعادت مرة أخرى لتسيير أمورها بنفسها وحماية مصالحها بيدها لا بيد غيرها والتى من الممكن أن تبطش بها إذا هددت مصالحها فى المنطقة ، معتمدة فى تنفيذ هذا كله على قواتها العسكرية الضخمة التى يمكنها التدخل وبمنتهى القوة فى أى زمان ومكان من أجل تحقيق هدف واحد فقط هو حماية المصالح الأمريكية الحيوية بها .

وكما جرت عادة الرؤساء الأمريكيين جميعاً عند تفكير أى منهم فى مبدأ جديد فإنه لا يتسرع فى الإعلان عنه ولا ينفرد وحده بالتفكير فيه ، فيشرك مستشاريه ويطلب منهم تقديم تصورهم الخاص بهم والكشف عن رؤيتهم للأحداث والتطورات الجارية . ولعل هذا ما حدث بالضبط قبل إعلان كارتر عن مبدئه فى عام 1980 حين قدم له مستشاره للأمن القومى زبغنيو بريزنسكى[1] مذكرة فى فبراير 1979 اعتبرت مقدمة لمبدأ كارتر وتضمنت هذه المذكرة النقاط التالية :

(1) ضرورة وضع سياسة أمريكية فى المنطقة تشبه مبدأ ترومان من أجل تحديد نفوذ الاتحاد السوفيتى .

(2) يجب على أمريكا أن تتخذ ما يمكنها عمله من إجراءات عملية لحماية أمن الشرق الأوسط كافة والخليج العربى خاصة .

(3) على أمريكا تطوير وتحديث قواتها المسلحة من أجل الرد على أية تهديدات سوفيتية محتملة فى الخليج العربى.

(4) العمل على تشجيع التحالفات والترتيبات التعاونية الأمنية بين الدول المعتدلة فى المنطقة وعلى رأسها السعودية ومصر والأردن .

(5) ضرورة تكثيف التعاون القريب والمكثف مع السعودية بالتحديد ، لأنها تعد الركيزة الوحيدة المتبقية بعد رحيل الشاه .[2]

---

(1) كان لبريزنسكى الدور الأكبر واليد الطولى فى إعداد مبدأ كارتر ، بينما لم يشارك وزير الخارجية سيروس فانس فى إعداد أو حتى صياغة هذا المبدأ ، الأمر الذى أوحى للبعض باحتمال معارضة الخارجية الأمريكية لهذه السياسة الجديدة .

(2) زهير شكر ، السياسة الأمريكية فى الخليج العربى، ص96 .

ثم قدمت وزارة الدفاع الأمريكية تقريرها لعامى 1979 ، 1980 إلى الرئيس كارتر ، الذي عبر عن التوجهات العامة للإستراتيجية الأمريكية المتمثلة فى مواجهة أى هجوم على الدول الحليفة لها بنفس حجمه ، وضرورة أن يكون الرد الأمريكى سريعاً وحاسماً لإجهاض أية محاولة تستهدف فرض أمر واقع جديد ، مع ضرورة بناء قوة عسكرية أمريكية تؤهلها للدخول فى حرب أو منع قيامها .[1]

وقبل أن يعلن كارتر عن مبدئه بنحو ثلاث سنوات كان قد وجه مذكرة إلى أمانة الدفاع وإلى مخططى الإستراتيجية الأمريكية فى البنتاجون فى سبتمبر 1977 ، أكد فيها على : (أن منطقة الخليج العربى تعد من المناطق الإستراتيجية ذات الأولوية ، والتى ستدافع عنها الولايات المتحدة ضد أى اعتداء أجنبى يطالها)[2] وعقب الغزو السوفيتى لأفغانستان أكد كارتر على : (أن أمن منطقة الخليج العربى يؤثر على الأمن القومى الأمريكى ، وأن أية محاولة من جانب الاتحاد السوفيتى للدخول فى هذه المنطقة سوف تواجهها أمريكا بطريقة مباشرة) .[3]

وفى الثالث والعشرين من يناير عام 1980 أعلن كارتر عن مبدئـه الجديـد فى رسالتـه التـى وجهها إلى الكونجرس ، ولكنه قبل أن يعلن عن مبدئه **ركز على النقاط التالية** :

(1) إن الولايات المتحدة تواجه الآن احدى التحديات الأكثر خطورة فى تاريخها .[4]

(2) يعتبر الغزو السوفيتى لأفغانستان بمثابة تهديد للسلام العالمى وللعلاقات بين الشرق والغرب والاستقرار فى أسيا الوسطى وكذلك حركة النفط العالمية .

(3) الاتحاد السوفيتى قام بإزالة دولة عازلة بينه وبين باكستان كما قام بتهديد أمن إيران.[5]

---

(1) أمين هويدى ، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى ، ص93.

(2) زهير شكر ، مرجع سابق ، ص85 .

(3) Zbigniew Breziniski , Power and Principle Memories of the National Security Adviser , p. 443 .

(4) زهير شكر ، مرجع سابق ، ص6.

(5) نفسه .

(4) مطالبة الكونجرس بإعطاء الأولوية للتصويت على مجموعة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان [1].

(5) على الولايات المتحدة أن تدفع أى ثمن لتبقى الأمة الأقوى فى العالم .[2]

وقد نص مبدأ كارتر[3] لأمن الخليج العربى على أن : (أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على الخليج الفارسى،تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ومثل هذا الاعتداء سيرد عليه بأية وسيلة مناسبة بما فى ذلك الرد العسكرى) .[4]

وقد تمثلت ردة فعل زعماء المنطقة تجاه هذا المبدأ فى مقابلة بعضهم له بالترحاب الشديد كزعيمى عمان والبحرين ، بينما خشى منه البعض الآخر وأبدوا تحفظهم الشديد عليه ، وأكدوا على أن أمن الخليج العربى مسؤولية دوله ، حيث أنه جزء من الأمن القومى العربى ولكن جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتبدد كل هذه الخشية وكل هذه التحفظات ، فاعتبره الجميع بعد ذلك بمثابة تعهد أمريكى صريح لحمايتهم وحماية بلادهم ونفطهم .[5]

ويبقى أن نقول إن التطبيق الفعلى لمبدأ كارتر قد تمثل فى اتجاه أساسى واحد سيتم الحديث عنه بالتفصيل وهو(قوات التدخل – الانتشار – السريع) . ولكن قبل الحديث عن هذه القوات يتحتم

---

(1) المرجع السابق .

(2) نفسه .

(3)هذا هو نص مبدأ كارتر باللغة الإنجليزية نقلا عن: New York Times, 24/1/1980 .

(An attempt by any outside force to gain control of the Persian Gulf region will be regarded as an assault on the vital interests of the United States of America, and such an assault will be repelled by any means necessary including military force).

(4)Amitav Acharya, US Military Strategy in the Gulf : Origins and Evolution under the Carter and Regan Administration (London : Roultledge, 1989), p. 55.

(5) جورج شولتز ، مذكرات جورج شولتز : اضطراب ونصر ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1994) ، ترجمة محمد دبور وآخرين ، مراجعة : على رمان ، ، ص147.

علينا التعرض للإستراتيجية الأمريكية فى هذه المنطقة وأساليب تحقيقها وتنفيذها وتطبيقها خاصة فى هذه المرحلة .

وحقيقة الأمر أن أساليب تنفيذ هذه الإستراتيجية تتعدد وتتنوع تبعاً لتطورات الظروف والمستجدات الحادثة فى أية مرحلة ، فأحياناً نجدها تلجأ إلى تطوير علاقاتها الدبلوماسية بدول المنطقة وأحياناً نجدها تلجأ إلى دعم علاقاتها الاقتصادية بها ، بينما نجدها فى الأحيان الأخرى تعمد إلى تكثيف وجودها العسكرى هناك بمختلف الصور والأشكال .

كما أنها من الممكن أن تلجأ إلى إحدى هذه الوسائل منفردة وممكن أن تلجأ إلى استخدامها جميعاً وفى آن واحد حسب الأوضاع والظروف .

ويهمنا هنا أن نتعرض للأسلوب العسكرى فقط دون غيره متتبعين تطور شكل وحجم الوجود العسكرى الأمريكى فى هذه المنطقة قبل إنشاء قوات التدخل السريع .

ــ الوجود العسكرى الأمريكى بالخليج العربى قبل إنشاء قوات التدخل السريع :

شكلت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية قيادة عسكرية أسمتها قيادة الخليج الفارسى ، اقتصرت مهمتها على توصيل الإمدادات التى يحتاجها جيش الاتحاد السوفيتى ، وكان عددها حوالى ثلاثة عشر ألف جندى.[1] وعقب الحرب أرسلت بعثة عسكرية للعمل بمدينة الظهران السعودية. [2]

وفى عام 1948 أرسلت قوة بحرية للمنامة والدوحة ، وكانت هذه القوة تتكون حينئذ من سفينة أركان وسفينتين مدمرتين . [3] وعملت الولايات المتحدة منذ عام 1949 على إيفاد قوة بحرية صغيرة إلى منطقة الشرق الأوسط تتكون فى – أغلب الأحيان – من سفينة ومدمرتين وبارجتين أطلق عليها اسم (قوة الشرق الأوسط ــMideast Force). [4]

---

(1) أسامة الغزالى حرب ، " الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربى : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة " بحث ضمن بحوث كتاب : السياسة الأمريكية والعرب ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982) ، ص 178.

(2) إدوارد ريس ، معالم الإستراتيجية الدولية فى منطقة الخليج العربى ، ص12 .

(3) نفسه .

(4) عبد المهدى الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية , ص57.

وفى أكتوبر 1951 تقدمت حكومات أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا المؤلفة لقيادة الشرق الأوسط الموحدة بطلب لحكومات مصر وسوريا والعراق والسعودية ولبنان والأردن واليمن للمشاركة فى تشكيل هذه القيادة والسماح بوجود قوات أجنبية على أراضى هذه الدول ، ولكن طلباتها هذه قوبلت بالرفض القاطع .[1]

وبمرور السنين أخذت الولايات المتحدة تكثف وجودها البحرى العسكرى حول هذه المنطقة وذلك عن طريق أسطولها الخامس القابع فى مياه المحيط الهندى بجوار الخليج العربى الذى أسس عقب الغزو السوفيتى لأفغانستان . بهدف سد الثغرة بين مجال عمل الأسطولين السادس والسابع ، وكذلك لإيجاد توازن عسكرى بحرى فى هذه المنطقة .[2] ويتشكل الأسطول الخامس من 25 قطعة بحرية تعززها ثلاث حاملات طائرات هى(كونستليشن — انتربرايز — ميداوى)، ويبلغ طاقم كل منها حوالى خمسة آلاف مقاتل ، وتتسع الواحدة منها لحوالى مائة طائرة.[3] كما يشمل هذا الأسطول أيضاً طرادات مجهزة بصواريخ حاملة لرؤوس نووية وغواصات مزودة بمنصات لإطلاق الصواريخ بعيدة المدى .[4]

— أسباب إنشاء قوات التدخل السريع :

نصحت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) كارتر بضرورة تشكيل وتعبئة قوات التدخل السريع مع تعزيز القدرات الهجومية العسكرية الأمريكية للقيام بحل أى نزاع يحدث بين دول المنطقة وكذلك تحديث القواعد الأمريكية المجاورة لمنطقة الخليج العربى ، والبحث عن قواعد وتسهيلات إضافية ، والتأكيد على دعوة حلفاء الولايات المتحدة للمشاركة فى هذه الواجبات والمهام العسكرية الجديدة .[5]

---

(1) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكى فى الخليج ، ص14 .
(2) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص138 .
(3) نفسه .
(4) جريدة السياسة الكويتية ، 1979/6/20 .
(5) أمين هويدى ، لعبة الأمم فى الشرق الأوسط ، ص70 .

وتم تبرير التفكير فى إنشاء مثل هذه القوة بالأسباب التالية :

(1) تصاعد التدخل السوفيتى فى المنطقة .

(2) تزايد القوة البحرية السوفيتية وتهديدها لطرق نقل البترول .

(3) تحول منطقة الخليج إلى مركز الجذب الرئيسى فى حركات الصراع الدولى .[1]

(4) ضعف دول الخليج العربى وعدم قدرتها على المقاومة .

(5) مشاكل الحدود الكثيرة بين دول الإقليم كافة .

(6) فراغ القوى الناجم عن سقوط نظام الشاه فى إيران .

(7) الرد على قيام الاتحاد السوفيتى بعمليات المراقبة الدائمة فى الطرف الشـــرقى من مضيق هرمز .[2]

(8) توقع أن ينتقل الصدام مع الاتحاد السوفيتى من أوروبا الغربية إلى الخليج.[3]

(9) ضرورة تملك قوات تدخل سريع مثل التى يمتلكها الاتحاد السوفيتى المعروفة بـــ(سبتيزنار) التى تتبع المكتب السياسى السوفيتى بالكرملين وتبلغ قوتها البشرية حوالى 250 ألف مقاتل وتنتشر فى جمهوريات آسيا الوسطى مثل تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتمتلك 8000 دبابة و 1500 طائرة قاذفة ومقاتلة ، وهى التى قامت بقطع خطوط تموين القوات الأمريكية أيام حرب فيتنام وشاركت فى عملية غزو واحتلال أفغانستان .[4]

---

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، الإستراتيجية الدولية فى عالم متغير : قضايا ومشكلات : (الكويت : كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، 1983) ، ص30 .

(2) عبد المهدى الشريدة ، مرجع سابق ، ص57 .

(3) مجلة الحوادث ، لندن ، 1980/3/14 .

(4) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ص152، 153 .

إنشاء قوات التدخل السريع (Rapid Deployment Force) :

قوات التدخل أو الانتشار السريع Rapid Deployment Joint Task Force[1] هى قوات تخضع للقيادة المركزية الأمريكية ، وهى قوات موجودة داخل أمريكا وخارجها ، دعمتها الولايات المتحدة بأكبر قدر من القواعد والتسهيلات العسكرية كى تؤدى واجبها على أكمل وجه.

وقد بدأ التفكير فى إنشاء هذه القوة أول مرة عام 1961 حينما تنبهت هيئة التخطيط فى البنتاجون إلى ضعف القدرة القتالية الخارجية الأمريكية ، فبدأ الرئيس جون كيندى في إصدار التعليمات باتخاذ اللازم ، فتم تقسيم ساحات العمليات العسكرية الخارجية إلى ثلاثة أقسام : (الشرق الأقصى ، الشرق الأوسط ، غرب أوروبا) ، وبعدها بدأت أمريكا فى تطوير قواتها الحربية وخاصة القوات الجوية .[2]

وفى عهد نيكسون جرى التخطيط النظرى لهذه القوات إلى حد إعداد خطط وسيناريوهات مستقبلية مفترضة وإطلاق بعض الأسماء الرمزية ــ الكودية ــ على هذه العمليات المنتظرة.[3]

وبدت الولايات المتحدة أكثر استعداداً لإنشاء وتجهيز مثل هذه القوات بمرور الوقت ، ويمكننا لمس هذا من خلال تصريحات الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته هنرى كيسنجر .[4]

وفى عهد كارتر شرعت الولايات المتحدة فى اتخاذ خطوات جديدة لبناء هذه القوة خاصة بعدما ظهرت الإستراتيجية الجديدة المعروفة (بإستراتيجية خوض حرب ونصف حرب).[5]

---

(1) Elizabeth J. Gamlen, " United States Strategic Policy toward the Middle East : Central Command and the Reflagging of Kuwait's Tankers" research in : The United states and the Middle East, (New York, 1993), Edited by : Hoshang Amir Ahmadi, p. 219.

(2) منذر الموصلى ، قراءات فى حرب الخليج ، ص368 : 372.

(3) عبد المهدى الشريدة ، مرجع سابق ، ص 53.

(4) هيثم الكيلانى ، " عملية هجومية أمريكية محتملة على أرض نفطية عربية " مجلة الفكر العسكرى ، العدد الرابع أكتوبر 1980 ، دمشق ، ص91.

(5) إستراتيجية خوض حرب ونصف حرب تعنى إمكانية خوض الولايات المتحدة حرباً فى أوروبا ضد قوات حلف وارسو ، وحرب أخرى محدودة ليست بحجم الأولى فى مناطق أخرى من العالم من ضمنها منطقة الخليج العربى لمواجهة التحركات الروسية هناك . للمزيد انظر : محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص141.

وفى نهاية أغسطس 1977 اعتمد كارتر مذكرة خاصة بالإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط تتولى الولايات المتحدة بموجبها العمل عسكريا فى هذه المنطقة بما فيها الخليج العربى .[1] وهذه المذكرة كانت قد قدمت لكارتر من قبل البنتاجون بهدف الحصول على موافقته لتشكيل قوات التدخل السريع .[2] الأمر الذى تحقق بالفعل تحت مسمى الأمر الرئاسى رقم 18 أو (بى دى 18) الذى أشار إلى الاستعدادات الأمريكية للتدخل العسكرى فى الخليج العربى ، مع التركيز على إعداد جيش إضافى يتحرك بسرعة نحو الخليج ، ولا يؤثر على الجيش الأمريكى الأساسى .[3]

وقد صدر الإعلان الرسمى عن تأسيس هذه القوة فى ديسمبر 1979على لسان وزير الدفاع الأمريكى هارولد براون .[4]وفى مارس 1980 افتتحت أمريكا القيادة العامة لتلك القوات فى قاعدة ماكديل الجوية بولاية فلوريدا وعين الجنرال بول كيلى قائداًعاماً لها.[5] [6]

قوام قوات التدخل السريع :

اختلفت التقديرات الخاصة بالقوة البشرية لهذه القوات ، فقدرت - أحياناً - بحوالى نصف مليون جندى.[7] وأحياناً أخرى قدرت ب 220 ألف جندى.[8] وبلغ أقل تقدير لها قرابة الـ 110 آلاف جندى.[9]وتتكون فرقها العسكرية من ثلاث فرق برية وفرقتى مشاة بحرية وسبعة أجنحة طائرات تكتيكية وأربعة أسراب بحرية .[10]ومن أهم فرقها الفرقة 82 مظلات التى تحتفظ

---

(1) خالد القاسمى ، الخليج العربى فى السياسة الدولية ، ص169.

(2) أسامة خالد ، المستقبل العربى فى العصر الأمريكى ، ص119 .

(3) زهير شكر ، مرجع سابق ، ص86 .

(3) سالم مشكور ، نزاعات الحدود فى الخليج ، ص40 .

(5) مجلة شؤون فلسطينية ، يوليو 1980 ، بيروت ، ص61 .

(6) وجدته فى بعض المراجع تحت اسم جون كيلى ، انظر : زهير شكر ، مرجع سابق ، ص86.

(7) الطيب البكوش ، الخليج بين الهيمنة والارتزاق ، ص17 .

(8) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص54.

(9) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص141.

(10) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص54.

بلواء فقط فى حالة استنفار دائم يمكنها من خلاله التحرك للقيام بعمليات فى فترة لا تتعدى 18 ساعة.[1]

وترابط تلك الفرقة فى قاعدة فورت براج بولاية كارولينا الشمالية.[2] كما تشمل تلك القوة الفرقة 101 المحمولة جواً المرابطة بقاعدة فورث كامبل فى ولاية كنتاكى.[3]ويشكل لواء قوامه عشرة آلاف مقاتل القوة الصدامية أو قوة المقدمة لهذه القوات،حيث يقوم هذا اللواء باحتلال رأس جسر فى منطقة العمليات أو التدخل المحتملة خلال يومين تتمكن بعدهما القوة الرئيسية أو جزء منها من أداء مهامها المنوطة بها .[4]

خطة عمل قوات التدخل السريع :

تقوم خطتها على تخزين المواد اللازمة لها من (سلاح ــ ذخائر ــ أطعمة ــ مواد إعاشة) فى قواعد محيطة بمنطقة المحيط الهندى والخليج العربى . أما القوات فهى موجودة بشكل أساسى فى الولايات المتحدة ، يتم نقلها بالتدريج على دفعات عن طريق وسائل النقل الجوى أو البحرى عند الحاجة.[5]

وهنا تكمن أهمية هذه القوات التى تستغرق وقتها فقط فى نقل الأفراد دون الحاجة إلى نقل العتاد والسلاح ومواد الإعاشة فى آن واحد ، الأمر الذى سيوفر وقتاً ضخماً جداً ، يمكن عن طريق توفيره تحقيق نصر حاسم وسريع فى أية معركة . وتنقل هذه القوة البشرية من قواعدها إلى أرض القتال عن طريق طائرات النقل العملاقة من طراز C5 المرابطة فى قاعدة ترافيس الجوية الواقعة شمال ولاية سان فرانسيسكو ، ويبلغ عددها 35 طائرة ، وللتدليل على ضخامة هذه الطائرات ــ هي الأضخم فى العالم ــ يكفى القول إن ثلاث طائرات منها فقط تكفى لنقل كتيبة تعدادها قرابة الألف مقاتل

(1) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص141.
(2) نفسه .
(3) نفسه .
(4) نفسه .
(5) نفسه .

بسلاحهم إلى أرض القتال فى الخليج العربى دون توقف .[1] الأمر الذى يمكن من خلاله إغراق أرض الخليج العربية بقوة عسكرية بشرية أمريكية هائلة فى فترة وجيزة جداً .[2]

وهنا يتحتم علينا الحديث بالتفصيل عن جميع القواعد الأمريكية المختلفة (جوية ـــ برية ـــ بحرية) على أرض الخليج العربى وسواحله وكذلك فى المناطق المحيطة به مثل المحيط الهندى والساحل الغربى للبحر الأحمر وشرق أفريقيا.

وحقيقة الأمر أن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة على أرض الخليج العربى وسواحله والمناطق المحيطة به تمثل أهمية بالغة بالنسبة للإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، فعن طريقها يتم ربط القواعد الممتدة من جنوب شرق آسيا مع باقى القواعد المنتشرة فى غرب أوروبا ، كما أنه عن طريق هذه القواعد يمكن لقوات التدخل السريع أن تقوم بممارسة أعمالها فى غاية السرعة والدقة والكفاءة ، ويمكن من خلالها أيضاً تطويق دول المنطقة وإدخالها فى حزام الإستراتيجية الأمريكية التى صنعت خصيصاً لهدف واحد فقط هو حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة . والقواعد الأمريكية ليست منتشرة على أرض الخليج العربى فقط بل إنها تكاد تغطى مساحة العالم أجمع ، فقد بلغت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام 1945 حوالى (434) قاعدة .[3] وهو رقم مهول جداً فى هذه الأثناء ، فما بالنا بعددها الآن وبعد مرور أكثر من نصف قرن على نهاية هذه الحرب ؟! وسنبدأ حديثنا باستعراض القواعد العسكرية فى الخليج العربى ثم المناطق المحيطة به ونختتمه باستعراض سريع لباقى القواعد الأمريكية حول العالم .

---

(1) المرجع السابق ، ص142.

(2) يوجد جدول يوضح قوة الأفراد العسكريين الأمريكيين المنتشرين فى الوطن العربى كافة ومن ضمنه الخليج العربى بالطبع بالجزء الخاص بالملاحق رقم 7 ، وكذلك جدول آخر يوضح كل صور الوجود العسكرى الأجنبى ـــ بما فيه الأمريكى ـــ فى الوطن العربى ودول الخليج العربى كافة ، رقم 8 .

(3) بطرس بطرس غالى ، " القواعد العسكرية والأمم المتحدة " مجلة السياسة الدولية ، العدد الثامن ، أبريل 1967 مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص87.

أولاً : القواعد العسكرية فى الخليج العربى :

نبدأ استعراضها بالحديث عن :

(1)- القواعد العسكرية فى المملكة العربية السعودية :

على الرغم من عدم الإعلان الرسمى عن توقيع أية اتفاقيات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية[1] فإن الولايات المتحدة تحتفظ بحق كل استخدام القواعد العسكرية الموجودة داخل الأراضى السعودية وعلى السواحل المحيطة بها .[2]

ومن أهم هذه القواعد :

- قاعدة الدمام البحرية .
- قاعدة تبوك العسكرية .
- قاعدة خميس مشيط " قرب الحدود اليمنية " .
- قاعدة جدة للاستخبارات العسكرية .
- قاعدة الشرورة " قرب الحدود اليمنية " .
- قاعدة القيصومة " شمال المملكة " .
- قاعدة الجبيل البحرية .
- قاعدة سلوى " قرب الحدود القطرية" .[3]

وفى عام 1974 وبموجب الاتفاقية السعودية الأمريكية المشتركة تم الاتفاق على بناء قاعدتين بحريتين فى جدة والجبيل ، فى مقابل أن تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية متنوعة للسعودية.[4]

---

(1) عبد الرحمن النعيمى ، الصراع على الخليج العربى ، ص203 .

(2) نفسه .

(3) صبرى فارس الهيتى ، الخليج العربى : دراسة فى الجغرافية السياسية ، (بغداد : وزارة الثقافة والفنون العراقية ، (د ـــ ت) ، ص54.

(4) سفيتلوف وآخرون ، الروح العسكرية الأمريكية ، (دمشق : دار دمشق ، 1988) ، ترجمة : محمود شفيق شعبان ، الطبعة الأولى ص226 .

وتأتى على رأس هذه القواعد من حيث الأهمية الإستراتيجية قاعدة الظهران التى ترجع المفاوضات بشأنها إلى العقد الرابع من القرن العشرين .

ـــ قاعدة الظهران :

مع بداية التمثيل الدبلوماسى الأمريكى بالسعودية عام 1941 بدأت الولايات المتحدة استعداداتها للحرب ،فبحثت عن قاعدة عسكرية لها فى الخليج العربى ، فوقع اختيارها على الظهران[1] فاتفق الجنرال رويس القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية مع الملك عبد العزيز آل سعود على إقامة مطار عسكرى كبير بالظهران ، وبالفعل بدأ العمل به عام 1944 .[2]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية فى أوروبا احتاج الحلفاء لنقل قواتهم للشرق الأقصى ، فغدت الظهران أكثر أهمية لوقوعها فى منتصف الطريق .[3] ومع انتهاء الحرب بشكل نهائى حاولت أمريكا تعزيز موقفها فى الخليج فقدمت لبريطانيا مشروع قاعدة الظهران ، لكنها واجهت معارضة شديدة من الجانب البريطانى ومعارضة أقل من الجانب السعودى .[4] فتم الاتفاق بين الطرفين ـــ الأمريكى والسعودى ـــ على إنشاء هذه القاعدة بعد أن حصلت السعودية على تعهد من روزفلت بأن السماح بإقامة هذه القاعدة لا يعنى بأية صورة احتلال السعودية عسكرياً ، وتعهد روزفلت بالدفاع عن السعودية ضد أى اعتداء حتى وإن كان من قبل الاتحاد السوفيتى وأى من حلفائه ووقع هذا الاتفاق فى 14 فبراير 1945.[5] وتم الانتهاء من بناء هذه القاعدة فى 28 سبتمبر 1945 بقرار من ترومان وبتوصية من وزارتى الخارجية والدفاع الأمريكيتين .[6] وتم الاتفاق على أن تنتهى فترة إيجار هذه القاعدة فى 15 مارس 1949 ، ودارت مناقشات حول مد فترة إيجار هذه القاعدة لمدة خمس سنوات أخرى . وطلب الملك عبد العزيز زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية وتحديث القوات المسلحة السعودية وزيادة عدد أفرادها ، فرفضت أمريكا خوفاً على أمن حليفتها إسرائيل

---

(1) محمد رضا فودة ، الأمن القومى للخليج العربى ، ص21 .

(2) أليكسى فاسيليف ، تاريخ العربية السعودية ، ص394 .

(3) محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، ص266 .

(4) خليل على مراد ، تطور السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى (1941 : 1947) ، (البصرة : جامعة البصرة ، 1980) ، ص169 .

(5) عبد الله الأشعل ، مراجعة كتاب " السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية " تأليف : س . جى . ل موليه ، و . ل شاسبونوا, مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 15 ، يوليو 1978 ، الكويت ، ص 124

(6) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص172 .

فأعلن الملك عبد العزيز فى الرابع من يناير 1949 موافقته على تمديد فترة التأجير لمدة سنة واحدة فقط ووقع هذا الاتفاق فى يونيو 1949 .[1] ولكن مع بداية الحرب الباردة واشتعال الصراع المسلح فى كوريا ازدادت أهمية القاعدة جداً ، فتم توقيــع اتفاقية إيجار جديدة لمدة خمس سنوات أخرى مع تقديم مساعدات عسكرية أمريكية إضافية للسعودية فى يوم 18 يونيو 1951 .[2] وقد أكد ترومان للملك سعود بن عبد العزيز على مسألة اهتمام الولايات المتحدة بوحدة وسلامة المملكة .[3] وفى عام 1954 صرف البنتاجون مائة مليون دولار لتطوير هذه القاعدة .[4] ثم تم تجديد هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى فى 12 أبريل 1957 مقابل مساعدات عسكرية تقدر قيمتها بخمسين مليون دولار.[5] وفى 16 مارس 1961 أبلغت السعودية أمريكا بعدم اعتزامها على تمديد هذه الاتفاقية .[6] وفى 12 أبريل 1962 سلمتها أمريكا للسعودية.[7] [8] وفى 16 أبريل كف سلاح الطيران الأمريكى عن المرابطة فى مطار الظهران .[9] ولكن بعد قرابة ستة أشهر تقريبا عادت هذه القاعدة لأمريكا مرة أخرى أثر الاشتباكات السعودية اليمنية على الحدود المشتركة بينهما[10] بعد قيام الثورة اليمنية فى 26 سبتمبر 1962.[11]

---

(1) المرجع السابق ، ص175-178 .

(2) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، الجزء الرابع ، ص16 .

(3) بيتر مانفولد ، تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1985) ، ترجمة : أديب شيش ، ص221 .

(4) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص184 .

(5) المرجع السابق ، ص197 .

(6) المرجع السابق ، ص201 .

(7) أليكسى فاسيليف ، مرجع سابق ، ص443 .

(8) يرجع البعض هذه الموافقة إلى تطور أسلحة القتال وظهور الصواريخ العابرة للقارات وقلة الاعتماد على القواعد الأرضية ، وليس كما يفسره البعض الآخر بأنه نوع من احترام رغبة وحرية الآخرين .

(9) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص201 .

(10) أليكسى فاسيليف ، مرجع سابق ، ص443.

(11) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، 201 .

هذا ولا زالت كل القواعد السعودية تستخدم من قبل القوات الأمريكية وتتمركز بها طائراتها ، وتتزود بالوقود من أراضيها ، ويمكنها اختراق المجال الجوى السعودى فى أى وقت تريد كما أن طائرات الإنذار المبكر السعودية تعمل بأطقم أمريكية كاملة تحت سيطرة سعودية اسمية فقط [1] !! .

ـ القواعد العسكرية فى سلطنة عمان :

تتمتع الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية كبرى فى عمان ، ومن أبرز القواعد التى تستخدمها الولايات المتحدة :

ـ قاعدة خصب : وهى قاعدة جوية صغيرة فى شبه جزيرة مسندم على مضيق هرمز ، وهى ملائمة لأعمال الاستطلاع البحرى والجوى . [2]

ـ قاعدة مسقط : يستخدمها الأسطول الأمريكى المرابط فى المحيط الهندى ، وتستخدم كقاعدة طوارئ للقيادة المركزية الأمريكية .[3]

– ميناء رايست : يستخدمه الأسطول الأمريكى استخداماً مقيداً .[4]

– قاعدة ثمريت : تقع فى إقليم ظفار ، وتستخدم كقاعدة طوارئ جوية ، وتقع بالقرب من الحدود اليمنية . [5]

– قاعدة السيب : تقع بالقرب من مسقط ، وهى قاعدة طوارئ وتسهيلات بحرية .[6]

– قاعدة صلالة : تستخدم من قبل القوات الجوية الأمريكية للقيام بأعمالها العسكرية. [7]

– قاعدة مصيرة : هى جزيرة تقع فى بحر العرب ، طولها 50 كم ، ومعظم أراضيها صخرية ، وكانت تستخدم كقاعدة بريطانية منذ عام 1959 ليتم القيام عليها بعمليات التدريب الجوية

---

(1) طلعت أحمد مسلم ، الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1991) ، الطبعة الأولى ، ص92 .

(2) المرجع السابق ، ص91 .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

(5) عبد الرحمن النعيمى ، الصراع على الخليج العربى ، ص201 .

(6) نفسه .

(7) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، الجزء الخامس ، ص84 .

البريطانية حتى عام 1977 ، وبدأ الاهتمام الأمريكى بها منذ عام 1973 مع قيام الجبهة الشعبية لتحرير عمان بعمليات عسكرية كبرى هناك .

وفى عام 1975 أقيمت فيها محطة لتزويد الطائرات الحربية بالوقود أثناء رحلتها الكبيرة من المحيط الهندى إلى أجزاء الوطن العربى كافة ، كما يتم استخدامها كنقطة انطلاق وارتكاز لأية عمليات عسكرية جوية . [1]

ومن أبرز الأدوار التى قامت بها هذا القاعدة دورها فى تسهيل وصول الطائرات الأمريكية لإيران عام 1980 أثناء عمليتها الفاشلة لتحرير الرهائن الأمريكيين ، حيث تم تزويد هذه الطائرات بالوقود منها . [2]

ــ الاتفاقية العمانية الأمريكية (فبراير 1980) :

تعهدت الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية بمساعدة عمان بمبلغ مائة مليون دولار سنوياً مقابل استخدامها لقواعدها العسكرية فى مصيرة وصلالة وثمريت .[3] وبعد ثلاثة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية – وتحديداً فى 18 مايو 1980– قامت القوات الأمريكية بتدريبات بالذخيرة الحية وتدريبات على الإنزال فى مضيق هرمز .[4]

ــ الاتفاقية العمانية الأمريكية (4 يونيو 1980) :

وقعت بعد مفاوضات ورسائل متبادلة بين السفير الأمريكى بعمان مارشال ويلى ونائب رئيس الوزراء العمانى للشؤون الخارجية وزير الخارجية قيس الزواوى.[5] واستغرقت هذه المفاوضات سبعة شهور بهدف الحصول على تسهيلات عسكرية لأمريكا داخل موانئ ومطارات وقواعد عمان . وتم التركيز الأمريكى على عمان لموقعها الجغرافى المميز ومرونة نظامها السياسى واعتبارها دولة مهددة

---

(1) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص201 .

(2) نفسه .

(3) مصطفى النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربى ، ص334.

(4) نفسه .

(5) Ian Skeet, Oman: Politics and Development , p. 84 .

من قبل الاتحاد السوفيتى عن طريق اليمن الديمقراطية الشعبية المجاورة لها ، وكذلك لموقفها المؤيد للحل الأمريكى للصراع العربى الإسرائيلى المتمثل فى اتفاقية كامب ديفيد .[1]

ومثل توقيع هذه الاتفاقية تطبيقاً فعلياً لمبدأ كارتر ، ومباركة خليجية لقيام قوات التدخل السريع . وبموجب هذه الاتفاقية قدمت الولايات المتحدة الأمريكية تعهداً بالدفاع عن عمان ضد أى اعتداء خارجى وحماية أمنها وصيانة استقلالها . كما تعهدت ببناء المطارات والموانئ العسكرية بعمان ، وشكلت لجنة تطوير مسندم بإشراف خبراء أمريكيين ، كما أقيمت سلسلة من القواعد الجديدة فى مسندم أبرزها (قاعدة الجبيلـــين - جزر سلامة - ليمـــــا).[2] كما تم تطوير ميناء خصب وبناء مطار جديد فى جزيرة الغنم . وحصلت أمريكا على حق استخدام مطار السيب الدولى و ميناء مطرح ، وتم تطوير قاعدة ثمريت وكذلك قاعدة مصيرة بتكلفة بلغت 170 مليون دولار لقاعدة مصيرة فقط ،[3] تمثلت فى تطوير منشأتها وتوسيع مدرجاتها وبناء صهاريج لتخزين الوقود فيها .[4] وبلغت قيمة تطوير هذه القواعد فى عمان عام 1980 حوالى 256 مليون دولار على المنشآت فقط ،[5] بينما بلغت قيمة تجهيزات معدات الإقامة والإعاشة والطعام حوالى 121 مليون دولار.[6]

هذا وقد أغضبت هذه التسهيلات بعض دول المنطقة ، ووصل الأمر إلى مطالبة الكويت بطرد عمان من جامعة الدول العربية .[7] وحينما سأل وزير خارجيتها صباح الأحمد وزير الخارجية العمانى قيس الزواوى عن السبب وراء إقدام عمان على منح أمريكا كل هذه التسهيلات رد عليه قائلاً : (إن هذه التسهيلات ليست لغزاً ، فقد أعطيت عقب توقيع الاتحاد السوفيتى واليمن الجنوبية معاهدة الصداقة والتعاون عام 1979، وكذلك بعد غزو السوفيت لأفغانستان ، حيث أصبحوا يطوقون عمان) .[8]

---

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، " مسألة أمن الخليج : الأبعاد الإستراتيجية والسياسية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 70 ، أكتوبر 1980 ، مؤسسة الأهرام ، ص229 .

(2) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص76.

(3) نفسه .

(4) المرجع السابق ، ص201 .

(5) Abdul Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy , p. 111.

(6) Ibid.

(7) عبد الخالق عبد الله ، العلاقات العربية الخليجية ، ص 11 .

(8) رياض نجيب الريس ، قضايا خاسرة ، ص 303 .

وفى هذا الخصوص صرح السلطان قابوس فى 24 أبريل 1981 قائلاً : (نحن أعلنا ذلك على رؤوس الأشهاد ، وغيرنا من دول المنطقة يعطى تسهيلات أهم دون أن يعلن عنها).[1]

وقد صرح وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز أن الاتفاقية العمانية الأمريكية والتسهيلات التى أعطيت بموجبها هى بمثابة شيء نافع جداً لأمريكا وقيادتها المركزية ، كما أن العلاقات الأمنية الأمريكية مع عمان تعد شيئا حيوياً لإستراتيجية القيادة المركزية الأمريكية. [2]

وفى بيان نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا سودارث فى 10 فبراير 1987 أكد على أن هذه الاتفاقية هى مفتاح الإستراتيجية الأمريكية لحماية الخليج العربى بما قدمته من تسهيلات عسكرية مهمة لأمريكا.[3]

وبموجب هذه التسهيلات تمتع الأسطول الأمريكى بحرية الحركة فى الموانئ العمانية والمحيط الهندى أكثر من أى وقت مضى ، ووضعت هذه التسهيلات عمان فى الخريطة الجغرافية السياسية الأمريكية (American Geopolitical Map).[4]

(2) القواعد العسكرية فى البحرين :

تحتفظ الولايات المتحدة بحق استخدام القواعد البحرينية العسكرية والمطارات مثل (قاعدة المحرق الجوية – الهملة – مطار الصغير) .[5] غير أن القاعدة الأهم والأكبر والأبرز هى قاعدة الجفير البحرية ، ولأمريكا اهتمام خاص بها.

---

(1) المرجع السابق ،ص 294 .

(2) Ian Skeet, op. cit., p. 86.

(3) American Foreign Policy : Current Documents 1987, (Washington : Department of State, 1988), Document No : 278 , p. 451.

(4) Joseph Wright Twinam, The United States and the Gulf, p. 38.

(5) صبرى فارس الهيتى ، مرجع سابق ، ص 52 .

- **قاعدة الجفير :**

فى العقد الرابع من القرن العشرين كانت البحرين ترزح تحت الحماية البريطانية وكانت قاعدة الجفير تخدم القوات البريطانية منذ عام 1935 بالتحديد ، وساهمت الولايات المتحدة فى إنشاء هذه القاعدة.[1]

وفى أوائل يناير عام 1949 حصلت الولايات المتحدة على حق استخدام جزء من هذه القاعدة ، لتكون مركزاً لقيادة القوة الأمريكية العاملة فى الشرق الأوسط والتابعة للأسطول السادس فى البحر المتوسط[2] وذلك بالاتفاق مع الحكومة البريطانية المشرفة على العلاقات الخارجية البحرينية آنذاك .[3] وظلت القوات الأمريكية البحرية تستخدمها منذ هذا التاريخ بشكل مشترك مع القوات البحرية البريطانية حتى عام 1971.[4] وفى هذا التاريخ استغلت أمريكا الأطماع الإيرانية فى البحرين ،[5] وانسحاب بريطانيا من المنطقة وما تبعه من فراغ القوى فى المنطقة ، ورغبة البحرين فى الاستقلال والانضمام لهيئة الأمم المتحدة ، والتحركات السوفيتية نحو المنطقة فى إيجاد مبرر لها للاحتفاظ بحقها فى استخدام قاعدة الجفير البحرية ،[6] الأمر الذى تحقق بالفعل بعد أسبوع واحد فقط من استقلال البحرين[7] حيث تم توقيع الاتفاق بين الطرفين بشأن هذه القاعدة فى 23 ديسمبر 1971[8] مقابل أربعة ملايين دولار تدفع سنوياً للحكومة البحرينية.[9]

والغريب أن هذا الاتفاق لم يعلن عنه فى حينه إلا بعد ما كشفت عنه إحدى الجرائد الأمريكية الكبرى بعد قرابة عشرين يوماً من التوقيع عليه .[10] وفور الإعلان عن هذا الاتفاق هاجمته الدول

---

(1) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، الجزء الرابع ، ص 26 .

(2) جريدة النهار ، بيروت ، 1979/6/6 .

(3) J.S. Szyliowicz and B.E.O. Neill, The Energy Crisis and US Foreign Policy , (New York , 1975), p. 127.

(4) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص 202 .

(5) محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، ص 280 .

(6) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر الجزء الرابع ، ص 292 .

(7) مايكل بالمر ، حراس الخليج ، ص 97 .

(8) نفسه .

(9) Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States, p. 73.

(10) New York Times, 10/1/1972.

العربية باعتباره عقداً مع الدولة الإمبريالية العظمى فى العالم ،- ليس فقط - بل إنه منحها تصريحاً بالتواجد العسكرى فى منطقة الخليج العربى .[1]

وردت البحرين فى يناير 1972 على الدول العربية بشأن هذه الاتفاقية بأنها اتفاقية محدودة جداً وبتسهيلات مشابهة للتسهيلات التى أعطيت لبريطانيا سابقاً .[2] وفى 29 يونيو 1972 صدق مجلس الشيوخ الأمريكى على هذه الاتفاقية [3]

وفى عام 1973 طالب أعضاء المجلس الوطنى البحرينى بإلغاء هذه الاتفاقية وعدم تقديم أية تسهيلات للقوات الأمريكية ، إلا أن الحكومة البحرينية لم تستجب لهذه المطالب.[4] ولكن مع قيام حرب أكتوبر 1973 وظهور الدور الكبير الذى قدمته هذه القاعدة فى خدمة إسرائيل ، خاصة حينما ساهمت فى نقل ومرور المتطوعين الأستراليين لإسرائيل[5] اضطرت البحرين إلى إلغاء الاتفاقية فى 20 أكتوبر 1973.[6] ولكن البند الموجود فى الاتفاقية والذي ينص على حق أحد الطرفين بالبقاء لمدة سنة فى حالة إنهاء أحد طرفى الاتفاق للمعاهدة ، منح أمريكا حق البقاء بها لفترة أخرى.[7]

وفى 12 أغسطس 1975 قررت البحرين مد أجل الاتفاقية إلى 30 يونيو 1977حيث ألغيت بالفعل.[8] ولكن يبدو أن هذا الإلغاء كان صورياً فقط حيث سمح للولايات المتحدة بالإبقاء على مدرستها البحرية هناك ، وكذلك سمح لها بالإبقاء على عدد محدود من أسطولها للاستفادة من التسهيلات البحرينية لعدد محدود من الأيام كل عام .[9] وفى العام نفسه ــ 1977 ــ تم تحويل القاعدة من (مركز قيادة القوات الأمريكية العاملة فى الشرق الأوسط)إلى(وحدة الدعم الإداري)

---

(1) Joseph wright , op. cit., p. 31.

(2) سعيد الشهابى ، البحرين 1920 : 1971 قراءة فى الوثائق البريطانية ، (بيروت : دار الكنوز الأدبية ، 1976) ، ص 297 .

(3) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص98 .

(4) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص202 .

(5) Arthur S. Banks and other, Political Handbook of the World 1973, (New York : Hill Company , 1973), p. 24 .

(6) جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، المجلد الخامس ، ص291 .

(7) Arthur S . Banks , op. cit., p. 24.

(8) مايكل بالمر ، مرجع سابق ، ص101 .

(9) محمد عبد الغنى سعودى ، الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم ، ص51 .

دون أى تغيير يذكر فى طبيعة عملها وحجم قوتها ، بل إنه قد تمت إضافة سفينتين حربيتين إلى السفن الموجودة هناك.[1]

وازدادت أهمية القاعدة بالنسبة للولايات المتحـدة بمـرور الوقـت خاصة بعد قيـام الثورة الإيرانية ، فتم تجهـيزها بأحـدث أجهـزة الرصد والمراقبة الإلكترونية ، وأصبحت نقطة تجمع القوات الأمريكية فى الحالات الطارئة .[2] وفى عام 1983 انتقلت تبعية القاعدة للقيادة المركزية الأمريكية .[3]

4ـ القواعد العسكرية فى الإمارات العربية المتحدة :

على الرغم من التباعد الواضح فى العلاقات الإماراتية الأمريكية – خاصة فى المجال العسكرى- حيث إننا لا نلحظ أية زيارة رسمية لمسؤول عسكرى إماراتى طيلة عشرين سنة أعقبت قيام دولة الإمارات،[4] كما أننا نرى التوجه الواضح فى تسليح الجيش الإماراتى نحو فرنسا وألمانيا ، على الرغم من هذا فإن البعض ألمح إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لقاعدتين عسكريتين إماراتيتين هما : (قاعدة رأس الخيمة – قاعدة القاسميين) .[5]

5- القواعد العسكرية فى الكويت :

لم تمنح الكويت أية قواعد على أراضيها للولايات المتحدة كى تستخدمها ، وتعد موافقة الكويت فى نهاية عام 1987 ــ أثناء الحرب العراقية الإيرانية ــ على السماح للولايات المتحدة باستئجار رصيف عام يقع على مياهها الإقليمية ، هو التسهيل الوحيد الذى قدمته الكويت لأمريكا.[6]

---

(1) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص202 .

(2) نفسه .

(3) المرجع السابق ، ص65 .

(4) عبد الخالق عبد الله ، العلاقات العربية الخليجية ، ص11 .

(5) محمد عبد المنعم ، " القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط أين هى ؟ " جريدة الأهرام ، القاهرة ، 1985/12/7 ، ص3 .

(6) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص203 . .

6 ـــ القواعد العسكرية فى إيران :

تمتعت أمريكا بتسهيلات عسكرية كبيرة جداً ــ إن لم تكن الأكبر ــ على الأراضى الإيرانية ولكن بعد قيام الثورة عام 1979 ، ألغيت كل هذه التسهيلات ، وهى الفترة التى تهمنا لأنها توازى فترة إنشاء قوات التدخل السريع .

7 ـــ القواعد العسكرية فى العراق :

لم تتمتع الولايات المتحدة بأية تسهيلات فى العراق بسبب التوجه العراقى نحو الاتحاد السوفيتى وتوقيع معاهدة الصداقة معه عام 1972 ، وكذلك لانقطاع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وأمريكا لفترة طويلة (1967 : 1984) .

ثانياً : القواعد العسكرية فى المناطق المحيطة بالخليج العربى :

نبدأ استعراضها بالحديث عن :

1 ـــ قاعدة دييجوجارسيا :

جزيرة دييجو جارسيا هى أكبر جزر أرخبيل تشاجوس فى المحيط الهندى ، يبلغ طولها حوالى 15 ميلاً ، وعرضها يقارب ربع الميل.[1] وقد اشترتها الحكومة البريطانية من حكومة موريشيوس عام 1965 .[2]

وفى عام 1966 اتفقت بريطانيا مع أمريكا على السماح لها باستعمال الجزيرة لمدة خمسين عاماً بهدف إقامة قاعدة عسكرية أمريكية فيها .[3]

وتبعد هذه الجزيرة عن مضيق هرمز بمسافة 2280 ميلاً .[4] وتشكل نقطة ارتكاز فى نظام النقل والتموين للقوات البحرية الأمريكية المرابطة فى الشرق الأوسط ، لذا فهى تتميز بموقع جغرافى مميز على المحيط الهندى ، وتمثل مفتاح الطريق لمضيق هرمز ومنه إلى الخليج العربى ، وتعد قاعدة

---

(1) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص200 .
(2) عبد المهدى الشريدة ، مرجع سابق ، ص58 .
(3) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص200 .
(4) عبد المهدى الشريدة ، المرجع السابق .

كبرى للأغراض البحرية والجوية الأمريكية ، وقد وسعت الولايات المتحدة ميناء هذه الجزيرة وأرصفته وحوضه ، وأقامت عدداً كبيراً من مخازن الوقود والعتاد ومواد الإعاشة ، وأسست شبكة كاملة عليها من محطات المراقبة وجمع المعلومات " التجسس " ، وعلى أرضها ثبتت قاعدة لإطلاق الصواريخ بعيدة المدى ، واعتبرت مركزاً للقيادة العامة لقوات التدخل السريع.

وفى عام 1980 رصدت أمريكا مبلغ 180 مليون دولار لتطوير القاعدة وجعلها مستعدة لاستقبال حاملات الطائرات العملاقة ، ووسعت مطارهـا ليستقبل طائرات النقل العـملاقة والمقاتلات النفاثة .[1] ومع قيام قوات التدخل السريع تحولت الجزيرة إلى أهم قاعدة فى المحيط الهندى ، وبلغت تكاليف تطويرها عام 1985 حوالى 246 مليون دولار .[2]

2 ـ القواعد العسكرية فى تركيا :

توجد بها عدة قواعد ، وتتمتع أمريكا بتسهيلات كبيرة جداً فيها ، وتحتفظ بحوالى عشرة آلاف جندى أمريكى بها .[3] وبموجب اتفاقية حلف شمال الأطلنطى تمتلك أمريكا حق قيادة القوات البرية والقوة الجوية التكتيكية السادسة للناتو بتركيا.[4]

وقد حصلت أمريكا على الحق فى ترتيبات غير رسمية لاستعمال ثلاث قواعد جوية تركية قرب الحدود مع إيران والعراق والاتحاد السوفيتى هى : (قاعدة أرضروم - قاعدة باطمان - قاعدة موس) .[5]

كما توجد عدة قواعد تركية أخرى هامة مثل :

- قاعدة قونية وتستخدم كقاعدة لعمليات الإنذار المبكر .
- قاعدة سنوب على البحر الأسود ، ولأمريكا تسهيلات استخبارية بها .
- قاعدة بيرنجليك وتقع جنوب شرق تركيا .
- قاعدة الاسكندرونه ولأمريكا حق الرسو والتموين بها .

---

(1) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص200 .

(2) نفسه .

(3) جلال عبد الله معوض ، " تركيا والحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة التعاون ، العدد 12 ، ديسمبر 1988 ، تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ص98 .

(4) نفسه .

(5) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص205 .

- قاعدة يامور طالق ولأمريكا حق التموين والرسو فيها .[1]
- قاعدة إزمـــــير وقاعدة أنقرة .[2]

3ـــ القواعد العسكرية فى آسيا :

أ ـــ القواعد العسكرية فى باكستان :

تحتفظ أمريكا بتسهيلات فى باكستان على أراضيها وموانئها بموجب اتفاقية الحلف المركزى وحلف جنوب شرق آسيا .[3]

ب ـــ القواعد العسكرية فى الفلبين :

تحظى أمريكا بوجود عسكرى وتسهيلات على أرض الفلبين فى إطار اتفاقية حلف جنوب شرق آسياوخارجه،ومن أهم هذه القواعد قاعدة شوبيك وقاعدة كلارك،وتقعان شمال العاصمة مانيلا .[4]

---

(1) جلال عبد الله معوض ، مرجع سابق ، ص98 .
(2) محمد عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص3 .
(3) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص143 .
(4) نفسه .

4ـ القواعد والتسهيلات العسكرية فى أفريقيا :

أ ـ مصر :

تحظى الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية تتمثل فى الموافقة على تحريك قطعها البحرية عبر قناة السويس ، واستعمال الممر الجوى لمطار غرب القاهرة .[1] أما قاعدة رأس بناس على البحر الأحمر الواقعة على نفس خط عرض ميناء ينبع السعودى الذى تصب فيه أغلب منابع بترول الخليج العربى فلا تزال رهن التفاوض ، ويمكنها إذا حسم الاتفاق عليها أن توفر إمكانية ارتكاز للطائرات ومحطة نقل وتفريغ السفن الحربية .[2]

ب ـ الصومال :

تتمتع الولايات المتحدة بتسهيلات على الأراضى الصومالية تتمثل فى :

- الوجود العسكرى بميناء بربرة المطل على خليج عدن .[3]
- قاعدة بربرة التى تحوى مطاراً كبيراً .
- قاعدة مقديشو التى تحوى مطاراً وميناء كبيراً يصلحان لكل العمليات الجوية والبحرية .[4]
- قاعدة كسمايو .[5]

ج ـ كينـــيا :

لأمريكا وجود عسكرى فى قاعدة مومباسا كينيا البحريتين الرئيسيتين ومطار نان يوكى .[6]

---

(1) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص203 .
(2) نفسه .
(3) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ، ص143 .
(4) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص204 .
(5) محمد عبد المنعم ، المرجع السابق .
(6) عبد الرحمن النعيمى ، المرجع السابق .

د ـ المغـــــرب :

تحظى أمريكا بحق استخدام قاعدتى سليمان وهى قاعدة جوية تم الاتفاق بشأنها فى مايو 1980[1] وقاعدة النواصر.[2]

هـ ـ ليبـــــيـــريا :

تم الاتفاق بين الحكومتين الأمريكية والليبيرية على توفير مطار دولى كبير في قاعدة مونروفيا وهى العاصمة وتحوى مطاراً دولياً كبيراً ، يمكن لأمريكا استخدامه فى حالات الطوارئ لأغراض النقل الجوى ، وقامت أمريكا بعمليات توسعة ضخمة فى هذا المطار.[3]

و ـ جيبـــــوتى :

اتفقت أمريكا مع الحكومة الفرنسية أوائل الثمانينيات بشأن الحصول على تسهيلات للقوات الجوية الأمريكية على الأراضي الجيبوتية .[4]

وهكذا يتضح لنا من خلال الاستعراض السابق للقواعد العسكرية فى الخليج العربى وحوله أن الولايات المتحدة الأمريكية – ومن خلال قوات التدخل السريع – استطاعت تطويق الخليج العربى وربطه بحزام من القواعد ، كما أنها تكاد تسيطر على أغلب المياه الإقليمية المحيطة به المتمثلة فى مضيق باب المندب ، ومضيق هرمز ، وخليج عدن ، والمحيط الهندى ، و الأطلنطى ، والبحر المتوسط ، والبحر الأسود ، ومضيقى البوسفور والدردنيل .

---

(1) المرجع السابق ، 205 .

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

ـ المناورات العسكرية الأمريكية الخليجية المشتركة :

لم تقم خطة عمل قوات التدخل السريع على القواعد والتسهيلات العسكرية فقط بل اعتمدت أيضاً على المناورات العسكرية المشتركة مع دول المنطقة ، التى بدأت منذ اللحظة الأولى لتأسيس قوات التدخل السريع فى عام 1980 ، واشتهرت هذه المناورات باسم (النجم الساطع) ، كما أجريت مناورات أخرى فى عام 1982عرفت باسم (النمر المتعب) ، وتعد هذه المناورات بمثابة تدريبات لقوات التدخل السريع الموجودة بالمنطقة .

وعملت أمريكا من خلال القيام بمثل هذه المناورات على تحقيق الأهداف التالية :

1. كسر الحاجز النفسى ومحو الشعور المعادى للولايات المتحدة لدى دول المنطقة .
2. معرفة المستويات والقدرات الحقيقية لجيوش دول المنطقة .
3. التغطية على الأهداف الحقيقية الأمريكية ، والتى تقوم بهذه المناورات من أجلها .
4. اختبار مدى كفاءة التعاون العسكرى المشترك بينها وبين حلفائها .
5. إقحام دول غرب أوروبا فى هذا التواجد العسكرى ، كى لا تبدو وحيدة فى هذه المنطقة.
6. معرفة نقاط القوة والضعف فى المواقف القادمة المحتملة .
7. التكشير عن أنيابها واستعراض قوتها أمام دول المنطقة .
8. التهديد غير المباشر للقوات السوفيتية المتواجدة حول المنطقة .

هذا وقد شهد شهر مايو سنة 1980 قيام القوات البحرية الأمريكية بأول مناورة بالقرب من بحر العرب ، وذلك بالاشتراك مع بعض القطع الحربية الفرنسية والبريطانية والألمانيـــة . وبلغت عـــدد الوحدات المشـــتركة فى هـــذه المناورة 45 وحدة بحرية و 350 طائرة و 125 ألف مقاتل.[1]

---

(1) هيثم الكيلانى ، مرجع سابق ، ص99 .

وفى أواخر عام 1981 أجرت القوات الأمريكية المرحلة الأخيرة من مناورة النجم الساطع فى سلطنة عمان ، وشارك فيها 750 جندى من قوات التدخل السريع ، وتم التدريب فى هذه المناورة على عمليات الاتصال السلكى واللاسلكى ، وتدريب بعض قطع الأسطول فى بحر عمان .[1]

وعلى الرغم من ظهور الأصوات الخليجية المعارضة لهذه المناورات فقد صرح وزير الأعلام العمانى عبد العزيز الرواس عقب المناورة الأخيرة بـــ : (إن الهدف من مناورات النجم الساطع إظهار أن لعمان أصدقاء مستعدين للدفاع عنها ، وهى ليست خطرة مثل المناورات السوفيتية السورية ، أو مناورات الأسطول السوفيتى فى اليمن الجنوبية) .[2]

وفى ديسمبر 1982 أجريت فى عمان أيضاً مناورات النمر المتعب التى شارك فيها 2500 جندى وعدد من قاذفات ب 52 ومقاتلات إف 16 . وبدأت المناورة بعملية إنزال على الشواطئ العمانية قرب صلالة . قام بها ألف جندى من جنود البحرية الأمريكية تحت غطاء من حاملة الطائرات (إنتر برايز) وبمشاركة طائرات الأواكس التى انطلقت من قواعدها بالسعودية ، وشاركت فيها بعض فرق القوات المسلحة العمانية.[3]

– موقف دول الخليج العربى من تأسيس قوات التدخل السريع :

فى بداية الأمر عبرت دول المنطقة كافة عن استيائها من قيام مثل هذه القوات – باستثناء عمان– مبررين استياءهم هذا بأن تواجد مثل هذه القوات سيقدم الذريعة للاتحاد السوفيتى بالتواجد هو الآخر فى هذه المنطقة .[4]

وقد عبر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم الإمارات العربية المتحدة عن رفضه تأسيس هذه القوات بقوله : (إن هذه القوات ومن خلال اسمها هى للتدخل ، ونحن نرفض أى تدخل فى شؤوننا ونحن المسؤولون عن أمن المنطقة واستقراها وهدوئها ، ولا يحق لأية جهة الادعاء بأنها المسؤولة عن أمننا) .[5]

---

(1) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص94 .

(2) إسماعيل صبرى مقلد ، مسألة أمن الخليج ، ص 229 .

(3) عبد الرحمن النعيمى ، المرجع السابق .

(4) S.H Amin , Political and Strategic Issues in the Persian – Arabian Gulf, p. 23.

(5) محمد جاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية فى منطقة الخليج العربى والجزيرة العربية ، ص 270.

ولكن يبدو أن الأمريكيين كانوا أكثر إدراكا للموقف وأكثر وعيا وتفهما له حيث شبه الأمريكيون حكام المنطقة بأنهم يريدون الجمع بين الضدين وهما الحصول على الحماية الأمريكية والدفاع عنهم وعدم التصريح بذلك علانية لعدم استفزاز شعوبهم وذلك على طريقة (قبلني ولكن ليس على رؤوس الأشهاد)[1] (Kiss me but not in public)!!

وقد صرح قائد قوات التدخل السريع فى عام 1981 أمام لجنة القوات المسلحة فى مجلس الشيوخ الأمريكى قائلاً : (إن ما نعرفه هو أن السعودية سوف تطلب دخول قواتنا إليها إذا واجهت تهديداً جدياً لها ، كما أنهم سوف يوفرون لنا – السعوديون – أية قواعد ، أية قطع غيار ، أية ذخائر ، أية تسهيلات وأية وسائل دعم).[2]

وتأكيداً على صحة هذا الكلام وافقت السعودية على تحليق طائرات الأواكس فى مجالها الجوى وفوق أراضيها لإمداد الأسطول الأمريكى بالمعلومات عام 1987.[3] كما أنها لديها مجموعة من قيادة سلاح الجو الأمريكى تعمل فى مركز القيادة العسكرية المشتركة فى الظهران.[4]

قبل ذلك نشرت إحدى الجرائد الأمريكية فى عام 1985 تقريراً سرياً أعدته وزارة الخارجية الأمريكية يحوى معلومات تفيد بأنه على الرغم من معارضة السعوديين المستمرة لأية اتفاقات تسمح لأمريكا بالتدخل العسكرى فى أراضيهم ، فإن مسؤوليها أكدوا أكثر من مرة أنهم على استعداد لتقبل العون الأمريكى العسكرى فى حالة تعرضهم لأى عدوان سوفيتى ، أو فى الأزمات الإقليمية التى لا يستطيعون مواجهتها بأنفسهم.[5]

– تقييم قوات التدخل – الانتشار – السريع :

عند تقييمنا لقوات التدخل – الانتشار – السريع أو القيادة المركزية- فيما بعد- فكرة وتنظيماً وعدداً وعدة تتضح لنا الحقائق التالية :

1) مثل تشكيلها التطبيق الأول والفعلى لمبدأ كارتر، فاعتبرها البعض تفسيراً حرفيا له .

---

(1) جون بولوك ، الخليج ، ص 79.

(2) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص101 .

(3) جريدة الاتحاد ، أبو ظبى ، 1987/7/1 .

(4) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص 102 .

(5) New York Times , 5/9/1985 .

2) نظر إليها أحياناً باعتبارها الوسيلة المثلى لردع الاتحاد السوفيتى ، ونظر إليها أحياناً أخرى باعتبارها وسيلة لطمأنة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة .

3) أكدت أمريكا من خلال تشكيل هذه القوات لحلفائها احترامها لعلاقتها بهم والتزامها حيالهم ، وتحملها المسؤولية العسكرية اللازمة للدفاع عنهم فى حال تعرضهم لأى عدوان خارجى– سوفيتى أو غيره – أوأية أزمات إقليمية وأية صراعات داخلية تهدد أمنهم واستقرارهم .

4) احتوت هذه القوات بداخلها فكرة العودة إلى سياسة التدخل العسكرى المباشر فى حال تعرض المصالح الحيوية الأمريكية للخطر ، وهو ما يعنى العودة مرة أخرى إلى سياسة الولايات المتحدة فى خمسينيات القرن العشرين .

5) اعتبر البعض إنشاء هذه القوة بمثابة تطوير لنظرية مارشال بوجوب تكييف الأوضاع العالمية لما فيه حماية للمصالح الحيوية الأمريكية.[1]

6) أكدت هذه القوات على حق الولايات المتحدة فى التدخل العسكرى فى أى مكان ترى هى وحدها أن مصالحها فيه تتعرض للخطر دون الحاجة للرجوع إلى أية معاهدات أو اتفاقات تربط الولايات المتحدة بهذه الدولة أو مجموعة الدول التى ستتدخل عسكرياً فيها.

7) حاولت أمريكا خلق أجواء مناسبة لهذه القوات ، فأخذت فى تدعيم تعاونها العسكرى بدول المنطقة من خلال معاهدات عسكرية وترتيبات دفاعية مشتركة ، وتعاون فى مجال التسليح والإمداد بالخبراء والفنيين العسكريين الأمريكيين ، وصولاً إلى القيام بالمناورات العسكرية المشتركة مع قوات دول المنطقة .[2]

8) منذ البداية وضح أن الهدف الأساسى من إنشاء هذه القوات هو النفط ولا شيء سواه وهو الأمر الذى تؤكده النقطتان التاليتان :

أ – تصريح وزير الدفاع الأمريكى كاسبر واينبرجر أن (هذه القوات كانت منذ البداية موجهة تلقائيا نحو حقول النفط).[3]

ب – جاء فى منشور البنتاجون الذى نشرته إحدى الجرائد الأمريكية عام 1981 أن أهداف قوة الانتشار السريع تنحصر فى تأمين إمكانية الدخول مستقبلاً إلى بترول منطقة الخليج لذا فإنه من

---

(1) محمد أنور عبد السلام ، مرجع سابق ،ص 140 .

(2) طلعت أحمد مسلم ، " السياسة العسكرية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 82 ، أكتوبر 1985 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 215 .

(3) إدوارد ريس ، مرجع سابق ، ص 54 .

الواجب علينا أن نكون على أهبة الاستعداد والجاهزية لإدخال القوات الأمريكية مباشرة فى هذه المنطقة فى حال تعرض نفطها لأى تهديد.[1]

9) لجأت الولايات المتحدة عند تأسيسها هذه القوات إلى تجنب وجود قوات عسكرية أمريكية على أراضى هذه المنطقة العربية تأخذ شكل القوات المحتلة ، الأمر الذى سيتسبب دون شك فى خلق شعور معاد لها فى هذه المنطقة .

10) ارتفعت الميزانية العسكرية السنوية للولايات المتحدة الأمريكية منذ اللحظة الأولى لإنشاء هذه القوات ، فبينما بلغت فى عام 1980 حوالى 160 مليار دولار وصلت إلى 219 مليار دولار فى عام 1982 و 246 مليار دولار عام 1983 و 292.2 مليار دولار عام 1985 ، حتى وصلت إلى 411.5 مليار دولار عام 1988.[2]

11) كان من ضمن عوامل التقدم الواضح فى تأدية هذه القوة لمهامها التسهيلات الواضحة التى منحتها دول المنطقة — أو لنقل بعضها — المتمثلة فى القواعد والتسهيلات العسكرية والموافقة على إجراء التدريبات والمناورات المشتركة إلى غيرها من جميع صور التعاون الواضح بين الطرفين .

12) اعتبر البعض قيام أمريكا بإنشاء هذه القوات بمثابة إعداد بعيد المدى للتدخل العسكرى الأمريكى خلال الأزمة العراقية الكويتية ، أو كما قيل بمعنى آخر إن عملية عاصفة الصحراء عام 1991 كان يتم الإعداد لها منذ أكثر من عشر سنوات.[3]

13) من الممكن إرجاع الحرص الأمريكى على الاستمرار والمضى قدماً فى تأسيس هذه القوات إلى فشلها فى عملية إنقاذ الرهائن المحتجزين فى السفارة الأمريكية بطهران .

14) لم تلق هذه القوات تأييداً ولا موافقة من قبل الخبراء الإستراتيجيين العسكريين الأمريكيين وذلك لمحدودية فاعليتها فى التصدى للتهديد السوفيتى — على حد قولهم — وكذلك للخوف من تزويدها بالسلاح النووى حرصاً على عدم إخافة دول الخليج والحلفاء الأوروبيين .[4]

15) شكك البعض فى مدى استفادة الولايات المتحدة من القواعد والتسهيلات التى منحتها لها دول المنطقة وذلك لاحتمال تغيير الأنظمة الحاكمة فى المنطقة ، الأمر الذى سيضع الإستراتيجية

---

(4) New York Times, 25/10/1982

(2) أسامة خالد ، المستقبل العربى فى العصر الأمريكى ، ص 115.

(3) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن فى الخليج العربى منذ الانسحاب البريطانى إلى حرب الخليج الثانية ، ص 10.

(4) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 493 .

الأمريكية الجديدة أمام العديد من الاحتمالات غير المشجعة.[1] وبشهادة رئيس المخابرات المركزية الأمريكية فى الفترة ما بين 1977 إلى 1981 الأدميرال ستانفيلد تيرز فإن أمريكا لا تحتاج لأية قواعد عسكرية فى هذه المنطقة ، فجميع القوات الأمريكية يمكنها الوصول إلى الخليج العربى فى أسرع وقت ، فعن طريق البحر يمكن لأمريكا تنفيذ أى شيء تريده .[2] وهى شهادة من الصعب تصديقها وستدحضها النقطة التالية .

16) فى أواخر عام 1981 أصدر معهد السياسة الخارجية الأمريكية بواشنطون تقريره عن هذه القوات ، وقام بإعداد هذا التقرير الخبير الأمريكى فى الشؤون الإستراتيجية جيفرى ريكورد[3] الذى أكد على أنه يعاب على هذا التشكيل العسكرى الاختلال القاتل ، خاصة كونه وسيلة للعمل على سرعة وسهولة وصول القوات الأمريكية إلى بترول الخليج الذى يعد الدافع أو الأصل وراء تشكيل هذه القوات وأرجع ريكورد هذا الاختلال إلى :

أ – طول المسافة بين أمريكا وقواعدها العسكرية المنتشرة حول منطقة الخليج العربى ،[4] حيث قدرت هذه المسافة بـــ 700 مليل جوى و8500 ميل بحرى عن طريق قناة السويس و12000 ميل جوى عن طريق رأس الرجاء الصالح.[5]

ب – ظروف المنطقة الحارة التى تتجاوز درجة حرارتها فى معظم شهور السنة 45 درجة مئوية وهو المناخ الذى لم يألفه معظم إن لم نقل كل الجنود الأمريكيين وهو الأمر الذى يمثل عقبة كبرى أمام القوات الأمريكية فى حال ما تحولت هذه المنطقة إلى أرض للعمليات العسكرية.[6]

ج – نقص التجهيزات والمعدات التقليدية للقوات الأمريكية وخاصة القوات البرية.[7]

د – عدم وجود موافقات مبدئية لدى الأمريكيين من قبل أية دولة بالمنطقة بشأن السماح للقوات البرية الأمريكية بالتواجد على أرضيها. [8]

---

(1) المرجع السابق .

(2) تمام البرازى ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية ، ص 31 .

(3) محمد الطويل ، دور السعودية فى استدعاء القوات الأجنبية ، ص 17 .

(4) نفسه.

(5) أمين هويدى ، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى ، ص 94 .

(6) محمد الطويل ، المرجع السابق .

(7) نفسه.

(8) نفسه .

هـ – المخاطرة الإستراتيجية عند الدفاع عن منطقة الخليج العربى ، لأن القوات المعدة للتدخل فى هذه المنطقة يعد الجانب الأكبر منها وحدات قائمة فعلاً بواجب أو تكليف بالدفاع عن مناطق أخرى خارج منطقة الخليج مثل غرب أوروبا وبعض مناطق أعالى البحار . [1]

17) أضيفت مشكلة أخرى إلى المشاكل السابقة التى ستواجه قوات التدخل السريع وهى مشكلة عدم وجود مياه عذبة فى هذه المنطقة ، الأمر الذى يتطلب نقل مياه عذبة إلى الجنود المرابطين فى هذه المنطقة ، وهو أمر ليس باليسير خاصة إذا ما علمنا أن كل فرد يحتاج كل يوم إلى 12 جالون ماء تزن 100.4 رطل وتشغل مساحة 1.6 قدم مكعب عند نقلها.[2]

18) تبقى المشكلة النفسية قائمة وهى صعوبة التأقلم على هذه الحياة الجافة فى منطقة الخليج العربى،والاختلاف الكبير بين طبيعة الحياة فى هذه المنطقة والحياة فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى أى مكان آخر فى العالم ، وهذه المشكلة تلقى اهتماما بالغاً من قبل المسؤولين الأمريكيين الذى يحاولون دائما دفع الملل عن الجندى الأمريكى خاصة حينما يتواجد خارج وطنه ، ولكن تبقى المشكلة كائنة فى صعوبة تقبل أهل منطقة الخليج لمحاولات الجنود الأمريكيين تسيير أمورهم على أرض الخليج العربية .

– مشروع – مبادرة – بريجنيف لأمن الخليج العربى 1980 :

خلال زيارة الرئيس السوفيتى ليونيد بريجنيف للهند فى ديسمبر عام 1980 ، وبسبب التطورات التى طرأت على الظروف العامة للأمن الخليجى ، أعلن بريجنيف مبادرته التى دعا فيها إلى تحييد منطقة الخليج وفصلها عن صراعات القوة الدولية ، وذلك فى خطابه الذى ألقاه أمام البرلمان الهندى خلال هذه الزيارة ، ثم أعاد بريجنيف الإعلان عن هذه المبادرة مرة أخرى فى تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى المنعقد فى فبراير 1981. [3]

---

(1) المرجع السابق .

(2) أمين هويدى ، البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى ، ص 94 .

(3) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 497 .

وقد تضمنت مبادرة بريجنيف الأفكار الرئيسية التالية : [1]

1) الامتناع عن إقامة قواعد عسكرية أجنبية فى منطقة الخليج العربى والجزر القريبة منها .

2) تحريم تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الخليج العربى .

3) التعهد بعدم استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها ضد دول المنطقة .

4) التعهد بالامتناع عن التدخل فى شؤون هذه الدول الداخلية .

5) التعهد باحترام موقف دول المنطقة الحيادى، وتجنب توريطها فى صراعات الدول الكبرى.

6) التعهد باحترام حق سيادة هذه الدول الذى يكفله القانون الدولى على مواردها الطبيعية – وعلى رأسها البترول بالطبع – .

7) التعهد بعدم وضع أية عراقيل أو افتعال أية تهديدات لعمليات التبادل التجارى الطبيعى بين دول المنطقة والخارج ، ولا لطرق النقل البحرية التى يعتمد عليها هذا التبادل .

وقد أكد بريجنيف أن مقترحاته هذه سوف تقدم إلى الدول المعنية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا والصين واليابان ، وذلك بهدف إبرام اتفاق شامل بين هذه الأطراف للتعهد بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لهذه الدول . [2]

وقد صرح بريجنيف عقب الإعلان عن مبادرته بأن : ‹الاتحاد السوفيتى يولى اهتماماً لما يحدث فى منطقة قريبة جداً من حدوده ، ويريد وضعاً طبيعيا هادئا هناك› . [3]

وفى أول رد فعل أمريكى لهذه المبادرة السوفيتية صرح المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأنه : ‹ لا يجوز اعتبار موقف موسكو بمثابة جهد بناء للحفاظ على الأمن والاستقرار فى الخليج العربى وفى منطقة جنوب غرب آسيا ، كما أن الحكومة الأمريكية لا تزمع الرد رسمياً على مقترحات الرئيس السوفيتى› . [4]

---

(1) المرجع السابق .

(2) عمر إبراهيم الخطيب ،" الإنماء السياسى الخليجى فى إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربى " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، 1985 ، جامعة الكويت ، ص 1985.

(3) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1980/12/11 .

(4) جريدة القبس ، الكويت ، 1980/12/12 .

أما عن ردة فعل دول المنطقة ، فقد صرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بأن : (أهم عنصر من عناصر توفير الأمن لمنطقة الخليج العربي – هذه المنطقة المهمة جداً والحيوية للعالم ولاقتصاده – هو أن تبقى بعيدة عن صراع القوتين العظميين). [1]

بينما صرح ولى العهد السعودى الأمير فهد عبد العزيز بأن : (أمن الخليج مهدد من الخارج والمنطقة ضمن عدد من المناطق الإستراتيجية التى تتهددها الصراعات الدولية التى تريد أن تجد لنفسها ثغرة لإشعالها). [2]

هذا وبينما ظهر التحفظ واضحاً فى الموقفين السعودى والإماراتى ، أعلنت الكويت– وبصراحة– موافقتها على هذه المبادرة ، بينما أعلنت البحرين وعمان رفضهما القاطع لها وعدم ترحيبهما بها.[3]

بقى أن نشير إلى أن هذه المبادرة قد ظهرت فى ظروف متباينة بين القطبين الكبيرين– أمريكا والاتحاد السوفيتى – تمثلت فى :

1) أنه فى هذه الأثناء ومنذ بداية السبعينيات دأب السوفيت على اتباع سياسة (الأبواب المفتوحة) فى الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربى بشكل خاص ، واعتمدوا سياسة (الخيار) كأفضل أسلوب للتقلب على التحفظات القديمة لدى دول المنطقة وشعوبها ضد الاتحاد السوفيتى.[4]

2) كان يتمتع الاتحاد السوفيتى فى فترة السبعينيات باكتفاء ذاتى من إنتاجه النفطى المحلى ، بالإضافة إلى قدرته على تصدير كميات لا بأس بها للدول الاشتراكية الموجودة فى شرق أوروبا .[5] عكس الولايات المتحدة فى هذه الأثناء .

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982) ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ص 716 .

(2) المرجع السابق ، ص 489 .

(3) لم يكن موقف هذه الدول محل استغراب أو دهشة ، فالكويت فى هذه الأثناء لم تكن تميل ناحية أمريكا ، على النقيض من البحرين وعمان اللتين انغمستا – فى هذه الأثناء – فى معاهدات مع الولايات المتحدة ، وقدمتا تسهيلات عسكرية ضخمة على أراضيها .

(4) وليد الشريف ، " الاتحاد السوفيتى ومنطقة الخليج العربى " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الخامس ، يناير 1976 ، جامعة الكويت ، ص 87 .

(5) المرجع السابق ، ص 97 .

3) هدف السوفيت من مبادرتهم هذه إلى الحد من السيطرة الأمريكية الواضحة على دول الخليج العربى المتمثلة فى وجودها العسكرى المباشر والتسهيلات العسكرية الكبيرة الممنوحة لها ، وكذلك تحكمها الواضح فى اقتصاديات المنطقة. [1]

4) ربط السوفيت بين خروجهم من أفغانستان وبين حصولهم على تعهد من أمريكا بوقف نشاطاتها التخريبية ضدها فى المنطقة ومحاولات التحريض ضدها وأنشطتها المعادية الموجهة نحوها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق بعض دول المنطقة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية. [2]

– تقييم سياسة كارتر تجاه الخليج العربى :

يلزم في الختام التعليق على سياسة الرئيس جيمى كارتر الخاصة تجاه منطقة الخليج العربى ، وكذلك التعليق على مبدئه الذى أعلن عنه فى يناير 1980 ، ونبدأ بالتعليق على المبدأ والفكرة التى قام عليها وانطلق منها ، ويتلخص هذا التعليق فى النقاط الآتية :

1) تعد العوامل التى ساعدت على قيام هذا المبدأ هى نفسها العوامل التى أدت إلى سقوط مبدأ نيكسون ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى سرعة البدء فى إجراءات تغيير سياستها القديمة واستبدالها بسياسة تكون أكثر ملاءمة للأحداث الجديدة بالمنطقة .

2) لم يمثل مبدأ كارتر البداية الأولى للتفكير الأمريكى فى غزو المنطقة ، بل سبقته أفكار أخرى لم تكن مقنعة بالقدر الكافى لقيام أمريكا بغزو هذه المنطقة ، ولكنها وجدت فى أحداث عام 1979 مبرراً كافياً للتلويح بالعمل العسكرى فى المنطقة .

3) كان الإعلان عن مبدأ كارتر أحد العوامل التى عجلت بقيام مجلس التعاون الخليجى .

4) صادف مبدأ كارتر تسهيلات كثيرة منذ لحظة إعلانه تمثلت فى حماس بعض الأنظمة الحاكمة فى منطقة الخليج العربى إلى تقديم الدعم بأشكاله المختلفة له .

5) ساعد الغياب العراقى الإيرانى – لانشغالهما بالحرب – المبدأ على أن يجد له طريقاً آمنا فى المنطقة .

---

(1) عبد الله العترى ، أمن الخليج العربى ... دراسة فى الأسباب والمعطيات ، ص 239 .

(2) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 499 .

6) رغم أن البعض شبه مبدأ كارتر بمبدأ إيزنهاور ، إلا أن مبدأ كارتر كان أكثر تطرفاً ، لأنه إذا كان مبدأ إيزنهاور أكد على دعم أمريكا للدول التى تطلب المساعدة فقط ، فقد نص مبدأ كارتر على أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تقرر إن كانت ستتدخل عسكرياً فى هذه الدول أم لا ، دون انتظار لأى طلب من هذه الدول بمساعدتها لها !!.[1]

7) بدأت أمريكا منذ الوهلة الأولى للإعلان عن هذا المبدأ فى التخطيط مع حلفائها الأوروبيين بشأن زيادة التواجد البحرى الغربى فى المحيط الهندى وبحر العرب .[2]

8) نهض مبدأ كارتر على فرضية عجز دول الخليج العربى عن تأمين حمايتها الذاتية ، مما يستدعى وضع المنطقة ككل تحت المظلة الأمنية الأمريكية المباشرة كما نهض هذا المبدأ أيضاً على فرضية أخرى تتمثل فى عدم وجود أية قوة أو قوى إقليمية مؤهلة لحماية المصالح الأمريكية بالمنطقة.[3]

9) مثل هذا المبدأ فكرة الانتقال من مرحلة الحركة الأمريكية غير المباشرة من خلال إيران والسعودية إلى مرحلة التدخل الأمريكى المباشرة ، وكذلك الانتقال من التركيز على الإجراءات الدبلوماسية إلى الإجراءات العسكرية.[4]

10) كان يعنى قيام هذا المبدأ التراجع عن مبدأ نيكسون والعودة إلى سياسة التدخل الأمريكى المباشر فى الشرق الأوسط فى عقد الخمسينيات ، والتى خمدت فى الستينيات ثم ما لبثت أن رزحت طويلاً فى الستينات.[5]

11) استلزم المبدأ الأمريكى الجديد صياغة سياسة أمريكية جديدة تقوم على الدعوة والترويج لقيام التحالفات واستخدام القواعد العسكرية بشتى أنواعها ودعم القوة العسكرية الأمريكية داخل وخارج الأراضى الأمريكية وتمثلت هذه السياسة الأمريكية الجديدة فى الإجراءات التالية :

---

(1) فؤاد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربى ، ص 72 .

(2) M.S. EL Azhary,The Iran Iraq War,(London:Croom Hill,1984), p. 90.

(3) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، ص 58.

(4) إسماعيل صبرى مقلد ، " مبدأ كارتر " ، مجلة اتجاهات إعلامية ، المجلد الأول ، أبريل 1981 ، الكويت ، ص 198 .

(5) نفسه .

أ – زيادة ميزانية الدفاع الأمريكية زيادة فعلية خلال الخمس سنوات التالية .[1]

ب – تقوية القدرة الأمريكية على التدخل السريع بعيداً عن الأراضي الأمريكية .[2]

ج – دعم وتقوية حلف الناتو وسائر الأحلاف الأمريكية .

د – زيادة حجم التواجد العسكري الأمريكي في المحيط الهندي .

هـ – زيادة القواعد العسكرية الأمريكية داخل وحول هذه المنطقة .[3]

و – العمل على التوصل إلى صيغة دفاعية مشتركة بين جميع دول المنطقة ، مع مراعاة كافة الفوارق السياسة والأيدولوجية بين كل هذه الدول .[4]

أما سياسة كارتر الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي بشكل عام فقد عابها :

(1) أنها وصفت بأنها أسوأ من سيئة.[5] وأنها تكيل بمكيالين في تعاملها مع دول المنطقة وإسرائيل ، فعلى سبيل المثال باعت إدارة كارتر الطائرات المقاتلة الأمريكية الصنع طراز إف 15 لإسرائيل بسعر 26 مليون دولار ، بينما باعتها للسعودية بسعر 41 مليون دولار.[6]

(2) وصفها الزعيم الزنجي الأمريكي جيسي جاكسون – أثناء لقائه بأمير الكويت في فبراير 1980 – بأنها سياسة فاشلة ، ويجب عليها أن تكون أكثر إنسانية وتبتعد عن عسكريتها التي بسببها فقط تخشى الشعوب أمريكا دون أن تثق فيها.[7]

(3) يعاب على هذه السياسة لجوئها الدائم إلى الخيار العسكري لحل أية أزمة تواجهها – حتى الاقتصادية منها – والغريب أنها لم تنجح في إنهاء هذه الأزمات ، على الرغم من شدة بأس الولايات المتحدة وقوة بطشها .

---

(1) محمد رشيد الفيل ، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي ، ص 109 .

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

(5) تصريح للبروفسور الأمريكي نورتون ميزننسكي أستاذ التاريخ الأمريكي بجامعة ولاية كنيركت الأمريكية ، في ندوة أقيمت بغرفة التجارة والصناعة الكويتية في يوليو 1978 ، نقلاً عن : جريدة القبس ، الكويت ، 7/7/ 1978 .

(6) نفسه .

(7) جريدة القبس ، الكويت ، 1980/2/6 .

(4) أثبتت سياسة مستشار كارتر للأمن القومى زبغينو بريزنسكى أكثر من مرة خلال حكم كارتر وفى أكثر من موقف (الثورة الإيرانية — عملية تحرير الرهائن الفاشلة — التعامل مع شاه إيران – غزو السوفيت لأفغانستان) فشلها وتخبطها الشديدين .

(5) عجزت إدارة الرئيس كارتر عن انتهاج سياسة خارجية واضحة تجاه دول المنطقة لها ملامح بينة وتقوم على أسس ثابتة ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى سوء موقفه أمام شعبه وأمام الرأى العام الدولى والأمريكى ، حتى وصل الأمر إلى هزيمة غير مفاجئة فى انتخابات الرئاسة الأمريكية وسقوط ذريع أمام منافسه الجمهورى رونالد ريجان .

(الفصل الخامس)

السياسة العامة لريجان تجاه منطقةالخليج العربي

فى العشرين من شهر يناير سنة 1981 ، اعتلى المرشح الجمهورى رونالد ريجان سدة الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما عدّ انتصارا للتيار اليمينى الأمريكى الذى ينادى دوماً بتأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم مع الرفض المطلق لفكرة التعايش السلمى مع الخصم اللدود – الاتحاد السوفيتى– .[1] واعتبر البعض هذا الانتصار أيضا بمثابة الردة على عقدة فيتنام والخسارة الأمريكية الجسيمة فى إيران ، وخذلانها الواضح فى أزمة الرهائن ، وكذلك على التدخل السوفيتى فى أفغانستان. [2]

وكذلك اعتبر وصول ريجان للسلطة انحسارا للتيار الليبرالى الذى سيطر على السياسة الأمريكية لأكثر من مائتى عام . ولم يلق وصول الرئيس ريجان قبولا لدى الدوائر السياسية العربية [3] على الرغم من إدراك البعض حقيقة عدم اختلاف أي رئيس أمريكى عن غيره فى مسألة العلاقة المشتركة بين الطرفين وذلك لثبات المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية حيث يظهر الاختلاف فقط فى طريقة التعامل مع العرب ولغة الحوار والخطاب السياسى معهم، فكل الغربان سود على حد تعبير المثل الأمريكى الشهير (All Crows Are Black) .

وقد جاء ريجان فى ظروف أفضل من ظروف كارتر حيث لم يواجه أية أزمات مثل التى واجهها، وندلل على صحة هذا الكلام بالإشارة إلي أن اليوم الذى تسلم ريجان فيه مقاليد الرئاسة فى الولايات المتحدة الأمريكية كان هو اليوم نفسه الذى انتهت فيه أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى السفارة الأمريكية بطهران .

ولا يمكن أن نصدق على الكلام القائل إن الحرب العراقية الإيرانية قد مثلت أزمة لريجان وإدارته فحسبما أعتقد فإن هذه الحرب قد مثلت العامل المساعد الأكبر لريجان وإدارته فى بسط النفوذ الأمريكى فى منطقة الخليج العربى وتثبيت أقدامه هناك أكثر وأكثر ، كما أنها منحته فرصة التخلص من القوة الإيرانية وكذلك طموحات الزعامة العراقية من خلال انغماس الطرفين لفترة طويلة – ثمانى سنوات — فى حرب ضروس . كما اتخذ ريجان من مسألة حماية المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج العربى وحماية حرية الملاحة فيه مسوغاً ومبرراً لتضخيم التدخل العسكرى الأمريكى فى هذه المنطقة ، وهو ما أكده بقوله : (يجب أن يدرك الجميع أن للولايات المتحدة مصالح حيوية

---

(1) محمد عصفور ، كارثة الخليج وأزمة الشرعية فى العصر الأمريكى ، ص 74 .

(2) مجلة الحوادث ، لندن ، 1985/6/28.

(3) جريدة النهضة ، الكويت ، 1980/11/15.

فى تأمين وضمان حرية الملاحة فى مياه الخليج وفى استتباب الأوضاع العامة فى ذلك الجزء المهم من العالم ".[1]

قبل هذا التصريح بنحو أربع سنوات كان ريجان قد أكد على أهمية الوجود الأمريكى ليس فى هذه المنطقة فحسب بل فى منطقة الشرق الأوسط كلها وذلك بقوله : " إن ما أدعو إليه هو وجود أمريكى فى الشرق الأوسط ، ولكنك لا تزرع راية فى الأرض فحسب وتمشى تاركاً إياها ، وإنما لابد من وجود هناك ، غير أننى أظن أننا بحاجة إلى وجود أرضى أيضاً ".[2]

وفى عهد ريجان أضحى الخليج العربى فى المرتبة الثالثة بعد أمريكا الشمالية ودول حلف الأطلنطى من حيث توجه الاهتمامات الأمريكية ، فسمى بالمنطقة الإستراتيجية الثالثة . وحاول ريجان استدراج دول غرب أوروبا واليابان للدخول فى منظومة حماية هذه المنطقة حينما قال" إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يواجهون الآن تحديات جماعية فى منطقة إستراتيجية هى منطقة الخليج ، التى تمثل نقطة الدفاع عن النظام الأمنى الغربى ، إن أوروبا واليابان وأمريكا تحتاج النفط الذى يتم إنتاجه فى الخليج ، فى حين أن أصدقاءنا يحتاجون إلى مساعدتنا لوقف توسع النفوذ السوفيت ".[3] ثم أضاف : " إن الولايات المتحدة سوف تطلب من حلفائها الأوروبيين تحمل نصيب أكبر من العبء الدفاعى المشترك عن هذه المنطقة ".[4] وهنا يجب الحديث عن سياسة الإجماع الإستراتيجى التى طبقت فى عهد ريجان فى منطقة الشرق الأوسط .

سياسة الإجماع الإستراتيجى : Consensus Strategic Policy :

عرفت بهذا الوصف — سياسة — وأحيانا وصفت بالمبدأ تشبها بمبادئ الرؤساء الأمريكيين السابقين ، وتنسب إلى وزير الخارجية الأمريكية ألكسندر هيج.[5] وتقوم على فلسفة كيسنجر المنادية بأنه لم تعد أمريكا فى وضع يمكنها من تنفيذ برامج على مستوى كونى ، لذلك فإنه يجب عليها تشجيع برامج التعاون بين الدول المتجاورة وليس خنقها ، وعليها أيضاً أن تساهم فى بعضها

(1) المرجع السابق .

(2) محمد الأطرش ، " أزمة الخليج : جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها " ، ص 27.

(3) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، ص 59 .

(4) نفسه .

(5) عايدة العلى سرى الدين ، الحرب الباردة فى الخليج الساخن ، (بيروت : مكتبة بيسان للنشر والتوزيع والإعلان 1999) ، الطبعة الأولى ، ص 14 .

مع السعى الدائم لتشجيع المسؤولين المحليين على تنفيذ هذه البرامج.[1] كل هذا يتم فى إطار عمل غير رسمى وغير معلن ، مع مراعاة عدم تكوين تحالفات رسمية بين هذه الدول ، والاعتماد على معاهدات ثنائية تعقد بين الولايات المتحدة وكل دولة – على حدة – بهدف رفع القدرات العسكرية الأمريكية وتجهيزاتها الضرورية فى هذه المناطق .[2]

ومن خلال ما سبق يمكننا وصف هذه السياسة بأنها عبارة عن عقد اتفاقات مع الدول المحافظة– المعتدلة – الموالية للغرب فى منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ، بهدف تحييد الأخطار السوفيتية واحتواء التطلعات السوفيتية ، وتشكيل ما يسمى بـــ: قوس الاحتواء (Arc of Containment) عن طريق تقوية كل من : (إسرائيل ، مصر ، تركيا ، باكستان،السعودية ، الأردن) فى كافة المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية.[3]

وتم اختيار هذه الدول – بالتحديد – لما تشكله من أهمية إستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط لقدراتها الكبيرة ومواقعها المتميزة على الخريطة السياسية الدولية ، وسيطرتها على أهم الطرق البرية والممرات المائية مثل قناة السويس ومضيقى البوسفور والدردنيل وبحر العرب والبحر الأحمر ، وطرق التجارة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا .

وقبل الخوض أكثر وأكثر فى سياسة ريجان تجاه منطقة الخليج العربى وتحديداً تجاه كل دولة بعينها يتحتم علينا الإجابة على عدة أسئلة هامة جداً هى ماذا ورث ريجان من سياسة كارتر فى هذه المنطقة ؟ وهل سار ريجان على نفس نهج كارتر ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فلماذا ؟ وإذا كانت بلا فلماذا ؟ وكيف ؟

وهاك الإجابة :

حقيقة لقد ورث ريجان سياسات دبلوماسية وعسكرية محددة ومعلنة بوضوح من إدارة كارتر السابقة نحو منطقة الخليج العربى تمثلت فى النواحى الآتية :

---

(1) مجموعة من الباحثين ، حرب الخليج : غزو الكويت وتحريرها ، (دمشق : مركز الدراسات العسكرية ، 1992) ، إشراف : مصطفى طلاس ، ص 21 .

(2) إسماعيل صبرى مقلد ، " الإجماع الإستراتيجى فى الشرق الأوسط ... إلى أين تمضى الخطة الأمريكية؟ ، مجلة المجالس الكويتية ، 1982/12/25 ، ص 30 .

(3) إسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى ، ص 153 .

1. مبدأ كارتر .
2. قوات التدخل السريع .[1]
3. المواجهة مع الاتحاد السوفيتى .
4. الأزمات البترولية .
5. العلاقات مع إسرائيل .

أولا : بالنسبة لمبدأ كارتر :

وافقت إدارة ريجان على مبدأ كارتر – فكرة – ولكنها أبدت تحفظاتها عليه – تطبيقاً – ، وسعت إدارته لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ مع إدخال بعض التطورات اللازمة عليها ، الأمر الذى دعا البعض إلى التصريح بأنه إذا كان الفريق المتطرف فى إدارة كارتر بقيادة مستشار الأمن القومى زبغنيو بريزنسكى قد صاغ مبدأ التدخل فى الخليج العربى ، فإن فريق الجيوبولوتيك فى إدارة ريجان قد سعى لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ ، مع تطويره بالشكل اللازم .[2]

وبينما اعتبر كارتر منطقة الخليج العربى منطقة مصالح حيوية أمريكية يحق له التدخل فيها عسكريا إذا تعرضت للخطر ، اعتبر ريجان جميع بؤر الصراع فى العالم المهمة للمصالح الحيوية الأمريكية مناطق يحق لأمريكا التدخل عسكرياً فيها إذا لزم الأمر وليست منطقة الخليج العربى وحدها .

كما رأى ريجان ضرورة تصعيد القوة العسكرية الأمريكية ، واعتبارها الأساس الذى تقوم عليه السياسة الأمريكية ، وتمثل هذا التصعيد فى اختيار الجنرال ألكسندر هيج – القائد العام لقوات حلف الأطلنطى – وزيراً للخارجية الأمريكية .[3] زيادة ميزانية وزارة الدفاع وتقديم الدعم العسكرى للدول الحليفة ، عن طريق زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية وهى النقطة التى بدت واضحة فى خطاب ريجان أمام الكونجرس فى الخامس من أغسطس عام 1981 ، الذى حاول فيه

---

(1) Michael A. Palmer, Guardians of the Gulf : A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf 1833-1992, (New York : Free Press, 1992) , p.113.

(2) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، ص 59 .

(3) زهير شكر ، السياسة الأمريكية فى الخليج العربى " مبدأ كارتر " ، ص 215 .

إقناع أعضائه بالموافقة على بيع طائرات الأواكس للسعودية[1] ، معللاً هذه الموافقة بأنها جزء من الإستراتيجية الأمريكية فى منطقة جنوب غرب آسيا. إلى جانب زيادة عدد القواعد العسكرية الأمريكية وتمثلت هذه الزيادة فى نشر أمريكا لقواعدها على هيئة هلال من الجزر يمتد بين المحيطين الهادى والهندى عن طريق دييجو جارسيا فى المحيط الهندى والتى تستند على قاعدتين خلفيتين إحداهما فى الشاطئ الغربى لاستراليا والأخرى فى الشاطئ الشرقى لجنوب أفريقيا بحيث تكون هذه القواعد مثلثاً مرتكزاً على جزيرة دييجو جارسيا وينفرج ضلعاه ليحتضنان جميع أجزاء المحيط الهندى ، ويكمل هذا المثلث مثلث آخر يمثل خطاً للهجوم المتقدم وخطاً للدفاع الأول رأسه يتمركز حول سيناء ونقطة ارتكازه الخلفية عمان ومضيق باب المندب ، ويكمل هذا كله خط أمامى بمثابة خط إنذار مبكر يمتد من البحرين وتسنده من الخلف إسرائيل. [2]

وقد هدف ريجان من محاولاته المتكررة لزيادة عدد القواعد الأمريكية العسكرية فى منطقة الخليج العربى حل مشكلة النقل الإستراتيجى لبعد المسافة بين الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربى وللتدليل على هذه المشكلة يمكننا توضيح المدة اللازمة لنقل فرقة عسكرية أمريكية واحدة نقلاً جوياً من المدن المذكورة لاحقاً إلى قاعدة الظهران بالمملكة العربية السعودية مع مراعاة تجنب التحليق فوق العراق أو إيران أو سورية كالآتى :[3]

من قاعدة ...... إلى قاعدة الظهران	عدد الأيام
– دييجو جارسيا " المحيط الهندى "	27
– بربرة " الصومال "	14
– مومباسا " كينيا "	22
– مصيرة " عمان "	8
– أزمير " تركيا "	17
– تل أبيب " إسرائيل "	11
– رأس بناس " مصر "	10

(1) American Foreign Policy : Current Documents 1981, (Washington : Department of State, 1984), Document No : 400 , p. 809.

(2) خالد القاسمى ، الخليج العربى فى السياسات الدولية : قضايا ومشكلات ، ص 177 .

(3) مصطفى طلاس ، حرب الخليج ، ص 22 .

ثانيا : بالنسبة لقوات التدخل السريع :

- القيادة المركزية : **Centeral Command**

فى عهد الرئيس رونالد ريجان تحولت قوات التدخل السريع إلى (القيادة المركزية (CENTCOM)[1] وذلك فى الأول من يناير عام 1983 بهدف مراقبة الوضع السياسى فى الخليج العربى ومنطقة جنوب غرب آسيا والقرن الأفريقي ، واتخذت من قاعدة ماكدويل الجوية بفلوريدا مقراً دائما لها ، وتمتعت بجميع أنواع الأسلحة بهدف حماية المصالح الحيوية الأمريكية فى المناطق الثلاث المذكورة . [2]

وقد أعلن البنتاجون عن قيامها فى ديسمبر 1982 لحماية المصالح الأمريكية من أية تهديدات عسكرية فى المناطق المذكورة سابقاً ، وأعلن البنتاجون رسمياً عن دخول 19 دولة فى دائرة نفوذها ، وهذه الدول هى :(العراق – إيران – السعودية – الإمارات العربية المتحدة – قطر – البحرين – عمان – باكستان – أفغانستان – مصر – الأردن – كينيا – أثيوبيا – اليمن الشمالى – اليمن الجنوبى – الصومال – الكويت – أثيوبيا – جيبوتى). [3]

وتم تدعيم هذه القيادة الجديدة فى الفترة ما بين عام 1983 وعام 1988 بخمسين طائرة عملاقة من طراز B52 .[4]

وكعادة ريجان دائماً فى التوجه نحو إسرائيل أصدر أوامره بتجهيز المخازن الموجودة فى إسرائيل بجميع أنواع الأسلحة التى تحتاجها هذه القيادة الجديدة ووضعها تحت تصرفها فى أية لحظة.[5] الأمر الذى عد مؤشراً واضحاً على إدخال وإقحام إسرائيل فى الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة فى الخليج العربى .

---

(1) Elizabeth j . Gamlen, United States Strategic Policy toward the Middle East , p. 219.

(2) Barry M. Blechman and Edward N. Luttwak, International Sec urity Year book 1983, (London : Macmillan Press 1984), p. 151.

(3) سفيتلوف وآخرون، الروح العسكرية الأمريكية ، ص 58 .

(4) تمام البرازى ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية ، ص 89 .

(5) عبد الجليل مرهون ، المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية ، ص 61 .

هذا وقد أدت هذه القيادة الجديدة نفس مهام قوات التدخل السريع ، واستمرت على نفس سياستها وطبيعتها ، فالاختلاف لم يكن سوى اختلاف شكلى واسمى فقط لم يمس جوهر هذه القوات أبداً وبأية صورة من الصور .

وحاول ريجان إضفاء غطاء من الشرعية والشراكة الدولية فى سياسته العسكرية نحو منطقة الخليج العربى المتمثلة فى القيادة المركزية ، فبدأ فى محاولة إقحام دول أوروبا دول حلف شمال الأطلنطى فى هذه القوات وكان هذا الاتجاه الأمريكى الجديد يعنى أحد أمرين لا ثالث لهما أولهما ضرورة تعديل معاهدة حلف شمال الأطلنطى ، بحيث يتسع إطارها الجغرافى ليشمل منطقة الخليج العربى ، وذلك إلى جانب التزامها الأساسى فى أوروبا ، ولكن هذا الاتجاه لم يجد قبولاً لدى دول الحلف .[1] وثانيهما محاولة إدخال دول من خارج إطار الحلف فى العمليات العسكرية المنوطة بها قوات التدخل السريع.[2] وبدأت الولايات المتحدة فى التنسيق مع بعض الدول الأوروبية التى لها خبرة سابقة فى التعامل مع الخليج العربى كبريطانيا وفرنسا التى أبدت تجاوباً محدوداً فى تحمل عبء الدفاع العسكرى عن منطقة الخليج العربى.[3] بينما أعلنت بريطانيا استعدادها للمشاركة فى القيادة المركزية ، بهدف حماية المصالح الغربية فى منطقة الخليج العربى ، وقد جاء الإعلان عن هذه الموافقة على لسان رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر خلال مباحثاتها مع ريجان أثناء زيارتها للولايات المتحدة الأمريكية أواخر فبراير عام 1981. [4]

وفى منتصف عام 1984 ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن حلف شمال الأطلنطى قد وضع خططا للتعاون العسكرى مع أمريكا فى حال تدخلها عسكرياً فى الخليج العربي.[5]

---

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 490 .

(2) نفسه .

(3) نفسه .

(4) عمر إبراهيم الخطيب ، " الإنماء السياسى الخليجى فى إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربى " ، ص 200 .

(5) جريدة الوطن ، الكويت ، 1984/7/15 .

ثالثا : بالنسبة لمواجهة الاتحاد السوفيتى :

اتهمت إدارة ريجان سابقتها إدارة كارتر بالضعف والتردد فى مواجهة الخطر السوفيتى [1]. وجعلت هدفها الأول مواجهته عسكرياً فى أى مكان فى العالم ـــ ويأتى الخليج العربى على رأس هذه الأماكن بالطبع ـــ ، وفسر البعض هذه السياسة الأمريكية الجديدة بأنها تمثل عودة إلى إستراتيجية (الحربين ونصف) التى صبغت السياسة الخارجية الأمريكية فترة الخمسينيات والستينيات التى تعنى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لخوض حربين كاملتين كبيرتين ضد الاتحاد السوفيتى فى أوروبا والخليج العربى ونصف حرب ضده فى أى مكان آخر فى العالم [2]. وكانت إحدى هاتين الحربين قبل ذلك ضد الصين قبل أن ينجح نيكسون وكيسنجر فى كسب مودتها فترة السبعينيات[3].

ومع بدايات عهد ريجان تغيرت العقيدة العسكرية الأمريكية التى سادت فترة السبعينات وتضمنت فكرة أن الحرب النووية ضد السوفيت سوف تؤدى إلى انهيار الدولتين معاً لتصبح أكثر ميلاً نحو الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها كسب هذه الحرب ضد الاتحاد السوفيتى[4].

وأدركت إدارة ريجان أنه إذا سيطر السوفيت على منطقة الخليج العربى بالتحديد فإن موازين القوة الدولية ستختل وستتغير معادلاتها ، الأمر الذى من الممكن أن يؤدى إلى انهيار بعض التحالفات الغربية ، وربما انهيار بعض الأنظمة الموالية للولايات المتحدة ، مع تزايد فرص تحقيق الاحتمال الأخطر وهو ميل بعض دول المنطقة وبعض الدول الغربية نحو الاتحاد السوفيتى ، مما يشكل خطرا كبيراً وكارثة ضخمة تهدد المصالح الحيوية الأمريكية وأمن أمريكا القومى .

وقد حذر ريجان السوفيت مباشرة من خطورة توجهاتهم نحو منطقة الخليج العربى بقوله: (إذا تصرف السوفيت بطريقة غير حذرة فى الخليج ، فإنهم يخاطرون بمجابهة مع الولايات المتحدة ،

---

(1) عبد المهدى الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ص 54 .

(2) أمين هويدى ، لعبة الأمم فى الشرق الأوسط ، ص 73 .

(3) نفسه .

(4) Michael T. Klare , " Behind Desert Storm : The New Military Paradigm "' Technology Review, May 1991, USA, p. 31.

والاتحاد السوفيتى ليس مستعداً حتى الآن للدخول فى هذه المجابهة ، والتى قد تتحول لحرب عالمية ثالثة). [1]

ووجه ريجان تحذيراته تجاه دول الخليج العربى ، فحاول إقناعها بأن الخطر الذى يهددها هو الخطر السوفيتى ولا شيء سواه ، أنها حيث لن تستطيع مواجهة هذا الخطر إلا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية .

وحذر وزير الدفاع الأمريكى كاسبروانيبرجر فى خطابه أمام الكونجرس من الخطر السوفيتى بقوله : (إن السوفيت لا يبعدون بأكثر من أربعمائة ميل عن الشريان الحيوى للعالم الغربى فى الخليج كما أنهم فى طريقهم للاستيلاء عليه بهدف المشاركة فى حصص البترول أولاً والضغط على أوروبا ثانياً). [2]

وحث وزير الخارجية الأمريكية ألكسندر هيج الدول العربية على التصدى لهذا الخطر قائلا: (إن من مصلحة رؤساء الدول العربية المعتدلة التعاون مع الولايات المتحدة حتى يتمكنوا من مواجهة الخطر السوفيتى) . [3]

وجهز خبراء الدفاع الأمريكيون خطة عسكرية لمواجهة الخطر السوفيتى تتمثل فى تكثيف الوجود العسكرى الأمريكى على خط الدفاع الأول عن الخليج العربى الذى يمتد من تركيا إلى عمان مروراً بإسرائيل ومصر والسودان والصومال وكينيا متداخلاً مع الخط الثانى الذى يعبر المحيط الهندى حتى باكستان مروراً بقاعدة دييجو جارسيا، لمواجهة الخط الهجومى السوفيتى الذى يبدأ من أثيوبيا فاليمن مخترقاً خط الدفاع الأمريكى فى نقطتين هما أثيوبيا وعدن ، ويمتد هذا الخط الهجومى السوفيتى إلى الهند مستنداً على قاعدة عسكرية فى أفريقيا تقع فى مدغشقر. [4]

---

(1) فؤاد شهاب ، تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربى ، ص 76 .

(2) السيد زهرة ، " استراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن فى الخليج " ، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، أكتوبر 1981 ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ص 87 .

(3) جريدة الاتحاد ، أبو ظبى ، 1982/2/24 .

(4) عبد الجليل مرهون ، " المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية ، ص 60 .

رابعا : بالنسبة للأزمات البترولية :

استلم رونالد ريجان مقاليد الرئاسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت ارتفع سعر البترول فيه إلى 34 دولاراً للبرميل عام1981.[1] ويرجع هذا الارتفاع – أو لنقل القفزة – فى السعر فيما بين عام 1971 حيث كان سعر البرميل 2.18 دولاراً[2] وعام 1981 إلى أسباب عدة منها :

1- التزايد المستمر فى الطلب على النفط كمصدر للطاقة .
2- استغلال الدول المنتجة لعقد السبعينات فى تأميم شركاتها النفطية .
3- توابع قرار العرب حظر نفطهم فى عام 1973 .
4- قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام 1979 وتناقص المعروض من النفط الإيرانى .
5- قيام الحرب العراقية الإيرانية ، وتقلص إنتاج البلدين وتهديد آبار وطرق نقل البترول الخليجى .

وأدركت إدارة ريجان أنه يجب عليها البحث عن بلد منتج يضمن لها إنتاجاً وسعراً آمنا وثابتاً ، وبالفعل توجهت الإدارة نحو السعودية التى سبق لها المساهمة فى منع انهيار السوق البترولية عقب قيام الثورة الإيرانية ؛ ففى عام 1984 ومع ارتفاع سعر البرميل إلى ما يزيد عن ثلاثين دولاراً بدأت أمريكا فى التشاور مع الحكومة السعودية ، وقدمت دعماً للحكومة السعودية تمكنت بمقتضاه من خفض أسعار البترول .[3] وحينما وصل السعر فى عام 1986 إلى عشرة دولارات للبرميل.[4] عبر ريجان عن قلقه من هذا الانخفاض الذى ألحق الضرر والأذى بالصناعات النفطية الأمريكية . وأشارت وكالات الأنباء إلى أن السبب فى هذا الانخفاض الضخم يرجع إلى التراجع الكبير فى أسعار السوق الأمريكية نتيجة إغراق السوق بالإنتاج المتزايد من النفط.[5] لذا فقد ضغطت

---

(1) عبد الله القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، ص 418 .
(2) نفسه .
(3) Nozar Alaolmolki,The Persian Gulf in the twenty First Century, p.126.
(4) Ibid .
(5) جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، 1986/7/9 .

الحكومة الأمريكية على نظيرتها السعودية من أجل تثبيت السوق إنتاجاً وسعراً بصفتها الأولى على مستوى دول المنطقة .

وفى خلال زيارة نائب الرئيس ريجان جورج بوش إلى السعودية أواخر عام 1986 تم التوقيع على اتفاقية تثبيت السعر والإنتاج لتجنب إغراق السوق بالنفط ، وأوضح بوش للسعوديين أن إفراطهم فى الإنتاج سوف يعرض قيمة الصناعات النفطية الأمريكية للخطر ، الأمر الذى سيسبب تهديداً لاقتصاد أمريكا وأمنها القومى.[1]

وبينما ساد القلق بين رجال الحكومة الأمريكية نتيجة الخوف على النفط ، نظر بعض المفكرين الأمريكيين لهذه الأزمة على أنها السبيل الوحيد نحو التعجيل بقيام الثورة التكنولوجية التى لا تعتمد على النفط كمصدر للطاقة وهو ما سيؤدى حتما إلى انهيار قوة الأوبك وغطرسة الدول المنتجة للنفط .[2]

---

(1) هوشنك أمير أحمدى ، " سياسة إيران الإقليمية " ، مجلة شؤون الأوسط العدد 27 ، مارس 1994 ، بيروت، ص 10.

(2) Bruce Nassbaum, The World after Oil, (New York : Simon and Schuster, 1983), p. 63.

خامسا : بالنسبة للعلاقات مع إسرائيل :

وصل ريجان إلى سدة الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت بلغت فيه العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أعلى مدى لها من حيث التقارب والتجانس بين البلدين ، حيث تمكنت الولايات المتحدة من التوصل إلى حل سلمى للصراع المصرى الإسرائيلي بعد رعايتها لمفاوضات السلام التى توجها الطرفان — مصر وإسرائيل — بالتوقيع على اتفاقية كامب ديفيد فى عام 1978 ومن بعدها اتفاقية السلام الملحقة بها عام 1979 .

غير أن هذه الاتفاقية كانت السبب الرئيسى فى تردى العلاقات الأمريكية الخليجية العربية بشكل ملحوظ . وكعادة إسرائيل دائماً فى استغلال المواقف استغلت بعض التطورات الهامة جداً فى تدعيم توغلها وتدخلها فى منطقة الخليج العربى عن طريق مساعدتها للولايات المتحدة فى تنفيذ إستراتيجيتها هناك ، وتمثل سوء العلاقات الأمريكية الخليجية عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد ورفض دول حلف شمال الأطلنطى إدخال منطقة الخليج العربى ضمن نطاق مسؤوليتها الدفاعية والقلق الأمريكي من التحركات السوفيتية نحو منطقة الخليج العربى وتوجت هذه المساعى الإسرائيلية بتوقيع ميثاق التعاون الاستراتيجى المشترك بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية فى عام 1981م .

ميثاق التعاون الاستراتيجى المشترك :

وقع هذا الاتفاق من قبل أمريكا وإسرائيل فى نوفمبر من عام 1981 .[1] بهدف تقديم الضوء الأمريكى الأخضر لإسرائيل فى محاولاتها إقحام نفسها فى عملية تأمين الاستقرار فى منطقة الخليج العربى، وكذلك مساعداتها للولايات المتحدة عن طريق تقديم تسهيلات وقواعد بحجة أن الموجودة لدى أمريكا غير كافية . وقد حقق هذا الميثاق فائدة مشتركة للطرفين ، حيث ضمن لإسرائيل تواصل الدعم الأمريكى لها بالسلاح وبأحدث التطورات التكنولوجية فى المجال الحربى وأهم المعلومات الإستراتيجية لظروف ووضع جيرانها بالمنطقة ، وكذلك تعاظم أهميتها لدى القوة العظمى — أمريكا — ، بينما منح الولايات المتحدة دعما أكبر وقوة إضافية يمكنها من خلالها ردع الاتحاد السوفيتى ووقف زحفه وتوغله نحو المنطقة.[2] وقد وضح مدى وثاقة العلاقة بين أمريكا وإسرائيل

---

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 494 .

(2) المرجع السابق ، ص 495 ، 496 .

حينما صمتت الولايات المتحدة عن التعليق على غزو إسرائيل للبنان فى 4 يونيو 1982 ، وعدم مبالاتها بردود الأفعال الغاضبة من قبل حكام منطقة الخليج العربى - خاصة الكويت والسعودية - التى هدد ملكها فهد بن عبد العزيز قائلا : (على ريجان عمل أى شىء وتحمل المسؤولية إذا نفد صبر العرب).[1] كما أن الحكومة الأمريكية لم تبال - أيضاً - بتهديدات العرب بحظر البترول مرة أخرى وبسحب السعودية لودائعها فى البنوك والمصارف الأمريكية والمقدرة آنذاك بمائة مليار دولار.[2]

ونفس الأمر بالنسبة للكويت التى طالب أعضاء برلمانها حكومتهم بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع أمريكا ومنع تصدير البترول لها وكذلك سحب الأرصدة الكويتية من بنوكها ومصارفها.[3]

وخلال عام 1983 ظهر إلى الوجود ما يسمى بـــ (مخطط شارون)[4] الذى أشار إلى أهمية إسقاط ورقة الضغط البترولية باستخدام القوى العسكرية لاحتلال منابع النفط فى الخليج العربى عن طريق الأردن ، وحسم هذه المشكلة والقضاء عليها من جذورها نهائيا. [5]

---

(1) Hassan Ali Al Ebraheem, Kuwait and the Gulf, Small States and the International System, (Washington : Center for Contemporary Arab Studies, 1984), p. 63.

(2) Ibid .

(3) Ibid .

(4) نسبة إلى أرئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي – آنذاك – ورئيس الوزراء حاليا .

(5) أحمد عبد الحليم ، " دول الخليج والصراع " ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ص 59 .

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرؤية الأمريكية - :

مع نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات وقعت أحداث جسام هددت استقرار منطقة الخليج العربى ، وألزمت دوله بالبحث عن وسيلة آمنة تضمن لها تحقيق الاستقرار على أرضها ، وتنشد الوحدة بين أقطارها ، وتجمع أهدافها جميعاً ، مستندة فى ذلك كله على مقومات وأسس قوية تضمن لها تحقيق أهدافها ، تمثلت فى :

1- التاريخ الواحد الذى يجمع دول المنطقة وانحدار أبنائها من أصول عرقية واحدة .
2- تشابه أنظمة الحكم فيها .
3- المصير المشترك .
4- الدين الواحد واللغة الواحدة .
5- القيم والتقاليد والعادات المتوائمة — إن لم تكن المتطابقة-[1].
6- الوحدة فى مصدر الثروة " النفط " .
7- تشابه أنظمة الحكم وقيامها على فكرة توريث الحكم (التجانس السياسى) .[2]
8- العدو الواحد ، والحليف الواحد .[3]

أما الأحداث الجسام التى أشرت إليها سابقا فتتمثل فى :

أولا : قيام الثورة الإسلامية فى إيران وسقوط نظام الشاه ، وتحول الحكومة الجديدة عن الخندق الأمريكى وتبنيها لإستراتيجيات مخالفة للتى تبناها الشاه ، وما أعقب هذا كله من سعى إيراني لتصدير الثورة إلى أقطار المنطقة ، ودعمها للحركات السياسية المعارضة فى دول الخليج - وعلى رأسها المعارضة الشيعية - كل هذا دفع حكام المنطقة لمواجهة هذا الخطر الجديد والتوجه نحو

---

(1) جمال زكريا قاسم ، " مجلس التعاون الخليجى : دوافع تأسيسه ووقعه الدولى والإقليمي والعربى " ، بحث ضمن مجموعة بحوث ندوة " مجلس التعاون : وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك "، مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية ، 1993، جامعة الكويت،ص 45.

(2) أسامه عبد الرحمن ، " مجلس التعاون الخليجى : توجه نحو الاندماج أم نحو الإنفراط ؟ " مجلة المستقبل العربى العدد 218 ، ابريل 1997 ، بيروت ، ص 15.

(3) أقصد بالعدو الواحد إيران والعراق بأطماعهما المشتركة ، وبالحليف الواحد الولايات المتحدة الأمريكية رغم كل ما يقال !!.

تشكيل تجمع خليجى يقوى على التصدى للمحاولات الإيرانية التى بدأت فى زعزعة استقرار دول المنطقة.

ثانيا: قيام الاتحاد السوفيتى بغزو أفغانستان ، وما تبعه من انتقال الصدام الأمريكى السوفيتى إلى أرض المنطقة.

ثالثا: الإعلان عن مبدأ كارتر ، والتصريح الأمريكى السافر والصريح بإمكانية التدخل عسكرياً فى منطقة الخليج العربى فى أى وقت .!!

رابعا : قيام الحرب العراقية الإيرانية واشتعال المنطقة سياسيا وعسكريا ، ووضع دول المنطقة فى مأزق صعب حتم عليها تحديد موقفها الجماعى من هذا الصراع الكبير.

كل هذه العوامل دفعت دول المنطقة نحو إعادة بحث وضعها الأمنى ، واسترجاع ذاكرانها التوحدية التى غابت عنها لنصف قرن ، منذ أن شجعت بريطانيا فى ثلاثينيات هذا القرن فكرة إقامة اتحاد بين هذه الدول – الإمارات آنذاك – .

وبناء على هذا فإن المجلس – كما ذكر البعض – لم يولد من رحم هموم أمنية مجردة ولا بعيدا عن السياق التاريخى لحركة التفاعلات السياسية بين الدول الأعضاء المؤسسة له.[1] وأكد على صدق هذا الكلام وزير الدفاع والطيران السعودى الأمير سلطان بن عبد العزيز بقوله:(إن المتغيرات الإقليمية والدولية التى حدثت فى المنطقة ، تحتم علينا الآن أكثر من أى وقت مضى تكريس الجهود لوضع أسس العمل الجماعى الكفيلة بتأمين سلامة دول المجلس). [2]كما أوضح وزير الخارجية الكويتى الشيخ صباح الأحمد الصباح رفض دول المجلس الدخول فى أحلاف عسكرية ، أو تدخل أية دولة فى شؤونها بقوله : (إن المجلس أنشئ أصلا لرد وردع أى تفكير بالتدخل فى شؤوننا). [3]

وفى الرابع من فبراير عام 1981 اجتمع وزراء خارجية دول (السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان) فى الرياض لوضع أساس قيام مجلس التعاون الخليجى [4]

وفى مايو عام 1981 عقدت أول قمة لرؤساء دول الخليج العربى فى أبو ظبى ، والتى عبر بيانها الختامى الصادر فى السادس والعشرين من الشهر نفسه عن تصور دول المجلس لأمنها الداخلى ،

---

(1) عبد الجليل مرهون ، " الأمن في الخليج : حركة التفاعلات الإقليمية " ، ص 40 .

(2) جريدة النهار ، بيروت ، 1982/1/26 .

(3) جريدة القبس ، الكويت ، 1981/3/19 .

(4) عمر إبراهيم الخطيب ، مرجع سابق ، ص 169 .

حيث جاء في البيان : (يؤكد أصحاب الجلالة والسمو رفضهم المطلق لأى تدخل أجنبى فى المنطقة مهما كان مصدره ، ويطالبون بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية ، لما فيه مصلحة المنطقة ومصلحة العالم أجمع).[1]

أما الرؤية الأمريكية لهذا المجلس — أو لنقل ردة الفعل الأمريكية على قيامه — فقد تمثلت فى محاولة الولايات المتحدة الاستفادة من العلاقات التقليدية والجسور الاقتصادية بينها وبين دول المجلس فبدأت فى التعامل معه كمنظمة إقليمية لها وزنها وثقلها السياسى ، وكثفت من عقد اجتماعات بين وزراء خارجيتها والأمين العام لهذا المجلس.[2] وأكدت على دعمها لهذا المجلس وتأييدها له واقتناعها بالأسس التى قام عليها ، فقد صرح سفير أمريكا السابق بالسعودية جيمس أكينز (أن هذا المجلس هو أقرب صور الوحدة العربية إلى النجاح والوحدة والاندماج).[3]

ورأى البعض أن مباركة أمريكا لقيام هذا المجلس إنما تنبع من اتفاقه مع خططها وإستراتيجيتها فى المنطقة ، ورغبتها فى النأى بمنطقة الخليج العربى بعيدا عن العالم العربى ، حتى يمكنها الاستمرار فى هيمنتها عليه ، وخوفاً من تلاحم المورد النفطى مع باقى الموارد فى العالم العربى ، مما يحقق قوة اقتصادية عربية قد تؤدى إلى قوة سياسية ربما تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة.[4]

وراجت بعض المزاعم فى الغرب بأن هذا المجلس يخدم وإلى حد كبير الإستراتيجية الغربية فى المنطقة وهو ما أكده سفير فرنسا السابق فى السعودية جورج دوبوتييه بقوله : (إن مجلس التعاون الخليجى هو حليف العالم الحر).[5]

وقد أكد ريتشارد مورفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا خلال زيارته للكويت والسعودية فى أبريل من عام 1986 على أن الولايات المتحدة تعتبر مجلس التعاون الخليجى خط الدفاع الأول عن المصالح المشتركة فى المنطقة.[6]

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982) ، الطبعة الأولى ، ص 726 .

(2) جمال زكريا قاسم ، مجلس التعاون الخليجى ، ص 58 .

(3) أسامة عبد الرحمن،عرب الخليج فى عصر الردة ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، 1995) ، ص 89 .

(4) المرجع السابق ، ص17 .

(5) المرجع السابق ، ص 22 .

(6) جريدة القبس ، الكويت ، 1986/4/6 .

وحقيقة الأمر أن أمريكا قد أيدت قيام هذا المجلس بهدف تحقيق هدفين هامين جداً هما الرد على التدخلات السوفيتية فى المنطقة ، ومحاولة التصدى للمحاولات السوفيتية التي تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة – عامة – والنفطية – خاصة– .[1] وهى النقطة التى حاول وزير الخارجية الكويتية نفيها خلال لقائه بوزير الخارجية السوفيتية أندريه جروميكو فى شهر مايو 1981 بقوله : (إن المجلس ليس له أية علاقة بالصراع الدائر الآن ما بين المعسكرين الكبيرين ، فمن أهم أهدافه إبقاء المنطقة نظيفة من أى تواجد أجنبى عسكرى على أرضها)[2] بالإضافة إلى استغلال الصراع العسكرى الدائر فى المنطقة المتمثل فى الحرب العراقية الإيرانية فى الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية أكبر فى المنطقة ، ودفع دول المجلس نحو شراء كميات هائلة من الأسلحة الأمريكية ، الأمر الذى سيؤدى إلى طلب دول المنطقة استقدام خبراء ومدربين عسكريين أمريكيين وإرسال بعثات للتدريب فى الولايات المتحدة ، وما يستتبع كل هذا من تبعية عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية .

– العلاقات الأمريكية الخليجية أثناء ولاية ريجان :

يمكننا تحديد طبيعة وهوية هذه العلاقة من خلال رصد الاتصالات واللقاءات والصفقات المختلفة بين الطرفين ، علماً بأننا لن نتطرق إلى علاقات الولايات المتحدة مع كل من العراق وإيران وذلك للحديث عنها – تفصيلا – عند التعرض للحرب العراقية الإيرانية والسلوك الأمريكى حيال طرفى الحرب ،وكذلك سنتجنب الحديث عن موافقة أمريكا على حماية ناقلات البترول الكويتية ورفع أعلامها عليها – عند الحديث عن العلاقات الأمريكية الكويتية – باعتبار هذه المسألة – رفع الأعلام الأمريكية – جزءا لا يتجزأ من أحداث الحرب العراقية الإيرانية والسلوك الأمريكى أثناء اشتعالها ، وهو ما سيتم التعرض له تفصيلاً.

كما أننى سأتجنب التعرض لطبيعة العلاقات الأمريكية مع دولتى قطر والإمارات العربية المتحدة خلال فترة حكم ريجان ، لعدم وجود أحداث هامة تميز هذه العلاقات في ضوء المصادر التي أتيحت لي. ونبدأ حديثنا عن العلاقات الأمريكية الخليجية أثناء ولاية ريجان ، باستعراض العلاقات الأمريكية السعودية باعتبارها الأثقل وزناً والأكبر حجمًا .

---

(1) محمد السعيد إدريس ، " دور الأمن والتعاون العسكرى فى تطور مجلس التعاون الخليجى ككيان إقليمى ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 215 ، يناير 1997 ، بيروت ، ص 54 .

(2) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، ص 502 .

أولا : العلاقات الأمريكية السعودية :

تميزت العلاقات الأمريكية السعودية أثناء ولاية الرئيس ريجان بالحميمية الشديدة والخصوصية الواضحة ، فقد أولى ريجان عناية فائقة بعلاقته بالسعودية وحرصاً واضحا على حماية أمنها وضمان استقرارها لكونها الحليف الأكبر والأهم فى منطقة الخليج العربى بعد فقدان الحليف الرئيسى – إيران – وهى النقطة التى أشار إليها ريجان بنفسه فى أكتوبر 1981 بقوله : (لن نسمح بأن تكون السعودية إيران ثانية ، وبالنسبة للسعودية فإن العالم الحر كله - وليس أمريكا فقط – لن يسمح بأى تغيير فيها) .[1]

وعلى مستوى العلاقات الدبلوماسية ، فقد شهدت هى الأخرى تحسناً ملموساً بعد فترة فتور فى العلاقات المشتركة بين البلدين أثناء ولاية كارتر وفى الفترة الأولى لرئاسة ريجان.[2] ففى فبراير 1985 وفى بداية الفترة الرئاسية الثانية لريجان قام الملك فهد بن عبد العزيز بزيارة رسمية لواشنطون استهدفت تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين.[3] وتعد زيارة فهد هذه هى الأولى لملك سعودى منذ لقاء الملك عبد العزيز وفرانكلين روزفلت قبل أربعين سنة وبالتحديد فى فبراير 1945 .[4]

وضمن الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسؤولى البلدين زار جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى السعودية فى أبريل 1986 .[5]

وفى 17 أكتوبر 1987 زار وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز جدة والتقى الملك فهد.[6]

(1) عبد الرحمن النعيمى ، الصراع على الخليج العربى ، ص 99 .
(2) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1985/2/10 .
(3) نفسه .
(4) جريدة عكاظ ، السعودية ، 1985/2/20 .
(5) جريدة السياسة ، الكويت ، 1986/4/6 .
(6) American Foreign Policy : Current Documents 1987, (Washington : Department of State, 1988), Document No : 286, p. 457.

وبعدها بنحو ثلاثة أيام فقط قام ولى العهد السعودى الأمير عبد الله بن عبد العزيز بزيارة للولايات المتحدة التقى خلالها الرئيس ريجان ونائبه بوش ، وتباحثوا فى مسألة العلاقات المشتركة بين البلدين ومحاولة تقويتها.[1]

وعلى مستوى العلاقات العسكرية ، فقد أولى ريجان اهتماماً خاصاً بالسعودية حيث كان أول قرار سياسى اتخذه ريجان هو الإعلان يوم 6 مارس 1981 عن اعتزام الولايات المتحدة بيع معدات عسكرية إلى السعودية رفض بيعها فى زمن الرئيس كارتر.[2] وكانت هذه المعدات عبارة عن بعض الأجهزة لتدعيم قدرات القاذفات المقاتلة وعدد من الصواريخ ومن طائرات الاستكشاف. [3]

وفى أبريل 1981 أقر مجلس الأمن القومى برئاسة نائب الرئيس – جورج بوش – حيث كان ريجان فى المستشفى – بيع طائرات الأواكس للسعودية ، ورفع الأمر للكونجرس.[4]

وفى 15 أبريل 1981 طلب ريجان من الكونجرس الموافقة على بيع خمس طائرات أواكس الرادارية للسعودية ، ولكن طلب ريجان هذا لاقى معارضة قوية من أعضاء الكونجرس . [5]

واستغرق النقاش حول هذه الصفقة ستة أشهر خوفاً على أمن إسرائيل ، التى تم مراضاتها بصفقات مماثلة وقروض بقيمة 200 مليون دولار وسرب إضافى من طائرات إف 15.[6]

---

(1) American Foreign Policy : Current Documents 1987, Document No : 287, p 458 .

(2) التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط ، إعداد مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب ، ترجمة : بنية الجزائرى ، (عمان : دار الجليل النشر ، 1984) الطبعة الأولى ، ص 66 .

(3) ألكسندر . هيج ، تحذير ... الواقعية ... ريجان والسياسة الخارجية ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات 1992) ، سلسلة كتب مترجمة ، رقم 804 ، ص 177.

(4) ستيفان جروبارد ، حرب السيد بوش " مغامرات فى سياسات الوهم " ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1992) ، ترجمة : خالد أيوب وعبد الرحيم الفرا ، مراجعة ، على رمان ، الطبعة الأولى ، ص 48.

(5) التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط ، ص 67.

(6) Dan Tschirgi, The American Search for Mideast Peace, (Cairo : The American University in Cairo Press, 1991), First Published , p. 150.

وفى أول أكتوبر عام 1981 وفى مؤتمر صحفى صرح ريجان مبرراً رغبته فى بيع هذه الطائرات للسعودية قائلا : (من المحال أن نقف موقف المتفرج ونرى السعودية وقد استولى عليها أى فرد قد يمنع تدفق النفط إلينا).[1]

وفى اليوم نفسه قدم وزير الخارجية ألكسندر هيج مذكرة إلى لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس أوضح فيها القيود التى سيتم وضعها على هذه الطائرات المبيعة للسعودية ضماناً لأمن إسرائيل وتمثلت هذه القيود فى:

1) يقتصر استخدام الطائرات على المهام الدفاعية فقط دون الهجومية .

2) تحتفظ أمريكا بمعلومات تشغيل أنظمة هذه الطائرات .

2) سيكون لأمريكا تواجد مستمر ومؤثر فى أماكن تشغيل الطائرات نظراً للعجز الواضح فى صفوف الطيارين السعوديين .

3) لن تخرج عمليات الأواكس خارج المجال الجوى السعودى .

4) جميع بنود الصفقة ستوافق عليها أمريكا أولاً،وقبل سنة من وصول الأواكس للسعودية [2]

هذا وقد أرسلت الولايات المتحدة مع هذه الطائرات قرابة الأربعمائة خبير عسكرى وفنى إلى السعودية .[3]

وفى 28 أكتوبر 1981 أعلنت لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس موافقتها على هذه الصفقة بنسبة تصويت بلغت 48:52 صوتاً . [4]

وبلغت تكلفة هذه الصفقة ستة مليارات دولار للطائرات الخمس ،[5] التى سوف تصل إلى السعودية مطلع عام 1985. [6]

---

(1) مايكل بالمر ، حراس الخليج ، ص 120 .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1981, (Washington: Department of State, 1984), Document No : 406, p. 817.

(3) إدوارد ريس ، التوسع الأمريكى فى الخليج ، ص 241 .

(4) American Foreign Policy : Current Documents 1981, Document No : 414, p. 826.

(5) إدوارد ريس ، المرجع السابق .

(6) نفسه .

وفى منتصف عام 1984 أثيرت قضية بيع الأسلحة الأمريكية للسعودية مرة أخرى ، ووقف ريجان مع الطلب السعودى للمرة الثانية ، وذلك عندما تزايد الهجوم الإيرانى على ناقلات البترول السعودية والكويتية تحديداً .[1] فأرسل ريجان رسالة لفهد يؤكد فيها دعمه للسعودية فى أية مواجهة عسكرية مع إيران ، فرد فهد عليه برسالة عن طريق سفيره بواشنطون الأمير بندر بن سلطان يطلب فيها شراء صواريخ مضادة للطائرات من طراز(ستينجر) .[2] ولكن الكونجرس أخذ يعرقل الصفقة فاستعمل ريجان صلاحياته الخاصة وسلطاته الدستورية ، وتمت الموافقة على الطلب السعودى ، وحصلت السعودية على أربعمائة صاروخ.[3] وأبلغ ريجان الملك فهد بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تضع شروطا أبداً على أصدقائها !!.[4]

بقى أن نذكر أنه فى فبراير عام 1982 اتفق الطرفان – السعودية وأمريكا – على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لتنسيق المواقف بينهما بهدف تعزيز الخطط التطبيقية للإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة . [5]

وفى خطاب وزير الدفاع الأمريكى كاسبروانيبرجر فى 9 فبراير 1982 أمام العاهل السعودى خالد بن عبد العزيز بالظهران ، أوضح أن هذه اللجنة المشتركة أسست بهدف تحقيق مصالح الدولتين والتعاون المشترك بينهما ، وكذلك لتقديم الدعم والعون العسكرى والاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى وباقى الدول العربية.[6]

---

(1) Washington Post, 31/5/1984.

(2) بوب وودورد ، الهدف " الشرق الأوسط ، ص 306 .

(3) نفسه .

(4) نفسه .

(5) إسماعيل صبرى مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى ، ص 182 .

(6) American Foreign Policy : Current Documents 1982, (Washington : Department of State, 1985), Document No : 430, p. 892.

ثانيا : العلاقات الأمريكية الكويتية :

تميزت العلاقات الأمريكية الكويتية أثناء ولاية الرئيس ريجان وحتى قرب نهايتها باضطراب وتوتر شديدين وصلا بها إلى حافة العداء . وقد وصفت الكويت فى بعض الأحيان بأنها المعارض الأكبر للسياسات الأمريكية فى منطقة الخليج العربى.[1] وبأنها الداعى الأول لإقامة علاقات بين الدول الاشتراكية ودول الخليج[2] ووصل الأمر بالبعض إلى وصف الكويت بأنها الدولة المعادية للدور الأمريكى فى الخليج العربى[3] ولم تكن هذه الأوصاف من قبيل المبالغة بل أكدتها تصريحات المسؤولين الكويتيين الذى هاجموا السياسة الأمريكية كثيراً حين وصفوها بأنها خرجت عن كل معقول — على حد تعبير وزير الخارجية الكويتية – [4] .

ولم يكن هذا العداء على المستوى الرسمى فقط ، بل امتد ليشمل الأوساط الشعبية الكويتية التى طالبت بمقاطعة الولايات المتحدة من كل النواحى بدءاً من منع الرحلات الجوية منها وإليها وعدم شراء المنتجات الأمريكية، وصولاً إلى مقاطعة الأغانى والمسلسلات الأمريكية.[5]

وربما أثر هذا السخط الكويتى العام على قرارات الكويت السياسية وخطابها السياسي . ففى أغسطس من عام 1983 رفضت الكويت الموافقة على تعيين السفير الأمريكى الجديد بها براندون جروف خلفاً للسفير فرانسو ديكمان لكونه كان يعمل قنصلاً أمريكياً بالقدس .[6] وحاولت الإدارة الأمريكية الضغط على الحكومة الكويتية كى تثنيها عن موقفها دون جدوى ، فقامت أمريكا بتعيين مسؤول مؤقت بالسفارة الأمريكية يدعى فيليب جريفين فى الفترة ما بين أغسطس 1983 إلى سبتمبر 1984 وهو تاريخ تعيين السفير الدائم لها بالكويت أنتونى سيسل أيدن.[7]

---

(1) جريدة القبس ، الكويت ، 1984/6/20 .

(2) نفسه .

(3) جريدة الوطن ، الكويت ، 1984/6/6 .

(4) جريدة الرأى العام ، الكويت 1981/10/27 .

(5) جريدة القبس ، الكويت ، 1982/8/21 .

(6) Chookiat. P , US Kuwaiti Relations 1961 : 1992, p. 245.

(7) Ibid , p. 248.

يذكر أنه فى مارس من العام 1983 اتخذ وزير العدل الأمريكى جيمس وات قراراً بعدم السماح لشركة سانتافى الدولية التى اشترتها الكويت قبل ذلك[1] باستئجار أراض أمريكية للعمل فى مجال الطاقة والتعدين والتنقيب عن البترول فى الأراضى الأمريكية ، ومنعها أيضاً من الحصول على عقود عمل لها بدعوى أن الكويت تمارس تمييزاً واضحاً ضد شركات النفط الأمريكية كما أن أهلها يقاطعون المنتجات الأمريكية.[2]

وبعد غزو الولايات المتحدة لجزيرة جرينادا فى 25 أكتوبر من العام نفسه[3] أبدت حكومة الكويت اعتراضها الرسمى على لسان وزير خارجيتها على غزو أمريكا لهذه الجزيرة.[4] حيث عبر وزير خارجية الكويت عن استياء بلاده من هذا التصرف الذى لا ترى فيه دولته أى أساس قانونى ، كما أنه يخالف نص وروح ميثاق الأمم المتحدة . واعتبر هذا الغزو ظاهرة خطيرة.[5]

أما على صعيد العلاقات العسكرية بين البلدين ، فلم تخل هى الأخرى من توتر أكثر وضوحاً. ففى عام 1980 تقدمت الكويت بطلب للولايات المتحدة الأمريكية لشراء صواريخ مضادة للطائرات من طراز (ستينجر) بقيمة تبلغ 82 مليون دولار ، ولكن الكونجرس رفض هذا الطلب خوفاً على أمن إسرائيل .[6] لكن وزير الخارجية الكويتية علق على هذا المبرر بقوله : (إن الكويت لا تريد هذه الصواريخ لحرب إسرائيل ، ولكنها تريدها للدفاع عن نفسها عند الضرورة).[7] وفى أبريل من عام 1984 تقدمت الكويت بطلب رسمى للإدارة الأمريكية بخصوص شراء صواريخ

---

(1) اشترت الكويت هذه الشركة بمبلغ اثنين ونصف مليار دولار دفعت نقداً للولايات المتحدة . ويمكننا أن نتصور حجم الخسارة التى لحقت بالكويت من جراء هذا القرار، للمزيد انظر : جريدة الرأى العام ، الكويت ، 3/12/ 1983 .

(2) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1983/3/19 .

(3) يورى جفوزديف ويورى ألكسندروف ، جرينادا : الإرهاب الأمريكى يتصاعد .. وثائق ووقائع وتعليقات ، (موسكو ، وكالة نوفوستى للنشر ، 1984) ، ص 5 .

(4) جزيرة جرينادا تقع فى البحر الكاريبى أقصى جنوب مجموعة جزر الإنتيل الصغرى إلى الشمال من فنزويلا وترينداد ، وعاصمتها سانت جورج ، للمزيد انظر : غانم سلطان ، جزر العالم : أمثلة وتطبيقات من بحار العالم ومحيطاته ، (الكويت : دار الفلاح للنشر والتوزيع ، 1988) ، الطبعة الأولى ، ص 189 وما بعدها.

(5) غانم سلطان ، جوانب من شخصية الكويت : دراسة فى الموقع والأهمية الاقتصادية والدور السياسى ، (الكويت : مؤسسة على الصباح للنشر والتوزيع ، 1990) ، ص 123 .

(6) عبد الرضا أسيرى ، الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة ، ص 202 .

(7) المرجع السابق ، ص 203 .

ستينجر ، وجاء الطلب الكويتي متزامنا فى التوقيت نفسه مع الطلب السعودى بخصوص نفس الشأن – صواريخ ستينجر – لكنه بينما تمت الموافقة على الطلب السعودى رفض الطلب الكويتي فى آن واحد.!! [1]

وفى أثناء زيارة وزير الدفاع الكويتي لواشنطون أواخر مايو 1984 كررت الكويت طلبها لشراء هذه الصواريخ ولكن الطلب رفض مرة أخرى .[2] وقد أعربت الكويت عن أسفها للقرار الأمريكى على لسان وزير دولتها لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز حسين .[3] وردت الكويت بتوقيعها صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي – كنوع من التعبير عن غضبها من الرفض الأمريكى – وحفاظاً على توازنها فى علاقاتها مع البلدين.[4]

وقد وقع اتفاقية التسليح هذه وزير الدفاع الكويتي سالم الصباح ، وبلغت قيمة الصفقة 300 مليون دولار .[5]

وقد لخصت الأسباب الرئيسية لرفض أمريكا الموافقة على الطلب الكويتي فى الآتى :

1) رفض الكويت تعيين القنصل الأمريكى بالقدس سفيراً لأمريكا بالكويت .
2) إدانة الكويت لطبيعة العلاقة بين أمريكا وإسرائيل .
3) قلق الولايات المتحدة من أعداد الفلسطينيين الكبيرة بالكويت ، التى تمثل نسبة 43% من مجموع سكان الكويت – آنذاك – .
4) سوء العلاقات الكويتية السعودية – الحليف الرئيسى للولايات المتحدة بالمنطقة[6].

---

(1) تمام البرازى ، أمريكا والعرب : شاهد عيان 1983 : 1990 ، (بيروت : دار الجيل ، 1992) ، الطبعة الأولى ، المجلد الأول ، ص 57 .

(2) Chookiat .P, op. cit., p. 253.

(3) جريدة الأنباء ، الكويت 1984/6/21 .

(4) جمال على زهران ، " الدور الروسى فى توازن أمن الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، أكتوبر 1995 ، مؤسسة الأهرام ،القاهرة ، ص 48 .

(5) جريدة الوطن ، الكويت ، 1984/9/13 .

(6) محمد الرميحى ، " العلاقات الكويتية الأمريكية : حالة سوء إدارة " ، جريدة الوطن ، الكويت ، 1984/9/4 .

وعلى الرغم من كل ما سبق فان الاتصالات الكويتية الأمريكية لم تنقطع – خاصة فى المجال العسكرى – فقد تقدمت الكويت عام 1984 بطلب للولايات المتحدة لإنشاء مدرسة لتعليم الطيران بالكويت بإشراف أمريكى كما أرسلت الكويت 150 طياراً لتعلم الطيران بأمريكا بتكلفة بلغت 78 مليون دولار .[1]

وفى الخامس من ابريل عام 1986 وصل إلى الكويت ريتشارد مورفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، ولحقه جورج بوش نائب الرئيس الأمريكى فى زيارة استهدفت دعم العلاقات المشتركة بين البلدين.[2]

وفى أوائل عام 1988 أرسلت الكويت ثلاثة آلاف عسكرى كويتى بنسبة تصل إلى 15% من مجموع أفراد الجيش الكويتى للاشتراك فى تدريبات البنتاجون العسكرية.[3] وبعد ذلك قدمت الكويت فى مايو 1988 طلباً للولايات المتحدة لشراء أربعين طائرة ذات محركين تبلغ قيمة الواحدة منها 17 مليون دولار .[4]

وفى التاسع من يوليو عام 1988 سافر إلى واشنطون ولى العهد الكويتى الشيخ سعد العبد الله الصباح فى زيارة استمرت أسبوعاً بدعوة من ريجان نفسه[5]، الذى قال لولى العهد الكويتى : ' إن بلادكم أصبحت مثالاً يحتذى به فى مقاومة الإرهاب[6] ، فكل الأمريكيين يحيون صمودكم وصلابتكم وتصميمكم '.[7] يذكر أن هذه الزيارة هى أول زيارة رسمية على هذا المستوى لمسؤول كويتى منذ إحدى وعشرين سنة – أى منذ زيارة الشيخ صباح السالم الصباح فى نوفمبر 1968 ولقائه بالرئيس جونسون والرئيس المنتخب نيكسون.[8]

---

(1) Abdul Reda Asiri, Kuwait's Foreign Policy, p. 82.

(2) جريدة القبس ، الكويت ، 1986/4/6 .

(3) Abdul Reda Asiri, loc. cit.

(4) New York Times , 12/5/1988.

(5) غانم سلطان ، جوانب من شخصية الكويت ، ص 122.

(6) يبدو أن هذه الكلمة – الإرهاب – جزء أصيل لا يتجزأ من الخطاب السياسى الرسمى الأمريكى وليست وليدة هذه الأيام – كما يعتقد البعض – ولكنها قبل ذلك كانت أمراً تستنكره الإدارة الأمريكية فقط غير أنها تحولت بمرور الوقت إلى مبرر أو ذريعة لتحريك الجيوش الأمريكية لسحق أية دولة أو حتى جهة تخرج عن الخط الأمريكى وتهدد المصالح الأمريكية .

(7) المرجع السابق ، ص 136.

(8) جريدة الأنباء ، الكويت ، 1988/7/4.

وقد استهدفت هذه الزيارة الضغط على الولايات المتحدة – الكونجرس تحديداً – من أجل الموافقة على صفقة أسلحة كبرى للكويت بقيمة تبلغ 1.9 مليار دولار ، تشمل طائرات وصواريخ تبدأ فى الوصول للكويت – فى حال الموافقة – تباعاً بدءاً من عام 1991.[1]

وبالفعل تمت الموافقة على الصفقة خوفاً من تكرار الرفض مرة أخرى بعد عامى 1980 ، 1984 ، ومن ثم توجه الكويت نحو روسيا أو بريطانيا أو فرنسا ، فى وقت بدأت فيه علاقات البلدين فى التحسن بعد تعاونهما المشترك فى عملية رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية التى سوف يأتى ذكرها بالتفصيل .

ثالثًا : العلاقات الأمريكية البحرينية :

تحتفظ البحرين بعلاقة جيدة جداً مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فعلى أرضها توجد قاعدة الجفير البحرية المهمة جداً ، كما أنها تحفظ للولايات المتحدة موقفها الداعم لها عند مطالبتها بالاستقلال والانضمام للأمم المتحدة ، وكذلك مساعدتها لها فى التصدى للأطماع الإيرانية فيها — وإن تم كل هذا على حساب أشياء أخرى.

وبناء على هذه الخصوصية فى العلاقة تمتعت البحرين بمعاملة خاصة من قبل الولايات المتحدة بما فى ذلك التعاملات العسكرية مثل اشتراكها فى المناورات ومدها بالأسلحة الأمريكية التى قدرت احدى صفقاتها عام 1982 ب 180 مليون دولار . [2]

وفى عام 1987 وعلى الرغم من معارضة الكونجرس — بضغط من اللوبى الإسرائيلي– لطلب البحرين صواريخ مضادة للطائرات من طراز (ستينجر) وعدد من المنصات لإطلاقها.[3] فان إدارة ريجان أصرت على بيع الأسلحة المطلوبة من قبل الحكومة البحرينية ، وبررت إصرارها هذا على لسان مساعد ريجان للشؤون الصحفية فيتزوتر فى الثانى من ديسمبر عم 1987 بقوله :

' إن البحرين صديقة لأمريكا منذ نحو أربعين سنة ، والولايات المتحدة دائماً ما تدعمها ضد التهديدات الإيرانية التى تهدد المصالح الأمريكية،ويجب علينا ألا ننسى وجودنا البحرى فيها' .[4]

---

(1) Abdul Reda Asiri, op. cit., p. 83.

(2) جريدة الوطن ، الكويت ، 1982/10/6 .

(3) تمام البرازى ، العرب وأمريكا ، ص263 .

(4) American Foreign Policy : Current Documents 1987 , (Washington : Department of State , 1988 , Document No : 252 , p. 416 .

رابعاً : العلاقات الأمريكية العمانية :

تعد علاقتهما معاً إحدى الصور الأكثر تميزا فى العلاقات المشتركة بين أمريكا ودول المنطقة. وظهر هذا جلياً بتوقيع البلدين على اتفاقية التعاون الأمنى فى يونيو 1981 ، وكذلك مجاهرة السلطان قابوس ومسؤوليه فى أكثر من مناسبة بالتسهيلات الممنوحة من قبلهم للولايات المتحدة كما تمت الإشارة إلى هذه النقطة سابقا .

وفى عهد ريجان وخلال زيارة السلطان قابوس لواشنطون فى الفترة ما بين 11 : 14إبريل من عام 1983 ، قدمت عمان تسهيلات إضافية للولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها ، بينما قدمت أمريكا دعماً فنياً لعمان.[1]

وقد زار جورج بوش ــ نائب الرئيس ريجان ــ عمان مرتين خلال حكم ريجان فى مايو 1984 وإبريل 1986 بهدف تنمية العلاقات بين البلدين ودراسة وضع وجدوى المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لعمان .[2]

واستمرت هذه العلاقة المتميزة خلال فترتى رئاسة ريجان للولايات المتحدة الأمريكية ، و لم تهتز علاقات البلدين معاً رغم كل التطورات التى أصابت المنطقة خلال هذه الحقبةــ حقبة الثمانينات وقبلها بقليل[3] .

هذا وقد استمر ريجان فى تطبيق سياسة تجاه دول الخليج العربى تعتمد على تدعيم علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالدول المتحالفة معها فى هذه المنطقة من خلال مد يد العون تجاهها وتقديم جميع أشكال المساعدة إليها ، ولعل مما زاد من فرص استمرار وبقاء هذه السياسة اشتعال الحدث الأكثر خطورة على استقرار هذه المنطقة فى تاريخها الحديث والمعاصر وأعنى بهذا الحدث قيام

---

(1) Trevor Mostyn , Major Political Events in Iran , Iraq and the Arabian Peninsula 1945 : 1990 , p. 202.

(2) Ian Skeet, Oman : Politics and Development, p. 86.

(3) جدير بالذكر أن عمان هى الدولة الخليجية الوحيدة التى أعلنت تأييدها لاتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام الملحقة بها بين مصر وإسرائيل تحت الرعاية الأمريكية و لم تعترض عليها مثلما فعلت باقى دول المنطقة ، كما أنها بالطبع لم تقطع علاقتها الدبلوماسية مع مصر خلال العشر سنوات 1979 : 1989 التى قطعت خلالها باقى دول المنطقة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .

الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وهى الحرب التى فرضت على دول المنطقة - ومعها طرفى النزاع - سياسة تقوم على بناء علاقة أكثر تميزاً مع الولايات المتحدة الأمريكية حرصاً من هذه الدول على ضمان أمنها واستقرارها الذى لم يكن فى مقدورها أن تحافظ عليه بمفردها دون مساعدة فلجأت على الفور للولايات المتحدة الحليف الأكبر كى تحميها ، وبطبيعة الحال فإن الولايات المتحدة لم يكن بوسعها أن ترفض هذا الطلب الذى سيمكنها من تدعيم موقفها وتثبيت أقدامها وحماية مصالحها أكثر وأكثر فى هذه المنطقة فائقة الأهمية الإستراتيجية من خلال مجموعة من المواقف والتصرفات أقدمت عليها أمريكا خلال سنوات الحرب الثمانى ، وهو ما سيتضح جلياً من خلال عرضنا للسلوك الأمريكى تجاه طرفى الحرب بين صفحات الفصل القادم .

(الفصل السادس)

الحرب العراقية الإيرانية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية

(مقدمات الغزو العراقى للكويت)

2 أغسطس 1990

الحرب العراقية الإيرانية : (1980 : 1988) :

لم يكن قيام الحرب العراقية الإيرانية حدثاً مفاجئاً ، بل إنه كان الحدث الأكثر توقعاً فى هذه الأثناء وبين هاتين الدولتين تحديداً ، وفى هذه المنطقة التى يعج تاريخها منذ القدم بالاضطرابات والحروب والصراعات التى تختلف أسبابها وتتعدد ، من صراع حول الأرض مروراً بتراع حول الامتيازات المتعددة وصولاً إلى الحرب الشاملة .

ويجب علينا عند محاولتنا فهم أى صراع والكشف عن مسبباته ألا نتجاهل موروثه الاستعمارى وبعده الاقتصادي وتوجهه السياسى والدينى والمذهبى ، وكذلك إطاره الإستراتيجى وقت قيامه .

ويمكننا تطبيق كل ما سبق على الحرب العراقية الإيرانية تطبيقاً واقعياً معتمداً على أسس ثابتة ومستنداً إلى أدلة وبراهين وحقائق دامغة . فمن ناحية الموروث الاستعمارى فنحن أمام منطقة تناولتها الأطماع الاستعمارية بذات اليمين وذات الشمال منذ وصول الاستعمار الأوروبى لها فى القرن السادس عشر الميلادى . وحين يحل الاستعمار تقل فرص السلام والهدوء والأمن والاستقرار. ومن ناحية البعد الاقتصادي فنحن أمام دولتين كبيرتين تملكان أرضاً كبيرة وقدرة بشرية هائلة وموارد اقتصادية متنوعة . أما الوجهة السياسية والدينية والمذهبية لهذه الحرب ، فهذا صراع بين عملاقين وحيدين فى هذا الإقليم بهدف السيطرة على باقى دوله ،عملاقين يعتنقان ديناً واحداً الإسلام بمذهبين مختلفين – سنى وشيعى – وبقوميتين مختلفتين – عرب وفرس – فى ظل نظام دولى مضطرب فى هذه الأثناء – الثمانينيات – ضاعت ملامحه وتناثرت أجزاؤه وتشتت أبعاده بين قطبيه الكبيرين– الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى – باختلافاتهما وتناقضاتهما المتعددة .

استنادا لكل ما سبق ونتيجة لما سيأتي ذكره من تطورات لحقت بهاتين الدولتين وتطورات لحقت بالمنطقة ككل جاءت الحرب العراقية الإيرانية فى وقتها تماماً . وربما يرجع البعض قيام هذه الحرب إلى أسباب تعود إلى مئات السنين منذ أيام الصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية وهو أمر ليس بالمستغرب إيماناً منا بأن أحـــداث التاريخ المتلاحقة تمرعبر قنوات متصلة وحلقات متواصلة .

بينما أرجعه البعض إلى خمسينيات القرن العشرين– وتحديداً عام 1958– الذى قامت فى الرابع عشر من يوليو منه الثورة التى أطاحت بالنظام الملكى ،فازداد التوتر بين الجارتين – العراق وإيران – بوصول حزب البعث إلى السلطة فى العراق فى يوليو 1968 وهو المعروف بتوجهاته

الاشتراكية وميله نحو الاتحاد السوفييتى خاصة فى مجال التسلح والتعاون العسكرى ، متوجاً هذا التوجه وهذا الميل بالتوقيع على معاهدة الصداقة المشتركة فى إبريل 1972. [1]

كما أرجع البعض السبب فى قيام هذه الحرب إلى التبدل الجذرى الحاصل فى إيران عقب قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وسقوط نظام الحكم القوى – حكم الأسرة البهلوية – الأمر الذى دعا العراق إلى محاولة استغلال هذا التبدل الحاصل فى تحقيق أحلامه القديمة والمتوارثة فى السيطرة على الإقليم .

كما ساعد على اشتعال الموقف أكثر وأكثر قيام إيران بمساندة الحركة الكردية الانفصالية شمال العراق ورد العراق بدعم الأقلية العربية فى إقليم خوزستان – عربستان – الإيرانى.

كذلك يرجع البعض نزاع البلدين إلى مشكلة شط العرب رغم حلها مسبقاً بموجب اتفاقية الجزائر عام 1975. [2]

وبعد وصول صدام حسين لرئاسة العراق فى 16 يوليو 1979 عقب استقالة أحمد حسن البكر لأسباب صحية – حسبما أعلن في حينه – أعلنت الحكومة العراقية اكتشافها مؤامرة تخريبية فى أبريل 1980 قالت إنها مدعومة من إيران بالتواطؤ مع الأحزاب الدينية المحظورة فى العراق. [3]

وفى 17 سبتمبر 1980 وقف الرئيس العراقى صدام حسين أمام مجلس قيادة الثورة العراقى معلناً إلغاء اتفاقية الجزائر 1975 الموقعة مع إيران [4] ثم أعلن صدام عن شروطه التعجيزية الثلاث المتمثلة فى : [5]

---

(1) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفييتى حول الشرق الأوسط ، ص 508 .

(2) إسماعيل صبرى مقلد وآخرون ، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت : جامعة الكويت ، د.ت) ،ص 688.

(3) إسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكى السوفييتى حول الشرق الأوسط ، ص 509 .

(4) عبد الله خليفة الغانم ، أضواء على تاريخ العتوب 1671 : 1990 " آل خليفة وآل الصباح وآل سعود "، (المنامة :المطبعة الشرقية، 1996) ، الطبعة الأولى ، ص 439 .

(5) سالم مشكور ، نزاعات الحدود فى الخليج ، ص 147 .

1) خروج إيران من الجزر العربية الثلاث (أبو موسى – طنب الكبرى – طنب الصغرى) دون قيد أو شرط .

2) عودة شط العرب عراقيا خالصاً ، وسيادة العراق الكاملة عليه .

3) اعتراف إيران بعروبة إقليم عربستان – خوزستان – .

وكما هو متوقع فإن إيران لم تقبل هذه الشروط ، فشب أوار الحرب بين الطرفين فى الثانى والعشرين من سبتمبر ، ودارت رحاها طيلة ثمانى سنوات لم يتوقع أحد مطلقاً أن تستغرقها.[1] حيث انتهت بعد موافقة الطرفين على قرار الأمم المتحدة رقم 598 الداعى لوقف إطلاق النار بين الطرفين ، الأمر الذى تم بالفعل وبإشراف الأمم المتحدة فى 20 أغسطس عام 1988.[2]

وهنا يجب علينا الإشارة إلى أننا لن نتناول مجريات هذه الحرب وتطوراتها العسكرية بين الطرفين ، ولكننا سنتعرض للسياسة الأمريكية حيال هذه الحرب وموقف الولايات المتحدة من طرفيها المتصارعين – كل على حدة – دعماً ومنعاً وتأييداً ورفضاً ومنحاً ومسكاً من خلال أحداث واضحة ومواقف محددة ، ثم نقيم هذه السياسة وهذا الدور فى هذه الحرب مع تعليق شامل على هذه الحرب ونتائجها المؤثرة على المنطقة ككل والممتدة حتى الآن . ونبدأ حديثنا بعرض وتحليل السياسة الأمريكية تجاه إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية .

(1) ذاكرة عربية للقرن العشرين : 1900 : 2000،(بيروت : المركز العربى للمعلومات، 200)، ص89.

(2) Yearbook of The United Nations 1988, (New York : Department of Public Information, 1989), Volume 42, p. 188.

أولا : السياسة الأمريكية تجاه إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية :

اشتعل فتيل الحرب العراقية الإيرانية فى وقت قل فيه — إن لم يكن انعدم — التعاطف الأمريكى مع إيران بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين التى كانت لا تزال رهن التفاوض فى هذه الأثناء — سبتمبر 1980-.[1]

ورغم كل هذا ، فقد بدأ فى الظهور اتجاه فى الإدارة الأمريكية[2] ينادى بدعم إيران بجميع أشكال المساعدة العسكرية.[3] وقد استغلت إدارة كارتر فرصة احتياج إيران للدعم العسكرى وقامت بمساومتها فى مقابل إفراجها عن الرهائن المحتجزين لديها .

وقد أعلن كارتر أنه إذا تم إطلاق سراح هؤلاء الرهائن فإنه سيقدم أسلحة أمريكية لإيران تم الاتفاق عليها زمن الشاه ودفعت إيران ثمنها بالكامل للولايات المتحدة الأمريكية.[4]

وقد رفضت الحكومة الإيرانية أسلوب المساومة الأمريكى وأعلنت عدم قبولها ربط القضيتين ببعضهما البعض — الرهائن والأسلحة - .

ومع وصول ريجان لسدة الحكم تبدل الموقف تماماً ، فقد تسلم مقاليد الرئاسة فى اليوم الذى انتهت فيه أزمة الرهائن وتم الإفراج عنهم بالكامل.[5] لذا فقد اتخذت إدارته موقفاً متشدداً تجاه إيران بينما بدت أكثر ميلاً ناحية العراق فى محاولة جادة لتحسين علاقتها معها.[6]

هذا وقد صرحت بعض المصادر الرسمية الأمريكية بأن ريجان سوف يقوم بإجراء تغييرات جذرية فى الموقف الأمريكى تجاه إيران ، وأنه سيكون على استعداد لخوض حرب ضدها إذا

---

(1)Shahram Chubin, " Iran's Strategic Predicament ", The Middle East Journal , Volume 54 , Number 1, Winter 2000, USA, p. 11.

(2) كان من أبرز زعماء هذا الاتجاه زبغنيو بريزنسكى مستشار كارتر للأمن القومى ، الذى برر موقفه هذا من إيران بأنه نوع من رد الفعل على التقارب العراقى السوفيتى ودعم روسيا المستمر للعراق بالأسلحة المتقدمة .

(3) عبد القادر محمد فهمى ، " الصراع الدولى وانعكاساته على الصراعات الإقليمية " ، ص 294 .

(4) Washington Post, 29/10/1980.

(5) لا يعد هذا الأمر بمثابة الصدفة ، فقد سعى ريجان خلال حملته الانتخابية لحل هذه الأزمة شريطة أن يتزامن هذا الحل مع موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية فيما عرف بـــ (مفاجأة أكتوبر) ، ليكون هذا الحل بمثابة الدعاية الحاسمة له فى معركة الرئاسة .

(6) New York Times , 20/3/1981.

استدعت الضرورة ذلك.[1] ولكنه صرح فى مؤتمر صحفى بأنه لا يفكر فى الانتقام من إيران ولكن مسألة تحقيق تسوية – مصالحة – مع الحكومة الإيرانية مسألة من الصعب تحقيقها الآن.[2] وعقب ذلك انتقدت إدارته سلوك إدارة كارتر المرن والتساومى لإطلاق سراح الرهائن مقابل صفقة الأسلحة التى سبقت الإشارة إليها .[3]

وقد صرح وزير الخارجية الأمريكى ألكسندر هيج حول هذا الموضوع قائلاً : (لن تزود الولايات المتحدة إيران بأية أسلحة سبق التعاقد عليها). [4]

ولكن الموقف تغير بمرور الأيام حيث أبدى ريجان استعداداً واضحاً للتفاوض مع إيران ، على الرغم من علمه بتزمت الجانب الإيرانى حول مسألة التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية وشيطانها الأكبر الرئيس ريجان — على حد تعبير الإيرانيين أنفسهم – فقد صرح ريجان قائلاً : (أنا الشيطان الأكبر كما تسميني إيران وذو القرنين أيضاً ، ولكنى مستعد للحوار معها).[5] ثم أضاف: (يجب أن نسأل الخوميني عما إذا كان يريد أن يجلس معى أم لا؟ لأننى قد أخيب ظنه لعدم وجود قرنين على رأسى !! ورغم كل هذا فأنا مستعد للحديث مع أى فرد من إيران).[6]

وفى يونيو 1982 صرح وزير الدفاع الأمريكى كاسبر واينبرجر: (بأن أى انتصار تحرزه إيران على العراق لن يكون فى مصلحة الولايات المتحدة).[7] بينما صرح وزير الخارجية جورج شولتز (بأن أى إنتصار تحرزه إيران على العراق يعد أمراً غير مرغوب فيه من وجهة النظر الأمريكية).[8]

وفى عـــام 1983 بدأت الولايـــات المتحـــدة فى استخدام سياسة لعزل إيران عرفت باسم : (Operation Staunch) ، وذلك باستعمال الضغط السياسى والاقتصادى للحد من تدفق الأسلحة إليها.[9]

---

(1) جريدة القبس ، الكويت ، 1980/11/6 .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1981, Document No: 349 , p. 761.

(3) M.S. EL Azhary, The Iran Iraq war, p. 93.

(4) Washington Post, 29/11/1981.

(5) تمام البرازى ، أمريكا والعرب ، ص 256.

(6) المرجع السابق ، ص 257.

(7) عبد القادر محمد فهمى ، مرجع سابق ، ص 299 .

(8) نفسه .

(9) عبد الله العترى ، " أمن الخليج العربى ... دراسة فى الأسباب والمعطيات " ، ص 237 .

وفى نفس العام – 1983- أكدت إدارة الرئيس ريجان التزامها بما سبق أن أعلنت عنه إدارة الرئيس كارتر بشأن ضرورة تأمين سلامة الملاحة فى مضيق هرمز ، حتى وإن اقتضى الأمر استخدام القوة المسلحة تجاه التهديدات الإيرانية بإغلاقه .[1]

وقد حذر ريجان الحكومة الإيرانية فى فبراير 1984 من التفكير فى إغلاق هذا المضيق ، حينما قال : (ليس من قوة يمكنها أن تجعلنا نسمح بإغلاق هذا المضيق ، فنحن مصممون على أن يظل مفتوحاً للملاحة وبعيداً عن أى تهديد).[2]

وفى الشأن نفسه ، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر 1984 قيوداً إضافية على الصادرات المختلفة لإيران ، تمثلت فى بعض أنواع الطائرات وقطع غيارها والمحركات الخاصة بها ، وكذلك الصادرات التكنولوجية.[3]

واستمرت إدارة ريجان فى فرض قيودها على الواردات الأمريكية من السلع الإيرانية بكل صورها – ويأتى البترول على رأسها بالطبع وهو الذى شكل نسبة 90% من إجمالى هذه الواردات فى عام 1987 - ، حيث اجتمع مجلس الشيوخ الأمريكى فى 29 سبتمبر 1987 وقرر بأغلبية بلغت 98% فرض هذا الحظـر على شراء البترول ، وفـرض قيود أكثر على الصادرات الأمريكية لإيران ، وقد أعلن هذا القرار الرئيس ريجان فى بيانه الرسمى الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1987.[4]

وفى إبريل من عام 1988- وتحديداً فى اليوم الثامن عشر – أرسلت الحكومة الأمريكية رسالة تحذيرية إلى نظيرتها الإيرانية عن طريق الحكومة السويسرية تخبرها فيها بأنها سوف تواجه العمليات العسكرية الإيرانية ضد المصالح الأمريكية بالمنطقة بعمليات عسكرية قوية من قبل القوات المسلحة الأمريكية.[5]

---

(1) جريدة القبس ، الكويت ، 1983/10/10 .

(2) جريدة السياسة ، الكويت ، 1984/2/23 .

(3) American Foreign Policy : Current Documents 1984, (Washington : Department of State, 1986) , Document No : 226, p. 525.

(4) يحيى حلمى رجب ، أمن الخليج العربى ، ص 148 .

(5) American Foreign Policy :Current Documents 1988, (Washington : Department of State, 1989), Document No : 243, p. 439.

وفى منتصف عام 1988 أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تناشد إيران قبول قرار مجلس الأمن رقم 598 الداعى لوقف القتال بينها وبين العراق. وقد أكد على هذه النقطة ريتشارد مورفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية أثناء زيارته للكويت فى يونيو 1988.[1]

- فضيحة إيران – جيت (إيران – كونترا) :

بدأت فصول هذه القضية فى الظهور عندما نشرت مجلة نيوزويك فى عددها الصادر يوم 12/ 1986/11 خبراً مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت عن طريق إسرائيل بإرسال أسلحة أمريكية إلى إيران على الرغم من قرار حظر تصدير الأسلحة إليها مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى لبنان ، وذلك بعلم الرئيس ريجان نفسه.[2]

وفى تلك الأثناء نشرت جريدة الشراع الأسبوعية اللبنانية خبراً يتضمن الإشارة لزيارة سرية قام بها مسؤول أمريكى لطهران لتقديم قطع غيار عسكرية لإيران مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين[3] .

وتكمن خطورة الموقف هنا فى أن ريجان بموافقته هذه وتوقيعه على الأمر الإدارى الخاص بإرسال الأسلحة لإيران سراً يكون قد خالف القرار الرئاسى الأمريكى الصادر فى عام 1979 الذى يقضى بحظر تصدير الأسلحة لإيران .[4] كما أنه يكون قد خدع الرأى العام الدولى عامة والأمريكى خاصة من خلال تصريحاته الخداعة والكاذبة بفرض حظر على تصدير السلاح لإيران سواء من أمريكا أو غيرها من دول العالم المنتجة للسلاح ، وخالف توجهات إدارته الواضحة بشأن تحسين العلاقات مع العراق ، وإدانة كل الأعمال العسكرية الإيرانية " العدوانية " – على حد تعبير إدارة ريجان ذاتها – كما أن ريجان بتصرفه هذا يكون قد خالف أيضا السياسة الثابتة التى أرسى هو دعائمها بنفسه فى التعامل مع الإرهابيين – على حد تعبيره – والتى تتلخص فى مبدأ

---

(1) جريدة الأنباء الكويت، 1988/6/29 .

(2) يحيى حلمى رجب ،أمن الخليج العربى ، الجزء الثانى، ص 146 .

(3) Rosemarie Zahlan, The Making of the Modern Gulf States , p. 174.

(4) يحيى حلمى رجب ، المرجع السابق ، ص 147 .

تأكد أن الإرهاب لا يستفيد من نشاطه ، فإذا ما وجد خاطفو الرهائن أنهم يستطيعون بيع رهائنهم فلن تتوقف جرائمهم". [1]

جدير بالذكر أن هؤلاء الرهائن الأمريكيين محتجزون فى بيروت بعد سبع حوادث اختطاف وقعت ما بين 7 مارس 1984 إلى 9 يونيو 1985.[2] وقد ظهرت بوادر هذه الفضيحة حينما تم إطلاق سراح أحد الرهائن المحتجزين فى لبنان منذ سبعة عشر شهراً فى الثانى من نوفمبرعام 1986، أى قبل يومين من موعد انتخابات منتصف الفترة الرئاسية الأمريكية.[3] وبعدها بنحو أسبوع أعلن عن سعى ريجان إلى إجراء اتصالات مع إيران لتحسين العلاقات معها ومحاولة إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الباقين . [4]

جدير بالذكر أن أموال هذه الصفقة قد تم تحويلها لمساعدة جماعة الكونترا الموالية للولايات المتحدة ضد الحكومة الوطنية فى نيكاراجوا.[5] ولم تكتف أمريكا بمساعداتها التى تقدمها للكونترا ، فقد أعلن خلال زيارة الملك فهد لواشنطون فى فبراير 1985 عن دعم السعودية للكونترا بمبلغ مليونى دولار شهرياً ، ثم بخمسة عشر مليونا إضافية . [6]

وقد بلغ إجمالى ما قدمته السعودية للكونترا قرابة الـــ 32 مليون دولار .[7] ورغم إنكار ريجان لهذا الدعم الأمريكى والسعودى للكونترا ، فإن وزير العدل الأمريكى إدوين ميس قد أعلن صحة هذا الأمر رسمياً فى 26 نوفمبر 1986.

وكان مجلس الأمن القومى الأمريكى برئاسة روبرت ماكفرلين مستشار الأمن القومى قد عقد عدة اجتماعات بهدف البحث عن سياسة أكثر فاعلية تجاه إيران والحرص على عدم ضياعها نهائيا بسبب الحرب مع العراق وتدهور صحة الخومينى والصراع الداخلى على السلطة – فى حال موته – واحتمالية تزعم العراق للخليج العربى – فى حال فوزه – علما بأن الإدارة الأمريكية كانت فى هذه الأثناء لا تمتلك أية اتصالات مع العناصر المؤثرة داخل إيران لذا فقد قرر مجلس الأمن القومى

---

(1) جورج شولتز ، مذكرات جورج شولتز : اضطراب ونصر ، ص 283 .

(2) Rahman Baktiari,Parliamentary Politics in Revolutionary Iran , p. 130.

(3) جورج شولتز ، المرجع السابق ، ص 276 .

(4) New York Times , 8/11/1986.

(5) منذر الموصلى ، قراءات فى حرب الخليج ، ص 402.

(6) بوب وودوارد ، الهدف ، ص 115.

(7) Rosemarie Zahlan , op. cit., p. 151.

الأمريكى فى 11 يونيو 1985 تزويد إيران بالسلاح عن طريق حلفاء أمريكا وليس بصورة عشوائية.[1]

وقد قام مستشار الأمن القومى الأمريكى روبرت ماكفرلين بدور المفاوض الأول حيث سافر إلى إيران سراً وبدأ فى التفاوض مع المسؤولين الإيرانيين . وبرر ماكفرلين موقفه هذا بقوله : (إن الأمر لا يتطلب خيالاً واسعاً لإدراك الأهمية الكبرى التى تمثلها إيران بالنسبة لأمننا القومى وأمن حلفائنا، لذا فإنه يتعين علينا على المدى البعيد أن نسعى إلى إقامة علاقات مستقرة مع الحكومة الإيرانية ، فالمصالح الأمريكية فى المنطقة مطابقة تماماً للمصالح الإيرانية بها).[2]

هذا وقد اعترض بعض رجال إدارة ريجان على تزويد إيران بالسلاح كوزير الخارجية جورج شولتز الذى قال : (إن هذه الخطوة ستشجع الإرهاب)[3] ووزير الدفاع كاسبر واينبرجر الذى صرح قائلا:(إن الإيرانيين إذا لم يحصلوا على ما يريدون،فإنهم سوف يهددون بكشف هذه الفضيحة).[4] وعلى النقيض كـــان موقف ريجان الذى برر موقفه فور الإعلان عن الفضيحة فى 12 نوفمبر1986 بقوله: (إن أمريكا سترتكب خطأ جسيماً إذا مـــات الخومينــــى – البالـــغ وقتها 86 عـــاماً – دون أن تكـــون قـــد استعدت لهذا من خلال إجراء اتصالات مع عناصر النظام الإيرانى الذى سيخلفه).[5]

وفى اليوم التالى مباشرة وقف ريجان يخاطب الرأى العام الأمريكى من خلال شاشة التليفزيون قائلاً: (كنت أنوى تجديد أو إعادة العلاقة الجيدة مع دولة ذات أهمية إستراتيجية كبرى فى المنطقة وكذلك إنهاء الحرب العراقية الإيرانية ، والقضاء على دعم إيران للإرهاب ، ومحاولة إيجاد حل لأزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى لبنان).[6]

---

(1) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ... أوهام القوة والنصر، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992) ، الطبعة الأولى ، ص 132.

(2) منذر الموصلى ، مرجع سابق ، ص 351 .

(3) بوب وودوارد ، مرجع سابق ، ص 131 .

(4) نفسه .

(5) يحيى حلمى رجب ، أمن الخليج العربى ، الجزء الثانى ، ص 147.

(6) Trevor Mostyn, op. cit., p. 227.

وقد مثلت جملة الأسلحة الأمريكية المبيعة لإيران فى الفترة ما بين سبتمبر 1985 وفبراير 1986 قرابة الألفين وثمانية صواريخ من طراز تاو المضادة للصواريخ والدبابات[1] وصلت على دفعات متتابعة بتاريخ 13 سبتمبر 1985 ، 17 يناير 1986 ،2 فبراير 1986،[2] مضافاً إلى هذا كله بعض قطع الغيار الضرورية للمعدات العسكرية الإيرانية .

يذكر أن إجمالى قيمة هذه الصفقة بلغ 12 مليون دولار وهو رقم غير فعلى ، لأن القيمة الحقيقية هى عشرون مليونا بتكلفة عشرة آلاف دولار للصاروخ الواحد .[3]

وقد فسر البعض هذا الانخفاض الواضح فى السعر إلى رغبة أمريكا فى جعل الصفقة ملائمة للخزينة الإيرانية المفلسة ، بينما فسره البعض الآخر بأنه نوع من التحايل على القانون الأمريكى الذى يقضى بأن يطلع الكونجرس على أية صفقة سلاح تتجاوز الـــ 14 مليون دولار .[4] وهى الحيلة التى ساعدت ريجان على الخروج من مأزق عدم إبلاغ الكونجرس بهذه الصفقة التى وافق عليها هو بنفسه فى أغسطس 1985،[5] وذلك حينما بدأ الكونجرس جلساته العلنية للتحقيق فى هذه القضية فى 6 مايو 1987.[6]

يذكر أن الولايات المتحدة رغم إعلانها عن حظر تصدير الأسلحة لإيران ، قد وافقت ضمنيا على بعض صفقات الأسلحة المصدرة لإيران التى قامت بها أطراف دولية ثالثة — وسطاء — كبعض شركات السلاح الأمريكية وبعض تجار السلاح الدوليين وكوريا الجنوبية التى عقدت وحدها قرابة الستين صفقة مع إيران شملت صورايخ ومحركات دبابات ومعدات ملاحية ومعدات لاسلكية.[7] وإسرائيل التى باعت لإيران خلال السنة الأولى من الحرب معدات حربية وصواريخ وذخائر بقيمة 135 مليون دولار.[8] كما بلغت قيمة صفقات إيران العسكرية مع الدول الأوروبية خلال السنة ونصف السنة الأولى من الحرب قرابة مائتى مليون دولار. [9]

---

(1) تمام البرازى ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية ، ص 189.

(2) Trevor Mostyn, op. cit., p. 218.

(3) تمام البرازى ، المرجع السابق .

(4) نفسه .

(5) Rahman Baktiari, Ioc. cit

(6) بوب وودوار ، مرجع سابق ، ص 141 .

(7) عبد القادر محمد فهمى ، مرجع سابق ، ص 298.

(8) نفسه .

(9) نفسه .

هذا وقد وصلت أول شحنة أسلحة لإيران عن طريق إسرائيل فى 24 أكتوبر 1980 ، وذلك بعد خطاب كارتر ضمن حملته الانتخابية الذى أشار فيه إلى إمكانية تزويد إيران بقطع الغيار العسكرية التى تحتاجها إذا ما قامت بإطلاق سراح الرهـــائن الأمريكــــــين المحتجزين فى السفارة الأمريكية بطهران .[1]

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة قامت بإرسال الأسلحة إلى إيران خلال عامى 1985 ، 1986 عن طريق إسرائيل أيضاً التى بادرت بالقيام بدور الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران لحل أزمة الرهائن الأمريكيين بلبنان.[2] وبالطبع فإن إسرائيل لم تقم بهذه الوساطة دون بغية تريدها ، ويمكننا التأكيد هذا الكلام بالرجوع إلى كلام السفير الإسرائيلى بأمريكا حول علاقة إسرائيل بإيران فى أكتوبر من عام 1982 حينما أكد على رغبة إسرائيل فى تقوية علاقاتها بإيران لسببين أولهما إقامة صلات جديدة وقوية مع بعض عناصر الجيش الإيرانى الذين قد ينقلبون على الحكومة،وثانيهما إعادة الترتيبات الجيدة التى سادت زمن الشاه .[3] [4]

بقى أن نشير ونؤكد على الإيجابية التى اتسم بها الجانب الإيرانى فى هذا الشأن وهذا ما اتضح منذ بداية الحرب – وليس فى عامى 1985 ، 1986 فقط – ، ففى عام 1980 وأثناء مقابلة أجرتها معه مجلة تايم الأمريكية فى عددها الصادر فى يناير 1980 رد الخومينى على سؤال مفاده هل يمكنكم الموافقة على شراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية ؟ قائلاً: (إننا نرفض أى صفقة تضر بمصالح المسلمين ،وخلافاً على ذلك فإن أية روابط تجارية أو مبادلات ستكون مقبولة لى

---

(1) جون كوولى ، الحصاد : حرب أمريكا الطويلة فى الشرق الأوسط ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1992) ، تقديم : بيار سالنجر ، ترجمة : عاشور الشامس ، الطبعة الرابعة ، ص 81 .

(2) تشارلز أمرنجر ، المطرقة والدرع ... المخابرات المركزية الأمريكية : القصة الكاملة من الولادة إلى الدور البارز فى حرب الخليج ، (بيروت : دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع ، 1992) ، ترجمة : غانم زين الدين ، الطبعة الأولى ، ص 368 .

(3) ناعوم تشومسكى ، ما الذى يريده العم سام حقا ؟ ، (عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1993) ، ترجمة موسى برهوم ، الطبعة الأولى ، ص 81 .

(4) يدلل الإسرائيليون على جودة هذه الترتيبات ومتانتها بالاتفاق الذى تم بين إيران وإسرائيل برعاية كيسنجر فى 18 فبراير 1975 بمدينة زيورخ السويسرية بخصوص دعم إيران لإسرائيل بكل بترولها الإضافى ، للمزيد انظر :
James A. Bill, The Eagle and the Lion , p. 204.

مادامت فى صالح شعبنا،وعلى أية حال فإن الحكومة هى المسؤولة عن توقيع مثل هذه الاتفاقات ولست أنا ›[1]

وفى نفس العام صرح وزير الدفاع الإيرانى مصطفى شمران بأن : ‹إيران عازمة على إعادة بناء جيشها بعد الثورة وفقا للمبادئ الإسلامية ومبادئ الثورة ، ولكننا بحاجة إلى قطع الغيار ، وسوف نحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية !!› .[2]

بينما لم يبد الناطق باسم البرلمان الإيرانى هاشمى رافسنجانى فى سبتمبر 1986 أى اعتراض على وصول مكفارلين ومعاونيه إلى طهران على متن طائرة تحمل معدات عسكرية لإيران.[3] حتى الحرس الثورى الإيرانى الذى دائما ما يبدى تحفظاً شديداً وتشدداً واضحاً فى التعامل مع الولايات المتحدة وافق وقبل الحصول على السلاح الأمريكى بحجة أن هذا يحقق له هدفه فى هزيمة العراق !!.[4]

عملية إعادة رفع الأعلام : **Reflagging**

عرفت هذه العملية أمريكياً ثم دوليا بهذا الاسم ويقصد به : ‹إعادة تسجيل البواخر والناقلات لدى الأطراف الأخرى›.[5] وتمثل هذه العملية المحطة الأكثر أهمية فى تطور مجريات الحرب العراقية الإيرانية ، والنقطة الأكثر وضوحاً فى الدور الأمريكى خلال سنوات الحرب الثمانى التى ومع انتصافها انتقل ميدان الصراع بين البلدين إلى مياه الخليج العربى ، وأقحمت الكويت والسعودية قسراً فى هذه الحرب بعد تعرض ناقلاتهما البترولية إلى التهديد — وربما الاعتداء المباشر من قبل الجانب الإيراني – حينها ظهر ما يسمى بـــ (حرب الناقلات Tankers War).[6]

---

(1) جريدة الوطن ، الكويت ، 1980/1/5 .

(2) ادوارد سابليه ، إيران مستودع البارود ، ص 138 .

(3) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 276 .

(4) كينيث كاتزمان ، الحرس الثورى الإيرانى ، نشأته وتكوينه ودوره ، (أبو ظبى :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998),ترجمة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الطبعة الثالثة،ص 196

(5) سليمان ماجد الشاهين ، " الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة التعاون العدد 18 ، يونيو 1990 ، الرياض ، ص 9.

(6) John Creighton ,Oil on Troubled Waters , " Gulf War 1980 : 1991" (London : Echoes, 1992) , p. 59.

وقد بدأت إيران فى ضرب ناقلات السعودية والكويت بسبب دعمهما المتواصل للعراق الذى نجح فى وقت ما أن يشل حركة تصدير النفط الإيراني ، لحظتها أعلنت إيران أنها لن تكون البلد الوحيد المحرومة من تصدير نفطها . هذا وقد شهد هذا العام 1984 أخطر تصعيد من قبل الإيرانيين الذين هددوا بإغلاق مضيق هرمز والتعرض للسفن التجارية لبعض دول الخليج التى كانت تنقل البترول العراقى – على حد تعبير الرئيس الإيراني –[1] الذى أضاف أن : (إغلاق مضيق هرمز سوف يوقف عجلة الصناعة الغربية ، وأن البترول يجب أن يستخدم كسلاح ضد أعداء المسلمين ، وإيران تمسك بهذا السلاح).[2]

وقد رد الرئيس ريجان على التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز فى مايو 1984 بقوله : (إننا والعالم الغربى على السواء لن نقف موقف المشاهد لإغلاق مداخل الخليج الفارسى فى وجه الملاحة الدولية).[3]وأضاف : (إنه من الضرورى تزويد الدعم العسكرى الأمريكى لحماية الملاحة فى الخليج[4]

وبعد يومين من حدوث اعتداء على إحدى الناقلات السعودية فى منتصف مايو 1984 التقى السفير السعودى بالولايات المتحدة الأمير بندر بن سلطان وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز بهدف الحصول على تعهد من الولايات المتحدة بحماية الناقلات السعودية إذا حدثت تطورات أخطر. [5] [6]

وبدأت حرب الناقلات تأخذ طابعاً دولياً أوسع من طابعها الإقليمي ، فصدر قرار مجلس الأمن رقم 552 بعد إطلاع مجلس الأمن على الشكوى المقدمة من السعودية والكويت والبحرين وعمان

---

(1) يحيى حلمى رجب ، الخليج العربى والصراع الدولى المعاصر ، (الكويت :دار العروبة للنشر والتوزيع ،1989)، ص 212.

(2) John Creighton , op . cit., p. 62.

(3) Ibid., p. 32.

(4) Rosemarie Zahlan , op. cit., p. 173.

(5) Robert O. Freedman, Moscow and the Middle East : Soviet Policy since the Invasion of Afghanistan, (Cambridge : Cambridge University Press, 1991), p. 189.

(6) ينفى هذا اللقاء السعودى الأمريكى المشترك المزاعم والاتهامات الموجهة إلى الكويت بصفتها أول من فكر فى إدخال القطبين الكبيرين لحل هذه المشكلة .

وقطر والإمارات العربية المتحدة ضد إيران بسبب هجماتها على السفن التجارية المتجهة من وإلى الموانئ السعودية والكويتية. [1]

وقد نص هذا القرار على حرية الملاحة فى المياه الدولية والطرق البحرية لسفن الدول التى ليست طرفاً فى هذه الحرب ، وكذلك على إدانة الاعتداءات على هذه السفن ، مع التأكيد على عدم اعتراض أية سفينة متجهة من وإلى الدول التى ليست طرفاً فى هذه الحرب . [2]

هذا وقد شهدت الفترة الممتدة ما بين عامى 1984 و 1987 إصابة 48 ناقلة بترول كويتية من مجموع 136 ناقلة أصيبت فوق مياه الخليج العربى من مختلف الجنسيات تتراوح حمولة الواحدة منها من 40 ألف طن إلى 400 ألف طن ، وذلك من قبل القوات الإيرانية.[3]

وفيما بين أكتوبر 1986 وأبريل 1987 أصيبت خمس عشرة ناقلة بترول كويتية.[4] غير أن التهديد الأكبر والأخطر الذى واجه الكويت فى عام 1986 هو احتلال إيران شبه جزيرة الفاو العراقية فى التاسع من فبراير ، وهى المنطقة التى تبعد عن الكويت بنحو عشرة أميال فقط .[5] فبدت الكويت وكأنها تستنشق عِثْيَر هذه الحرب الدامية .

لذلك كله لم يكن أمام الكويت إلا طلب الحماية الدولية لناقلاتها البترولية التى تحمل بداخلها ثروة الكويت وموردها الأوحد ، فقامت حكومتها بطرح هذه الفكرة على مجلس التعاون الخليجى فى سبتمبر 1986.[6]

وأكد سفير الكويت لدى الولايات المتحدة هذه النقطة بقوله : (إن كل اقتصادنا قائم على تصدير البترول ، وإذا لم يمكننا المرور عبر الخليج العربى ، فسوف يعانى اقتصادنا وكذلك اقتصاد الدول التى سيذهب إليها البترول ، إننا فقط نريد ضمانا لحرية الملاحة فى الخليج العربى ، فمصلحتنا الوحيدة تتمثل فى السماح لبترولنا بالوصول إلى أصدقائنا عبر الخليج العربى).[7]

---

(1) American Foreign Policy : Current Documents 1984, (Washington : Department of State , 1986), Document No : 224, p. 522.

(2) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 11 .

(3) المرجع السابق ، ص 13 .

(4) Joseph Wright, op. cit., p. 42.

(5) عبد الرضا أسيرى ، الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة ، ص 181.

(6) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 410 .

(7) Washington Post, 14/11/1987.

وفى أثناء زيارة وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد لواشنطون فى الثالث من أكتوبر عام 1986 صرح قائلا : (إننا لا نرغب ولا نؤيد وجود قوات مسلحة أمريكية على أرض الكويت وكل ما نصبو إليه هو تفهم الولايات المتحدة لحاجة الكويت للدفاع عن أرضها وبالتعاون مع جيرانها). (1)

ومع اشتداد الهجمات الإيرانية على الناقلات الكويتية تقدمت الكويت بطلب رسمى إلى الأمم المتحدة لحماية ناقلاتها فى الثالث من نوفمبر عام 1986.(2) ثم أعقبته بطلب للولايات المتحدة بخصوص الشأن نفسه ولكن الولايات المتحدة تلقت الطلب بعدم اكتراث وأعلنت رفضها له بحجة صعوبة المهمة ، وكذلك طول مدة تنفيذها . (3) فتحولت الكويت نحو الاتحاد السوفيتى حيث تقدمت بنفس الطلب له فى أوائل ديسمبر 1986 (4) ، حيث سافر لموسكو وفد كويتى فى الفترة ما بين الثالث والسادس من نفس الشهر – من وزارة النفط الكويتية – وقدم هذا الوفد فكرة مبدئية تقوم على تأجير الجانب الكويتى للسوفيتى عددا من الناقلات العارية(5) ثم يقوم السوفيت بإعادة تأجيرها إلى الجانب الكويتى ، ولكنهم ردوا بأنه لا يوجد قانون لديهم يسمح بتسجيل أية سفينة أجنبية لدى الاتحاد السوفيتى ، فقدموا حلاً آخر يقضى باستئجار الكويت ناقلات منهم حتى يتم تجنب مخالفة القوانين السوفيتية . (6)

وبعد مفاوضات ليست بالقصيرة أعلنت روسيـــا موافقتها على الطلب الكويتى فى فبراير 1987 (7). وفى الأول من إبريل من نفس العام تم توقيع البروتوكول المشترك بين البلدين على أرض الكويت . (8)

---

(1) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 19.

(2) Anoushirovan Ehteshami and Others, War and Peace in the Gulf : Domestic Politics and Regional Relations into the1990s, (UK : Ithaca Press , 1991), First Published , p. 231.

(3) جون بولوك ، الخليج ، ص 82 .

(4) Anoushirovan Ehteshami , op. cit., p. 231.

(5) الناقلات العارية مصطلح يعنى التى لا أعلام عليها .

(6) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 17 .

(7) Jill Crystal , Kuwait : The Transmation of an Oil State, (New York : West View Press , 1992) , p. 128.

(8) سليمان الشاهين ، المرجع السابق .

وبررت الكويت توجهها نحو الاتحاد السوفيتي بالرفض الأمريكي وبأن الطلب لن يستغرق وقتاً طويلاً فى مناقشته والموافقة عليه وأنه لن يناقش على الملأ – فى أجواء ديمقراطية – ولن ينشر فى الصحافة الروسية. [1]

ولكن الكويت وفى أثناء تفاوضها مع الاتحاد السوفيتي لم تقطع اتصالاتها بالولايات المتحدة على الرغم من سابق رفضها **وذلك للاعتبارات التالية** : [2]

1) أمريكا هى المستورد الأول لنفط الخليج العربى ، لذا فهى المستفيدة الكبرى من استمرار تدفقه والخاسرة الكبرى أيضاً فى حال قطعه وعدم تدفقه .

2) الإستراتيجية الأمريكية تجعلها المهتمة الكبرى بتطورات الأحداث فى المنطقة .

3) أمريكا تسعى دائما للحصول على فرصة للتواجد فى الخليج العربى.

وبررت الكويت سياستها المزدوجة هذه بأن مساومة كل دولة على حدة ستتيح مجالاً أكبر وأوسع للحركة وربما إمكانية استبدال الخطط فى حال التحفظ عليها أورفضها. [3]

لذا فقد قدمت الكويت طلباً رسمياً للولايات المتحدة بخصوص تقديم حمايتها للناقلات الكويتية ورفع الأعلام الأمريكية عليها بتاريخ يناير 1987 . [4]

وتأكيداً على جدية الطلب الكويتى أبلغت الكويت الولايات المتحدة برغبتها فى نقل نفطها على ناقلات أمريكية يتفق على استئجارها لهذا الغرض ، وفى حال صعوبة تحقيق هذا المطلب ، فان الكويت يمكنها الموافقة على تسجيل عدد من ناقلاتها لدى الولايات المتحدة . [5]

وهنا يظهر الحرص الكويتى على التعاون مع الولايات المتحدة ، حيث حاولت أن تقحمها فى الترتيبات الأمنية فى المنطقة ، فقامت باستقدام فريق أمريكى يتكون من عشرين شخصا مدرباً على كشف الألغام ، بهدف تنظيف وتنقية مياهها الإقليمية من الألغام . [6]

---

(1) Caspar Weinberger, Fighting for Peace : Seven Critical Years at the Pentagon, (London :Michael Joseph Co, 1990) , p. 273.

(2) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 15 .

(3) نفسه .

(4) Abdul Reda Asiri, Kuwait's Foreign Policy, P. 104.

(5) سليمان الشاهين ، المرجع السابق .

(6) Abdul Reda Asiri, op. cit., P. 107.

وفى العام نفسه – 1987 – سمحت الكويت لأمريكا باستئجار رصيف عائم يقع فى مياها الإقليمية[1] رغم أنها المعارضة الأولى لتقديم أية تسهيلات للولايات المتحدة أو غيرها داخل منطقة الخليج العربى ولكن امتداد نطاق الحرب ليشملها كان دافعها الوحيد للإقدام على مثل هذه الخطوة،

وبدت الولايات المتحدة فى طريقها نحو الموافقة على الطلب الكويتى بإحدى صورتيه للأسباب الآتية :

1) الحد من الوجود السوفيتى فى منطقة الخليج العربى. [2]

2) إظهار أهمية الدور الأمريكى فى حماية المنطقة .

3) الخوف من فقدان الكويت باعتبارها إحدى القوى النفطية العالمية .

4) محاولة إعادة سمعة أمريكا الطيبة بعد فضيحة إيران جيت .

5) السعى وراء الحصول على قواعد وتسهيلات إضافية على أرض المنطقة .

6) دعوة الدول الغربية للتعاون مع الولايات المتحدة فى هذه المهمة الجديدة من أجل إكساب التحركات الأمريكية صفة الشرعية .

7) فرصة لمحاولة استرضاء العراق الذى بدأت فى تشكيل علاقة ودية جديدة معه ، خاصة بعد اكتشاف تورط أمريكا فى دعم إيران بالسلاح .

8) زيادة ومضاعفة القوات العسكرية الأمريكية المتواجدة فى المنطقة بموافقة صريحة من دول المنطقة .

9) تعميق الإحساس بالهاجس الأمنى وعدم القدرة على حماية الذات الموجود داخل نفوس حكام وشعوب المنطقة .

10) ظهور أمريكا بمظهر الدولة صاحبة الفضل ، الأمر الذى سيمنع حدوث أى اعتراض على سياستها وإستراتيجيتها تجاه المنطقة .

ورغم كل ما سبق فقد واجهت إدارة ريجان صعوبة كبيرة فى إعلان موافقتها على الطلب الكويتى بسبب نظامها الديمقراطى الذى لا يسمح بالموافقة على أية قضية تتعلق بالمصالح الأمريكية العليا دون دراسة وافية له من قبل الأجهزة الحكومية ، ومما زاد من صعوبة وتعقيد هذه القضية عدم

---

(1) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة والنصر ، ص 214 .

(2) George Lenczowski , American Presidents and the Middle East, (London : Duke University Press, 1990), p. 246.

التوازن فى الاتجاهات والميول بين الإدارة والكونجرس .[1]وقد وجه المعارضون لهذه العملية عدة أسئلة تتعلق بظروف القيام بمثل هذه الخطوة مثل: كيف يمكن ضمان حماية العلم الأمريكى ؟

وهل المسألة مجرد مرافقة للسفن ؟ وإذا كانت كذلك فمن أين تبدأ ؟ وأين تنتهى ؟ وما هى التسهيلات التى ستقدمها الكويت وباقى دول المنطقة للقوات الأمريكية ؟ وهل يمكن إقامة قواعد أو نقاط تخدم القوات الأمريكية ؟.[2] وطالب المعارضون بضرورة إشراك الأمم المتحدة فى هذا البرنامج كى لا تبدو الولايات المتحدة وكأنها منحازة نحو العراق أو متعاونة معه ، حيث ستخرج لحظتها عن حيادها .[3]

وقد ظهرت أولى بوادر الخلاف العلنى فى 25 مارس 1987 حينما تحدث عضو الكونجرس روبرت تورسيلى لإحدى القنوات التليفزيونية الأمريكية وأبدى تعجبه من موافقة الإدارة الأمريكية على هذه الخطوة دون استشارة الكونجرس ، كما أبدى استياءه من موقف الكويت التى تريد حماية أمريكية لسفنها فى الوقت الذى لا ترغب فى تواجد قوات عسكرية أمريكية على أرضها أو على سواحلها.[4]وبعد ذلك قدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى كلايبورن بيل مشروعه حول هذا الموضوع الذى نص على : (أن على الولايات المتحدة عدم الدخول أو تنفيذ أى اتفاق رسمى أو غير رسمى مع أية دولة محاذية للخليج العربى بشأن أية سفينة مملوكة لهذه الدولة أو لمواطنيها للقيام بتسجيلها تحت العلم الأمريكى) .[5] وبعد ذلك تقدم مائة عضو فى الكونجرس بدعوى قضائية ضد ريجان بسبب مخالفته قانون سلطات الحرب (War Powers Act).[6] [7]

---

(1) كما هو معلوم فإن الجمهوريين الذين يتبعهم ريجان لم تكن لديهم أغلبية فى الكونجرس الذى سيطر عليه الديمقراطيون .

(2) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 18 .

(3) المرجع السابق ، ص 24 .

(4) المرجع السابق ، ص 20.

(5) المرجع السابق ، ص 23 .

(6) نفسه .

(7) قانون سلطات الحرب هذا يخول للرئيس الأمريكى حرية اتخاذ قرار الحرب أو إرسال قوات أمريكية خارج الأراضى الأمريكية فى المناطق التى تحوى مصالح كبرى للولايات المتحدة ، شريطة ألا تزيد مدة بقاء هذه القوات خارج وطنها الأم عن ستين يوماً ، أما إذا زادت فيجب – حينئذ – على الرئيس الأمريكى أخذ موافقة الكونجرس للإبقاء على هذه القوات بعد انقضاء المدة المحددة.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية اقتنعت أنه لابد من التعامل مع موقف الكونجرس المتشدد بعقلانية ، فشجعت على قيام ممثلين عن الكونجرس بزيارة للكويت وباقى دول الخليج كلجنة لتقصى الحقائق اختارت لعضويتها عضوين بارزين من الحزبين الجمهورى والديمقراطى هما السناتور جون ورنرز والسناتور جون جلن[1] على الترتيب .وقد خرجت هذه اللجنة التى عرفت باسم (لجنة جلن) بمعلومات مهمة ونتائج طيبة أهمها الاعتراف بصحة رأى الكويت ومبررها باعتبار المياه الدولية شأن يهم كل مستفيد منها ، ولا سيطرة للكويت عليها حيث إنها تسيطر على مياهها الإقليمية فقط ، وكذلك ضرورة تعاون الكويت ودول المنطقة مع أمريكا وذلك عن طريق تقديم تسهيلات عسكرية لها على الأراضى الخليجية. [2]

وكانت الإدارة الأمريكية قد اعترفت من قبل بصعوبة الموقف وحساسيته من خلال النقاط التى أوضحتها كاتلين كوتشى – مسؤولة مكتب الكويت بوزارة الخارجية الأمريكية – أثناء زيارتها للكويت فى 19 إبريل 1987 المتمثلة فى الخوف من حدوث صدام مستقبلى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والخوف من مطالبة السوفيت بتسهيلات مماثلة لتلك التى ستمنح لأمريكا ، والخوف من تقديم الذريعة للوجود العسكرى السوفيتى فى الخليج، والخوف من عدم قدرة أمريكا على تلبية رغبة باقى دول المنطقة ـــ فى حال مطالبتها بنفس المطلب ـــ وكذلك الخوف من ردة الفعل الإيرانية تجاه هذه الخطوة الأمريكية . [3]

كما أوضحت المسؤولة ضرورة تحقيق شرطين أساسيين فى هذه السفن التى سيرفع عليها العلم الأمريكى حيث يجب أن يكون قبطان وطاقم هذه السفن أمريكيين تبعاً لتعليمات قوانين خفر السواحل الأمريكى مع استيفائها شروط السلامة وفق المستوى الأمريكى المطلوب . [4]

وبعد جدل طويل ونقاش أطول أعلنت الولايات المتحدة موافقتها الرسمية على الطلب الكويتى بشأن تسجيل إحدى عشرة ناقلة نفط لديها فى 19 مايو 1987. [5]

---

(1) السناتور جون جلن هو عضو لجنة الخدمات العسكرية بالكونجرس وأحد المرشحين لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى انتخابات عام 1984 .

(2) سليمان الشاهين ، المرجع السابق ، ص 22 .

(3) المرجع السابق ، ص16 .

(4) نفســـه .

(5)المرجع السابق ، ص20 .

وأكدت أمريكا للكويت التزامها الذى أعلنته سابقاً فى 22 سبتمبر 1986 على لسان سفيرها لديها أنتونى كونتين بحمايتها وعدم التساهل تجاه إيران إذا وسعت حربها لتشملها.[1] وذلك اعترافاً منها بأهمية الكويت التى تمثل المصدر الأساسى للوقود المستعمل فى الطائرات والسفن الأمريكية التى تعمل فى منطقة الخليج ـــ على حد تصريح كاسبر واينبرجر وزير الدفاع الأمريكى آنذاك - .[2]

وبدأ رجال الإدارة الأمريكية فى تبرير هذه الموافقة أمام الرأى العام الأمريكى والدولى ، حيث صرح ريتشارد مورفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية بأن: ‹ هذه الخطوة تأتى تمشياً مع الالتزام الأمريكى المستمر بضمان تدفق النفط عبر الخليج ، وتصميماً على مساعدة أصدقائنا فى المنطقة›.[3] ثم قال : ‹ إن هذه العملية ستحد من النفوذ السوفيتى فى المنطقة › .[4]

وفى 25 مايو 1987 أكد السناتور جيمس ساسر على أن الولايات المتحدة ستفعل أى شىء من أجل إبقاء الخليج مفتوحاً أمام الملاحة الدولية ، وذلك فى أثناء زيارته للكويت.[5]

وفى بيانه أمام الكونجرس أرجع نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية أرماكوست فى 16 يونيو 1987 الموافقة على الطلب الكويتى إلى سببين لا ثالث لهما هما مساعدة الكويت ومواجهة المحاولات العدائية الإيرانية تجاه دول الخليج المعتدلة ، وتحديد تنامى التواجد العسكرى السوفيتى وتوغله بالمنطقة قدر الإمكان .[6]

أما ريجان نفسه فقد أكد فى 29 مايو 1987 وبعد اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومى الأمريكى أن المصالح الحيوية للشعب الأمريكى فى الخليج تتعرض للخطر وحاول جاهداً تذكير شعبه بالأزمة الكبرى التى عانت منها الولايات المتحدة عام 1973 وتأثيرها الضخم على الاقتصاد

---

(1) جريدة القبس ، الكويت ، 1986/9/23 .

(2) مايكل بالمر ، حراس الخليج ، ص133 .

(3) Michael Palmer, Guardians of the Gulf, p. 122.

(4) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 20 .

(5) جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1987/5/26 .

(6) American Foreign Policy : Current Documents 1987, (Washington : Department of State, 1988) , Document No : 256, p. 434.

الأمريكى والعالمى ، وأخذ يلوح بإمكانية تكرار هذه الأزمة فى حال سيطرة الإيرانيين والسوفيت على الخليج وعلى نفط دوله ، من خلال تحكمهم فى حرية مرور السفن المحايدة عبر هذه المنطقة .

لذلك كله فإنه لا يمكننا أن نضع اقتصادنا رهينة لهذا الوضع مرة ثانية ، لذا فإن تواجدنا فى الخليج ضرورة ومطلب أساسى لإنهاء الحرب . [1]

وقد برر ريجان الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج بقوله : (إنه موجود لحماية الدول المحايدة وحقها فى الملاحة فى المياه الدولية التى تخضع للقانون الدولى الذى يقضى ببقائها مفتوحة أمـــام الجميع). [2]

وفى 15 يونيو 1987 وجه ريجان خطاباً للشعب الأمريكى أكد فيه على أن مهمة القوات الأمريكية المتواجدة فى الخليج هى توفير الحماية للسفن التى ترفع العلم الأمريكى . وبدأ فى تحذير الشعب من خطورة تقاعس الولايات المتحدة عن تنفيذ هذه المهمة ، حيث سيسارع الاتحاد السوفيتى بتنفيذها هو . وفى النهاية رفع ريجان الأمر للشعب الأمريكى لإقناع ممثليه فى الكونجرس بضرورة التعاون مع الإدارة الأمريكية فى قرارها هذا.[3]

وفى العشرين من شهر يوليو عام 1987 أعلن ولى العهد الكويتى ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح عن رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية التى سوف يعاد تسجيلها لدى الولايات المتحدة لتصبح أمريكية خالصة فى عملية ذات بعد تجارى ولا شىء سواه — على حد تعبيره شخصيا—.[4] وأكد على مخاطبة الكويت للدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن .[5]

وفى اليوم التالى مباشرة لإعلان الشيخ سعد العبد الله عن هذه العملية بدأت عملية رفع الأعلام على الناقلات التى أعيد تسجيلها لدى الولايات المتحدة فى منطقة دى لاوار بويلمنجتون ،[6] وتم تحويل الأسماء العربية لهذه الناقلات الإحدى عشرة إلى أسماء أمريكية .

وتفادياً لحدوث بعض العراقيل الفنية التى كانت تثيرها بعض أجهزة الإعلام الأمريكية قامت الكويت بإنشاء شركة Chesapeake بمنطقة دى لاوار كشركة أمريكية خالصة تملك هذه

(1) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 20 .

(2) Chookiat . P., US Kuwaiti Relations 1961 : 1992, p. 273.

(3) سليمان الشاهين ، المرجع السابق ، ص 25 .

(4) جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، 1987/7/23 .

(5) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 27 .

(6) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 412 .

الناقلات الجديدة التى أصبحت لا تختلف عن أية ناقلة أمريكية أخرى من حيث التمتع بالحماية والرعاية والخضوع للقوانين الأمريكية .[1] [2]

وفور الإعلان عن الاتفاق الأمريكى الكويتى بكل تفاصيله بدت الولايات المتحدة فى طريقها لنشر قواتها البحرية فى منطقة الخليج العربى فى الفترة المتبقية من عام 1987 وعام 1988 بأكمله . وعد هذا السلوك بمثابة إعلان أمريكى صريح عن الرغبة فى عدم هيمنة أية دولة إقليمية على منطقة الخليج العربى.[3]

وبدأت إدارة الرئيس ريجان فى تبنى سياسة (التدخل الفاعل Active Intervention)[4] من خلال القيام بأعمال عسكرية قوية رادعة ضد الجيش الإيرانى ، ثم تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية ثنائية جديدة تتمثل فى تدخل عسكرى نشط مع زيادة السفن الحربية فى المنطقة مع خلق ضغط دولى لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية من خلال تدويل الحرب فتضطر إيران لقبول قرار مجلس الأمن رقم 598.[5]

وفى نهاية عام 1987 أعلن رسمياً فى الولايات المتحدة الأمريكية أن وزير الدفاع الجديد فرانك كارلوتشى الذى خلف كاسبر واينبرجر سوف يزور الكويت والسعودية والبحرين بهدف إخطار الرئيس ريجان بالهيكل العسكرى المطلوب لتنفيذ المهمة الأمريكية بالخليج.[6]

واستغلت الولايات المتحدة عملية حماية الناقلات فى زيادة حجم قواتها العسكرية الموجودة فى منطقة الخليج العربى ، واضعة فى ذهنها البقاء مستقبلاً فى المنطقة حتى لو تم حل المشاكل الموجودة وانتهت الحرب العراقية الإيرانية الدائرة منذ نحو ثمانى سنوات ، وأكد على صحة هذا الكلام وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز الذى صرح قائلا : (إن هذا الحشد الأمريكى يندرج ضمن نطاق سياسة صلبة وطويلة الأمد ، رصدت الولايات المتحدة من أجلها خلال عام 1987 فقط حوالى

---

(1) أخذت الأسماء الجديدة للسفن الإحدى عشرة من أسماء بلدات صغيرة تقع على طول نهر دى لاوار فى نيوجرسى الشمالية بأمريكا .

(2) مرفق فى الجزء الخاص بالملاحق جدول يضم الأسماء القديمة والجديدة لهذه الناقلات وكذلك أنواعها وحمولتها تحت رقم 9 .

(3) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 24.

(4) عبد الله العترى ، " أمن الخليج العربى ... دراسة فى الأسباب والمعطيات " ، ص 237 .

(5) نفســـه.

(6) جريدة القبس ، الكويت ، 1987/12/31 .

300مليون دولار لبناء منشآت حربية وبات لديها أكثر من ثلاث وثلاثين قاعدة فى منطقة الخليج[1] .

وقد بعثت وزارة الدفاع الأمريكية بوحدات كبيرة من حرس السواحل الأمريكى بهدف مساندة القوات البحرية المرابطة فى الخليج فى مهمة وصفت بأنها الأبعد لحرس السواحل منذ حرب فيتنام.[2] كما تم إرسال عدد ضخم من طائرات الهليوكبتر التى اختصت بالبحث عن الألغام المزروعة فى الخليج عن طريق استخدام الموجات فوق الصوتية.[3] وتمثلت القوة البحرية الأمريكية فى حاملة الطائرات (كونستليشن) التى تحمل 85 طائرة مقاتلة ترافقها مدمرتان ، وأربع فرقاطات ، وأربع سفن إمداد وسفينتا عتاد بإشراف وتوجيه من المدمرة (لاسال). وبالطبع فإن مياه الخليج لم تكن تقدر على استيعاب هذه القوات الضخمة الحجم والعدد فوقفت على محاذاة الخليج فوق مياه المحيط الهندى .[4]

وفى العام نفسه – 1987 – تم تعزيز الأسطول الأمريكى الموجود بالبحر المتوسط الموجود على مقربة من الخليج العربى بحاملة الطائرات (ساراتوجا) التى غادرت قاعدتها فى فلوريدا وهى تحمل 14 قطعة بحرية منها مدمرات وفرقاطات.[5]

وقد وصلت جملة القوات الأمريكية قرب نهاية عام 1987 إلى 48 سفينة حربية و25 ألف جندى ، وهو التركيز البحرى الأكبر منذ حرب فيتنام.[6] وقد بلغت التكاليف اليومية لهذه القوات قرابة المليون دولار .[7]

وفى النصف الثانى من عام 1987 تحولت القوات الأمريكية من وضعها الدفاعى إلى وضع هجومى شرس تجاه القوات الإيرانية بمختلف فئاتها ، بدأ بتدمير سفينة حربية إيرانية بضربها عن طريق الطائرات وإغراقها فى 22 سبتمبر 1987.[8]

(1) عبد الرحمن النعيمى ، الصراع على الخليج العربى ، ص 91.
(2) جريدة الخليج ، الشارقة ، 1987/10/7 .
(3) يحيى رجب ، أمن الخليج العربى، الجزء الأول ، ص 127.
(4) سليمان الشاهين ، مرجع سابق ، ص 27.
(5) يحيى رجب ، المرجع السابق ، ص 122.
(6) Abdul Reda Asiri, op. cit., p. 110.
(7) تمام البرازى ، العرب وأمريكا ، ص 262.
(8) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص421 .

وفى الثامن من أكتوبر أغرقت المروحيات الأمريكية ثلاثة قوارب إيرانية مسلحة.[1] وفى 18 أكتوبر ضربت القوات الأمريكية ناقلتى بترول إيرانيتين[2] وفى اليوم التالى دمر الأسطول الأمريكى سفينة معدات إيرانية .[3] وفى اليوم نفسه تم ضرب الرصيف البترولى الإيرانى .[4]

وجاءت هذه الضربات بعد هجوم الإيرانيين على بعض ناقلات البترول المعاد تسجيلها . وفى 18 أبريل 1988 تم ضرب رصيفى بترول إيرانيين ـــ منصتين عائمتين ـــ وفى نفس اليوم تم إغراق سفينة حربية إيرانية ، وفرقاطة تابعة لها .[5] وفى الثالث من مايو عام 1988 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها قد منحت سفنها الحربية وطائراتها صلاحية إطلاق النار على السفن والزوارق المعادية التى تهاجم سفن دول ليست طرفاً فى الحرب .[6]

يذكر أن الأعمال الحربية المرافقة لعملية حماية الناقلات قد بلغت فى النصف الثانى من عام 1987 حوالى 69 مليون دولار ، بتكلفة شهرية تراوحت ما بين من 10 : 15مليون دولار فى عام 1988. وفى آخر ستة شهور من عملية رفع الأعلام أنفقت 120مليون دولار كتكلفة لسبع وعشرين عملية مرافقة ناجحة بتكلفة بلغت خمسة ملايين دولار للعملية الواحدة. وبلغ إجمالى تكلفة 89 عملية مرافقة فى الفترة ما بين يوليو 1987 حتى سبتمبر 1988 حوالى 445 مليون دولار ، تحملت منها الكويت 75 مليون دولار ، أنفقت بواقع خمسة ملايين دولار شهرياً ، وهذا لا يعنى أن المبلغ المتبقى قد تحملته أمريكا وحدها ، بل شاركتها فى تحمله كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا واليابان .[7]

وبانتصاف عام 1988 كان العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران قد تأجج ووصل إلى منتهاه خاصة بعد استهداف الولايات المتحدة للمنشآت النفطية الإيرانية ، ومما زاد الحال سوءا قيام

---

(1) المرجع السابق ، ص422 .

(2) Anoushiravan Ehteshami, op . cit., p. 233 .

(3) جورج شولتز ، المرجع السابق .

(4) يحيى رجب ، أمن الخليج العربى ، الجزء الأول ، ص135 .

(5) المرجع السابق ، ص141 .

(6) المرجع السابق ، ص143 .

(7) Abdul Reda Asiri , op. cit., p. 112 .

القوات البحرية الأمريكية بإسقاط الطائرة المدنية الإيرانية طراز (A300B) وقتل جميع ركابها البالغ عددهم 290 مدنياً ، وذلك فى رحلتها إلى دبى عبر مضيق هرمز .[1]

وقد أسقطت هذه الطائرة فى اليوم الثالث من شهر يوليو عام 1988[2] عن طريق صاروخ موجه من على سطح البارجة الأمريكية (Vincennies) .[3]وقد بررت الولايات المتحدة هذا التصرف بأنه تم عن طريق الخطأ ، حيث إن أجهزة الرادار قد حددت الطائرة بصفتها طائرة مقاتلة من طراز فانتوم F14 ، وأنه أثناء تحليقها كان هناك اشتباك فوق المياه مع الزوارق الأمريكية الصغيرة ، فظن العسكريون الأمريكيون أن هذا هجوم جوى بحرى إيرانى منظم ، لذا تم ضرب الطائرة بصاروخين أرض جو دمراها فى الجو .[4]

وفى يوم الحادثة نفسه وجه ريجان خطابه الرسمى للعالم الذى وصف فيه الحادث بأنه مأساة إنسانية مرعبة ، وقدم تعازيه لأسر الركاب والطاقم ، وأعلن عن بدء التحقيقات حول هذا الخطأ من قبل وزارة الدفاع الأمريكية ، ثم أكد أن وقوع مثل هذه الكارثة قد أوضح مدى الحاجة الملحة إلى تحقيق السلام.[5] وفى الرابع عشر من أغسطس أعلنت السلطات الأمريكية أن الضابط الذى أمر بضرب هذه الطائرة سوف ينال تأنيباً قاسيا،وعقاباً شديداً .[6] وقد أرجع البعض قبول الخومينى للقرار598، ووقف إطلاق النار إلى وقوع هذه المأساة.[7]

---

(1) Joseph Wright, The United States and the Gulf, p. 43.

(2) عمر الشافعى ، " آفاق الدور الإيرانى " ، ص 44.

(3) هوشنك أمير أحمدى ، " النزاع الإيرانى الإماراتى : الأبعاد الاستعمارية والسياسية " مجلة شؤون الأوسط ، العدد 44 ، سبتمبر 1995 ، بيروت ، ص 47 .

(4) مايكل بالمر ، حراس الخليج ، ص 149 .

(5) American Foreign Policy : Current Documents 1988, Document No : 249, p 443.

(6) Trevor Myston, op. cit., p. 240.

(7) عمر الشافعى ، المرجع السابق .

ثانيا : السياسة الأمريكية تجاه العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية :

نظرت إدارة الرئيس ريجان إلى العراق فى هذه الأثناء باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على وقف المد الإيرانى الخطير فى منطقة الخليج العربى ، - وذلك على حد قول وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز-.[1]

والحق أن العراق مثّل بالنسبة للولايات المتحدة فى تلك الفترة البديل الأقل تكلفة لمخاطر تدخلها العسكرى المباشر فى منطقة الخليج العربى لمواجهة النظام الإيرانى الذى شكل تهديداً خطيراً جداً للمنطقة من وجهة النظر الأمريكية التى رأت فى الحرب بين البلدين فرصة لتحقيق هدفين مهمين جداً لإستراتيجيتها العسكرية فى المنطقة هما إضعاف واستنزاف القدرات الإيرانية العسكرية والمادية والبشرية الضخمة جداً ، وبالتالى تضاؤل فرصتها فى السيطرة على الإقليم ، واعتلاء مرتبة الزعامة فيه ، وإضعاف واستنزاف القدرات العراقية الضخمة أيضاً ؛ بهدف منعه من الظهور كقوة إقليمية كبرى يمكنها السيطرة على الإقليم فى حال هزيمته الإيرانيين شريطة أن تستمر الحرب لسنوات عدة.

وبالطبع فإنه إذا نجحت هذه الخطة الأمريكية فى القضاء على القوتين الإقليميتين الكبيرتين — العراق وإيران — فإن الولايات المتحدة الأمريكية سيمكنها حينئذ السيطرة على الإقليم منفردة دونما أى شعور بالقلق من أية قوة معادية لها فى منطقة الخليج العربى ، وإذا سارت الأمور على هذا النحو فلم لا تطمع فى تحقيق انقلاب سياسى فى إيران يطاح على إثره بالنظام الحاكم ، ويستبدل بنظام أكثر مرونة يمكن للولايات المتحدة من خلاله استعادة دورها القديم فى إيران الذى لعبته باقتدار وتمكن بالغين فى عقد السبعينيات ؟

لكن المحير فى الأمر هو هذا السلوك العدوانى الذى مارسته الولايات المتحدة ضد العراق بعد مرور أقل من سنة على نشوب الحرب العراقية الإيرانية على الرغم من المساعى الدبلوماسية الحثيثة التى بذلتها من أجل إستعادة علاقاتها الجيدة معها والتى سيشار إليها تفصيلاً لاحقا . وتمثل هذا السلوك العدوانى فى إعطائها الضوء الأخضر[2] لإسرائيل لضرب المفاعل النووى العراقى فى عام 1981.

---

(1) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص151.

(2) يبدى البعض تحفظاً على هذا التعبير (الضوء الأخضر) على اعتبار أن علاقة الولايات المتحدة وإسرائيل ذات ضوء أخضر دائم ، وأن الضوء الأحمر الأمريكى تجاه إسرائيل هو الجدير بالملاحظة على الرغم من قلة انبعاثه .!!

أمريكا وضرب المفاعل النووى العراقى " يونيو 1981 " :

فى يوم الأحد الموافق السادس من شهر يونيو 1981 قامت تسع طائرات إسرائيلية بغارة جوية على مدينة بغداد استهدفت ضرب المنشآت النووية العراقية ، و لم يبادر العراق باتهام إسرائيل إلا بعد أن أعلنت السلطات الإسرائيلية مسؤوليتها عن هذا الهجوم فى السابع من يونيو 1981.[1] .

وقد بررت إسرائيل هجومها هذا بأن العراق كان ينوى ضربها بقنابل نووية توجه إليها مباشرة[2] وقد نجحت إسرائيل فى تنفيذ هجومها هذا لأسباب عدة من أهمها :

1- التدريب الجيد للطاقم الذى قام بهذه العملية ، وعدده أربعة وعشرون طياراً طيلة عشرة شهور.[3]

2- دعم إدارة ريجان ومباركتها لهذه العملية وتشجيعها لها على المستوى السياسى.[4]

3- الدعم الأمريكى المعلوماتى والاستخباراتى الكبير الذى قدمته لإسرائيل .

4- تعطيل الولايات المتحدة لطائرات الأواكس التى اشتُريت بمبالغ ضخمة من أجل رصد مثل هذه المحاولات الهجومية. وأقصد طائرات الأواكس الموجودة بالسعودية .

5- ثقة إسرائيل فى ضعف ردة الفعل العربية وعدم ارتقائها إلى مستوى يقلقها، ويهدد أمنها وهو ما أكده وزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا فى بغداد بعد نحو ثلاثة أيام فقط باكتفائهم بالرفض والشجب كالعادة. !![5]

6- إدراك إسرائيل للموقف الدولى جيداً ، وللأمم المتحدة تحديداً التى أصدرت قرارها بإدانة إسرائيل شفهياً ، ولا شىء سوى ذلك. !![6]

---

(1) بيان مجلس قيادة الثورة العراقى الصادر بتاريخ 1981/6/7، نقلا عن جريدة النهار، بيروت، 1981/6/8 .

(2) منذر الموصلى ، مرجع سابق ، ص 438.

(3) المرجع السابق ، ص 434.

(4) محمد الأطرش ، مرجع سابق ، ص 29 .

(5) البيان الختامى لمؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد ببغداد الصادر بتاريخ 1981/6/11 ، نقلا عن : جريدة النهار ، بيروت 1981/6/12 .

(6) عايدة العلى سرى الدين ، مرجع سابق ، ص 14.

7- وقوف إسرائيل على أرض صلبة واحتماؤها فى ركن أمين ، واستنادها على ظهير قوى هو الولايات المتحدة التى حاولت تبرئة الجانب الإسرائيلى ، وإيجاد المبرر لقيامه بهذا العدوان.[1] فى الوقت نفسه الذى كانت تصدق فيه على قرار مجلس الأمن الذى أدان هذا التصرف الإسرائيلى.[2]

عودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق "نوفمبر 1984" :

عادت العلاقات بين البلدين على الرغم من التباعد الواضح الذى رسم علاقتهما معاً خلال حقبة السبعينيات بسبب توجه العراق ناحية الاتحاد السوفيتى ، والذى توجه بتوقيعه اتفاقية الصداقة معه عام 1972 وميل الولايات المتحدة نحو إيران ، وتوثيق علاقاتها بها ، حيث شهد عام 1972 تباعداً وصل إلى حد العداء من جانب العراق التى وصف نائب رئيسها - صدام حسين آنذاك — السياسة الأمريكية بأنها سياسة غير متكافئة ، وغير عادلة مع البلاد والشعوب العربية ، ومن ضمنها العراق بالطبع .[3]

ولكن مع مرور السنين وتقلبات الأوضاع ، وكعادة السياسة دائما فى عدم الثبات ، بدأت الولايات المتحدة مع قيام الثورة الإيرانية عام 1979 فى التوجه نحو العراق ؛ حيث أعلن الرئيس العراقى صدام حسين فى فبراير 1979 أن هناك وسطاء أمريكيين أُرسلوا من واشنطن للبحث فى إمكانية إعادة العلاقات المقطوعة بين البلدين.[4]

وتزايدت الجهود الأمريكية لتحقيق هذا الهدف خاصة بعد سقوط الشاه ، ومن ثم حدوث أزمة الرهائن الأمريكيين ، وبدأت الإشارة إلى محاولات يقوم بها مستشار كارتر للأمن القومى زبغنيو بريزنسكى بغية تحقيق التقارب مع بغداد .

وفى إبريل 1980 أكد بريزنسكى صحة هذا الكلام بقوله : (نحن لا نرى تعارضاً أساسياً فى المصالح بين الولايات المتحدة والعراق ، كما أننا لا نشعر بأن العلاقات الأمريكية العراقية يجب أن تبقى فى قالب الخصومة والعداء).[5]

---

(1) The Gulf Cooperation Council : Search for the Security in the Persian Gulf, (Michigan : A. Bell and Howel Company, 1985), p. 69 .

(2) عبد القادر فهمى ، مرجع سابق ، ص 299 .

(3) جريدة الثورة ، بغداد ، 1972/6/16 .

(4) عبد الجليل مرهون ، " العلاقات الخليجية العراقية : بنية الوزن الجيوبولتيكى " ص48 .

(5) نفسه .

وقد نقل عن بريزنسكى أنه كان دائما ما يعلن تشجيعه وحثه العراق على مهاجمة إيران واستعادة شط العرب ـ وذلك بعد سقوط الشاه بالطبع - وقد أبلغ بريزنسكى صدام برأيه فى أنه إذا هوجمت إيران من قبل العراق وضغط عليها فإنها سرعان ماستنهار.[1] ويبدو أن صدام قد اقتنع بهذا الرأى وقبل هذه النصيحة فهاجم إيران وبدأ بالحرب معها.

وقد صرح كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق فور اشتعال الحرب بأنه يتمنى أن يقتل كل طرف من الآخر!!، كما أعرب عن أمله فى خروج كليهما خاسرا من هذه الحرب.[2]

ولقد جاء الدعم الأمريكى لإسرائيل فى ضرب المفاعل النووى العراقى ليعرقل هذه الجهود والمحاولات قليلاً والتى سرعان ما عادت مرة أخرى من خلال اللقاءات الرسمية المشتركة بين البلدين كاجتماع وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز مع نظيره العراقى سعدون حمادى فى ديسمبر 1982 ، رغم أنه لم يسفر عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بسبب شكوك العراقيين من مساندة الولايات المتحدة ودعمها لإيران .[3]

وفى نوفمبر1983 توصل مجلس الأمن القومى الأمريكى إلى اقتناع مفاده أن هزيمة العراق فى حربه ضد إيران تعد ضربة أساسية للمصالح الأمريكية والغربية فى هذه المنطقة .[4]

وقد شهدت هذه الفترة – أواخر عام 1983 – جهوداً دبلوماسية مكثفة من الطرفين من أجل إعادة العلاقات ، كإرسال ريجان لمبعوثه إلى الشرق الأوسط دونالد مانفيلد لبغداد فى أواخر عام 1983 ، واجتماعه بالرئيس العراقى ، وإبلاغه له برغبة الولايات المتحدة فى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق .[5]

وبقدر اهتمام أمريكا بهذه المسألة كان اهتمام العراق الذى قدم دبلوماسيوه طلباً للأمم المتحدة يعلنون فيه رغبة بلادهم فى إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع الولايات المتحدة.[6] وردت

---

(1) رامزى كلارك ، مرجع سابق ، ص 24.

(2) المرجع السابق ، ص 25.

(3) مجلة الحوادث ، لندن ، 1982/12/3 .

(4) عبد الجليل مرهون ، " العلاقات الخليجية العراقية " ، ص 48 .

(5) نبيه الأصفهانى ، " يوميات الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 ، مؤسسة الأهرام ، بالقاهرة ، ص 138.

(6) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 150 .

الولايات المتحدة على هذا الطلب بالإعلان عن موافقة الرئيس ريجان على إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين فى 12 أكتوبر 1984.[1]

وفى 26 نوفمبر 1984 أعلن رسمياً عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عقب اجتماع وزير الخارجية العراقية طارق عزيز مع الرئيس الأمريكى ريجان فى اليوم ذاته.[2]

الدعم الأمريكى للعراق خلال سنوات الحرب : " 1980 : 1988 " :

لم يبدُ هذا الدعم جلياً فى السنتين الأوليين من الحرب للأسباب التالية :

1- محاولة أمريكا إخفاء أى جهود تقدمها لأحد طرفى النزاع كى لا تفقد مظهرها المحايد أمام الرأى العام الدولى.

2- كانت الولايات المتحدة لاتزال تحتفظ بأمل – ولو ضعيفاً – فى استرجاع علاقاتها المتميزة مع إيران – حليف الأمس القريب – .

3- كان العراق حتى هذه الأثناء لايزال مدرجاً على قائمة أسماء الدول الراعية للإرهاب Sponsors of Terrorism.

4- دعم أمريكا وتأييدها لإقدام إسرائيل على ضرب المفاعل النووى العراقى فى عام 1981.

ومع دخول الحرب عامها الثالث بدأت العلاقات تتحسن رويداً رويداً ، وتمثل هذا التحسن فى الأفعال التالية:[3]

1- إمداد الولايات المتحدة العراق بقدر هائل من المعلومات الاستخبارية عن القدرات العسكرية الإيرانية عن طريق الأقمار الصناعية .

2- استقدام بعض فرق الكوماندوز العراقية للتدريب فى الولايات المتحدة .

3- إرسال مجموعة خبراء من المخابرات المركزية الأمريكية إلى العراق لتقديم المعلومات والنصائح اللازمة للعراق ، كى يحقق النصر على إيران .

---

(1) المرجع السابق .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1984 , (Washington : Department of State, 1986), Document No : 228, p. 525.

(3) رامزى كلارك ، مرجع سابق ، ص 26 .

4- منح العراق خمساً وأربعين طائرة هليوكبتر من طراز بيل .

5- منح العراق مجموعة من طائرات النقل العسكرية من طراز لوكهيدال 100 .

6- منح العراق مجموعة كبيرة من السيارات العسكرية اللازمة للقتال البرى.

7- مساعدة العراق عن طريق فرض حصار على بيع أسلحة إلى إيران[1] وربما بعض الدول الحليفة لها كسوريا مثلاً التى حظرت عليها أمريكا فى الخامس من يونيو عام 1986 شراء أية أسلحة[2]

8- تقديم أسلحة أمريكية متقدمة للعراق ؛ كى يحقق نصراً حاسماً على إيران . [3]

9- تسهيل عملية شراء العراق للمنتجات الزراعية الأمريكية بتقديم تأمين يبلغ مليار دولار كضمان لعملية الشراء . [4]

10- تقديم قروض للعراق من وزارة الزراعة الأمريكية بقيمة خمسة مليارات دولار.[5]

11- شراء كميات كبيرة جداً من النفط العراقى المعروض للبيع فى سوق النفط العالمى.[6]

12- امداد الولايات المتحدة العراق بالحبوب والمواد الغذائية طيلة فترة الحرب.[7]

13- مساهمة أمريكا فى مد خطوط أنابيب البترول العراقية . [8]

14- إنشاء خط مباشر بين واشنطون وبغداد لمد العراق بكافة أنواع المعلومات تحت إشراف وليام كيسى مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. [9]

15- دعم أمريكا المتواصل لقرارات مجلس الأمن التى تدين إيران . [10]

---

(1) على المستوى الرسمى المعلن أمام الرأى العام العالمى فقط !!.

(2) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 151 .

(3) رامزى كلارك ، مرجع سابق ، ص 26 .

(4) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص 88 .

(5) رامزى كلارك ، المرجع السابق .

(6) نفسه .

(7) على منير ، حرب الخليج : أسرار ووثائق المؤامرة من التخطيط إلى التنفيذ ، (القاهرة : الحقوق محفوظة للمؤلف د.ت) ، تقديم : صلاح منتصر ، ص 35 .

(8) نفسه .

(9) نفسه .

(10) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص 88 .

16- قيام الولايات المتحدة فى عام 1982 برفع اسم العراق من قائمة الدول التى ترعى الإرهاب [1]

17- بعد الكشف عن فضيحة بيع أمريكا أسلحة إلى إيران فى عام 1986 حرصت الولايات المتحدة على توضيح المسألة والكشف عن ملابساتها عن طريق إرسال ريتشارد مورفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى بغداد فى مايو 1987[2] ، واهتمام ريجان بتقديم اعتذار رسمى إلى الرئيس العراقى عن طريق إرساله لموفد رسمى لهذا الشأن .[3]

18- فى أغسطس 1987 تم التوقيع على اتفاقية بين البلدين لتقوية العلاقات الاقتصادية بينهما.[4]

19- فى نوفمبر 1988 قدمت الولايات المتحدة للعراق قرضاً بقيمة مليار دولار. [5]

20- فى مايو 1987 وصلت العلاقة الودية بين البلدين أقصى مدى لها ، بقبول الولايات المتحدة اعتذار العراق عن الخطأ الفادح الذى ارتكبه تجاه القوات البحرية الأمريكية بضربها يوم 17 مايو الفرقاطة الأمريكية (ستارك) بصاروخين من طراز (إكزوسيت) أُطلقا من طائرة عراقية فرنسية الصنع من طراز ميراج حينما كانت الفرقاطة على بعد سبعين ميلاً إلى الشمال من البحرين .[6] وعلى الفور قدم الرئيس العراقى صدام حسين إعتذاره للولايات المتحدة فى اليوم التالى مباشرة ، وأوضح أن الحادث كان غير متعمد ، وتمنى ألا يؤثر على العلاقات بين البلدين ثم طلب من الرئيس ريجان أن ينقل تعازيه لأسر الضحايا. [7] وفى اليوم نفسه عبر ريجان للشعب الأمريكى ولأسر الضحايا عن أسفه وخالص تعازيه لهم ، وحاول تهدئة الرأى العام الأمريكى الثائر بقوله : (إن

---

(1) Joseph Wright , op . cit., p. 40.

(2) تمام البرازى ، العراق وأمريكا ، ص 153 .

(3) بيار سالنجر وإريك لوران ، المفكرة المخفية لحرب الخليج : رؤية مطلع على البعد العسكرى للازمة ، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 1991) ، ترجمة : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، ص 56 .

(4) Rosemarie Zahlan , op. cit., p. 179.

(5) على منير ، مرجع سابق ، ص 35 .

(6) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص11.

(7) American Foreign Policy : Current Documents 1987,(Washington : Department of State , 1988) , Document No : 258 , p. 422.

هؤلاء الرجال كانوا فى مهمة لحماية المصالح الأمريكية ومصالح العالم الحر فى الخليج ›.[1] هذا وقد دفع العراق تعويضاً باهظا لكل جندى من الجنود الذين توفوا والبالغ عددهم سبعة وثلاثين جنديا بلغ 730 ألف دولار للجندى الواحد بإجمالى 27 مليون دولار ، وكذلك تعهدت العراق بإصلاح التلفيات التى حدثت بالفرقاطة وتحمل خسائرها.[2]

لكن كل ما سبق لا يعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تؤيد العراق فى كل تصرفاته طيلة سنوات الحرب الثمانى ، ولعل أبرز نقاط الخلاف بين البلدين تمثلت فى إدانة أمريكا للعراق فى السابع من شهر مارس عام 1982 حينما لوح العراق باستخدام الأسلحة الكيمائية لأول مرة ضد إيران .[3]

وفى 30 مارس من العام نفسه أعلنت الولايات المتحدة فرضها حظراً على بغداد تضمن خمس مواد كيميائية تستخدم فى صنع الأسلحة الكيميائية .[4]

وحينما نمى إلى مسامع الإدارة الأمريكية خبر استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد إيران فى مارس 1984 ، أدانت على الفور هذا الاستخدام وذلك على لسان المتحدث الرسمى للإدارة الأمريكية فى 4 مارس 1984 .[5]

وعلى الرغم من كل الإدانات السابقة فإن الولايات المتحدة ظلت تميل ناحية العراق وتوليه اهتماماً خاصاً وتعامله بهدوء خاص حتى فى أحلك المواقف وأصعبها .

(1) American Foreign Policy , 1987 , Document No : 267 , p. 421.

(2) جورج شولتز ، المرجع السابق ، ص 412 .

(3) المرجع السابق ، ص149 .

(4) المرجع السابق ، ص150 .

(5) American Foreign Policy , Current Documents 1984 , (Washington : Department of State , 1986) , Document No : 222 , P. 520.

– الموقف الأمريكي من الحرب العراقية الإيرانية " التحليل والتعليق " :

لا يمكن الحديث عن هذا الموقف وتفهم أبعاده دون الرجوع إلى الأهداف والمصالح الأمريكية فى منطقة الخليج العربى ، وكذلك يجب التركيز بشكل أوضح على السياسة الأمريكية تجاه دول هذه المنطقة وعلى رأسها ـــ بالطبع ـــ العراق وإيران اللتان تشكل علاقتهما بأمريكا جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من سياستها الخارجية .

وبالنسبة للمصالح الأمريكية فقد سبق الحديث عنها تفصيلاً فى التمهيد وكذلك من خلال فصول الكتاب الرئيسية الستة ، والأمر نفسه بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق وإيران التى سبق الحديث عنها تفصيلاً فى فصول الكتاب الرئيسية . إذن فالقصد هنا هو تحليل هذه السياسة فى فترة الحرب العراقية الإيرانية فقط ، واستعراض أهم ملامحها مع تعليق شخصى عليها .

ولكى يبدو الأمر أكثر وضوحا يجب علينا توضيح الحالة التى كانت عليها الولايات المتحدة لحظة اشتعال فتيل الحرب فى عام 1980 . والتاريخ يقول إنها كانت فى هذه الأثناء فى فترة تعد من أسوأ الفترات التى مرت عليها وعلى مصالحها الخارجية وفى منطقة الخليج العربى تحديداً ، فالحليف الإيرانى سقط وسقطت معه مصالح متشابكة كثيرة جداً بين البلدين والكرامة الأمريكية امتحنت امتحاناً قاسياً استمر طيلة 444 يوماً فى انتظار النتيجة ، والولايات المتحدة تغلى ـــ على المستوى الشعبى والرسمى ـــ داخلياً بسبب هذه الظروف ، كما أنها تعيش نهاية فترة رئاسية وميلاد أخرى تشبث الأمريكيون بها جيداً كى تعيدهم إلى سابق كبريائهم وغطرستهم ، كل هذا تم فى وقت كان العدو الأكبر للولايات المتحدة ـــ الاتحاد السوفيتى ـــ يتسلل وبهدوء شديد تجاه منطقة الخليج العربى التى تحوى أهم المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة تمثل المستهلك والمستورد الأكبر للبترول فى العالم .[1]

لذلك كله لم تكن الولايات المتحدة مهيأة للتحرك والرد على هذه التطورات المفاجئة التى تهدد مصالحها فى المنطقة ، كما أنها كانت تفتقر إلى التنظيم والجاهزية اللازمتين لمواجهة هذه التطورات والمخاطر والقضاء عليها ، فبدت فى أول الأمر وكأنها تقف لتشاهد هذا الصراع وتنتظر إلى أن يتمكن أحد الطرفين من القضاء على الآخر فى فترة لم تكن تظن هى ولا غيرها أن تطول إلى ثمانى سنوات .

(1) John Creighton . op . cit., p. 85 .

وهنا يجب أن نوضح أن الموقف الأمريكى حيال هذه الحرب لم يكن موقفاً واحداً ، ولكنه فى الحقيقة كان عبارة عن موقفين أحدهما رسمى معلن ينادى بإنهاء الحرب وتطبيق القرارات الدولية، وثانيهما رسمى أيضاً لكنه غير معلن يحاول إذكاء هذا الصراع وتأجيجه بدعمه الطرفين بالسلاح والعتاد اللازم ، مستغلاً كل هذا فى القيام بمحاولات متتابعة لزيادة حجم قواته العسكرية بمنطقة الخليج العربى .

ونبدأ باستعراض (الموقف الرسمى المعلن) ، وهنا نعود لنؤكد أن هذه الحرب تزامنت مع إدارتين مختلفتين (كارتر وريجان) وهما الإدارتان المختلفتان فى أغلب التوجهات ، وتمثل سلوك إدارة كارتر تجاه هذه الحرب فى المواقف التالية :[1]

1) تبنى موقف الحياد تجاه طرفى الحرب رغم وجود اتجاه داخلى ينادى بدعم إيران .
2) حظر نطاق الحرب والحيلولة دون اتساعها ، كى لا تدخل باقى دول الخليج فيها .
3) ضمان استمرار تدفق النفط .
4) حماية طرق الملاحة بالخليج العربى .
5) تكثيف الوجود العسكرى بالمنطقة وتعزيزات القدرات الأمريكية بها .
6) مطالبة الاتحاد السوفييتى حليف العراق بالحياد التام .[2]

وقبيل انتهاء فترة كارتر الرئاسية قام بإرسال بعثة لتقصى الحقائق فى منطقة الخليج العربى برئاسة السناتور برادلى بدأت مهمتها فى الثانى من يناير عام 1981 ومكثت لمدة ثلاثة وعشرين يوماً قضت اثنى عشر يوماً منها بالسعودية وأربعة أيام فى الإمارات ومثلها فى الكويت ويومين فى قطر ويوما واحدا فى البحرين .[3] وفور عودة هذه البعثة أعدت دراسة قاربت الألف صفحة قامت برفعها إلى المسؤولين بالبيت الأبيض كى يتمكنوا من تحديد الطريقة والسياسة المثلى للتعاون مع دول المنطقة بعد التطورات الجديدة .[4]

---

(1) عبد القادر فهمى ، مرجع سابق ، ص 299 .

(2) New York Times, 12/10/1980.

(3) محمود بكرى ، جريمة أمريكا فى الخليج ، ص 75 .

(4) نفسه .

وقد هدفت هذه البعثة منذ اليوم الأول لوصولها إلى المنطقة إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول كل الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية فى دول المنطقة ، حيث توصلت إلى خطورة امتداد الصراع إلى باقى دول المنطقة لأن هذا – فى حال حدوثه – سوف يهدد الواردات الأمريكية من بترول المنطقة ، التى ستنخفض إلى 18.4 مليون برميل يومياً ، أما فى حالة اقتصار القتال على العراق وإيران فقط فإنها ستنخفض إلى أربعة ملايين برميل يومياً فقط .[1]

ومع وصول الرئيس ريجان إلى سدة الحكم ، بدأ رجال إدارته فى إطلاق التصريحات الرسمية التى تهدف إلى وقف القتال الدائر بين البلدين ، وعودة العلاقات الودية بينهما ، وحاولت أمريكا من خلال إطلاقها هذه التصريحات أن تبدو وكأنها الدولة التى ترعى السلام ، والتى تستحق أن تكون القوة العظمى الوحيدة الجديرة بثقة باقى دول العالم (Credible Arbiter).[2]

وقد توالت التصريحات الرسمية الأمريكية منذ السنة الثانية للحرب العراقية الإيرانية ، وجاءت على النحو التالى :

– فى الرابع من يونيو عام 1982 أكد ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية على التزام أمريكا بتحقيق السلام فى المنطقة والدفاع عن أصدقائها فى المنطقة[3].

– فى 14 يوليو 1982 أعلن البيت الأبيض تشجيع الولايات المتحدة لاحترام استقلال العراق وإيران ، وكذلك تشجيع الجهود الدولية لحل الصراع سلمياً .[4]

– فى 15 إبريل 1983 صرح وزير الخارجية جورج شولتز بأن موقف أمريكا من الحرب هو المطالبة الدائمة بوقفها، ونفى وجود أية علاقات خاصة بالعراق أو إيران ، ووصف القدرة الأمريكية بالتدخل العسكرى فى الخليج بأنها محدودة للغاية.[5]

---

(1) المرجع السابق .

(2) تمام البرازى ، يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية ، ص 167 .

(3) جريدة السياسة الكويتية ، 1982/6/5 .

(4) American Foreign Policy : Current Documents 1982 , (Washington : Department of State , 1985), Document No : 335, p. 784.

(5) American Foreign Policy : Current Documents 1983, (Washington : Department of State, 1985 , Document No : 315, p. 708.

– فى 11 نوفمبر 1983 أعلن وزير الدفاع كاسبر واينبرجر أنه من المهم لمصلحة دول العالم الحر بقاء مضيق هرمز مفتوحاً وإنهاء الصراع العراقى الإيرانى.[1]

– فى 31 أكتوبر 1983 صوتت أمريكا لصالح قرار مجلس الأمن الدولى رقم 540 الداعى لإنهاء النزاع العراقى الإيرانى .[2]

– فى 11 يونيو 1984 وقف ريتشارد مورفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية أمام لجنة العلاقات الخارجية بالبيت الأبيض ليؤكد لأعضائها سعى أمريكا الدائم لإقرار السلام بمنطقة الخليج وأن هدفها هو إنهاء هذه الحرب مع تجنب تورط الولايات المتحدة فيها عسكرياً ، وكذلك تشجيعها لكل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه القضية.[3]

– فى 30 يناير 1985 أكد ريتشار مورفى أمام لجنة الشؤون الخارجية على أن سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه الحرب تتمثل فى احتوائها وتشجيع كل الجهود الدولية المبذولة لوقف إمداد الطرفين بالسلاح ، وإنهاء هذا النزاع المسلح .[4]

– فى 4 أبريل 1985 عاد ريتشارد مورفى ليؤكد على مجهودات أمريكا الكبيرة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج ، وكذلك إنهاء العنف هناك والحد من استخدام الأسلحة الكيميائية ، ووقف الهجمات على المراكز المدنية.[5]

– فى 15 نوفمبر 1985 أكد جيمس بلاك مساعد وزير الخارجية الأمريكية لمنطقة الجزيرة العربية على أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تنتهى هذه الحرب وفى أقرب فرصة وأسرع وقت.[6]

---

(1) جريدة الوطن ، الكويت ، 1983/11/12 .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1983, Document No : 320, p. 712.

(3) American Foreign Policy : Current Documents 1984, Document No : 225 , p. 523.

(4) American Foreign 1985, (Washington : Department of State, 1986) , Document No : 253 , p. 551.

(5) Ibid., Document No : 254, p. 551.

(6) تمام البرازى ، أمريكا والعرب ، ص55 .

- فى 26 سبتمبر 1986 أعلن سفير أمريكا فى الكويت أن الولايات المتحدة تبذل أقصى جهودها لإنهاء هذه الحرب ضماناً لأمن الخليج وحرية الملاحة فيه .[1]

- فى 27 يناير 1987 صرح وزير الخارجية جورج شولتز بأن الولايات المتحدة تنادى منذ بداية الحرب فى سبتمبر 1980 بضرورة إنهائها ، كما أنها تؤيد جميع الجهود الدولية المبذولة لإقناع إيران بوقف إطلاق النار وإنهاء الحرب [2]

- فى 25 فبراير 1987 صرح الرئيس ريجان بأنه يبذل قصارى جهده لوضع نهاية سريعة قدر الإمكان لهذه الحرب عن طريق التفاوض بين الجانبين ، كما أن أمريكا تدعو الطرفين المتحاربين للتفاوض وانسحاب كل طرف إلى حدوده الأصلية . [3]

- فى 20 يوليو 1987 وفور صدور القرار رقم 598 أعلن ريجان تأييده له فى نفس اليوم، وأعرب عن أمنياته أن تقبل الدولتان بهذا القرار ، وتنهيا هذا الصراع المشتعل بينهما منذ سنوات.[4]

مثّلت كل التصريحات السابقة الموقف الرسمى الأمريكى المعلن تجاه الحرب العراقية الإيرانية ، أما (الموقف غير المعلن) الذى هدف إلى إشعال الحرب فتؤكده مجموعة من التصرفات والتصريحات الأمريكية التي هدفت إلى تحقيق فوائد و مكاسب تعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية .

وإذا كان البعض يبرر هذا السلوك الأمريكى المرفوض بأنه نوع من التعامل أو التعايش مع الأمر الواقع ، فإن الرد على هذا الكلام يأتى من خلال استعراض الرأى المنادي بأن اندلاع الحرب جاء أصلاً نتيجة لمخطط أمريكى استهدف ضرب إيران عن طريق العراق بسبب سياسة حكومتها الثورية العدائية تجاه أمريكا المتمثلة فى احتلال السفارة الأمريكية[5].

---

(1) جريدة النهضة ، الكويت ، 1986/9/27 .

(2) American Foreign Policy : Current Documents 1987, (Washington : Department of State, 1988), Document No : 253, p. 417.

(3) Ibid., Document No : 254 , p. 419.

(4) Ibid., Document No : 269 , p. 441.

(5) قد يظن البعض أن هذه المعلومة وردت فى مصدر عربى بهدف الإساءة إلى الولايات المتحدة ، ولكن الغريب أن الذي نشر هذه المعلومة هو مصدر أمريكى إعلامى ذائع الصيت هو جريدة الواشنطن بوست،للمزيد انظر:
19/8/1980, Washington post

والذين يميلون لتصديق هذا الكلام يدللون عليه بعدم إدانة الهجوم العراقى على إيران من قبل أمريكا ومن قبل الرأى العام الدولى ممثلاً فى مجلس الأمن الدولى الذى أدان احتلال إيران للسفارة الأمريكية بطهران. حتى قرار مجلس الأمن رقم 479 الصادر فى سبتمبر 1980 الداعي إلى إيقاف القتال الدائم بين البلدين لم يطالب العراق بالانسحاب من الأراضى الإيرانية التى احتلها.[1] لذلك فعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة حيادها التام حيال طرفى الحرب فإن هذا الحياد لم يكن سوى حياد شكلى ، أثبتت شكليته وعدم مصداقيته مجموعة من التصرفات المتناقضة تجاه كل من العراق وإيران . ومبعث هذا التناقض أن الولايات المتحدة قد دعمت الطرفين دعماً عسكرياً كبيراً لا لشىء سوى إطالة فترة الصراع أكبر قدر ممكن والقضاء على قوتهما الكبيرة معاً ، وهو ما أكده تقرير بعثة برادلى — الذى سبقت الإشارة إليه — بتأكيده على أهمية إذكاء الصراع بين البلدين ما دام قد وقع بالفعل .[2]

وقامت سياسة أمريكا خلال سنوات الحرب الثمانى هذه تجاه العراق وإيران على تسعير الحرب بينهما واستخدام كل منهما لإضعاف الآخر.[3] وأصبح المبدأ الأمريكى السائد فى هذه الفترة هو (لا نصر ولا هزيمة لأى من طرفى القتال).[4]

فقد أشارت كافة التقارير الرسمية الصادرة عن البيت الأبيض إلى أن الولايات المتحدة لا تريد خروج إيران منتصرة من هذه الحرب ، كما أنها فى الوقت ذاته لا تريد انتصار العراق أيضاً .[5] وذلك لأن انتصار إيران يعنى نجاحها فى تصدير الثورة إلى باقى دول المنطقة مما سيؤدى إلى زعزعة استقرارها ، كذلك فإن انتصار العراق يعنى تقسيم إيران و تجزئتها مما سيمهد لدخول السوفيت إليها ، كما أن انتصار العراق سيؤدى به إلى محاولة السيطرة وفرض القوة على باقى دول المنطقة التى من الممكن ومن السهل خضوعها للقوة العراقية واتباعها السياسات نفسها التى ينتهجها العراق الأمر الذى سيضعف من السيطرة الأمريكية على هذه الدول .[6] وقد أكد على صحة هذا الرأى

---

(1) كمال مجيد ، النفط والأكراد ، ص75 .

(2) محمد مظفر الأدهمى ، الطريق إلى حرب الخليج ،ص15.

(3) محمد عبد العزيز ربيع ،"سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية " ، مجلة السياسة الفلسطينية ، العددان 13،14 ، صيف وخريف 1994، نابلس ، ص27 .

(4) عبد القادر فهمى ، مرجع سابق ، ص293.

(5) عبد الرحمن النعيمى ، مرجع سابق ، ص85 .

(6) محمد مظفر الأدهمى ، مرجع سابق ، ص15 .

كيسنجر بقوله : (إن الحل الأمثل للولايات المتحدة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية هو انتصار إيران على العراق وانتصار العراق على إيران !!).[1]

وقد أكد مايكل ستيرنز سفير أمريكا السابق فى دولة الإمارات العربية المتحدة أن مصلحة أمريكا تتمثل فى عدم إحراز أية دولة لأى نصر حاسم فى هذه الحرب .[2]

لذا فقد لجأت الولايات المتحدة إلى تقديم السلاح و المعلومات بوفرة للطرفين من أجل إطالة هذه الحرب رغم كل محاولات نفى المسئوولين الأمريكيين لهذه السياسة مثل رجال إدارة ريجان كجورج شولتز وأنتونى كونتين سفير أمريكا بالكويت وغيرهما.[3]

والسؤال الهام هو ماذا جنت أمريكا من سياستها هذه ؟ وما هى الفوائد التى حصلت عليها من جراء سلوكها هذا ؟ والإجابة على هذا السؤال تتمثل فى :

1- إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية والبشرية لخصمين قويين للولايات المتحدة ، يمارسان سياسات بترولية متشددة داخل منظمة الأوبك ، ويهددان باقى دول المنطقة ويطمعان فى السيطرة عليها وتبوء مترلة الزعامة فى هذا الإقليم . وكذلك إضعاف فرص إيران فى تصدير مبادئ الثورة الإسلامية ، وزعزعة أمنها واستقرارها الداخلى الأمر الذى سيعطى الفرصة للعناصر المعتدلة بها للسيطرة على الحكم ومن ثم القضاء على الحكم الإسلامى الثورى بواسطة العراق الذى لن يكلف الولايات المتحدة أى شيء ، بل إنه سيتكفل بهزيمة إيران ، ولكن مع إضعاف قدراته هو الآخر التى ستستهلكك فى هذا الصراع بدون شك .

2- استمرار الصراع بين الطرفين سيجعل الدول الخليجية تفكر جدياً فى طلب الحماية الأمنية من الولايات المتحدة الأمريكية التى سترحب بالتأكيد بهذا الطلب لتأكيد موقفها الداعم لدول المنطقة والمدافع عنها ، وكذلك للدفاع عن مصالحها الحيوية التى ستتهدد من جراء هذا الصراع ، الأمر الذى سيمكنها أيضاً من زيادة حجم قواتها العسكرية فى هذه المنطقة ومن ثم ترسيخ أقدامها فى المنطقة أكثر وأكثر .

---

(1) محمد حسن العيدروس، دراسات فى العلاقات العربية الإيرانية ، (الكويت :دار الكتاب الحديث ،1999)، الطبعة الاولى ، ص220.

(2) جريدة الرأى العام ،الكويت ، 1984/9/11.

(3) جريدة السياسة ، الكويت ، 1984/10/19.

3- مثلت هذه الحرب فرصة لإثارة القلق لدى الاتحاد السوفيتى الذى يجاور منطقة اشتعال هذه الحرب ، كما مثلث فرصة لاستنفار شعوب هذه المنطقة المجاورة للاتحاد السوفيتى ضد بعضها البعض .

4- وجدت الولايات المتحدة فى هذه الحرب فرصة لإبراز قوة إسرائيل فى المنطقة ، وإثارة القلق والخوف منها ، وتجسد كل هذا فى ضرب إسرائيل للمفاعل النووى العراقى فى يونيو 1981 ومساهمتها فى بيع السلاح لإيران.

5- استغلت أمريكا مسألة بيع السلاح للطرفين سراً فى رفع أسعار هذه الأسلحة بشكل مبالغ فيه ، الأمر الذى عاد بالنفع على خزينة الولايات المتحدة ، رغم كل التبريرات الأمريكية بأن رفع الأسعار كان بهدف زيادة مصاعب البلدين فى شرائها.[1]

6- زادت الولايات الأمريكية من حجم قوات الانتشار السريع الموجودة فى هذه المنطقة خاصة بعد عام 1983 الذى تحولت فيه قوات الانتشار السريع إلى القيادة المركزية ، مع زيادة واضحة فى عدد الأفراد العاملين فى هذه القوات.[2] وهو الأمل الذى داعب الولايات المتحدة منذ بدء الحرب ، وهو ما عبر عنه جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية أثناء ولاية الرئيس نيكسون بقوله : (على أمريكا أن تحرص على شغل نفسها فى البحر المتوسط والخليج والجزيرة العربية بطريقة تؤكد لأصدقائها ولكل الأطراف فى المنطقة أنها تريد أن تحمى استقلالها السياسى وتريد تحقيق سلامة واستقرار كل دول المنطقة).[3]

7- استثمرت الولايات المتحدة هذه الحرب فى السيطرة على الأنظمة الحربية الخليجية ، وذلك عن طريق الإشراف كلية عليها ، ومدها بالخبراء العسكريين الأمريكيين ، وإغراقها بالأسلحة الأمريكية الصنع ، وكذلك ربطها بمعاهدات واتفاقيات عسكرية ملزمة لدول الخليج بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية .

8 - أعطت الحرب الفرصة للولايات المتحدة للتعاون مع مجموعة دول أوروبا الغربية فى شكل حماية دولية لمنطقة الخليج وتطبيق للشرعية الدولية فى هذه المنطقة ، وكذلك منحتها الفرصة للحد

---

(1) حسن أبو طالب ، " التطورات الأخيرة فى حرب الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 92 ، إبريل 1988 مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 176 .

(2) Abdul Reda Asiri, op. cit., p. 107.

(3) جورج شولتز ، مرجع سابق ، ص 148.

من التدخلات السوفيتية فى شؤون منطقة الخليج ، باعتبارها – الولايات المتحدة – هى المسؤول الأول عن السلام وتحقيقه فى هذه المنطقة .

9 – استغلت الولايات المتحدة مسألة رفع أعلامهـــا على الناقـــلات الكويتية فـــى تحقيـــق المكاسب التالية :

أ – التكفير عن خطيئتها فى بيع الأسلحة لإيران ومحاولة إصلاح صورتها أمام الرأى العام الدولى عامة والخليجى خاصة ، ولذلك سمى عام 1986 بعام الخطيئة وعام 1987 بعام التكفير.[1]

ب – حصلت على حق شرعى للوجود العسكرى المكثف فى هذه المنطقة ، ومنحت تصريحاً بالموافقة والتأييد على أية عمليات عسكرية هجومية تقوم بها ، بحجة الرد على العدوان الإيرانى وتحقيق السلام فى منطقة الخليج وحماية طريق الملاحة الدولية والحفاظ على مصلحة الغرب والعالم الحر الاقتصادية .

ج – أكدت على صحة وإيجابية مبدأ كارتر الذى اعتبره البعض بمثابة التدخل السافر فى الشؤون الداخلية لبعض الدول وانتهاك حرماتها .

د – لم تتعرض سياستها فى التدخل عسكريا بمنطقة الخليج لأية انتقادات ، بل إن عملية رفع الأعلام قد وصفت بأنها (عملية النوايا الحسنة) ، وأطلق عليها صفة (الانتصار الإستراتيجى A Strategic Victory) – على حد تعبير المسؤولين الأمريكيين والكويتيين الذين أشرفوا على تنفيذ هذه العملية – .[2]

10- يمكننا أن نزعم أن الولايات المتحدة قد استطاعت من خلال دورها فى هذه الحرب تعويض كل ما فاتها وضاع منها جراء انهيار نظام الشاه وربما أكثر منه .

11- مهدت الولايات المتحدة لتدخلها بشكل شرعى ومقبول فى حرب تحرير الكويت مطلع عام 1991 لسابق خبرتها ودرايتها ودربتها فى منطقة الخليج العربى ، حيث قادت جيوش قوات التحالف العربية والأوربية لطرد الجيش العراقى الذى اعتدى على الكويت فى الثانى من أغسطس عام 1990.

---

(1) بروس واطسون وآخرون ، الدروس العسكرية لحرب الخليج ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991) ، ترجمة : محمد برهوم ، الطبعة الأولى ، ص 11 .

(2) مجلة الحوادث ، لندن ، 1980/11/14 .

خاتمة الكتاب

قدمت السنوات العشرون (1971 - 1990) التى تناولتها- استعراضاً وتحليلاً وتعليقاً- ، والفترة التى سبقتها -العقود السبعة الأولى من القرن العشرين ــ تمهيداً وتوطئة- نموذجاً واقعياً ومثلاً حقيقياً لماهية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم الثالث عامة وتجاه المناطق التى تحوى مصالحاً حيوية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة ومن ضمنها منطقة الخليج العربى.

فقد أثبتت هذه السنوات أن هذه السياسة ثابتة لا تتغير وأن المصالح الأمريكية تزيد ولا تنقص مهما حدث ولكن الذى يتغير فقط هو طريقة التطبيق وطبيعة التنفيذ . أما المبادئ والتصريحات والعبارات البراقة والمسميات الباهرة فحدث عن تغييرها ولا حرج ، فنحن أمام إدارات أمريكية ذات قدرات هائلة ، تمتلك فى يدها الكثير من الأوراق الهامة فى هذه اللعبة السياسية والاقتصادية مع دول العالم الثالث التى قبلت ــ طواعية أو إكراها ــ أن تتعاون وتقدم لها الكثير من المنفعة دون أن تحصد الكثير من توابعها .

وقد أفرز هذا مجموعة من الملاحظات والتعليقات رأيتها جديرة بالجمع والحصر وتسليط الضوء عليها ، كنوع من القراءة المتأنية للتاريخ التى وصفها الإمام محمد عبده بأنها ركن من أركان اليقين لابد من تحصيله . وتتمثل هذه الملاحظات والتعليقات التى اعتبرتها نتيجة لعملى هذا وخلاصة له فى النقاط التالية :

أولاً : بالنسبة للأهداف والمصالح الأمريكية فى منطقة الخليج العربى :

يمكن إيجازها فى :

1) استقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية .
2) ردع الاتحاد السوفيتى وتضييق الخناق عليه وحصر نفوذه خارج منطقة الخليج العربى .
3) دعم الأنظمة الموالية لها ومد يد العون إليها بهدف توثيق علاقتها بها ، ومن ثم استخدامها كأداة لصد الإتحاد السوفيتى ، والتصدى للدول ذات التوجهات المعادية لها فى المنطقة .

4) ضمان أمن إسرائيل بكل الطرق ، ومحاولة إبراز دورها فى ضبط الأمن والاستقرار فى المنطقة ، وكذلك استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية فى الإمعان فى إذلال القوى التحررية بها.

5) الحصول على بترول هذه المنطقة بأسعار معتدلة وبكميات وفيرة وبطريقة آمنة ومستقرة .

6) الحصول على أكبر قدر ممكن من عائدات البترول الضخمة المملوكة لهذه الدول عن طريق جعل المنطقة سوقاً استهلاكية ضخمة تستوعب كل ما يعرض عليها من المنتجات الأمريكية وبالأسعار التى تراها الولايات المتحدة مناسبة ومرضية لها .

7) المحافظة على الاستقرار والهدوء فى المنطقة عن طريق تشجيع كل المحاولات الوحدوية التى لا تعارض السياسات الأمريكية كمجلس التعاون الخليجى مثلاً ، وكذلك دعم كل محاولات التسويات السلمية بين دول المنطقة ، مع التأكيد على أهمية الدور الأمريكى كراع أساسى لكل هذه العمليات ، فى الوقت نفسه الذى يتم فيه بث الفزع والخوف من الغول السوفيتى الشيوعى .

8) منع أية خطوات وإجهاض أية أحلام يكون من شأنها تحقيق الوحدة الكبرى على مستوى العالم العربى ككل كى لا تهدد مصالحها الحيوية بالخليج العربى .

9) الترويج لأفكار الليبرالية والديمقراطية باعتبارهما السبيل الوحيد لتحقيق الحرية والتقدم والتطور بكافة صورها .

ثانياً : بالنسبة للإستراتيجية العسكرية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى:

هدفت هذه الإستراتيجية العسكرية إلى ضمان أمريكا تبعية عسكرية خليجية ، وتمثلت الأبعاد الرئيسية لهذه الإستراتيجية فى :

1) إغراء دول المنطقة بالحصول على أنظمة دفاعية متقدمة .
2) عرض أحدث أنواع الأسلحة الأمريكية على المسؤولين العسكريين الخليجيين ، ولكن بعد وضع القيود على قدراتها الأدائية خاصة الهجومية .
3) استقدام بعثات عسكرية ضخمة للتدريب على الأراضى الأمريكية والإطلاع على أحدث النظم العسكرية الأمريكية – فى حدود المسموح – .
4) إرسال المستشارين والخبراء العسكريين الأمريكيين لتدريب جيوش المنطقة .
5) الحصول على أكبر قدر ممكن من القواعد الجوية والبحرية والبرية والتسهيلات العسكرية على الأراضى الخليجية .

هذا وإن كان لهذه الإستراتيجية آثار إيجابية على دول المنطقة فإن آثارها السلبية قد فاقت الإيجابية ومن أهمها :

1) استنزاف موارد الدول الخليجية .
2) ربط الأمن القومى لدولة أو مجموعة من الدول بدولة أخرى تتحكم فيه وتسيطر عليه .
3) الاضطرار للدخول فى أحلاف عسكرية ذات توجهات خاصة .
4) إثارة النزاعات والخلافات بين الدول المتجاورة .
5) إجهاض كل محاولات التوحد الحقيقية والقضاء على كل جهود التنمية والتحديث .
6) إحداث مشاكل داخلية كبيرة وإذكاء كل محاولات جبهات المعارضة وكل محاولات التقسيم والتجزئة .

7) التمهيد للاحتلال الأجنبي بصوره كافة وأشكاله : عسكرياً واقتصادياً واجتماعيا وسياسيا وثقافيا .

8) عدم تمكين أنظمة الحكم وإداراتها المختلفة من تحقيق الاستقلالية فى إصدار القرارات وتطبيقها .

9) فقدان الثقة بين الشعب والنظام الحاكم الموالى للقوى الخارجية .

10) الاضطرار للاعتماد على دولة ما أو مجموعة من الدول فى حماية أمن واستقرار دول المنطقة داخلياً وخارجياً .

ثالثــاً : بالنسبة لمبادئ الرؤساء الأمريكيين :

على الرغم من الاختلاف الواضح فى مبادئ الرؤساء نيكسون وكارتر وريجان فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الاختلاف كان اختلافاً ظاهرياً فقط مس الشكل ولم يمس المضمون ، فقد اتفقت هذه المبادئ الثلاثة فى أنها :

1) نتجت كردة فعل لمواقف حرجة تعرضت لها المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج العربى ، كمبدأ نيكسون وآثار حرب فيتنام ، ومبدأ كارتر والغزو السوفيتى لأفغانستان ، وأخيراً مبدأ ريجان والحرب العراقية الإيرانية .

2) لم تنبت كفكرة ولم تشكل كنهج سياسى .

3) لم تراع الظروف والأوضاع الداخلية للدول التى وجهت إليها ، فساوت بين دول المنطقة كافة ، ولم تراع الفروق الواضحة بين الأيدلوجيات المختلفة فى هذه المنطقة كإيران والسعودية على سبيل المثال .

4) اعتمدت على فكرة التدخل العسكرى سواء تم هذا بطريقة مباشرة — مبدأ كارتر وريجان — أم بطريقة غير مباشرة — مبدأ نيكسون — .

5) قامت على فكرة الخوف والتخويف من الإتحاد السوفيتى ، وشغلت بالبحث عن الطريقة المناسبة لردعه وحصر نفوذه وتضييق الخناق عليه .

6) ساعدت على زيادة حجم الكراهية الموجودة أصلا داخل نفوس شعوب العالم الثالث تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من خلال دورها الواضح فى إبراز عدم مصداقيتها تجاه دول المنطقة .

7) ساعدت على فقدان ثقة شعوب المنطقة فى القوة الأعظم عالميا — الولايات المتحدة الأمريكية — التى يمكنها تغيير موقفها من حال إلى حال مضادة تماماً بهدف تحقيق أكبر قدر من المصلحة والمنفعة .

ومن باب الموضوعية العلمية ، فإنه يجب علينا مثلما تعرضنا لأوجه الاتفاق فى هذه المبادئ أن نتعرض لوجه الخلاف الوحيد بينها ، والذى يتمثل فى أنه بينما اعتمد مبدأ نيكسون بشكل واضح وصريح على القوى المحلية ، فقام بدعمها عسكرياً واقتصادياً بهدف تحميلها مسؤولية حماية المصالح الأمريكية على أرضها أولاً ، ثم مسؤولية حماية أمنها واستقرارها ثانياً ، استند مبدأ كارتر إلى القوة العسكرية الأمريكية التى رأى أنه يجب عليها أن تتولى مسؤولية حماية المصالح الأمريكية بشكل رئيسى ، وهو ما تمثل فى قيامه بإنشاء قوات التدخل السريع ، ولكن هذا لا يعنى أن كارتر قد أغفل الدور الخليجى المحلى فى حماية المصالح الأمريكية وضمان أمنه واستقراره ، ولكنه قام بتحديد طبيعة هذه المشاركة المحلية وتحجيمها ، بينما فطن ريجان إلى التخبط الواضح فى هذين المبدأين والتعثر الشديد فى طريقة تطبيقهما ، فذهب إلى حل وسط يمكنه من الجمع بينهما ، تمثل فى محاولة ناجحة لإقناع دول المنطقة بضرورة تمكين الولايات المتحدة من الاستفادة من قوات التدخل السريع من خلال منحها أكبر قدر من القواعد والتسهيلات العسكرية ، فأمكنه الجمع- حينئذ — بين تحميل أمريكا المسؤولية الأولى فى حماية مصالحها فى المنطقة، مع تحميل دول المنطقة مسؤولية — وإن بدت صغيرة — فى المشاركة فى عملية الحماية هذه .

رابعاً : بالنسبة للثورة الإسلامية الإيرانية والعلاقة مع إيران :

ينبغى الإشارة إلى التميز الشديد الذى اتصفت به العلاقات الأمريكية الإيرانية فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وهذا التميز لا يعنى تميزاً إيجابيا فحسب ولا سلبيا فحسب ، بل إنه يعنى الإثنين معاً . فقد شكلت العلاقات المشتركة بين البلدين تجربة ثرية جداً بالأمثلة الدالة على تنوع أشكال السياسة الخارجية الأمريكية وتعدد أساليبها ، وتمثل هذا التنوع والتعدد فى الأحداث التالية :

1) دعم وتأييد شديدان لإيران خلال فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوى الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قيام الثورة الإيرانية حيث تمثل هذا الدعم فى:

أ – مشاركة أمريكا فى الترتيبات الأمنية الدولية التى شهدتها إيران عقب نهاية الحرب العالمية الثانية .

ب – إعادة الشاه مرة أخرى إلى سدة الحكم فى إيران بعد الإطاحة بحكومة الدكتور محمد مصدق عام 1953 ، فى العملية الاستخباراتية التى عرفت باسم (أجاكس) .

ج – إمداد إيران بأحدث الأسلحة والنظم الدفاعية الأمريكية .

د – التدريب الأمريكى لأجهزة الساواك الإيرانية .

2) تخلى الولايات المتحدة عن شاه إيران بعد إطاحة الثوريين الإسلاميين به ، بعد تأكدها من استحالة عودته إلى حكم إيران مرة أخرى .

3) الانقلاب الواضح فى الموقف الأمريكى من إيران ، خاصة بعد إحساسها بمشاعر العداء الواضح من جانب الإيرانيين ، والتى بلغت أوجها باحتلال السفارة الأمريكية بطهران طيلة 444 يوماً ، وهو ما جعل الأمريكيين يعادون الإيرانيين بإقدامهم على القيام بخطوات كثيرة من أهمها :

أ – فرض عقوبات متنوعة على إيران .

ب – تجميد الأرصدة الإيرانية فى البنوك والمصارف الأمريكية .

ج – بث دعاية سيئة جداً ضد الحكومة الإيرانية الجديدة فى كل أرجاء العالم بوصفهم بالإرهابيين والخاطفين و ... الخ .

د – دعم العراق – العدو الرئيسى لإيران – خلال سنوات الحرب دعما معلوماتياً وعسكرياً واقتصاديا .

هـ – تأييد قرارات مجلس الأمن الدولى كافة التى تدين إيران .

و – الموافقة على طلب الكويت بخصوص حماية ناقلاتها فى خطوة موجهة أيضا ضد القوات الإيرانية .

ز – القيام بأعمال هجومية عدوانية ضد القوات الإيرانية تمثلت فى ضرب سفنها وإغراق زوارقها وقصف أرصفتها ثم إسقاط طائراتها المدنية .

4) مثل قيام أمريكا ببيع سلاح لإيران فى عامى 1985 ، 1986 الاستثناء الوحيد فى أعمالها العدوانية تجاهها ولكنه لم يكن أيضاً عملا أريد به خير ، حيث إن أمريكا كانت ترمى إلى مقايضة هذه الصفقة بأخرى تتمثل فى السماح بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى بيروت من قبل حزب الله الموالى لإيران ، كما أن عوائد هذه الصفقة استغلت أيضاً فى إثارة القلاقل وزعزعة استقرار دولة صغيرة جداً هى نيكاراجوا ، لا ذنب لها سوى أنها لا تتبع التوجهات والسياسات الأمريكية ، وذلك من خلال دعم جماعة الكونترا المعارضة للنظام الحاكم هناك .

5) أبان أسلوب معالجة الولايات المتحدة – ممثلة فى إدارة الرئيس كارتر – لأزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى إيران لمدة 444 يوماً ، عن فشل ذريع وتخبط شديد فى التعامل مع مثل هذه المواقف ، وهو ما اتضح جليا من خلال الملاحظات التالية :

أ — كان قيام هذه العملية -عملية احتجاز الرهائن- فى حد ذاته بمثابة النتيجة الأكثر منطقية لفشل إدارة الرئيس كارتر فى التعامل مع الثورة الإيرانية منذ اللحظة الأولى لقيامها وعدم تمكنها من اتخاذ موقف حاسم تجاهها .

ب — لم تنجح الولايات المتحدة فى تأمين عملية اتصالاتها مع الحكومة الإيرانية ومركز الثقل السياسى فى إيران — كائناً من كان — لذا فقد تعقد الأمر أكثر وأكثر بعد سقوط السفارة فى أيدى الإيرانيين وانقطاع وسيلة الاتصال الأمريكية بهم ومعهم .

ج — لم تنجح أمريكا فى شحن وتعبئة الرأى العام الدولى تجاه إيران ، كى يتخذ موقفاً حاسماً ضدها ، حيث إنه اكتفى بوصف إيران بطابع اللامسؤولية واتهامها بنقض المعاهدات الدولية فى التعامل مع الدبلوماسيين .

د — لم تنجح أيضاً أمريكا من خلال عقوباتها الاقتصادية على إيران وتجميد أرصدتها فى حملها على الإفراج عن الرهائن الأمريكيين ، فبدت حكومتها أمام شعبها وكأنها لا تملك القوة اللازمة لإطلاق سراح هؤلاء الرهائن والاقتصاص من خاطفيهم .

هـ — عجزت القدرات العسكرية الأمريكية الهائلة والأضخم عالمياً عن اقتحام مبنى داخل مدينة من مدن العالم الثالث ، بل إنها لم تنجح حتى فى الوصول إليه ، حيث تحطمت طائراتها قبل أن تدخل الأجواء الإيرانية وفشلت محاولتها قبل أن تبدأ .

و — فشلت أمريكا فى دراسة الموقف الداخلى الإيرانى جيداً ، فلم تتمكن من وضع يدها على مراكز القوى الرئيسية داخل إيران ، بل إنها - على الأقل - لم تتمكن من الوصول إلى مركز قوى واحد داخلها يمكنها التعاون معه والتفاوض من خلاله .

ز — تجاوزت إدارة كارتر الوقت اللازم لعلاج مثل هذه الأزمة ، حيث تركتها تطول وتمتد لتصل إلى قرابة الخمسة عشر شهراً .

ح — يؤخذ على الإدارة الأمريكية عدم توخيها الحذر مستقبلاً وعدم وضع خطط لعلاج مثل هذه المواقف مستقبلاً ، حيث تكررت هذه العملية فى لبنان بعد أقل من أربع سنوات.

خامسا : بالنسبة للغزو السوفيتي لأفغانستان ومبادرة الرئيس بريجينيف :

شكل الغزو السوفيتي لأفغانستان فى ديسمبر 1979 تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية فى منطقة الخليج العربى ، لذا فإن الرد الأمريكى جاء عنيفاً جداً وصريحاً للغاية ، تمثل فى الإعلان عن مبدأ كارتر الذى دعا صراحة إلى التدخل العسكرى فى منطقة الخليج العربى إذا تعرضت المصالح الحيوية الأمريكية فيها للتهديد ، وهو الأمر الذى حدث بالفعل من جراء غزو السوفيت لأفغانستان وقربهم من الخليج العربي . وتمثل – أيضاً – الرد الأمريكى فى إنشاء قوات التدخل السريع وزيادة عدد أفرادها وعدة قواتها بشكل واضح وفى فترة وجيزة وما صاحب هذه العملية من سعى حثيث بهدف الحصول على أكبر قدر من القواعد والتسهيلات المتنوعة فوق أراضى ومياه الخليج العربى .

أما مبادرة الرئيس السوفيتى ليونيد بريجينيف ، فقد جاء رد الفعل الأمريكى تجاها فاتراً للغاية ، حيث إنها لم تول أى اهتمام بهذه المبادرة ، واكتفت بوصفها تدخلاً فى شؤون المنطقة ، وطالبت الاتحاد السوفيتى بسحب قواته من أفغانستان قبل أن يتحدث عن التدخلات الأجنبية الأخرى فى المنطقة ، وهو رد يميل إلى المنطقية والصواب جداً – من وجهة نظرى–.

سادسا : بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية :

تعتبر الحرب العراقية الإيرانية هى أكثر الحروب دموية فى النصف الثانى من القرن العشرين ، فقد امتدت لثمانى سنوات ، وقتلت وأصابت أكثر من مليون نسمة ، وأهدرت مليارات الدولارات، وامتدت خسائرها لتنال باقى دول المنطقة التى دعمت أحد الجانبين –إن لم يكن كليهما–. وقد أطلقت عليها صفة الحرب المنسية لطولها المبالغ فيه ، حتى أصبح تعدد أخبارها وتواليها أمراً عاديا لايلفت الانتباه .

والغريب أن هذه الحرب لم تسفر عن نتيجة محددة يمكن اعتمادها سوى ضعف قدرات الجانبين وإنهاكهما ، وتبقى بعض الحقائق التى يجب الإشارة إليها عند الحديث عن هذه الحرب وهى :

1- انطلقت هذه الحرب فى ظل وضع دولى معقد ، يشهد سباقاً محموماً بين القوى الكبرى من أجل الظفر بالسيطرة على منطقة الخليج العربى ، تمثل فى الصراع الأمريكى السوفيتى ، الذى حشد

له الطرفان كل الاستعدادات المتمثلة فى حصولهما على قواعد وتسهيلات فى المناطق المحيطة بإقليم الخليج العربى .

2- على الرغم من أهمية هذه المنطقة للعملاقين الكبيرين فإن أياً منهما لم يبد أية استجابة فورية وسريعة من أجل احتواء هذه الحرب ووضع حد لها ، على النقيض مما حدث ويحدث من استجابة فورية لوقف أى حرب فى أسرع وقت ، مثل موقف الولايات المتحدة من غزو العراق للكويت وموقفها من الصراع الدائر بين الطوائف المختلفة فى أفغانستان. وربما أرجع البعض هذا الهدوء أو التجاهل الواضح من قبل القوتين العظميين إلى التزاماهما العسكرية والسياسية فى المنطقة التى فرضت عليهما توخى الحذر تجاه طرفى القتال ، لذا فقد آثرت الدولتان الهدوء والاعتماد على قرارات الشجب والإدانة الدولية التى لا أثر لها .

لكن الرأي الأقرب للصواب أن موقف أمريكا وروسيا هذا له تفسير منطقى واحد فقط يتمثل في المصلحة التى سوف تعود على كليهما من استمرار هذا النزاع الذى سيحقق منفعة شخصية تتمثل فى تمكينهما — أو تمكين أحدهما على الأقل — من دعم وتثبيت وجوده العسكرى فى هذه المنطقة أكثر من ذى قبل ، وما يستتبع هذا من الظهور بمظهر راعى السلام وحامى الأمن فى هذه المنطقة ، والآمر الناهى الذى بيده كل شيء . وكذلك مصلحتهما فى إغراق المنطقة بالسلاح الذى تنعش عوائد بيعه خزائنهما المالية وتقيم اقتصادهما بشكل واضح .

3- لم تسأل دول مجلس التعاون الخليجى العراق حمايتها من الخطر الإيرانى لا فى سنوات حكم الشاه ولا فى سنوات حكم الخومينى، رغم أنها كانت تنظر لإيران بعين الخشية والخوف والحذر ، وذلك لأن لديها من الأسباب الكثير للخوف من العراق صاحب الأطماع السياسية والاقتصادية والأحلام التوسعية تجاه جيرانه ، حتى إن البعض قد ذكر أن ملوك وأمراء المنطقة كانوا يتوجهون إلى الله فى صلواتهم بدعاء اتفقوا عليه جميعاً هو :(اللهم اهزم الخومينى ، اللهم لا تنصر صدام حسين!!) ولكن هذا لا ينفى الميل المشوب بالحذر تجاه العراق ، وهو ما تمثل فى مساعدتها بمبالغ كبيرة قدرت بملايين الدولارات ، كانت من أسباب غزو العراق للكويت بعد الخلاف بين الجانبين حول طبيعة هذه المبالغ هل هى هبة أم قرض ؟

4- مثلت هذه الحرب أخطر ظاهرة معاصرة فى منطقة الخليج العربى ، فقد كلفت المنطقة كثيراً من أبنائها وقواها واقتصادياتها ، وزرعت بذور التوتر فى المنطقة ، وأدت إلى تقديم المبرر للوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة الذى يهدد المنطقة ولا يهديها ، ويعصف باستقرارها وأمنها الداخلى .

5- ضخمت هذه الحرب وضاعفت من الدافع القوى لدى دول الخليج العربى نحو تسليح قواتها العسكرية تسليحاً مبالغاً فيه ، تحسبا منها جميعاً لأية اعتداءات جديدة تقع عليها ، واستعداداً لأية مواقف صعبة قد تهدد أمنها واستقرارها مستقبلاً .

6- مثلت مسألة رفع الأعلام مقدمة لدخول الجحافل العسكرية الأمريكية إلى منطقة الخليج العربى بدعوى حماية طرق الملاحة الدولية والممرات المائية العالمية، وسمحت للقوى الخارجية بالدخول إلى المنطقة تحت غطاء حماية مصالحها ، ومن ثم جعلت المنطقة مسرحاً للصدام بين القوى الكبرى ، ولكن موقف الكويت له ما يبرره أيضاً ، فقد ساقت المبررات التالية كى تدافع عن نفسها من تهمة زيادة النفوذ العسكرى الأمريكى فى المنطقة مثل :

أ - الخسائر الكبرى التى تلقتها .

ب – تهديدها بحرمانها من الاستفادة من مواردها الاقتصادية .

ج – فقدانها حرية الحركة فى مياهها الإقليمية .

د - فشل جميع الجهود الإقليمية والدولية فى إيقاف الحرب .

هـ- جماعية مسؤولية فرض الأمن فى الخليج : إقليميا ودولياً .

سابعا : بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربى بعد عام 1988 :

لم تنه الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكرى فى منطقة الخليج العربى – أو حتى قللت من حجمه – بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية فى عام 1988 ، وإنما أكدت من خلال موقفها هذا أنها لا يمكن أن تترك المنطقة بعد أن استقرت فيها عسكرياً مهما تعددت الأسباب.

وقد أبانت الولايات المتحدة عن موقفها هذا فور انتهاء الحرب مباشرة حيث أعلنت إدارة الرئيس ريجان فى أغسطس 1988 أن أمريكا لن تسحب قواتها من الخليج ، وأن واشنطون سوف تحتفظ بوجودها العسكرى فى الخليج تحسباً لاحتمال تزايد اعتمادها على بترول الخليج بواقع ثلاثة أضعاف ما تحتاجه الآن خلال الخمس سنوات المقبلة.

وكان جون هارنجتون وزير الطاقة الأمريكى قد أعلن فى أواخر عام 1987 أن إدارة الطاقة الأمريكية قد أعدت تقريراً يبين أن 65% من إمدادات العالم الحر البترولية سوف يكون مصدرها الخليج قبل حلول عام 1988 .

وقد استخدمت أمريكا نتائج هذه الحرب فى تبرير تواجدها العسكرى فى المنطقة ، حيث قام فرانك كارلوتشى وزير الدفاع الأمريكى فى ديسمبر 1988 بزيارة للسعودية والكويت وعمان والبحرين لتطوير العلاقات العسكرية مع هذه الدول ، وأعلن أثناء تواجده فى الكويت أن أمريكا سوف تبقى على خمس وعشرين قطعة بحرية بالمنطقة ، كما أنها لن تقلص وجودها العسكرى فى المنطقة ، لأن مهمة القوات الأمريكية هى حماية الملاحة الدولية والحيلولة دون اتساع نطاق الهيمنة الإيرانية على مياه الخليج وأخذت الولايات المتحدة تثير الذعر من القدرات الإيرانية ، حيث صرح السناتور جلن عضو الكونجرس الأمريكى فى عام 1987 أن القوات الأمريكية لن تغادر المنطقة وتترك شعوبها لمواجهة ستة وأربعين مليون إيرانى يتربصون بهم .

وفى يونيو عام 1988 قدمت لجنة الإستراتيجية المتكاملة طويلة الأجل التى شكلتها إدارة الرئيس ريجان — تقريراً عنون باسم (دعم الإستراتيجية الأمريكية فى العالم الثالث) أكد على :

1- أهمية المواد الخام وخاصة النفط والمنتجات الزراعية فى العالم النامى بالنسبة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى نصف الكرة الشمالى .

2- بقاء المصالح الأمريكية فى مناطق العالم الثالث حتى نهاية القرن العشرين وما بعده .

3- توقع مزيد من العنف السياسى لكثرة التوترات القائمة دون حل ، وكثرة عدد الأسلحة المتاحة لدى دول العالم الثالث .

4- ضرورة استعداد الولايات المتحدة جيداً وبخطط مناسبة من أجل التصدى لصراعات دول العالم الثالث التى ستكثر خلال العقدين القادمين . !!

ومع وصول جورج بوش إلى السلطة أوائل عام 1989 انتهج سياسة ريجان نفسها تجاه منطقة الخليج العربى ، خاصة فيما يتعلق بالناحية العسكرية المتمثلة فى الوجود العسكرى القوى والاستعداد الدائم للتدخل المباشر الفورى.

وبالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران — تحديداً — باعتبارهما القوتين الإقليميتين الكبيرتين فى المنطقة ، فقد تم إنهاء الاعتماد على فكرة توازن القوى بينهما بهدف الحد من قدراتهما معاً ، وكبح جماحهما العدوانى تجاه باقى دول المنطقة ، وتم استبدال (سياسة التوازن) هذه (بسياسة إنهاء القوى الإقليمية الكبرى فى المنطقة) خلال عهد الرئيس بوش. ولعل هذا ما يؤكد الآراء التى تقول إن أمريكا هى التى دفعت العراق لغزو الكويت من خلال أسباب واهية ، بعد أن لمست تفوقاً

ملحوظاً لصالح العراقيين بعد الحرب العراقية الإيرانية ، بسبب خروجهم بترسانة عسكرية كبرى ساهمت فى تكوينها وتأسيسها دول المنطقة ؛ خاصة الكويت والسعودية اللتين نالتا الشكر الجزيل والثناء والعرفان من جانب العراق الذى رد لهما جميلهما هذا بعدوانه الغاشم عليهما — تباعاً — وذلك حتى يتسنى لأمريكا إضعاف قدرات العراق العسكرية ، فتنفرد وحدها بالسيطرة على مقدرات الأمور فى الخليج العربى ، وتغدو الشرطى الدولى المهيمن على هذه المنطقة الإستراتيجية.

ولعل هذا ما يفسر ردة الفعل الأمريكية السريعة جداً على غزو العراق للكويت والمتمثلة فى تحرك الرئيس جورج بوش السريع جداً وعقده عدة اجتماعات فورية لمجلس الأمن القومى الأمريكى لتبدأ عملية الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج العربى بحجم يفوق أى حشد عسكرى أمريكى سابق خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد انتهاء عملية تحرير الكويت أدركت إدارة الرئيس بيل كلينتون التى وصلت للحكم فى أوائل عام 1993 أن (سياسة إنهاء القوى الإقليمية) التى انتهجتها إدارة الرئيس جورج بوش السابقة قد آتت أكلها وأدت دورها ، فقامت بتغييرها إلى سياسة جديدة تجاه العراق وإيران أسمتها (سياسة الاحتواء المزدوج Double Containment) ، وقد استمرت هذه السياسة طيلة الفترة المتبقية من القرن العشرين ، ومع بزوغ بوادر القرن الحادى والعشرين استبدلت الولايات المتحدة سياستها هذه تجاه العراق وإيران ، بسياسة عدوانية جداً بإدخالهما ضمن قائمة (دول محور الشر)،والإعلان عن (مبدأ الضربات الوقائية) فى عهد الرئيس جورج بوش الابن .

بقى أن نؤكد على أن المصالح المستقبلية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى لن تخرج عن الآتى :

1- وجود عسكرى قوى فاعل ودائم فيه .
2- السيطرة على منابع البترول فيه.
3- جلب الاستثمارات كافة الخليجية إلى الولايات المتحدة .
4- ضمان أمن إسرائيل بشتى الطرق والوسائل .
5- إجهاض كل المحاولات الوحدوية فيه .
6- احتكار جميع الأرصدة الخليجية فى البنوك والمصارف الأمريكية .
7- لعب دور راعى الأمن والسلام الأول به ، وفى الوقت نفسه لعب دور الرادع الأول فيه .

ثامنا : سبل مواجهة السياسات الأمريكية :

يمكن لدول المنطقة عن طريق المقترحات التالية أن تقاوم السياسات الأمريكية الموجهة ضدها وأهم هذه المقترحات :

1- تسوية النزاعات والخلافات بأشكالها كافة بين دول المنطقة ، وأبرزها النزاعات الحدودية .
2- عدم الميل والارتماء فى أحضان أية قوة عالمية ، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية .
3- محاربة الوجود الأجنبى فى المنطقة بكافة صوره:عسكريا واقتصاديا وتعليميا.
4- حظر تقديم أية تسهيلات عسكرية- بأى شكل ولأى سبب وتحت أى مسمى – للولايات المتحدة الأمريكية أو لغيرها من الدول الأجنبية .
5- الحد من عملية توقيع الاتفاقيات العسكرية والمعاهدات الدفاعية المشتركة مع الولايات المتحدة .
6- تنويع مصادر شراء الأسلحة والمعدات الحربية ، وتوسيعها لتشمل بعض دول أوروبا الشرقية والغربية ودول آسيا التى أثبتت نجاحاً ملحوظاً فى هذا المجال .
7- معالجة التناقضات الاقتصادية الموجودة بين دول الخليج وباقى دول الوطن العربى.
8- محاولة تفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل أكبر ، ومنحه قدرات وصلاحيات أكبر ، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة .
9- ضرورة صياغة مواقف مشتركة وموحدة تجاه كل القضايا التى تؤثر على أمن منطقة الخليج العربى .
10- العمل على إزالة كل صور المخاوف الموجودة لدى بعض دول المنطقة الصغرى من الدول الأكبر .
11- العمل على تحسين العلاقات مع إيران – قدر المكان – باعتبارها القوة الكبرى في المنطقة .

تاسعا : ملاحظات جديرة بالعرض :

1- وقع الخليج العربى فى المرتبة الثالثة من مراتب اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بعد أمريكا الشمالية ودول حلف الأطلنطى ، وإن كان قد تقدم مرتبة إلى الأمام فى الفترة الحالية على حساب حلف الأطلنطى .

2- شكل العالم الثالث ساحة الصراع بين القوى العظمى خلال القرن العشرين ، ودار التراع فى الوطن العربى فى النصف الأول من هذا القرن حول منطقة الهلال الخصيب ، ومع انتصاف القرن انتقلت أرض التراع إلى إقليم الخليج العربى .

3- عاشت بعض دول منطقة الخليج العربى وانغمست فى العصر الأمريكى المتمثل عسكرياً فى سيطرتها على كل أنظمة المنطقة العسكرية ، وسياسياً بإحكام قبضتها على تصرفات الأنظمة الحاكمة وضمان تبعيتها وولائها لها ، واقتصادياً بشركاتها العملاقة وعملتها القوية وصادراتها المتنوعة إلى دول المنطقة .

4- استغلت أمريكا بمنتهى الدهاء خطوط الصراع والعداء فى المنطقة المتمثلة فى :

- خط العراق إيران .
- خط العراق مجلس التعاون الخليجى .
- خط إيران مجلس التعاون الخليجى .
- خط مجلس التعاون الخليجى الاتحاد السوفيتى .

5- استطاعت أمريكا فى مائة وخمسين عاماً بدأت بتوقيعها معاهدة مع عمان فى عام 1833 وانتهت بإنشاء القيادة المركزية فى عام 1983 ، أن تنتقل من مجرد لمس الجدار الخارجى للبيت إلى السيطرة عليه والهيمنة على أصحابه .

6- نجحت أمريكا فى جعل الأمة العربية – بشكل عام – والخليجية – بشكل خاص – فى حالة انشقاق دائم عن طريق إذكاء المشكلات السياسية والاقتصادية والقومية والمذهبية وتعميقها وتضخيمها ، وربما افتعالها فى بعض الأحيان الأمر الذى سهل مهمتها فى السيطرة عليها واستتراف مواردها .

7- تسللت أمريكا إلى المنطقة رويداً رويداً ، حيث بدأت فى الدخول إليها بدعوى التبشير والتجارة ، ثم توغلت أكثر وأكثر بحجة ملء الفراغ الأمنى الناجم عن الانسحاب البريطانى منها ، حتى وصلت إلى غزوها عسكرياً لتحرير الكويت تحت شعار إقرار الشرعية الدولية وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولى ورفع الظلم عن المظلومين وردع المعتدى ، وها هى الآن فى طريقها لدخولها بشكل أكبر وأخطر بدعوى القضاء على الإرهاب وملاحقة الإرهابيين .

8- لم تكن الحرب العراقية الإيرانية سوى حلقة مدروسة بشكل جيد من حلقات إضعاف المنطقة وإفقار دولها واستنزاف مواردها - وليس العراق وإيران فقط - كما ظن البعض .

9- مثل عقد الثمانينيات العقد المهدور لبعض دول الخليج العربى ؛ حيث شهد إخفاقاً فى أغلب المجالات رغم ضخامة موارد هذه الدول.

10- أثبتت عملية إنتاج النفط أنها قد تزيد- أحيانا- من تبعية بعض دول المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية ، التى يمكنها الضغط على أية دولة منتجة كى تزيد من إنتاجها ، فى حال حدوث أية أزمة لدولة منتجة أخرى. وهو الأمر الذى تحقق - بالفعل - مع إيران لحظة اندلاع حرب أكتوبر ، ومع السعودية عند قيام الثورة الإيرانية ، ومع باقى دول المنطقة طيلة السنوات الثمانى التى استغرقتها الحرب العراقية ، وهى العملية التى أطلق عليها(عملية التوازن النفطى) .

11- سيبقى الخليج العربى محط أنظار القوى الكبرى ونقطة التقاء أحلامها مادام النفط هو مصدر الطاقة الأساسى والأول فى العالم ، خاصة فى ظل عدم اكتشاف مصدر بديل آخر بنفس سعره وكفاءة أدائه ومشتقاته المتنوعة ، لذا فإن مصير هذه المنطقة أصبح فى أيدى علماء الطاقة وليس حكماء السياسة .

12- رغم اتهام البعض الكويت بأنها نظرت لمسألة حماية الولايات المتحدة الأمريكية لناقلاتها نظرة اقتصادية بحتة دون أية أبعاد سياسية - ولها كل الحق فى ذلك- فإنها قد ضمنت بتعاونها مع الولايات المتحدة الرد الأمريكى القوى والسريع على أية محاولة غادرة تستهدف أمنها ومواردها بعد نهاية هذه الحرب بأية فترة — طالت أم قصرت — وهو الأمر الذى تحقق بالفعل لحظة قيام العراق

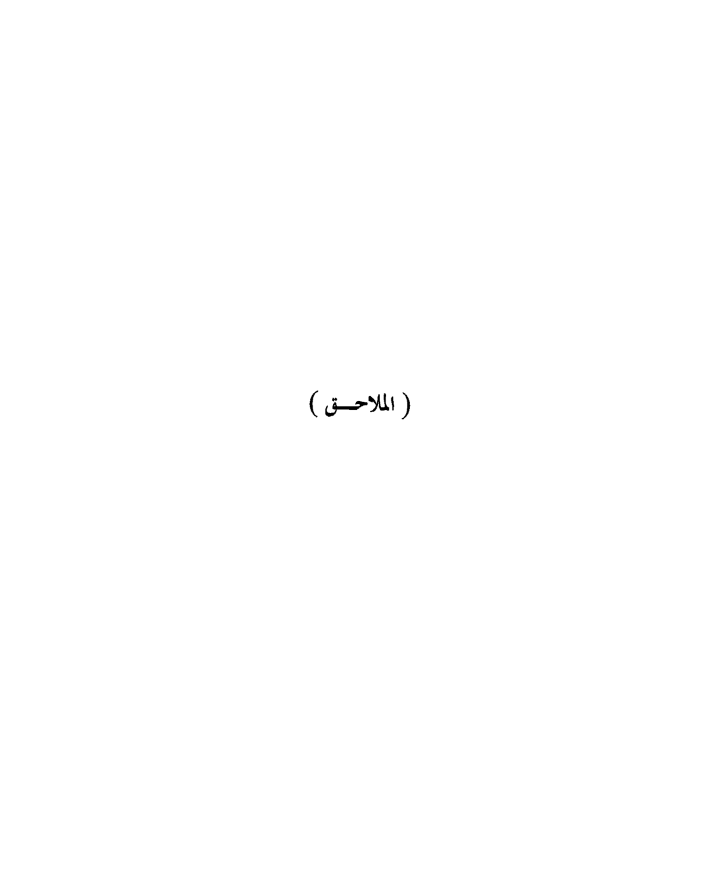
بغزوها والاعتداء عليها في الثاني من أغسطس عام 1990 ، وهو ما يحسب لها ولسياسييها الكبار الذين عالجوا هذا الموقف بمنتهى الحكمة والذكاء وبعد النظر .

13 – لازالت بعض دول الخليج العربية – أنظمة وحكاماً – تميل نحو الولايات المتحدة ، في كل أنواع تعاملاتها ، شأنها في هذا شأن أغلب دول الوطن العربي ودول العالم الثالث أجمع ، فبدت وكأنها تؤكد مقولة : ‹ إن العالم الثالث كله يختار أن يقلع بالطائرة مع السوفيت ، ولكنه عندما يحين وقت الهبوط يختار أن يترل مع الأمريكيين ›.

14- ولدت حرب الخليج الثانية عام 1991 من رحم الحرب الأولى في سابقة هي الأولى من نوعها على أرض هذه المنطقة ، وربما لن تكون الأخيرة!!.

عاشرا : صفوة القول :

إحقاقا للحق فإنه يمكننا أن نجزم بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت ومن خلال ترتيبات أمنية محكمة أن تحافظ على مصالحها الحيوية فى المنطقة وترعاها،وتمكنت وباقتدار من أن تحل محل بريطانيا فور خروجها من المنطقة عام 1971 بدعوى ملء الفراغ الأمنى الذى خلفه هذا الخروج ، واستطاعت خلال السنوات الطويلة التى تلته أن تحافظ على تدفق البترول إليها بكميات مناسبة وبأسعار معتدلة من خلال تحملها مسؤولية حماية الممرات المائية الدولية التى ينقل البترول من خلالها معتمدة فى هذا كله على وجود عسكرى قوى ومؤثر فى المنطقة وما حولها ، وجود فى زيادة دائمة وليس فى نقصان ، وكذلك باعتمادها على تدعيم حلفائها بالمنطقة بداية من رعاية إيران والسعودية وصولاً إلى رعاية ودعم كل دول المنطقة ، ورغم كل محاولات المعارضة التى أبدتها بعض دول المنطقة – وعلى رأسها الكويت – تجاه السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى ، ورغم كل محاولات التدخل الخارجية الممثلة فى الإتحاد السوفيتى . رغم كل هذا وذاك بقيت الولايات المتحدة الأمريكية هى الأقوى فى المنطقة ، وسياستها هى الأكثر فاعلية فيها ، ولم لا ؟ وهى الأقوى والأكبر على مستوى العالم أجمع وليس منطقة الخليج العربى فحسب ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه إلى جمهوريات ودويلات صغيرة ، وغياب الدور الأوروبي المؤثر عالميا .

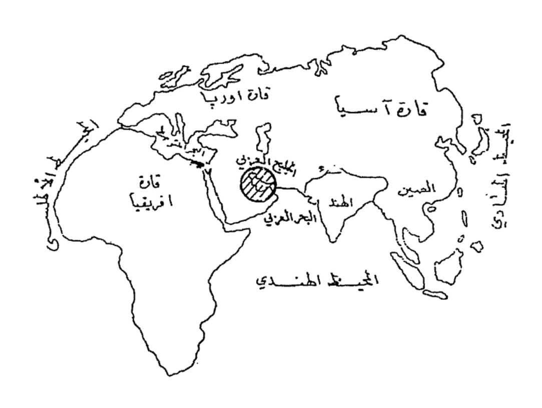


(الملاحـــق)

(1)

خارطة توضح الموقع الجغرافى المميز للخليج العربى

بين قارات العالم



<u>المصدر :</u>

أنور مهدى صالح وصبرى فارس الهيتى ، جغرافية الخليج العربى ، (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، 1986) ص 14 .

(2)

جدول يوضح تاريخ نشأة دول الخليج العربية ، واسم مؤسسها الأول ، واسم حاكمها الحالى ، وتاريخ توليه الحكم . *

الدولة	اسم المؤسس الأول ، وتاريخ نشأة الإمارة	الحاكم الحالي ، وتاريخ توليه الحكم
السعودية	عبد العزيز بن سعود 1932	فهد بن عبد العزيز 1982
الكويت	صباح بن جابر 1752	جابر الأحمد الصباح 1977
الإمارات	زايد بن خليفة 1855	زايد بن سلطان آل نهيان 1971
قطر	محمد بن ثان 1868	حمد بن خليفة آل ثان 1995
البحرين	أحمد بن خليفة 1783	حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة 1999
عمان	أحمد بن سعيد 1744	قابوس بن سعيد آل سعيد 1970

المصدر :

Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States, Kuwait , Bahrain, Qatar,The United Arab Emirates and Oman, (London : Ithaca Press , 1989, pp. 78, 82,84,91,107 and 117.

* يلاحظ إجراء تعديل على المرجع بخصوص اسمى الحاكمين الحاليين لدولتى قطروالبحرين.

(3)

جدول يوضح الإنفاق العسكرى لبعض دول الخليج العربي فى الفترة ما بين عامى 1971 : 1984 (الأرقام بملايين الدولارات)

السنة	السعودية	العراق	الكويت	إيران
1971	1223	4700	421	2384
1972	1612	5600	458	2452
1973	2287	6014	482	2915
1974	4729	12142	1077	4425
1975	10587	15575	1160	3953
1976	14483	18073	1630	4510
1977	13794	14674	1478	5352
1978	14527	16606	1419	5514
1979	17230	7670	1436	6508
1980	19140	7846	1467	10049
1981	21501	7886	1294	12595
1982	24159	8499	1586	12541
1983	26088	5296	1126	11417
1984	20739	6758	1492	14806

المصدر :

صالح عبد الرحمن المانع ، " الإنفاق العسكرى وسباق التسلح فى الدول العربية : دراسة مقارنة " مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، المجلد 16 ، شتاء 1988 ، جامعة الكويت ، ص27 .

(4)

جدول يوضح واردات الأسلحة لبعض دول الخليج العربى فى الفترة ما بين عامى 1971 : 1984 (الأرقام بملايين الدولارات)

السنة	السعودية	العراق	الكويت	إيران
1971	43	86	10	649
1972	208	291	10	1094
1973	156	1225	–	1029
1974	613	1137	–	1803
1975	413	1116	82	1984
1976	688	1564	125	3129
1977	1293	1564	458	3695
1978	1789	2201	412	3027
1979	1522	2918	76	2030
1980	2096	2212	46	465
1981	3089	3941	127	1065
1982	3100	4300	130	1500
1983	3166	4892	95	719
1984	2306	6465	376	1890

المصدر :

صالح عبد الرحمن المانع ، " الإنفاق العسكرى وسباق التسلح فى الدول العربية : دراسة مقارنة " مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، المجلد 16 ، شتاء 1988 ، جامعة الكويت ، ص 33 .

(5)

جدول إنتاج المملكة العربية السعودية من البترول فى الفترة ما بين 1938 : 1984 (بآلاف البراميل يوميا)

السنة	المعدل اليومى	المجموع التراكمى	نسبة التغير السنوية
1938	1.4	495	
1939	10.8	4429	671.4
1940	13.9	9504	28.7
1941	11.8	13814	−15.1
1942	12.4	18344	5.1
1943	13.3	23212	7.3
1944	21.3	31006	60.2
1945	58.4	52317	174.2
1946	164.2	112261	181.1
1947	246.2	202113	49.9
1948	390.3	344966	58.5
1949	476.7	518975	22.1
1950	546.7	718522	14.7
1951	761.5	996484	39.3
1952	824.8	1298345	8.3
1953	844.6	1606639	2.4
1954	961.8	1957683	13.9
1955	976.6	2314132	1.5
1956	1002.8	2681169	2.7
1957	1030.8	3057423	2.8
1958	1058.5	3443766	2.7
1959	1152.7	3864499	8.9
1960	1313.5	4345233	13.9
1961	1480.1	4885470	12.7
1962	1642.9	5485138	11.0
1963	1786.0	6137026	8.7
1964	1896.5	6831155	6.2
1965	2205.3	7636091	16.3
1966	2601.8	8585751	18.0
1967	2805.0	9609591	7.8
1968	3042.9	10723308	8.5
1969	3216.2	11897204	5.7
1970	3799.1	13283863	18.1
1971	4768.9	15024496	25.5
1972	6016.3	17226458	26.2
1973	7596.2	19999063	26.3
1974	8479.7	23094151	11.6
1975	7075.4	25676686	−16.6
1976	8577.2	28815958	21.2
1977	9199.9	32173918	7.3
1978	8301.1	35203823	−9.8
1979	9532.6	38683211	14.8
1980	9900.5	42306794	3.9
1981	9808.0	45886714	−0.9
1982	6483.0	48253009	−33.9
1983	4539.4	49909890	−30.0
1984	4079.1	51402840	−10.1

المصدر : عبد الله القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، (الرياض ، 1986)، الطبعة الأولى . ص 419 ، 420

(6)

جدول يوضح أسعار البترول والتغيير الذى طرأ عليها منذ اتفاقية طهران عام 1971

حتى تاريخ إنهاء حظر تصدير البترول عام 1974

(بالدولار لكل برميل)

	اتفاقية طهران 71/2/15	اتفاقية جنيف 72/1/20	اتفاقية طهران المعدلة 73/1/1	اتفاقية جنيف المعدلة 73/6/1	الإعلان الأول لدول الخليج حول الأسعار 73/10/20	الإعلان الثانى لدول الخليج حول الأسعار 74/1/1	تخفيض من قبل بعض دول الخليج 74/11/1
العربى الخفيف	2.180	2.591	2.898	5.119	11.651	11.251	
العربى المتوسط	2.085	2.373	2.482	2.776	4.903	11.561	11.161
العربى الثقيل	1.960	2.239	2.345	2.623	4.623	11.441	11.040

المصدر :

أحمد الصياب ، المملكة العربية السعودية وعالم البترول ، (جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر ، 1979) ، ص 191.

(7)

جدول يوضح صور الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى

الدولة	خبراء	مساعدات	مناورة	قواعد	قوات	متخصصة	نووية	سلام
الأردن	*	*	*	–	–	–	–	*
الإمارات العربية المتحدة	*	–	*	*	–	–	–	–
البحرين	*	–	*	*	*	*	؟	–
تونس	*	*	–	–	–	–	–	–
الجزائر	*	*	–	–	–	–	–	–
جيبوتى	*	*	–	*	*	*	؟	–
السعودية	*	–	*	*	*	*	؟	–
السودان	*	–	–	–	–	–	–	–
سوريا	*	–	–	–	–	–	–	*
الصومال	*	*	–	*	*	*	؟	*
العراق	–	–	–	–	–	–	–	**
عمان	*	–	*	*	؟	؟	–	–
فلسطين	–	–	–	*	*	–	–	*
قطر	*	–	؟	*	*	؟	؟	–
الكويت	*	–	*	*	*	*	؟	*
لبنان	*	*	–	–	–	–	–	*
ليبيا	؟	–	–	–	–	–	–	–
مصر	*	*	*	*	–	؟	*	*
المغرب	*	*	؟	*	–	–	؟	*
موريتانيا	؟	*	–	–	–	–	–	–
اليمن	*	*	–	–	–	–	–	–

المصطلحات والإشارات :

خبراء = خبراء ومستشارون عسكريون — = صورة غير موجودة

مساعدات = مساعدات أمنيـــة — ؟ = صورة غير مؤكدة

مناورة = مناورات مشتركة — * = صورة موجودة

قواعد = قواعد وتسهيلات عسكرية — متخصصة = قوات متخصصة

قوات = قوات وتشكـــــيلات مقاتلة — سلام = قوات حفظ سلام ومتعددة

المصدر :

طلعت أحمد مسلم ، الوجود العسكرى الأجنبى فى الشرق الأوسط ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991) ، الطبعة الأولى ، ص 83.

(8)

جدول يوضح قوة الأفراد العسكريين للولايات المتحدة الأمريكية فى الوطن العربى

الدولة	الجيش	الأسطول	المارينز	الطيران	الإجمالى	الملاحظات
الجزائر	9	0	0	0	9	
البحرين	1	87	0	1	89	منها قيادة الشرق الأوسط البحرية
جيبوتى	0	0	6	0	6	
مصر	1288	30	27	59	1404	منها كتيبة فى القوة المتعددة الجنسيات
فلسطين	25	9	22	17	73	فلسطين المحتلة
العراق	0	0	6	0	6	
الأردن	20	0	8	4	32	
الكويت	14	2	8 1000	3	27	نشر ألف مارينز فى كانون الثانى / يناير 1993
لبنان	5	0	15	5	20	
المغرب	14	3	22	13	52	
عمان	3	1	9	8	21	
السعودية	190	43	22	205 ؟	460	حوالى مائة طائرة فى كانون الثانى / يناير 1993
الصومال	22	4	6	3	35 18000 .	دخلت فى كانون الأول/ ديسمبر 1993
السودان	7	0	11	4	27	
سوريا	3	0	8	0	11	
تونس	10	2	11	4	27	
الإمارات العربية المتحدة	5	1	5	1	12	
اليمن	6	0	4	3	13	

المصدر :

طلعت أحمد مسلم ، الوجود العسكرى الأجنبى فى الشرق الأوسط ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991) ، الطبعة الأولى ، ص 84 .

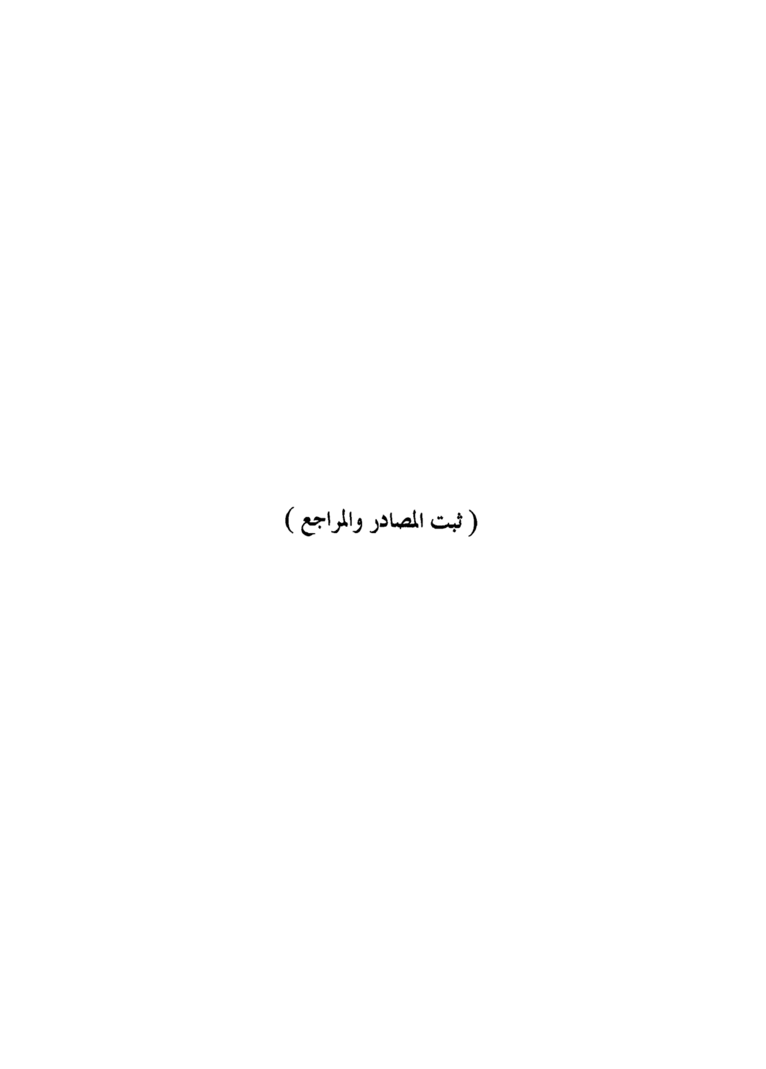
(9)

جدول يوضح الأسماء القديمة والجديدة للناقلات الكويتية
التي أعيد تسجيلها ، مع توضيح حمولتها بالطن ونوع هذه الحمولة

التسجيل	الاسم القديم	الاسم الجديد	الحمولة	النوع
أمريكي	الرقة	**Bridgeton**	401.000	حاملة بترول
أمريكي	الفنطاس	**Middleton**	290.000	نفط خام
أمريكي	كاظمة	**Townsend**	295.000	نفط خام
أمريكي	أم قصبة	**Ocean City**	80.000	منتجات
أمريكي	أم مطربة	**Chesapeake City**	80.000	منتجات
أمريكي	أم العيش	**Surf City**	81.000	منتجات
أمريكي	أم المرادم	**Sea Island City**	81.000	منتجات
أمريكي	غاز الكويت	**Gas Queen**	47.000	غـــــاز
أمريكي	غاز الأحمدي	**Gas Princess**	47.000	غـــــاز
أمريكي	غاز البرقان	**Gas King**	47.000	غـــــاز
أمريكي	غاز المناقيش	**Gas Prince**	47.000	غـــــاز

المصدر :

عبد الرضا علي أسيري ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة : إنجازات ـــ إخفاقات وتحديات ، (الكويت : مطابع القبس التجارية ، 1993) ، الطبعة الثانية. ص 259.



(ثبت المصادر والمراجع)

أولاً : الوثائق الأمريكية :

- American Foreign Relations 1972 : A Documentary Record , (New York: New York University Press , 1976) .
- American Foreign Relations 1974: A Documentary Record ,(New York: New York University Press , 1977) .
- American Foreign Policy : Basic Documents 1977 , (Washington: Department Of State , 1983) .
- American Foreign Policy : Basic Documents 1979 , (Washington: Department of state , 1983) .
- American Foreign Policy : Basic Documents 1980 , (Washington: Department of State , 1980) .
- American Foreign Policy : Basic Documents 1981 , (Washington: Department of State , 1984) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1982 , (Washington: Department of State , 1985) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1983 , (Washington: Department of State , 1985) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1984 , (Washington: Department of State , 1986) .
- American Foreign policy : Current Documents 1985 , (Washington: Department of state , 1986) .
- American Foreign policy : Current Documents 1986 , (Washington: Department of state , 1987) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1987 , (Washington: Department of State , 1988) .
- American Foreign Policy : Current Documents 1988 , (Washington: Department of State , 1989) .

ثانيا : الكتب العربية :

آلان جريش ودومينيك فيدال : الخليج ... مفاتيح لفهم حرب معلنة ، (ليماسول : شركة الأرض للنشر المحدودة ، 1991) ، ترجمة : إبراهيم العويس .

آمال السبكى : تاريخ إيران السياسى بين ثورتين (1906 : 1979)، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1999) ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 250.

أحمد الصباب : المملكة العربية السعودية وعالم البترول ، (جدة : دار عكاظ للطباعة والنشر ،1979).

أحمد يوسف أحمد : تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، (القاهرة : دار المستقبل ، 1985).

إدوار سابليه : إيران مستودع البارود : أسرار الثورة الإسلامية ، ترجمة : عز الدين محمود فراج، (بغداد : الدار الوطنية للتوزيع والإعلان ، 1983) ، منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد.

إدوارد ريس : التوسع الأمريكى فى الخليج ، (موسكو : دار التقدم ، 1989) ، ترجمة : موفق الديلمى .

أديث وائى ، أيف بينروز : العراق : دراسة فى علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 : 1975 ، (بيروت : الدار العربية للموسوعات ، 1989) ، الطبعة الأولى ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسى ، الجزء الثانى.

أسامة الغزالى حرب : " الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربى : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة " ، بحث ضمن بحوث كتاب : السياسة الأمريكية والعرب ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982).

أسامة خالد : المستقبل العربى فى العصر الأمريكى ، (القاهرة : مركز القادة للنشر،1992) ، الطبعة الأولى.

أسامة عبد الرحمن : عرب الخليج فى عصر الردة ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، 1995) .

إسماعيل صبرى مقلد :

الإستراتيجية الدولية فى عالم متغير ، قضايا ومشكلات ، (الكويت : كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ، 1983) .

أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى ، دراسة للسياسات الدولية فى الخليج منذ السبعينات (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، 1984) ، الطبعة الأولى.

الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط ، الأبعاد الإقليمية والدولية ، (الكويت: ذات السلاسل ، 1986) .

موسوعة العلوم السياسية ، (الكويت : دار الوطن ، 1981 بالاشتراك) .

إسماعيل فهمى : التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1985) ، الطبعة الأولى.

أسيمة جانو : التاج الإيرانى ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1987) ، الطبعة الأولى.

أمين السعيد ، فيصل العظيم : (الرياض : مطابع نجد التجارية ، 1974) ، الطبعة الثانية.

أمين هويدى :

البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، (القاهرة : دار الشروق ، 1977) ، الطبقة الأولى.

لعبة الأمم فى الشرق الأوسط ، (القاهرة : دار المستقبل العربى ، 1990) الطبعة الثانية.

أمينة فهمى : صراع القوى فى الخليج : دولة الإمارات العربية المتحدة ودور الدول المحركة للأحداث فى المنطقة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الكويت 1978 .

أناتولى أجاريشيف : التآمر ضد العرب ، (موسكو : دار التقدم ، 1988).

أنور مهدى صالح وصبرى فارس الهيتى : جغرافية الخليج العربى ، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد ، 1986) .

ألكسندر . هيج : تحذير ... الواقعية ... ريجان والسياسة الخارجية ، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، 1992) ، سلسلة كتب مترجمة ، رقم 804 .

أليكسى فاسيليف : بترول الخليج والقضية العربية ، (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1978) .

إميل نخلة : العلاقات الأمريكية العربية فى منطقة الخليج العربى ، (البصرة : منشورات مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة ، 1980) .

بدر الدين عباس الخصوصى : دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1988) ، الطبعة الأولى ، الجزء الثانى.

بروس واطسون وآخرون : الدروس العسكرية لحرب الخليج ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1991) ، ترجمة : محمد برهوم ، الطبعة الأولى.

بنوا ميشان : عبد العزيز آل سعود — سيرة بطل ومولد مملكة — ، (بيروت : الحقوق محفوظة ، 1965) ، ترجمة : عبد الفتاح ياسين .

لبيه الجزائرى (ترجمة) : التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط ، إعداد مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب، (عمان : دار الجليل النشر ، 1984) ، الطبعة الأولى.

بوب وودوارد : الهدف " الشرق الأوسط " : الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية ، (القاهرة : سينا للنشر ، 1990) ، الطبعة الأولى.

بيار سالنجر وإريك لوران : المفكرة الخفية لحرب الخليج : رؤية مطلع على البعد العسكرى للأزمة، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، 1991) ، ترجمة : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى .

بيتر مانفولد : تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1985) ، ترجمة : أديب شيش.

تدخلات أمريكا فى البلدان الإسلامية : سلسلة وثائق وكر الجاسوسية الأمريكية ، (بيروت : الوكالة العالمية للتوزيع ، 1990) ، الطبعة الأولى.

تشارلز أمرلجو : المطرقة والدرع ... المخابرات المركزية الأمريكية ، القصة الكاملة من الولادة إلى الدور البارز فى حرب الخليج ، (بيروت : دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع ، 1992) ، ترجمة : غانم زين الدين ، الطبعة الأولى .

تمام البرازى : أمريكا والعرب : شاهد عيان 1983 : 1990 ، (بيروت : دار الجيل ، 1992) ، الطبعة الأولى ، المجلد الأول.

يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية : (بيروت : دار الجيل ، 1992).

توماس . أ. بريسون : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784 : 1975) ، (دمشق ؛ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1985) .

ج.ج. لوريمر : دليل الخليج : القسم التاريخى ، (الدوحة: مطابع العروبة ، 1967) ، ترجمة : مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر ، الجزء الأول .

جان جاك بيربى : الخليج العربى ، (بيروت : المكتب التجارى ،1959) ، ترجمة : سعيد العز ونجدة هاجر.

جريجورى بونداريفسكى : الخليج العربى بين الإمبرياليين والطامعين فى الزعامة ، (موسكو: وكالة نوفوستى للنشر ، 1981)

جمال زكريا قاسم :

الخليج العربى ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914 : 1945، (القاهرة : دار الفكر العربى ، 1973).

تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، خمسة مجلدات ، (القاهرة : دار الفكر العربى ، 1997) .

مشكلات الأمن فى الخليج العربى منذ الانسحاب البريطانى إلى حرب الخليج الثانية ، (أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997) ، سلسلة محاضرات الإمارات ، رقم 11.

جورج شولتز : مذكرات جورج شولتز : اضطراب ونصر ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1994) ، ترجمة محمد دبور وآخرون ، مراجعة :على رمان ، الجزء الأول.

جون بولوك : الخليج ، (لندن : مطبوعات دهام موسى العطاونة ، 1988) ، ترجمة: دهام موسى العطاونة ، الصفحة الأولى .

جون كوولى : الحصاد : حرب أمريكا الطويلة فى الشرق الأوسط ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992) ، تقديم : بيار سالنجر، ترجمة :عاشور الشامس ، الطبعة الرابعة .

جيمس فيزجريف : الجغرافيا والسيادة العالمية ، (القاهرة : النهضة المصرية ، 1956) ، ترجمة : على رفاعة الأنصارى ومحمد عبد المنعم الشرقاوى.

حافظ برجاس : الصراع الدولى على النفط العربى ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ،2000) ، الطبعة الأولى.

حامد ربيع : نظرية الأمن القومى العربى ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، 1984) .

حسين شريف : السياسة الخارجية الأمريكية : اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولى الجديد 1945 : 1994 ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994) ، الجزء الثانى.

حسين عدلى عبد اللطيف : الآثار الإستراتيجية لثورة إيران 1979 ، (القـــاهرة : مركز النيل للإعلام ،1980)

حسين فهمى : إستراتيجية البترول ،(لندن : المركز العربى للطباعة والنشر، 1981).

حمدان حمدان :

الخليج بيننا ... قطرة نفط بقطرة دم ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 1993) ، الطبعة الأولى.

عقود من الخيبات : كيف وصلنا إلى هنا ؟ ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع ، 1995) ، الطبعة الأولى.

خالد بن محمد القاسمى : الخليج العربى فى السياسة الدولية : قضايا ومشكلات ، (الكويت : دار الشرع للنشر ، 1986) .

خلدون حسن النقيب : المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1987) .

خليل على مراد : تطور السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى (1941 : 1947) ، (البصرة : جامعة البصرة ، 1980).

خير الدين الزركلى :

شبة الجزيرة العربية فى عهد الملك عبد العزيز ، (بيروت : الحقـــوق محفوظة ، 1970) ، الطبعة الأولى، الجزء الثالث .

ذاكرة عربية للقرن العشرين : 1900 : 2000،(بيروت: المركز العربى للمعلومات ، 2000) .

رامزى كلارك : النار هذه المرة : جرائم الحرب الأمريكية فى الخليج ، (عمان : الشركة الأردنية للصحافة والنشر ، 1993) ترجمة : مازن حماد ، الطبعة الأولى .

رسل . هـــ فيفيلد ، ج اتزل بيرسى : الجيوبولتيكا، (القاهرة : الكرنك للنشر ، د — ت) ترجمة : يوسف مجلى ولويس أسكندر .

روبرت براجر وديل تاهتينن : خيارات السياسة الأمريكية فى إيران والخليج ، (بيروت : موسسة الأبحاث العربية ، 1980) سلسلة دراسات إستراتيجية ، رقم 3 ، ترجمة : موسسة الأبحاث العربية.

روبرت ليسى : المملكة ، (لندن ، 1987) ، ترجمة : دهام العطاونة.

روح الله رمضانى : الخليج العربى ومضيق هرمز ، (بيروت: الحقيقة برس ، 1988) ، ترجمة : حسين موسى.

رولان جاكار : الأوراق السرية لحرب الخليج ، (ليماسول : دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، 1991) ، ترجمة : محمد مخلوف ، الطبعة الأولى.

رياض نجيب الريس :

ظفار ، الصراع السياسى والعسكرى فى الخليج العربى (1970 :1976) ، (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، 2000) ، الطبعة الثانية.

قضايا خاسرة ، من الإسكندرونة إلى البلقان ومن عمان إلى الشيشان ، (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ، 2000) ، الطبعة الأولى.

زهير شكر : السياسة الأمريكية فى الخليج العربى : " مبدأ كارتر " ، (بيروت : معهد الإنماء العربى ، 1982) ، الطبعة الأولى .

سالم مشكور : نزاعات الحدود فى الخليج ... معضلة السيادة والشرعية ، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 1993) ، الطبعة الأولى.

ستيفان جروبارد : حرب السيد بوش " مغامرات فى سياسات الوهم " ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1992) ، ترجمة خالد أيوب وعبد الرحيم الفرا ، مراجعة : على رمان ، الطبعة الأولى.

سعد الدين إبراهيم : كيسنجر وصراع الشرق الأوسط ، (بيروت ، 1975) .

سعيد الشهابى : البحرين 1920 : 1971 قراءة فى الوثائق البريطانية ، (بيروت : دار الكنوز الأدبية ، 1976).

سفيتلوف وآخرون : الروح العسكرية الأمريكية ، (دمشق : دار دمشق ، 1988) ، ترجمة : محمود شفيق شعبان ، الطبعة الأولى.

سليم الحسنى : مبادئ الرؤساء الأمريكان ، (لندن : دار الإسلام للدراسات والنشر ، 1993) ، الطبعة الثانية.

سمير مسعود : الاقتصاد الخليجى وقبضة الغرب : الاستثمارات الأجنبية لأموال النفط العربى ، (القاهرة : بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع ، 1991) .

السيد عليوه : الملك فيصل والقضية الفلسطينية ، (الرياض : دارة الملك عبد العزيز ، 1982) .

صابر محمد السويدان : القوة الجوية الكويتية ، الأربعون عاماً الأولى 1953 : 1993 ، (الكويت : 1994) ، الطبعة الثانية.

صبرى فارس الهيتى : الخليج العربى ، دراسة فى الجغرافية السياسية ، (بغداد : وزارة الثقافة والفنون العراقية ، د ـــ ت)

صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 1983) .

صموئيل سيجف : المثلث الإيرانى ، دراما العلاقات الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية ، (الأردن : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث ، 1990) ، ترجمة : دار الجليل ،الجزء الثانى .

طلعت أحمد مسلم : الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991) ، الطبعة الأولى.

الطيب البكوش : الخليج بين الهيمنة والارتزاق ، (تونس ، 1991) .

عايدة العلى سرى الدين : الحرب الباردة فى الخليج الساخن ، (بيروت : مكتبة بيسان للنشر والتوزيع والإعلان ، 1999) ، الطبعة الأولى.

عباس رشدى العمارى : إدارة الأزمات فى عالم متغير ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993) ، الطبعة الأولى .

عبد الجليل زيد مرهون : أمن الخليج بعد الحرب الباردة ،(بيروت : دار النهار للنشر ، 1997) .

عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة 1815 : 1970 ، (القاهرة : دار الفكر العربى ، 1996) .

عبد الرحمن محمد النعيمى : الصراع على الخليج العربى ، (بيروت : المركز العربى الجديد للطباعة والنشر ، 1992) ، الطبعة الأولى.

عبد الرضا على أسيرى : الكويت فى السياسة الدولية المعاصرة : إنجازات ـــ إخفاقات وتحديات ، (الكويت : مطابع القبس التجارية ، 1993) ، الطبعة الثانية.

عبد العظيم رمضان : حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1984) .

عبد القادر محمد فهمى : الصراع الدولى وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ، دراسة تحليلية لصراع قطبى القوة الدوليين ودورهما فى صراعات العالم الثالث – أنموذج الدراسة : الحرب العراقية الإيرانية ، (بغداد : دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1990).

عبد الله القباع : السياسة الخارجية السعودية ، (الرياض ، 1986) ، الطبعة الأولى .

عبد الله خليفة الغانم : أضواء على تاريخ العتوب 1671 : 1990 " : آل خليفة وآل الصباح وآل سعود " ، (المنامة : المطبعة الشرقية ، 1996) ، الطبعة الأولى .

عبد الله يوسف الغنيم : إشراف وتقديم ، منافذ العراق البحرية ، (الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1994) ، الطبعة الأولى .

عبد الملك خالف التميمى : التبشير فى منطقة الخليج العربى ، (الكويت : كاظمة للنشر ، 1982).

عبد المهدى الشريدة : مجلس التعاون لدول الخليج العربية : آلياته – أهدافه المعلنة – علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1995) .

عبد الوهاب الكيالى وآخرون : موسوعة السياسة ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1979) ، الجزء الأول .

عزام محجوب ومحمد النحال : حرب الخليج : البعد الاقتصادى والرهان الدولى (تونس : مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، 1991) .

على خليفة الكوارى وجاسم السعدون : دول مجلس التعاون ونظرة مستقبلية ، (الكويت: دار قرطاس للنشر ، 1996).

على طلال الجهنى : موضوعات اقتصادية معاصرة ، (جدة : شركة تهامة للنشر ، 1980) ، الطبعة الأولى.

على منير : حرب الخليج ، أسرار ووثائق المؤامرة من التخطيط إلى التنفيذ ، (القاهرة ، د.ت) ، تقديم : صلاح منتصر .

عمر الحضرمى : البعد الاقتصادى فى السياسة الخارجية السعودية ، (الأردن : دار الفتح للنشر والتوزيع ، 2001) ، الطبعة الأولى.

غانم سلطان :

جزر العالم ، أمثلة وتطبيقات من بحار العالم ومحيطاته ، (الكويت : دار الفلاح للنشر والتوزيع ، 1988) ، الطبعة الأولى .

جوانب من شخصية الكويت : دراسة فى الموقع والأهمية الاقتصادية والدور السياسى ، (الكويت : مؤسسة على الصباح للنشر والتوزيع ، 1990) .

فؤاد شهاب : تطور الإستراتيجية الأمريكية فى الخليج العربى،(المنامة : مكتبة فرخاوى ، 1994).

فاطمة سعد الدين: إعداد ، وثائق الخليج والجزيرة العربية 1980 ، إشراف : بدر الدين الخصوصى ، تقديم : عبد الله الغنيم (الكويت : جامعة الكويت ، 1984) ، الطبعة الأولى.

فريد هوليداى :

مقدمات الثورة فى إيران ، (بيروت ، دار ابن خلدون ، 1979) ، الطبعة الأولى، ترجمة : مصطفى الكركوتى.

النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران ، (بيروت : دار ابن خلدون ، 1975) ، ترجمة : زاهر ماجد .

فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1993) ترجمة : أحمد عبد القادر.

فواز جرجس : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب : كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998) ، الطبعة الأولى .

قاسم جعفر وآخرون : الوجود العسكرى الغربى فى الشرق الأوسط ، (لندن: مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر ، 1982) ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية ، رقم 9.

قدرى قلعجى : أمريكا وغطرسة القوة ، (لندن : دار الكاتب العربى ، 1987) ، الطبعة الأولى .

كاظم هاشم نعمة : دراسات فى الإستراتيجية والسياسة الدولية ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، د – ت) .

كمال مجيد : النفط والأكراد ... دراما العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية ، (لندان : دار الحكمة ، 1977) ، الطبعة الثانية.

كينيث كاتزمان : الحرس الثورى الإيرانى ، نشأته وتكوينه ودوره ، (أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998) ترجمة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثالثة.

لينكولن بلومفيلد ، السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى ، (أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997) سلسلة محاضرات الإمارات ، رقم 5 ، الطبعة الأولى.

مايكل أ . بالمر: حراس الخليج " تاريخ توسع الدور الأمريكى فى الخليج العربى 1833:1992" ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995) ، ترجمة نبيل زكى ، الطبعة الأولى.

مايكل كلير :

تصدير القمع : أمريكا وراء الأنظمة الاستبدادية ، (بيروت : دار ابن رشد ، 1980) ، ترجمة خذامى نصار.

ما بعد عقدة فيتنام : اتجاهات التدخل الأمريكى فى الثمانينات ، (بيروت : موسسة الأبحاث العربية ، 1982).

مجدى شندى : حدودكم يا عرب ، (القاهرة : الدار المصرية للنشر والتوزيع ، 1993).

مجموعة من الباحثين : حرب الخليج : غزو الكويت وتحريرها ، (دمشق : مركز الدراسات العسكرية ، 1992) ، إشراف : مصطفى طلاس .

محمد أحمد آل حامد : أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997)، سلسلة محاضرات الإمارات، رقم 16 .

محمد حافظ ومحمود الشرقاوى : المشكلات العالمية المعاصرة ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1958) ، الطبعة الأولى

محمد الطويل : دور السعودية فى استدعاء القوات الأجنبية ، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى ، 1990) .

محمد حسن العيدروس :

دراسات فى العلاقات العربية الإيرانية ، (الكويت : دار الكتاب الحديث ، 1999) ، الطبعة الأولى) .

العلاقات العربية الإيرانية (1921 : 1971) ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1985).

محمد حسنين هيكل :

حديث المبادرة ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1986) ، ص 42.

حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1992) ، الطبعة الأولى.

مدافع آية الله ، قصة إيران والثورة ، (القاهرة : دار الشروق ، 2000) ، الطبعة الخامسة.

محمد رشيد الفيل : الأهمية الإستراتيجية للخليج العربى ، (الكويت : ذات السلاسل 1988).

محمد رضا فودة : الأمن القومى للخليج العربى ، (باريس : الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامى ، 1991) الطبعة الأولى.

محمد شفيق غربال : إشراف – الموسوعة العربية الميسرة : (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965).

محمد عدنان مراد : صراع القوى فى المحيط الهندى والخليج العربى ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، 1984) ، تقديم شاكر الفحام ، مراجعة : شهيرة مراد.

محمد عصفور : أزمة الخليج وكارثة الشرعية فى العصر الأمريكى ، (القاهرة : دار القارئ العربى، 1991) ، الطبعة الأولى.

محمد غانم الرميحى : النفط والعلاقات الدولية : وجهة نظر عربية ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1982) ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 52.

محمد مظهر الأدهمى : الطريق إلى حرب الخليج ، دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997) الطبعة الأولى .

محمد نصر مهنا وفتحية النبراوى : الخليج العربى ، دراسة فى تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، د.ت) .

محمود بكرى : جريمة أمريكا فى الخليج ... الأسرار الكاملة ، (القاهرة : الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1991) ، الطبعة الثالثة .

محمود عبد الفضيل : النفط والوحدة العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1981) ، الطبعة الثالثة .

محمود على الداود :

الخليج العربى والعمل العربى المشترك ، (البصرة : جامعة البصرة، 1980) ، منشورات مركز دراسات الخليج ، رقم 34.

التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1981) .

مروان بحيرى : النفط العربى والتهديدات الأمريكية بالتدخل (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1980) سلسلة أوراق ، رقم 4 .

مصطفى رمضان : المسلمون فى آسيا الوسطى وإيران ، (القاهرة : دار أبو المجد للطباعة،1994).

مصطفى عبد القادر النجار وآخرون : تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر ، (البصرة : مطبعة جامعة البصرة ، 1984).

ممدوح مصطفى منصور : الصراع الأمريكى السوفيتى فى الشرق الأوسط ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1995) .

منذر الموصلى : قراءات فى حرب الخليج : عرب وفرس ، (بيروت : دار العروبة ، 1988) .

منى سحيم حمد آل ثانى : السياسة الأمريكية فى منطقة الخليج العربى (1945 :1973)،(القاهرة : المركز الأكاديمى للدراسات الإستراتيجية ، 2000) ، الطبعة الأولى.

ناطق شاكر محمود : المشروع الإمبريالى الجديد فى الخليج العربى،(بغداد : دارالحرية للطباعة ، 1980)

ناعوم تشومسكى : ما الذى يريده العم سام حقا ؟ (عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1993) ، ترجمة : موسى برهوم الطبعة الأولى .

هاتسون بالدوين : إستراتيجية الغد ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 1975) ، ترجمة : خيرى بنونة .

هارولد براون : حماية المصالح الأمريكية فى الخليج العربى ، (البصرة : مطبعة جامعة البصرة ، د.ت) السلسلة الخاصة ، رقم 70 ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربى بجامعة البصرة .

هانزجى — موجنتاو : السياسة بين الأمم ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965) ، ترجمة : خيرى حماد ، الجزء الأول .

وجيه راضى : ترجمة ، دراسات الكونجرس الأمريكى : أمريكا تغزو الخليج ،(بيروت : دارالجيل ، 1990).

يحيى حلمي رجب :

أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ـــ البعد الاقتصادى لأمن الخليج العربي ، (القاهرة :مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997) ، الطبعة الأولى ، الجزءان الأول والثاني.

الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ، (الكويت : دار العروبة للنشر والتوزيع ، 1989)

يورى جفوزديف ويورى الكسندروف : جرينادا : الإرهاب الأمريكي يتصاعد ... وثائق ووقائع وتعليقات ، (موسكو : وكالة نوفوستي للنشر ، 1984)

يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982) ، الطبعة الأولى ، بيروت .

ثالثاً : الكتب الأجنبية:

- **Abdullah M.M**, The United Arab Emirates :A Modern History, (USA:Harper and Row, 1978).
- **Acharya Amitav**, US Military Strategy in the Gulf : Origins and Evolution under the Carter and Regan Administration (London : Roultledge, 1989).
- **Agwani M.S.**, Politics in the Gulf, (New Delhi : Vikas Publishing House, W.D).
- **Al Baharna. H**, The Arabian Gulf, (Beirut : Librarie du Liban, 1975).
- **Al Ebraheem Hassan Ali**, Kuwait and the Gulf : Small States and the International System, (Washington : Center for Contemporary Arab Studies, 1984).
- **Alaolmalki Nozar**, The Persian Gulf Region in the Twenty First Century Stability and Change, (New York : University Press of America, 1996).
- **Amin S.H.**, Political and Strategic Issues in the Persian – Arabian Gulf, (Glasgow : Royston Ltd, 1984).
- **Areyeh Yodfat**, The Soviet Union and the Arabian Peninsula, (London: Croom Helm, 1983).
- **Assiri Abdul Reda**, Kuwait's Foreign Policy : City State in World Politics", USA : San Francisco Press, 1990).
- **Badeau John**, The American Approach to the Arab World, (New York : Harper And Row, 1968).
- **Baktiari Rahman**, Parliamentary Politics in Revolutionary Iran, (Florida : University Press of Florida, 1996).
- **Banks Arthur S. And Other**, Political Handbook of the World 1973, (New York : Vill Company, 1973).
- **Bill James A.**, The Eagle and the Lion: The Tragedy of American Iranian Relations, (USA: Yale University Press, 1988).
- **Blechman Barry M. and Edward N.**, International Security Yearbook 1983, (London : Macmillan Press, 1984).

* **Brandon H.**, The Retreat of American Power , (New York, 1973) .
* **Brezinski Zbigniew**, Power and Principle Memories of the National Security Adviser 1977 : 1981, (New York : Farrar , 1983) .
* **Bromley Simon** , American Hegemony and World Oil, (Cambridge : Polity Press , 1991) .
* **Brown Neville**, Strategic Mobility (London : Chatto and Windus, 1963) .
* **Cecil. V – Crabb . jr**, American Foreign Policy in the Nuclear Age, (New York : Harper and Row , 1983) .
* **Chanchreek K.L.**, The Gulf war : A Global Crisis – Causes and Effects, (New Delhi: H.K. Publishers , 1991) .
* **Chubin Sharam,** Security in the Persian Gulf : The Role of Outside Powers, (London : The International Institute Strategic Studies , 1982)
* **Cordesman Anthony H.,** The Gulf and Search for Strategic Stability , (USA : West View Press , 1984).
* **Creighton John** ,Oil on Troubled Waters " Gulf War 1980 : 1991" , (London : Echoes , 1992) .
* **Crystal Jill** , Kuwait : The Transmation of an Oil State, (New York:West View press , 1992) .
* **Ehteshami Anoushiravan and Nonneman Gerd,** War and Peace in the Gulf , (U.K : Ithaca Press , 1991) , First published .
* **EL Azhary M.S.**, The Iran Iraq War, (London : Croom Helm, 1984) .
* **Foran John** , A Century of Revolution : Social Movement in Iran, (Minnesota : University of Minnesota Press , 1994) .
* **Freedman Robert O.**, Moscow and the Middle East : Soviet Policy since the Invasion of Afghanistan, (Cambridge : Cambridge University Press , 1991) .
* **Garraty Jahn A,** Mc Coughey Robert A, The American Nation : A History of The United States, (New York : Harpper and Row, 1987) , Six Edition .
* **Gilber Gad G.** ,The Middle East Oil Decade and Beyond,(London: Frank Cass , 1997) .

- **Hagel John** , Alternative Energy Strategies : Constraints and Opportunities, (New York , 1976) .
- **Halliday. F**, Arabia without Sultans,(Britain : Pengwm Books, 1974) .
- **Heard-Bey Frauke**, From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition, (London: Longman, 1982) , First Published .
- **Ian Anthony and Jones Peter**, International Arms Transfers and the Middle East, (Abu Dhabi : The Emirates Center for Strategic Studies and Researches , 1998) , The Emirates Occasional Papers .
- **Kegley Charles w.** , American Foreign Policy : Pattern and Process , (New York : St Martins Press , 1991).
- **Kelley Ron**, Irangeles : Iranians in Los Angeles, (California : University of California Press , 1993) .
- **Kenedy Paul**, The Rise and Fall of the Great Powers , (USA : Vintage Books , 1989) .
- **Kissingcr Henry** , Years of Upheaval , (Boston : Brown Company, 1982) .
- **Kissinger Henr** , White House Years ,(Boston : Little Brown, 1979).
- **Lenczowski George** , American Presidents and the Middle East, (Durham: Duke University Press , 1990) .
- **Moller Bjorn**, Resolving The security Dilemma in the Gulf Region, (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies and Researches , 1997) .
- **Mostyn Trevor**, Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula 1945 : 1990, (New York: Factson Fole , 1991).
- **Nakhleh Emile A.**, The United States and Saudi Arabia : A Policy Analysis, (Washington : American Institute for Public Policy Researches , 1975) .
- **Nassbaum Bruce**, The World after Oil, (New York : Simon and Schuster , 1983) .
- **Nixon Richard**, Memories of Richard Nixon, (London : Arrow Books, 1979) .

- **Panaspornprasit Chookiat,** US Kuwaiti Relations 1961 : 1992 : An Uneasy Relationship, PH.D, Department of international Politics, University of Wales , 1997.
- **Paterson Thomas G. and Clifford J.** Gorry, American Foreign Relations:A History since 1895,(Toronto : Heath Company , W.D)
- **Quandt William Baur,** Saudia in The 1980's : Foreign Policy , Security and Oil , (Washington : Brookings Institution , 1981) .
- **Ramazani R.K.** ,Iran's Foreign Policy 1941:1973,(Virginia , 1975).
- **Ramazani R.K.,** The Persian Gulf and The Strait of Hormuz, (Netherlands : Stjtheff , 1979) .
- **Rubinstein Alvin Z.,** Soviet Policy toward Turkey-Iran and Afghanistan, (New York : New York Praeger , 1982) .
- **Shah Shafqat A.,** The Political and Strategic Foundations of Internal Arms Transfers : A Case Study of American Arms Supplies and Purchases by Iran and Saudi Arabia 1968 : 1976, PHD Thesis, University of Virginia , 1977) , Unpublished .
- **Shwadram Benjamin,** Middle East Oil Crises since 1973, (USA : West View Press , 1986) .
- **Skeet Ian, Oman** : Politics and Development, (New York : St. Martin's Press , 1992) .
- **Stivers William,** American's Confrontation with Revolutionary Change in the Middle East 1940 : 1983 , (New York : St. Martin's Press , 1986) .
- **Szyliowicz J.S. and Neill B.E.D,** The Energy Crisis and US Foreign Policy , (New York , 1975) .
- **The Gulf Cooperation Council** : Search for the Security in the Persian Gulf, (Michigan : A. Bell and Howel Company , 1985) .
- **Tillman Seth,** The United States in the Middle East : Interests and Obstacles, (Bloomington : Indian University Press , 1982) .
- **Tschirgi Dan,** The American Search for Mideast Peace, (Cairo : The American University in Cairo Press , 1991), First Published .

- **Twinam Joseph Wright,** The United States and the Gulf: Half a Century and Beyond, (Abu Dhabi : The Emirates Center for Strategic Studies and Researches , 1997) , First published .
- **Vicker Ray,** The Kingdom of Oil in the Middle East : It's People and It's Power , (New York : Charles Scribner's Sons , 1974) .
- **Weinberger Casper,** Fighting for Peace : Seven Critical Years at the Pentagon , (London : Michael Joseph Co , 1990) .
- **Willrich Mason** , Energy and World Politics, (New York : The Free Press , 1975) .
- **Yearbook of The United Nations 1988** , (New York : Department of Public Information , 1989) , Volume 42 .
- **Zahlan Said Rosemarie:**

  -The Creation of Qatar , (London : Croom Helm , 1979) .

  -The Making of the Modern Gulf , States : Kuwait , Bahrian, Qatar, The United Arab Emirates and Oman (UK : Ithaca press, 1989) , Second published .

رابعا : المقالات والبحوث العربية :

أحمد السعدى : " أمازال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الأوروبية؟ " , مجلة المستقبل العربى , العدد 187, سبتمبر 1994, بيروت .

أحمد عبد الحليم : " دول الخليج والصراع " ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة .

أحمد هاشم : " عودة القوة الإيرانية ، عراق جديد " ، مجلة شؤون ، الأوسط العدد 54 ، أغسطس 1996 ، بيروت .

أرش بمموند : بمروز عبد الوند وعيسى بملوان ، " التقاطع الجيوبولتيكى الإيراني – الأمريكى " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 84 ، يونيو 1999 .

أسامة عبد الرحمن : " مجلس التعاون الخليجى : توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط ؟ ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 218 ، أبريل1997 بيروت .

ألفت التهامى : " الأوبك ورفع أسعار البترول " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 56 ، السنة 15 ، أبريل 1979 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

أمير طاهرى : " لماذا فشل مؤتمر وزراء الخليج فى مسقط 1976 " ، (الكويت : جريدة الرأى العام ، 1976/12/12) .

إسماعيل صبرى مقلد :

" الإجماع الإستراتيجى فى الشرق الأوسط . . . إلى أين تمضى الخطة الأمريكية؟ " ، مجلة المجالس الكويتية ، 1982/12/25 .

" الصين الشعبية والإستراتيجية الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 27 ، يناير 1972 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

" مبدأ كارتر " ، مجلة إتجاهات إعلامية ، المجلد الأول ، أبريل 1981 ، الكويت .

" مسألة أمن الخليج : الأبعاد الإستراتيجية والسياسية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 70 ، أكتوبر 1980 ، مؤسسة الأهرام .

بطرس بطرس غالى :

" الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 41 يوليو 1975 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

" القواعد العسكرية والأمم المتحدة " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد الثامن ، أبريل 1967 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

بكر مصباح تنيرة :

" حركة الوحدة العربية فى مواجهة الإستراتيجيات الدولية المعاصرة " ، مجلة شؤون عربية ، العدد الثانى ، أبريل 1981 ، تونس .

" التطور الإستراتيجى لصراع القوى العظمى وأثره على أمن الخليج العربى " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 46 ، أبريل 1986 ، جامعة الكويت .

" التطور الإستراتيجى للسياسة الأمريكية فى الوطن العربى " ، مجلة المستقبل العربى, العدد 37 ، مارس 1982 .

شمة بنت محمد آل نهيان : " تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسى والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 246 ، أغسطس 1999 .

جرى سيك : " وجوه الخلاف بين إيران وأمريكا " ، الملف الإيرانى ، العدد 7 ، نوفمبر 1997 ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، ترجمة : ليلى فؤاد ، جامعة عين شمس .

جلال عبد الله معوض : " تركيا والحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة التعاون ، العدد 12 ، ديسمبر 1988 ، تصدر عن : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض .

جمال زكريا قاسم :

" الأوضاع السياسية فى الخليج العربى إبان الغزو البرتغالى " ، مجلة الوثيقة ، العدد 12 ، 1988 ، البحرين .

" العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربى على عهد الأسرة البهلوية (1925 – 1979) " ، بحث ضمن بحوث ندوة العلاقات العربية الإيرانية ، (: معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 1993 القاهرة) .

" المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربى " ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد 16 ، 1969 ، القاهرة .

" مجلس التعاون الخليجى : دوافع تأسيسه ووقعه الدولى والإقليمى والعربى " ، بحث ضمن مجموعة بحوث ندوة " مجلس التعاون : وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك " ، مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية ، 1993 ، جامعة الكويت ، الكويت .

جمال على زهران : " الدور الروسى فى توازن أمن الخليج " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122, أكتوبر 1995 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

جورج ليسكا : "الثالوث الدولى :مشاكله وخططه " ، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب:"الحياد وعدم الانحياز– الدول الحديثة فى مجالات الشؤون الدولية " , إعداد: لورنس مارتن, ترجمة: خيرى حماد, (القاهرة :الدار القومية للطباعة والنشر , 1964) .

جوزيف تويتام : " توقعات الإمدادات النفطية وسياسة الطاقة الدولية الأمريكية " ، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، ترجمة : هاشم كاطع لازم ، إصدار : مركز دراسات الخليج العربى ، شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ، جامعة البصرة ، العراق ، السلسلة الخاصة ، رقم 70 ، 1983 .

جوزيف موينيهان : " مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية: المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة " ، بحث ضمن بحوث كتاب أمن الخليج فى القرن الحادى والعشرين، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1998) الطبعة الأولى.

جوهانس رايسنر : " أوروبا والولايات المتحدة والخليج " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 66 ، أكتوبر 1997 ، بيروت .

حسن أبو طالب : " التطورات الأخيرة فى حرب الخليج " مجلة السياسة الدولية ، العدد 92، أبريل 1988 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

خالد محيى الدين البرادعى : "هموم الخليج العربى" ، مجلة المعرفة ، العدد 153 ، 1974 ، دمشق .

ديفيد دى ليوسم : " علاقة الولايات المتحدة بأقطار الخليج العربى " ، بحثا ضمن مجموعة بحوث العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى , ترجمة : هاشم كاطع لازم , إصدار: مركز دراسات الخليج العربى , شعبة الدراسات السياسية والإستراتيجية ,جامعة البصرة , العراق , السلسلة الخاصة , رقم 70 , 1983 .

رؤوف عباس : " أمريكا والعرب : تطور السياسة الأمريكية فى الوطن العربى : الحرب العالمية الثانية " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 29 ، يوليو 1981 ، بيروت .

روبرت و . تكر : " النفوذ الأمريكى فى الخليج العربى " ، بحث ضمن مجموعة بحوث العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، ترجمة : مرتضى جواد باقر .

زبغنيو بريزنسكى وآخرون : " السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة فى القرن 21 " ، مجلة شؤون الأوسط ، العددان 78-79 ، ديسمبر 1998 ويناير 1999 ، بيروت .

ستيفن تشيوبل : " الإستيلاء على الكويت " , جريدة الرأى العام ، الكويت ، 1973/7/12 .

سليمان ماجد الشاهين : " الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة التعاون ، العدد 18 ، يونيو 1990 ، الرياض .

السيد زهرة : " إستراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن فى الخليج " ، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، أكتوبر 1981 ، معهد الإنماء العربى ، بيروت .

صالح عبد الرحمن المانع : " الإنفاق العسكرى وسباق التسلح فى الدول العربية : دراسة مقارنة " مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 4 ، المجلد 16 ، شتاء 1988 ، جامعة الكويت .

طلعت أحمد مسلم : " السياسة العسكرية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 82 ، أكتوبر 1985 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

عبد الجبار مصطفى : " مستقبل أمن واستقرار الخليج " ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربى وإستراتيجية العمل العربى المشترك، جامعة البصرة .

عبد الجليل مرهون :

" الأمن فى الخليج : حركة التفاعلات الإقليمية " ، مجلة شوون الأوسط ، العدد 40 ، أبريل 1995 .

" العلاقات الخليجية العراقية : بنية الوزن الجيوبولتيكى " ، مجلة شوون الأوسط ، العدد 47 ، ديسمبر 1995 ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت .

" العلاقات الفرنسية الخليجية والحاجز الأنجلو أمريكى " ، مجلة شوون الأوسط ، العدد 16 ، فبراير 1993 ، بيروت .

" المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الإيرانية " ، مجلة شوون الأوسط , العدد 50 ، مارس 1996 ، بيروت .

عبد الخالق عبد الله : " النفط والنظام الإقليمي الخليجى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 181 ، مارس 1994 ، بيروت .

عبد الخالق عبد الله : " العلاقات العربية الخليجية " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 205 ، مارس 1996 ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت .

عبد العزيز العجيزى : " التسوية السياسية والتسوية العسكرية لحرب فيتنام " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 31 ، يناير 1973 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة .

عبد العظيم رمضان : " الضرورات التاريخية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، بحث ضمن مجموعة بحوث الندوة العلمية الرابعة : دول مجلس التعاون الخليجى وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 1993 ، جامعة الكويت ، المجلد الأول .

عبد الله الأشعل :

مراجعة كتاب " السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية " تأليف : س . جى . ل موليه ، و . ل شاسبونوا ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 15 ، يوليو 1978 ، الكويت .

" مراجعة لكتاب أمين نخلة : الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 13 ، يناير 1978 ، الكويت .

عبد الله العنزى : " أمن الخليج العربى : دراسة فى الأسباب والمعطيات " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 83 ، خريف 1996 ، جامعة الكويت .

علاء عواد : " الأمن وإستراتيجية التنمية لدول الخليج بعد الحرب " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثالث ، يوليو 1991 ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة .

على الدين هلال : " الأمن العربى والصراع الإستراتيجى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 9 ، سبتمبر 1979

على شمس أردكانى : " العلاقات الاقتصادية العربية الإيرانية : الواقع وآفاق التطوير " ، مجلة شوون الأوسط ، العدد 47 ، ديسمبر 1995 ، بيروت .

عمر إبراهيم الخطيب : " الإنماء السياسى الخليجى فى إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربى " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، 1985 ، جامعة الكويت .

عمر الشافعى : " آفاق الدور الإيرانى " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد 3 ، يوليو 1991 ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة .

فلاح عبد الله المديرس : " المعارضة السياسية والتجارب الوحدوية فى منطقة الجزيرة والخليج العربى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 245 يوليو 1999 ، بيروت .

محمد أنور عبد السلام : " معالم الإستراتيجية الدولية فى منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى والولايات المتحدة والمحيط الهندى " ، بحث ضمن مجموعة بحوث ندوة مستقبل الخليج العربى وإستراتيجية العمل العربى المشترك ، (جامعة البصرة : مطبعة جامعة البصرة بالاشتراك مع مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت ، 1982) ، الطبعة الأولى .

محمد إبراهيم الحلوة : " حرب الخليج : دراسة فى مسببات الصراع وعواقبه " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 57 ، يناير 1989 ، الكويت .

محمد الأطرش : " أزمة الخليج : جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 155 ، يناير 1992 ، بيروت .

محمد الرميحى : "العلاقات الكويتية الأمريكية : حالة سوء إدارة" ، جريدة الوطن ، الكويت ، 1984/9/4 .

محمد السعيد إدريس : " دور الأمن والتعاون العسكرى فى تطور مجلس التعاون الخليجى ككيان إقليمى " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 215 ، يناير 1997 ، بيروت .

محمد خالد الأزعر : " السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية : توازنات ما بعد حرب الخليج " ، مجلة مستقبل العالم الإسلامى ، العدد السابع ، صيف 1992 ، مالطا .

محمد رضا فودة : "الصراع الدولى فى الخليج العربى ، مجلة المنار ، العدد 37 ، يناير 1988 ، بيروت .

محمد عبد العزيز ربيع : "سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية " ، مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد 14 ، 13 صيف وخريف 1994 ، نابلس .

محمد عبد الغنى سعودى :

" الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم : دراسة اقتصادية سياسية " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 20 ، أكتوبر 1979 ، جامعة الكويت .

دراسة بمناسبة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية نشرت بجريدة القبس الكويتية بتاريخ 17-2-1981 .

" مجلس التعاون لدول الخليج العربى- مقوماته- إنجازاته – معوقاته " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 70 ، يوليو 1993 ، جامعة الكويت .

محمد عبد المنعم : " القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط : أين هى ؟ " جريدة الأهرام ، القاهرة ، 7/ 1985/12 .

محمود شكرى : " سكت دهراً ونطقت شراً يا ابن لادن" ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، 2001/10/15 .

محمود عزمى : " مشاة البحرية الأمريكية : قوى تدخل سريع ضد الوطن العربى والعالم الثالث " ، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، العددان 21 – 22 ، يوليو وأكتوبر 1987 ، معهد الإنماء العربى ، بيروت .

محمود على الداود : " انعكاسات الحرب العراقية الإيرانية على مستقبل الأهمية الإستراتيجية للخليج العربى " ، بحث ضمن بحوث ندوة مستقبل الخليج العربى وإستراتيجية العمل العربى المشترك ، (البصرة : جامعة البصرة ، 1981) ، المجلد الأول .

معين حداد : " الشرق الأوسط الجديد والممانعة الإيرانية والإسلامية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 42 ، يوليو 1995 ، بيروت .

نبيه الأصفهانى : " يوميات الحرب العراقية الإيرانية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 85 ، يوليو 1986 ، مؤسسة الأهرام ، بالقاهرة .

نصير عازورى : " أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة والنفط العربى " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الأول ، يناير 1975 ، جامعة الكويت .

هادى خسروشاهى : " الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 202 ، ديسمبر 1995 ، بيروت .

هارولد أ . ج . سوندرز : " علاقة الولايات المتحدة بأقطار الخليج العربى " ، بحث ضمن مجموعة بحوث كتاب : العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج العربى ، ترجمة : هاشم كاظم لازم .

هوشنك أمير أحمدى : " النزاع الإيرانى الإماراتى : الأبعاد الاستعمارية والسياسية " مجلة شؤون الأوسط ، العدد 44 ، سبتمبر 1995 ، بيروت .

هوشنك أمير أحمدى : " سياسة إيران الإقليمية " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 27 ، مارس 1994 ، بيروت .

هيثم الكيلانى : " عملية هجومية أمريكية محتملة على أرض نفطية عربية " مجلة الفكر العسكرى ، العدد الرابع ، أكتوبر 1980 ، دمشق .

هيثم مزاحم : " عقدة العلاقات بين واشنطون وطهران " ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 284 ، يونيو 1999 ، بيروت .

وليد الشريف : " الإتحاد السوفييتي ومنطقة الخليج العربي " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الخامس ، يناير 1976 ، جامعة الكويت .

يزيد صايغ : " أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد149, يوليو 1991 ، بيروت .

خامساً : المقالات والبحوث الأجنبية :

- **Bill James A.** , " Iran and the United States – A clash of Hegemonies " , Middle East Report , Vol 29 , No 212, Fall 1999.
- **Chubin Shahram** , " Iran's Strategic Predicament " , The Middle East Journal , Volume 54 , Number 1, Winter 2000 , USA .
- **Cottam Richard** , " US Policy in Middle East " , research in The United States and the Middle East, Edited by : Hooshang Amir Ahmadi , (New York : State University of New York Press , 1993) .
- **Falk Richard** , US Foreign Policy in the Middle East, research in : The United States and the Middle East, Edited by : Hooshang Amir Ahmadi, (New York : State University of New York Press , 1993)
- **Farhang Mansour** , " US Policy toward the Islamic Republic of Iran " Research in : The United States and the Middle East , Edited by : Hooshang Amir Ahmadi , (New York: State University of New York Press , 1993) .
- **Fullbright William** ," United States Interests in the Middle East " , Middle East International , December 1975 , USA .
- **Gamlen Elizabeth J.**, " United States Strategic Policy toward the Middle East : Central Command and the Reflagging of Kuwait's Tankers", Research in : The United States and the Middle East , (New York , 1993), Edited by : Hoshang Amir Ahmadi .
- **Gauses F. Gregory** , " Gulf Regional Politics : Revolution - War and Rivalry " , research in : Dynamics of Regional Politics : Four Systems on the Indian Ocean Rim , Edited By : W. Howard Wriggins , (New York: Columbia University Press , 1992) .
- **Klare Michael T.** , " Behind Desert Storm : The New Military Paradig " , Technology Review, May 1991, USA .
- **Magnus Ralph H.**, " The Carter Doctrine : New Directions- on a Familiar Stage" , Journal of the American Institute for the Study of Middle Eastern Civilizations , Summer 1980 .
- **Stephen Hayes D.** , " Joint Economic Commission as Instrument of Us Policy in the Middle East " , Middle East Journal, January 1978, USA.

- **Tubin Barry,** " The United States and Iraq : From Appeasement to War " , Research in : Iraq's Road to War, Edited by : Amatzia Baram and Barry Rubin , (New York : St Martin's Press , 1993) .

سادساً : الدوريات العربيـــة :

- جريدة الاتحاد ، أبو ظبى .
- جريدة الاتحاد الاشتراكى ، الدار البيضاء .
- جريدة الأخبار ، القاهرة .
- جريدة أخبار الخليج ، البحرين .
- جريدة أخبار العالم الإسلامى ، مكة المكرمة .
- جريدة أخبار الكويت .
- جريدة أم القرى ، مكة المكرمة .
- جريدة الأنباء ، الكويت .
- جريدة الأنوار ، بيروت .
- جريدة الأهرام ، القاهرة.
- جريدة البلاد ، جدة .
- جريدة الثورة ، بغداد .
- جريدة الجمهورية ، بغداد .
- جريدة الجمهورية ، القاهرة .
- جريدة الخليج ، الشارقة .
- جريدة الرأى العام ، الكويت .
- جريدة السياسة ، الكويت .
- جريدة الشرق الأوسط ، لندن.

- جريدة عكاظ ، السعودية .
- جريدة الفجر ، الإمارات العربية المتحدة.
- جريدة القبس ، الكويت.
- جريدة الكفاح العربي ، بيروت.
- جريدة النهار ، بيروت .
- جريدة النهضة ، الكويت .
- جريدة الوطن ، الكويت .
- مجلة الحوادث ، لندن .
- مجلة شوون فلسطينية , فلسطين .
- مجلة عالم النفط ، الكويت .

سابعا : الدوريات الأجنبية :

- Arab Times, Kuwait .
- The Daily News , Kuwait.
- Egyptian Gazette , Cairo.
- Kuwait Times, Kuwait.
- London Times, Uk.
- News Week, USA.
- New York Times, USA.
- U.S Naval Institute, USA.
- Wall Street Journal , USA.
- Washington Post, USA.

هذا الكتاب

منذ بضعة عقود خلت ومنطقة الخليج العربى تحظى باهتمام القادة والساسة الغربيين عامة ، والأمريكيين خاصة لأسباب عديدة منها: موقعها المتميز ، وتحكمها فى أهم طرق الملاحة العالمية ، واحتواؤها كميات هائلة من البترول ، وقربها من روسيا وإسرائيل ، وكذلك للوفرة النقدية الضخمة التى تتمتع بها دولها ، بالإضافة إلى أسباب كثيرة تم التعرض لها باستيفاء داخل فصول هذا الكتاب .

وقد زج بمنطقة الخليج العربى إلى دائرة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية أواخر القرن التاسع عشر، ولكن درجة هذا الاهتمام أخذت تزداد منذ إسدال الستار على أحداث الحرب العالمية الثانية ؛ الأمر الذي جعلها تتخلى عن مبدأ العزلة الذى تبنته لسنوات طوال ، حيث استمرت فى التوسع طيلة عقدى الخمسينيات والستينيات حتى سنحت لها الفرصة للتدخل فى الخليج العربى فور إعلان بريطانيا نيتها الانسحاب منه عام **1971**. وتنوعت صور هذا التدخل : سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، كما تنوعت أساليبه ما بين تدخل مباشر وآخر غير مباشر أثناء حكم رؤسائها : نيكسون وفورد ، وكارتر ، وريجان ، وجورج بوش ، حتى توجت هذا كله بحشد هائل لقواتها العسكرية لتحرير الكويت من القوات العراقية التى اجتاحت أراضيها فى الثانى من أغسطس سنة **1990**.

وفيما بين هذا التاريخ – **1990**– وتاريخ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربى سنة **1971**وقعت أحداث جسام شكلت التاريخ لهذه المنطقة ، تناولتها في كتابي هذا بالعرض والتحليل ؛ آملا أكون قد وفقت فيما نشدته من تقديمي كتابي هذا للقارئ العربي ولمكتبتنا العربية الثرية .

